

KILIÇ ALI PŞ.

~~809~~

برنومره مستقر ۹۱۸

۹۱۸

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

Kısım :

Kütüphane

Yeni Kayıt No

Eski Kayıt No

899/918

Tasvir No.



عبد الحكيم حاشية  
عبد الغفور ملا

يا لطيف اللطفا انت مسبي كفي

يا لطيف لم يزل اللفظ فيما نزل حاشية نقيب  
هو العلم

عبد

الغفور

وهذه الحواشي على حاشية عبد  
ملا جان للشمس السيد عبد الحكيم  
ابن الكولي كالدرو اللالي  
بعض الطلبة انت انت  
على الامم اليك وانا فقير  
محمد بن يوسف  
الاسدي  
صفي الله  
الغفر



مجلس ملا عبد  
الحق صاحب  
مجلس ملا عبد  
الحق صاحب  
مجلس ملا عبد  
الحق صاحب

کتاب فی سبب التعلیم

یا کبیر

و الله اعلم

۸۹۹



چهارم

۸۹۹۱۹



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
**قوله** الحمد مصدر المعلوم وهو الظاهر لكونه معدلا من حمدت  
الحمد لله للدلالة على العموم والدوام وكثرة استعماله **قوله** اي على الاخر  
تفسير على كلا الوجهين واشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق في  
افادة اختصاص جميع المحامد تعالى انما الفرق بان الجنس لا يحتاج الى  
معونة للمقام الخطابي بخلاف الاستغراق وعموم الاوقات من اسميته  
الجملة وعموم كل واحد من ترك الفاعل قصد للعموم وفيه اشارة الى ان  
اختلاف المعارض باعتبار محالها لا يعتبر في العرف والا كان هذا العموم  
دخلا في عموم كل واحد **قوله** او القدر المشترك في الرضى ان المصدر موضوع  
للحدث السابق من غير اعتبار نسبة الى الفاعل او الى متعلق آخر والفاعل  
ما خوفي مفهوما بالنسبة وصفا فان اعتبر من حيث انه منسوب  
الى الفاعل فهو مبنى للفاعل وان اعتبر نسبة الى متعلق آخر فهو مبنى  
للمفعول واذا لم يعتبر شي منهما فهو القدر المشترك وقيل القدر  
المشترك ما يطلق عليه الحمد **قوله** الحاصل بالمصدر المعنى المصداق  
من مقولة الفاعل او الانفعال فهو امر غير قاصر بالذات والحال بالمصداق  
الهيئة القارة المترتبة عليه فالحمد بالمعنى المصدرية مستوية  
والحاصل بالمصدر سياس وسائيس وليس المراد منه الاثر الذي

لا يستغراق اي كل واحد من الامور  
كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول  
بين المصدرين فان مقام حمد سجا به لا بد من الاستغراق  
كل واحد من الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر  
سياس وسائيس ولا يعد الغفوة

قوله الحمد اي قول شوبان العظيم او قول كذا  
مستفاد من اللام صم

يترتب على المعنى المصدرية كالمعنى الضرب **قوله** اي للرجل الجنس  
الحمد اي الضمير ارجع الى الجنس سواء كان اللام للجنس او للتوافق  
وعموم الرجوع لا يقتضي عموم الرجوع كما صرح به في الكشاف في قوله  
تعالى ويعولن من احق بردهن وذلك ليفيد ان غيره تعالى ليس  
جديرا بالحمد اصله ان الولي بمعنى المحرم ليس من اسماء تعالى  
وانما هو بمعنى النصير والمنوي للامر القابم به بل هو يوجد بهذا المعنى  
في الكتب المندولة نعم ذكر في الصحاح هو اولي به واخرى وفي  
شمس العلوم والبيع وغيره اذا صار اولي به وتفسيره بالحري مبنى  
على قصد المعنى الوصف دون ذاته تعالى بخصوصه وعلى ان استعمال  
مبدأ الاستغراق كاف في الاشتقاق فان تمتم والاعلام تسمية  
بالحج والتصوير والمنوي لا يساعد الذوق السليم كما ترى فانه وان  
الوهم عطف لتفسير التبعين فربما اجلاد الحمد لله فانه تعليق  
بما يشعر بالعلية ضمن الكونه علما للذات المستحق للحمد فكان  
التعليق به كالتعليق بالمشق **قوله** من النبوة على وزن المروءة في شمس  
العلوم النبوة الارتفاع وفي الصحاح والقاموس النبوة والنبوة ما  
ارتفع من الارض فان جعلت النبي ما خوذ لمن اي شرف على سائر الخلق  
فاصله غير الحمرة فعمل بمعنى مفعول وتصغير بني والجمع انبياء وان جعلت  
ما خوذ من الانبياء بمعنى الخبر لا انبياء منه سبحانه فاصله الحمرة  
وتصغير بني وجوهنياد على ما قال سيبويه ليس احد من العرب  
الا يقول نبيا مسيما بالحمرة غير انهم تركوا الحمرة في النبي كما تركوه  
في الذرية والبرية والخباية الاصل مكة فانهم يهزون هذه الاحرف



ولا يهزون غيرها وانما جمع انبياء لان الحرف لما ابدل واخرم الابدان  
 جميع ما اصل الله في الملة كعيد واعباد ولعدم احتياج التو  
 الاول الي ان كتاب تكلف اختاره وقيل انه منقول من النبي بمعنى  
 الطريق لا طريق الى الله **قوله** انسان انما قال انسان ليشمل جميع ام  
 عيسى عليه السلام فانه قال بعضهم بنو نوح **قوله** اهل بيته اولاده  
 وانما ارجع وخدعه كما جاء في الحديث ان سلمان من اهل البيت  
**قوله** كظاهر واطهار تنظيم لا يستلزمها دلالة بحتم التناويل المذكور  
 فالشرح الكشاف ان جمع طهر بمعنى طاهر كعدو وعادل وفي اللطول  
 الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب **قوله** وجمع صحب بمعنى  
 صاحب لجمع صاحب على ما في الصحاح فيكون الاصحاب جمع  
 الجمع **قوله** فحذف صاحب حذف الالف ويجوز ان يتعلق بكلمة **قوله**  
 بناء على ما قيل متعلق بكلام الوجهين **قوله** من ان فاعلا اسما كان او  
 صفة **قوله** او الذين ثبتت الخ لما كان ظاهر الفقرة يقتضي ان يكون  
 كل صاحب متادبا بجميع اداية صلى الله عليه وآله وسلم بناء على ان الجمع  
 المعرف وللضاف الاستغراق اذا لم يكن للعهد الخارج وذلك باطل  
 في نفسه ومستند على استواء جميع الصحابة في الفضل او طهارتهم  
 اصل الاسناد في الجمع الاول على التوزع ابقاء على عمومته كما في  
 قولهم بنو فلان قتلوا واليه اشار بقوله اي الذين ثبت فيما بينهم التآدب  
 بادابه ويجعل الجمع الثاني مجازا عن الحبس واعتبار الاختصاص  
 المستفاد من الاضافة فيه اي جنس الادب من حيث انه مختص  
 بذاته صلى الله عليه وآله وسلم وقام به واليه اشار بقوله والابناء

بصيرة حيث اورد بصيغة المفرد ولما كان الانضاف بصيغة الغير  
 محال على القول باللفظ في ذاته ومعنى الغناء في اصطلاح الصوفية  
 تبديل الصفات البشرية بالصفات الالهية دون الذات فكما انه  
 كلما ارتفع صفة منها قامت صفة كهيته مقامها فيكون الحق سمع  
 وبصره كما نطق به الحديث كذلك حال الغناء في النبي والشيخ  
 وهذا مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح ولعل  
 المحشى سمع منه ولا فالظاهر المناسب للمقام ان المعنى  
 الساعين غاية السعي في التآدب بادابه بحمل صيغة اللفعل على المبالغة  
 والاضافة لمجرد الارتباط **قوله** ما سئلتك عليك وهو المبدأ  
 المدونة الموجودة بالوجود اللفظي ان كانت الخطبة الحاقية  
 والاستقبال بالنظر الى مخاطب والحاضرة في الذهن ان كانت  
 ابتدائية والالفاظ الدالة عليها وعلى اي تقدير جعلها  
 مشار اليه بتفسيرها بمنزلة المبصر كمال امتيازها وصيرورتها  
 نصب العين كالمشاهد وفي هذا التفسير اشارة الى ان المشار  
 اليه المعاني من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود من  
 الكتاب والى ان خصوصية المحل غير معتبرة في التسمية والمسمى  
 المعاني المدونة باي محل قامت كمالا يلزم الاشتراك او القول بالوضع  
 العام **قوله** من الفيد في التاج القيد يادت مشددة ومنه القا  
 في الفاموس فادت لفائدة اي حصلت في الصراح الفائدة  
 دادة وكيفية نشود ازمال وما دأش فلعله معنى نقل اليه من الوصفية  
 من الاشكال بمعنى الاشتباه اشكل الامر دخل في اشكاله وامثاله

فائدة اي ما سئلتك عليك ولا عبد الغفور

فائدة فائدة من الفيد هو  
 كونه دارة من اركانها  
 سكون الكثرة الشك في الاشكال  
 معنى الاستبعاد في الحق في  
 لا يشبه بالذات والادراك في  
 اما انظر الى التآدب والادراك في  
 الغفور



















الكلمة الذي هو واحد بان يعبره الامم مقدمات في المعنى عن التاء كما  
 في التلفظ رعاية لجزالة المعنى او يقال الكلمة الواحدة التي هي جنس  
 كما هو الظاهر من دخول التاء وفيه اشارة الى دفع ما  
 يتوهم من استعمال القول الواحد بالجنس لانه يكفي لدفع المنا  
 انصاف الجنس بالوحدة **قوله** ورمي شئ من الفم يعني ان التلفظ  
 في اللغة يقال لمطلق الرمي سواء كان من الفم او غيره ورمي شئ  
 من الفم حرفا او غيره والكلام والشارح اختصارا لمطلق الرمي  
 اذ لو كان موضوعا لواحد من المعنيين الاخرين يكون استعماله  
 في المطلق على سبيل الاشياء او المجاز ولا اصل فيها بخلافها  
 اذا كان موضوعا للمطلق فان استعماله فيها على سبيل الحقيقة  
 من قبيل استعمال المطلق في المقيد **قوله** خروج النوى الى اخره لعدم  
 كونه ملفوظا بالمعنى اللغوي **قوله** المراد بالتلفظ الى اخره لا يخفى ان  
 هذا التعميم اما بطريق التجزؤ او بطريق النقل والاول ينفيه المقام  
 التعريف فنعين الثاني **قوله** المراد بالمعنى الى اخره فصار المعنى  
 اللغوي اعني الملفوظ حقيقة متروكا في استعمالهم وهذا معنى  
 النقل **قوله** من قبيل تسمية السبب باسم السبب ومن قبيل تسمية  
 الى اخره فان التلفظ سبب لحصول اللفظ ومتعلق به فيجوز اعتبا  
 كل واحدة من العلامتين **قوله** وليس فيه صيغة متعدي النقل  
 بخلاف الوجه الثاني فان فيه لقلا من المعنى المصدرية الى  
 الملفوظ ثم الى ما يتلفظ به الانسان لا يخفى ان استعماله بمعنى  
 الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل الا ان يراد بالنقل المعنى

من استدارك

اللغوي

اللغوي **قوله** وهذا اقرب لقرب وجه المناسبة الى الفهم **قوله**  
 ابتداء او بواسطة كما ذكره على تقدير كونه من الرمي مطلقا  
**قوله** والباء للتعدية لا للسببية او الالة حتى يتقضي با  
 للسان ونحوه **قوله** وليس فيه دور الى اخره تصحح لما علم ضمنا  
 من تفسيره التلفظ بكفتي **قوله** اختلفوا الى اخره فانها دالة  
 على الفاعلية والمفعولية والاضافة فذهب الشيخ الرضي  
 الى انها موضوعة لهذه المعنى فيكون كلمة وبعضهم الى ان  
 الموضوع هو اللفظ الموضوع للموصوف بها بالوضع النوعي  
 فلا يكون كلمة **قوله** من تحقيق معنى التلفظ حيث اعتبر ان يكون  
 متعلقه الكلام او الحرف والحركة ليست شيئا منهما **قوله**  
 وفيه بحث الى اخره يعني انه وان خرج عن التلفظ به على التحقيق  
 المذكور لكن يعبر التلفظ بقوله لفظا او حكما يدخلها الكونه  
 مشاكة للملفوظ اعني الواو والالف والياء في الدلالة على المعاني  
 الثلاثة **قوله** انما يقيد به تقريبا الى اخره يعني ان الظاهر ما يتلفظ به  
 مطلقا لما لم يكن تلفظا غير الانسان من الملائكة والجن معلوما فيه  
 بذلك تقريبا لتصوير اللفظ من الفهم فالقيد المذكور للتصور  
 لا للتقدير **قوله** الذي لفظا الى اخره اشارة الى ان قوله حقيقة  
 او حكما صفة لمصدر محذوف اي تلفظا ثابتا له في حذو  
 بان يكون قبيل الحرف والصوت او تلفظا ثابتا له بالنظر الى  
 الاحوال بان يشارك الملفوظ في الاحوال **قوله** فالمستعمل الى  
 اخره بيان لكيفية ارادة الموضوع من المستعمل بانه مجاز



مرسل اما باعتبار المشاركة فان ما يصح استعماله مشا  
للاستعمال وباعتبار كراهة الخاص والراحة العام **قوله** لانه في  
الاصل مصدر والمصدر يستوي فيه الواحد والكثير  
لانه موضوع للمحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع **قوله** اي  
الملفوظ به الحقيقي فسر بذلك ليصح مقابلته بالحكمي والافلاها  
لفظ حقيقي لكونها فردين **قوله** الذي هو اعلم من الحروف اي ضدنا  
ان حرف بصوت يعتمد على الخارج وجوده ان فسر بال كيفية  
العارضية للصوت فذكر في الصوت بما لا يتفق كونه ملفوظا  
ولا يتوهم الاستدراك في شرح التسهيل المستكن ما لا صورة له  
في اللفظ البارز ما لا صورة في اللفظ **قوله** لا ادري من اي مقوله  
هو تحقيق المقام يقتضي بسط في الكلام وهو انه لا شك ان ضرب  
في زيد ضرب يدل على الفاعل ولذا يفيد التقوى بسبب تكرار  
الاسناد بخلاف ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو للمقدم كما  
ذهب اليه البعض ومنعوا وجوب تاخير الفاعل فاما ان **قوله** يقال  
الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار امر اخر معه وهو  
ظاهر البطلان والالكان الفعل فقط مفيدا للمعنى الجملة فلا  
يرتبط مع الفاعل في نحو ضرب زيد فالابدان يبقى ان الواضع  
اعتبر مع معنى الفعل حين عدم ذكر الظاهر امر اخر عبارة  
عما تقدم كالجزم والتمتد **قوله** وكفى بذلك الفعل عن ذكره  
كما في الترخيم يجعل ما يبقى دليلا على ان يرض عليه الرضى  
فيكون كالمملوظ ولذا قال بعض النحاة ان المقدر في

نحو ضرب زيد ينبغي ان يكون اقل من الضرب بنصفه او ثلثه ليكون ضمير  
المفرد اخف من ضمير التثنية ولما يتعلق غرض الواضع في افاده ما  
قصد من غير اعتبار بتبعيته للمعنى بعينه وبخصوصية كونه حرفا  
او حركة او هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبر من حيث ان عبارة عما تقدم  
وكلمة له كليم يكن دخلا في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل الحذف  
المازح حذف لانه غير بخصوصية بما ذكرنا ظاهر دخوله في تعريف الضمير  
المحصل لكونه لفظا حكميا موضوعا لغائب تقدم ذكره وكلمة مما  
قباه بحيث لا يصح التللفظ الحكمي الا بما قبله وظهر فساد ما قبل من  
انه الفاعل المعقول واجتبر من الكلام المملوظ كجعل جزء من  
الكلام المعقول وليس من مقول ومغنية بل تارة يكون واجبا  
وتارة ممكنا جسيما وعرضا وتارة من مقوله الصوت بان يرجع الضمير  
للاصوت فقول ليس من مقوله الحرف والصوت ليس على ما ينبغي  
لانه حينئذ كيف يصح جعله قسما من الضمير لان الواضع معتبر فيه و  
قد نبه ذلك القائل بهذه الدقيق في شرح الرسالة الوضعية فالتأ  
الى اعتبار الوضع الحكمي وهذا العجب من الاول لانه لا بد من المغايرة  
بين الموضوع والموضوع له وان كان حكميا وان حاجته الى اعتبار  
هذا الوضع وما الدليل عليه وكذا ظهر فساد ما قبل انه معدوم  
فلا يكون دخلا في شيء من المقولات لانه اذا اراد انه معدوم مطلقا  
فما طرأ على الوضع به واعتبار اتصاله وان اراد انه معدوم عن اللفظ  
واكان موجودا في نفسه فلا يفيد **قوله** قال المصنف في الايضاح انما  
كان باب المعقول باعتبار مفعولية حكم الحذف من غير تقدير قيل عند



عدم التلفظ به محذوف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعلية  
حكم الوجود عند عدم التلفظ به حكم بأنه موجود والافاض  
في قولك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله تعالى ولكم فيها ما  
تشبهه الانفس وان كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا انتهى  
ففرق من المحشى ان الفرق بين المنوي والمحدث في مجرد اصطلاح  
والافهام متساويان فكونها محذوفين من التلفظ مع غيرهما في اللغة  
وليس كذلك بل مراده ان عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم بوجوده  
ويجعل في حكم المملووظ لانه الفاعل عليه عند عدم تقدم المجر  
فموجب في الكلام الى على الفاعل فيكون منويا بخلاف المحذوف فانه  
محذوف من الكلام استغناء بالقرينة من غير جعل في حكم المملووظ  
واعتبار اتصاله باقبله فيكون محذوف وغير منوي وان كانا متشككين  
في احتياج صحة الكلام الى اعتبارهما فاعلي هذا ليكون كلامه موافقا  
لما قاله القوم **والكناية** عن كونها مفعولين مثل ذلك **المقدرة** هي عبارة  
لان المقدرة هو هذا المصحح به كيف ويجوز الفصل بين الفعل وهذا  
المصحح بدخول ما ضرب الا هو فان قلت بل المفعول المصحح بدخول  
المصل فهو محكم كذلك **الرضي** **قوله** عطف على قوله ليس الى اخره و  
المجامع ان المعطوف عليه لاثبات انه ليس لفظا حقيقيا والمعطوف  
لا ثبات انه لفظ حقيقي **قوله** لانه على تقدير وجوده الخ انما قال ذلك ليشمل  
المحذوف والوجوب المحذوف **قوله** يتلفظ به الانسان لكونه من  
مقوله الحرف **قوله** ولما كانت المدح داخلية فيه الخ اعلم ان هذا  
الكلام اشارة الى السؤال وجوابه ووجه السيد قدس سره في

حاشية

حاشية على شرح الرضي ومنشأه ما وقع فيه من ان التلفظ خا  
بما يخرج من الفم ولا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله حيث قال قيل  
فيكون التلفظ احص من الكلمة لانها يطلق على مفردات كلام الله  
تعالى فلا يجوز اخذها في حده واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة  
او كما يتناول الضمائر المنوية ولا شك ان تلك الكلمات من شأنها  
ان تلفظ بقطعها بل هي مملووظة بالفعل وان لم يكن مملووظة بالقبول  
اليدفع انتهى فلا اعتراض لهذه الكلمات الالهية التي وصلت  
الىنا ونفرد بها وانه لا شبهة في دخول كلمات الملايكة والجن كيف  
وقد قال المحشى سابقا ان قيد الانسان لتقريب تصوير اللفظ  
من اللفظ والافلام مطلق التلفظ وحاصل الجواب الذي اختاره  
الشمس رحمه الله وهو الاخير في الكلام السيد قدس سره ان كلامه  
متألي كما يقال له لفظا بالقياس الى ذاته تعالى فلا يكون كلماته الفاظا  
من هذه الهيئة الفاظا في انفسها لانه يتلفظ به الانسان في  
بعض الاحيان اي حين القراءة وحاصل الجوابين الباقيين ان كلماته  
تعالى ليست الفاظا باعتبار المعنى اللغوي وهو ما يخرج من الفم  
لان المعنى الاصطلاحي اعني ما يتلفظ به حقيقة او حكما او ما من شأنه  
ان يتلفظ به فعلى هذين الجوابين يكون كلماته تعالى الفاظا بالقياس الى  
ذاته تعالى ايضا وانما تركهما الشرح رحمه الله لان جعلها الفاظا من  
حكمة اولنا واول ما من شأنه انما يناسب ان يصار اليه اذ المكن  
الفاظ حقيقة واذ عرفت ما ذكره بالظاهر كما ذكره مذكره المحشى  
بقوله لا يقال الاموقع له اصل الان الكلام في الكلمات الالهية



التي وصلت اليها لانها هي قائم بذاته وكذا بقوله ثم لا يخفى ان  
 هذا الاعتناء بالكيفية خروج الكلمات القائمة بذاته مع او المعلوقة  
 له او بما يظهر في امر اخر سوى الانسان لا يضرنا حتى نحمل ادخالها  
 اذ تدوين الخواص هو لمعرفة احوال الالفاظ التي يتلفظ بها **قوله** اذا ثبت  
 ان كلمات الله في الكتاب اذهب اليه الحنا بلة ان كلمات الله في هذه  
 الالفاظ المتلوقة بهذه الترتيب وان القرأة واحدة والمقدم قديم  
 والكرامية في جواز قراءتها اذ ثبت **قوله** جميع نصيبه على  
 على وزنه فيجوز كصحف وصحيفة في شمس العلوم النصيب نصيبين  
 وبالتخفيف العلم ويقال جميع نصيبه **قوله** الذي هو اول اجزاء  
 التعريف قدي بل لك لانه لو كان غير داخل في الجزء الثاني مثلا مع  
 دخول في الجزء الاول احتيج في تصح التعريف الى اعتبار قيد هو الجزء  
 الثاني كالمركبات فانه غير داخل في الوضع ودخل في اللفظ الابد  
 في تصح التعريف من اعتبار قيد الوضع **قوله** لم يحتج الى اخره معنى هذا  
 الشيء وكذا ما في قول الشما ان لا قيد ههنا الا احتياج من قبل لا  
 يرتدي لسانها الى الاعتداء ولا منار وفيه اشارة الى ان من  
 قال انه اختار عن الدوال الاربعة غلط من وجهين لا يستمال الا على  
 انه لا بد من اخراجها من التعريف وان هذا القيد يخرج له فان دفع ما  
 قيل من ان الظاهر ان يقول فلا معنى لا يخرجها برة اعلى من قال  
 انه اختار عنهما ولا وجه للمعنى الاحتياج الى اعتبار قيد **قوله** حتى  
 يلزم علينا الى آخر هذا الاختار وقع من المصنف في شرحه فلما انصرف  
 في تصحيحه ولعل مراده انه يريد لفظا ولم يكتب بالموضع لمعنى مفرد

لا يظهر في امر اخر سوى الانسان  
 لا يضرنا حتى نحمل ادخالها

مع كونه لخصوص اختار عن الدوال الاربعة لما بينهما من العموم  
 والخصوص من وجه **قوله** وامامنا سيا في قوله فانه لا يقال اللفظة و  
 اجدة وهو الذي ذكره المصنف في الايضاح **قوله** وقد انتفت بهما  
 الى اخره لانه قصد لا يتحمل الضمير ويستوي فيه المذكر والمؤنث  
**قوله** يجعل المعنى حيز اللفظ كما نه بذلك التعيين يستقر في ذلك  
 المعنى ولا يتجاوز عنه اللفظية كما يستقر امر الشيء في الحيز  
**قوله** ملحوظا بخصوصه بان الاحتياط بخصوص جوهه **قوله**  
 او بعمومه بان لا يلاحظ بامر عام يشمله وغيره وكذا الحال في  
 جاب في الموضوع له فهنا احتمالات اربعة ان يلاحظها  
 بخصوصها كما في الاعلام واسماء الاجناس او يلاحظ الموضوع  
 بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في المضمات والمبهات  
 او عكس ذلك كما في المشتقات والمركبات والاحتمال الرابع  
 وهو ان يلاحظها بعمومها فغير متحقق اقول ولعل المتن  
 من هذا القبيل على ما عرفت في تحقيق **قوله** هو يتوهم انه  
 مجهول لا لمشاهدة المحرف في الموضوع لذلك المعنى ولا حاجة  
 الى التصريح بقيد التواطؤ لاخراج الحرفات كما في الرضى  
**قوله** ان كان الباء الى اخره السيد ذكر قدس سره في شرح المقام  
 وهو اشئ لكشف الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص  
 والخصوص ان يستعمل با دخال الباء على المقصور وعليه  
 فيقال اختص الجود بزيد اي صار مقصورا على زيد الا  
 ان اكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور كقولك خص



يريد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والافراد اشرف فلذا قدم  
 المحشى هذا الاحتمال **الا** لا يوجد كل وضع لخرج وضع المراتف  
 على تقديره والمشارك على تقدير آخر **ف** بتجريد التخصيص الى اخره  
 فيؤلى التعريف المختار هو عين شئ بازاء شئ **ا** بحسب  
 الجعل ان يكون احدهما مقصودا على الآخر مشاركا معه اخرت  
 الجعل لا بحسب الحكم اى الاثر للترتيب على الجعل من كونه موضوعا  
 وموضوعا له ودالا ومدلولا **ف** ولما كانت الاوضاع الى اخره بناء  
 على الواضع واحد وهو الله تعالى على ما هو مختار الشيخ الا  
 شعري والحكمة في الاحداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق  
 افادة ما في الضمير فالاصل ان يكون معنى واحدا لفظ واحد  
 فان وضع اللفظين معنى واحد سواء كانا من لغة واحدة  
 او من لغتين فايدا على المقصود ووضع لفظ واحد لمعنيين  
 محل التفاهم فالاشتراك والترادف خلاف الاصل **وق**  
 من الواضع بعد ذلك الغرض كتقليل الالفاظ تشبيها  
 للحفظ وافادة طريق الاخفاء في الاشتراك والتوسعة  
 في اللفظ وتحصيل وجوه المحسنات في الترادف **ف**  
 وبار التخصيص اضافى الى النسبة الى بعض الالفاظ وبا  
 لنسبة الى بعض المعاني **ف** وبار معنى كل المترادفين  
 الخ يعنى ان معنى تخصيص شئ بشئ جعل شئ خاصا بشئ  
 آخر من حيث ذلك الجعل فقيدها الحيشية مراد الا انه ترك  
 من اللفظ كما تركت تعريفات الكلمات بناء على ما

فتم من ان قيد الحيشية في تعريفات الامور الاضافية بما خرد  
 ثم لا يخفى ان الاحوية المذكورة انما يقيد صحة استعمال اللفظ  
 بالتخصيص لا اختياره على اللفظ التعيين **والا** وجب ان يقال ان  
 التخصيص لكونه بمعنى جعل شئ حال كونه خاصا يتضمن معنى  
 الجعل والخصوص فالباء متعلق به باعتبار الجعل الخصوص  
 كما في قولهم تعيين شئ بازاء شئ فالمعنى جعل شئ حال كونه خاصا  
 بمقابلته شئ سواء اعتبر خصوصية من حيث المادة والصورة  
 معا كما في وضع الجوامد من حيث الصورة فقط كما في وضع  
 المشتقات ولهذا القيد يخرج وضع المجاز عن التعريف اذ لا  
 تعتبر فيه خصوصية الموضوع اصلا بل مراده على وجود العلل  
 وهنا على طبق ما قاله المحقق التنفاز في النسخ من ان قيد  
 الحيشية في قولهم موضوع العلم كذا من حيث كذا يجوز ان يتعلق  
 بالبحث وان يتعلق بالعروض لتضمن اللفظ الموضوع كليهما  
**ق** وما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة الى اخره اما اذا  
 كان الباء دخلا على المقصود عليه فورد الشبهة  
 ظاهر لعدم قصر اللفظ على معنى واحد **واما** اذا كان دخلا على  
 المقصود فالوجود لفظ اخر في بعض منها كالمبهات والمضمر  
 فانما يعتبر لو احدى منها وضع له لفظ اخر بخصوصه ايضا  
**ق** واي حال كونه الى اخره اشارة الى ان الباء للمدابقة و  
 المجاز والمجرور ظرف مستقر وقع حلا من الشئ الاول **ف**  
 متى اطلق وسمع الى اخره يعنى ان المعطوف محذوف



بقريته الجراء لان الفهم من اللفظ انما يتربى على السماع لا على مجرد الاطلاق  
ومقابلته احسن باعتبار تقييده بغير السمع لما تقرره من العام اذا قيل  
بالخاص براديه ما سوى الخاص وفائدة هذا التنوع التنبيه على قسي الموضوع  
**قوله** لا يبعد كل البعد وان كان بعيدا في الجملة في مقام التعريف **قوله** ظاهرة  
في ان التخصيص الى اخره لما انه جعل التخصيص ملائسا للدلالة دائره  
**قوله** فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل الى اخره بان يقال ان معنى العموم الاوقات  
مع انه اذا اطلاق الشئ الاول واحسن مرة ثانية لا يمكن فهم الشئ الثاني لا  
متناع تحصيل الحاصل **قوله** وكذا وضع الفاعل الى اخره لعدم فهم النسبة  
الجريئة الى بعد ذلك الفاعل **قوله** كاسماء الاشارة لعدم انضمام المشار اليه  
منها الا بعد ضم الاشارة **قوله** فم المعنى يوجد لو خط حال وضعه يعني الوجه  
الكلي والاشكال كونه مفهوما قبل انضمام الضميمة **قوله** وهذا الفهم ليس غاية  
لان المقصود فهم المعاني الجريئة **قوله** الاحاجة الى تقييد الاخره كما تبهر  
عبارة المجيب **قوله** كما اذا سعلت من السعال بمعنى من فكر من من حد نصر  
**قوله** ما يصح ان يقصد بشئ سواء تعلق به القصد من شئ الا ان شئ  
اوله يتعلق به القصد اصلا **قوله** مع بعده لفظا للزوم التخفيف الغير  
القياسي **قوله** الميل الى جانب المعنى لصحة من غير اعتبار النقل  
التجوز **قوله** حتى يكون المراد الى اخره فالمراد بقوله لما كان المعنى مدلول  
الشئ الثاني مع الشرطية لا الشئ الثاني فقط **قوله** لانها قيد الى اخره  
لان قوله متى طوط في لفظهم والقيد في الحقيقة هو الجراء وهو  
قيد للشئ الثاني ما اذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزما للترك  
الشرطية ايضا فعلى هذا يكون المعنى قول الشارح ولما كان

المعنى

المعنى ما اخذوا عبارة عن الشئ الثاني سماه معنى باعتبار ما يؤول اليه  
والاظهر ان بقى معناه لما كان مدلول المعنى ما اخذوا وهو الشئ الثاني مع  
الشرطية فذكر لفظ المعنى بعده مبنى على التجريد ولذا اوضح المظهر  
موضع المضم واليد بشير قول المحشي وبذلك المعنى يعود معنى الوضع فاما  
يدل على ان مدلول لفظ المعنى الشئ مع الشرطية واحدا **قوله** اى  
بما يقصد بذلك الشئ اى بسبب ذلك التخصيص **قوله** لاشتماله عليه  
من غير ان يقيد امره انما عليه بخلاف ذكر الضمير الرجوع الى اللفظ  
بعد الوضع فانه مفيد لتعيين الشئ الاول المفهوم من الوضع ضمنا  
كانه قيل تخصيص شئ هو اللفظ لذلك الفاعل والمفعول به بعد  
الفعل فكما ان ذكرها بعده استعاضى تعيين لما يفهم منه بهما وليس  
من التجريد كذلك ذكر اللفظ ههنا فاقيل ان ذكر اللفظ بعده ايضا  
مبنى على التجريد تركه الشارح على المقاشاة كالم ظاهر **قوله** لا لانه لا يفتا  
اليه لان عدم الاحتياج الى اعتباره **قوله** من جعل الوضع بمعنى الصوغ  
على ما في الرضى في التاج الصوغ تركه يكره واقره **قوله** القيد من  
الحقيقة لكون المدلول المجازي جزء المعنى الحقيقي ولذا سماه الشئ  
الاسلام حقيقة قاصرة **قوله** وفيه كشف لاحتمال الى اخره حيث خرج بالاول  
المهمالات والدال الطبع والعقل والثاني جزء المجازي والاجل التخصيص  
على القيود الاحترافية في تعريف الكلمة ارتكبت للصف حمد الله التجريد  
**قوله** كما يدلل الى اخره يعني تركه ذكره بقريته عموم الدليل وما للاختصاص  
**قوله** ان يجعل الى اخره يذكر الخاص راادة العام فان الدلالة الطبيعية  
عقلية لكونها عامة اعقليا الا ان اعتبار خصوصية زائدة فيها

انما استأمر في كذا انما في فلا يصح ان يقال ان كذا المعنى بعد معنى على التجريد لعدم الاحتياج



جعل قسما على حدة ولذا قال بعض الفضلاء لم يظهر في قسما  
**قوله** اي خروفي الى اخره هكذا ذكر الفاضل السمرقاني في الطبي في الاست  
تعداد الحروف مطلقا وفي القاموس المجاز ككسار تقطيع اللفظ  
بحروف في التاج المجزى والمجاز عجا كردد حرف **قوله** فيه اغراض الى اخره مقصود  
دفع ما قيل في الجواب ليس الاعادة للعموم المستفاد من التعريف فان  
سلم للتعريض للعموم فلا اعتراض ولا اقل اتم الجواب وحاصل الدفع  
اللا اعتراض مبني على الاغراض عن العموم بحمل على ما عد اللفظ بناء  
على شيوع استعمال اللفظ في مقابلته فانه ما من عام الا وقد خض  
منه البعض والجواب اختصارا لذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص  
**قوله** اي شخصية من حيث انها مشخصة دفع لما يقال كان اللفظ  
ان يقول اللفظ مفردة او مركبة اذا تقابل بين اللفظ والمخصوصة  
والمركبة والمفردة وحاصل الدفع ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد  
المعنى كان مادة النقض اللفظ من حيث انها اللفظ مشخصة  
من غير نظر الى قيد افرادها وتركيبها لئلا قال اللفظ مخصوصة بمجلا  
النقض الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعبر في مادة النقض كونها  
اللفظ مركبة فلا جعل المركبة في مقابلته المخصوصة فوقع في بعض  
نسخ الشرح اي اللفظ مخصوصة مفردة او مركبة من تصحيف النسخ  
**قوله** وذلك لانك لا اعبر في الاخره ذهب بعض النظار في الشرح الى  
ان القاعدة ان التعليق للذكر يفهم منه ان انصاف المفهوم للصفة  
قبل تعلق الفعل ومغاداة كالمحشوية فيفهم ان الانصاف به  
حاصل حال التعلق وان لم يكن بسبب هذا التعلق بل يستفاد منه

كون الانصاف سببا للتعلق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية وهو  
الظاهر المشاق الى الفهم واما القبلية فباطل لان قولنا جاني الرجل  
الراكب يفهم منه انه متصف بالركوب حال المجي واما ان الركوب مقدم  
عليه زمانا او ذاتا فلا فاصل كلام الشارح ان لو جعل مفرد اصفة  
للمعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والركوب  
نحو ان تعلق الوصف لا سببه وليس الامر كذلك فان انصافه بضمما  
يسبب الوصف فالمراد بقوله بعد الوصف البعدية الذاتية فيما  
وقع في بعض نسخ الشرح من لفظه قبل الوصف بعد قوله انصاف  
ولعل هذه منشاء توهم القبلية **قوله** الظهور المراد هو ما يتفق  
ان وجود المصارف عما اقتضته القاعدة فيما نحن فيه ظاهر بحيث  
جعل لغادها امر او هميا لا ينساق اليه الذهن كالمجاز  
المشهور بالقياس الى الحقيقة المتروكة في لا يأكل من هذه النخلة  
وكما في قوله عليه السلام من قتل قتيلا قلة سلبه **قوله** بطريق  
المشاركة المشار في جريديده وهو **قوله** المفهوم من كلام  
الرضي **قوله** ان المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب  
صفة فيقال اللفظ المفرد والمركبة لا ينبغي ان يختص في الحد  
الفاظا بل الواجب استعمال المشهور المتعارف لان الحد التبيين  
انتم كلامه وحاصله الاعتراض على المصنف بان جعل الافراد  
صفة للمعنى وهو خلاف المتعارف في محل العرض من الحد ولا  
له على الافراد صفة للمعنى عند النخلة **قوله** وكان النكتة في  
في تقديم الوصف على الافراد في الذكر مع ان يكون الاصل في الصفة

المعنى لا اورد من النسخ







واحد وليس كذلك لان احد الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء  
 لا مفعول التركيب الموجب للاعراب **قوله** لا يخفى ان هذا ظاهر وذلك  
 لانه اجزى الاعراب فيها على الجزئين الثاني وذاك عند البناء الذي  
 كان يستحقه فصلا اخر للجزء الاول وسط الكلمة سالما عن الاعراب  
 الذي كان يستحقه **فصاحبه** انما هو المجموع باعراب كلمة واحدة **قوله**  
 فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني والجزء الاول باق على حاله  
 السابق من السكون **قوله** ان يعلم انه لم يعرب المجموع باعراب كلمة واحدة  
 وكذا الحال في الثاني **قوله** فان علامة التنقية والجمع فيهما الخ فلا  
 يصح ان يعرب واحد بل جعل احدا الكلمتين اعراب الاخرى **قوله**  
 وفيه تامل وهو انه اذا كان الاعراب بالحركات والحركات لا بد لها  
 من حرف فتنبهوا يكون الاعراب غائرا للكلمتين واما اذا كان بالحرف  
 والحرف لا يحتاج الى حرف اخر لا يكون الاعراب غائرا للكلمتين بل  
 احدي الكلمتين نفس الاعراب فتدبر **قوله** ولا تعدد للمقتضى الخ  
 لامتناع تواردها على كثر التوارد العليتين المستقلتين **قوله**  
 الوضع السابق على الوضع العلي **قوله** وهو اي عبد الله باعتبار الوضع  
 السابق على الوضع العلي لانه مضاف ومضاف اليه بالمضاف اليه  
 معرب لا مضافا للمقتضية له والمضاف معرب على حسب مقتضيه  
 العامل **قوله** الاول فانه غاي الخ لا يبطططر فان الجزء الاول منه  
 مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شي من حركته ولا قابلا للاعراب فعمل  
 اعرابه تقدير ماعلى مذهب صاحب الباب وجعل مبنيا على مذهب  
 الجمهور **قوله** فليس لعبد الله الاعراب واحد فاعلم ان هذا المراد بقوله

المجموع باعراب واحد

معد

معرب باعراب فكيف يحكى على قوله اعراب باعراب واحدة **قوله** اعراب باعراب  
 الكلمة الواحدة بخلاف ما بعد لشدة الامتناع كلمة واحدة وبقي احد  
 الجزئين على حاله السابق مثل الرجل ورجل فان ليس فيه افعال جانب  
 اللفظ اصلا مع تحقق عناية جانب المعنى باخر جه من جهة الكلمة وفيه  
 اشارة الى انه يمكن ان يجعل قوله لاحد مصافا اليه لا اعرابا لضعفه وان كان  
 حسن المتقابل بقوله مع انه معرب باعراب باعراب واحدة وما قبله يشدق  
 بهذا التقرير فاسبق من ان يستفاد من العبارة ان قوله باعراب باعراب  
 الا ان لشدة الامتناع اعراب باعراب واحد ليس كذلك لان الثانية مبنى  
 الاصل من غير حاجة الى اعراب باعراب باعراب اعرابية والبنائية فليس  
 بشي لا يرد عليه انه يفهم من العبارة حينئذ ان قوله باعراب باعراب  
 لفظين الا انه لشدة الامتناع اعراب باعراب لفظ واحد وليس كذلك لانه  
 الثانية لم يستحق الاعراب **قوله** ادنى ما يطلق عليه اللفظ اي اراد  
 الواحد حقيقة **قوله** النذر بالنون الفتوحة وسكون الدال المعجمة  
 القليل **قوله** المخرج عنه مثل عبد الله لوجود الوحدة العلمية فيه  
**قوله** وان اراد خصوص وحدة بان يكون واحدة من حيث الاعراب  
**قوله** اللهم اشارة الى ضعفه اذ صيغة المرة لا يدل على ذلك فليس  
 اخذه في التعريف لا تقيد اما خذ اص خارج لاخراج مادة المنقضى  
**قوله** مسامحة ومجانة لا البقاء يقتضى سبقة الدخول ولا دخول  
 سابقا عن اللفظ فالمعنى ودخل على النجوم **قوله** وجعل تقدير الكلام وبقي  
 من الامر الذي انقضى بما تعريف المصنف مثل قائم وبصري حال  
 كونه داخل فيه لم يخرج الى التسامح لعدم اقتضاها بقاء الدخول **قوله**



ان كانت الحجة هنا من العقلية فان المدلول في العقلية هو الموثر  
وفي الطبيعة الحالة العارضة للموثر والمرد بالبطبيعة ههنا مبدأ  
الاشارة وان وقع ما قيل ان الحلافتي الطبيعة ايضاً عقلية فلا وجه  
لاخراجها منها وابقاء الباقي على حاله **قوله** الموثر في التلاخا  
مع سبب اخر للعلم وهو المشاهدة **قوله** الامن اللفظ لان العلم اذا  
حصل بطريق المشاهدة كان بديهياً والبيهي لا يمكن استفادة  
بطريق النظر اعني الاستدلال من الاشياء على الموثر **قوله** السري في ثلث  
القسم **دفع** لما يرد على التقسيم من انه ان اريد الاقسام الاولى  
في اثنان كما يرد شك الدليل اريد وان اعم من الاولى والثانية  
فلا وجه للحصر في الثلاثة **قوله** حاصل الدفع ان المقصود من التقسيم  
ضبط اقسام الكلمة لبحث عن احوالها المختلفة اعرايا وبناء  
من حيث وقوعها في لغة العرب بالنتج فالمحوظ في القسمة  
تباين احوالها الاحوال واختلافها دون الاول ولد والثانية  
**قوله** تباين احوال الاقسام اي تباين خواصها منصرفا وغير منصرف  
وتشدية وجوامكسرا وسالما وكونه متعديا ولازها وامر او نهيا  
ومضارعاً وجارة وعاطفة ومشبّهة الى غير ذلك من الاحوال المختصة  
التي تبحث عنها في بحث كل منها **قوله** واختلافها اي تحتها بما باعتبار  
كون تلك الاقسام مادة وصورة الكلام فان الاسم مادة تامة  
لكلام باعتبار جزئية والفعل مادة له باعتبار احد جزئيه او الحرف  
مادة له باعتبار جزئية احد جزئيه كقوله لنا الانسان بحر  
والاخر انسان هكذا باعتبار الصورة فان اسمية الجز الاول

بوير

بوجوب كون الجملة اسمية وفعلية بوجوب فعليتها وفي جعلها عين  
صورة الكلام **اشارة** الى ان اسمية الجملة وفعليتها ليس امر  
لا يدا على فعلية الجزء الاول واسمية **قوله** ففهم الخ فقولوه وهي اسم  
فعل وحرف بسبب ملاحظة العطف مقدما على الاخبار يفهم  
منه منقسمة لان محل مجموع الاقسام على الكلمة ليس باعتبارها في  
نفسها بل باعتبار صدقها على افرادها وهو لا ينقسم وبسبب  
السكوت من ذكر قسم اخر في محل بيان الاقسام يفهم منه الاختصاص  
فقول الشئ اي منقسمة ومختصة ليس تقدير الخبر في العبارة بل  
بيان للمعنى اللازم والكناني الذين وقع قوله اسم وفعل وحرف خبراً  
باعتباره وانما اختار المصنوع والواو والعاطفة مع ان الشايع في  
التقسيمات كلمة او الدالة على الانفصال الحقيقي ومنع الجمع بينها  
على تحقيق الاقسام الثلاثة وعدم كون التقسيم مجرد الاحتمال  
العقلي **قوله** ويتعلق به الخ يعني ان الدليل المذكور دليل الاحتكاك  
لادليل القسمة فالخام عبارة عن ضم قيود متباينة او متخالفات  
الى امر مشترك في تصوير محض لا يحتاج الى الدليل ولذا جعل  
من تمة تعريف المقسم **قوله** المحصر عقلي ان كان الجزم بالاختصاص  
حاصلي مجرد ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة  
بامر اخر بان يكون ايرابن النفي والاثبات فعقلي وان كان  
مستفاداً من دليل يدل على امتناع قسم اخر ففقط اي  
يقيني وان كان مستفاداً من تتبع فاستقر اي وان حصل  
من ملاحظة تمايز ونجاة لغيرها القاسم **قوله** لان في



قوة تقسيم لما كان الحصر العقلي ايرايين النفي والاثبات  
لا يمكن ان يكون الاقسام الحاصلة به الا قسمين والاقسام  
والاقسام المذكورة ثلثة ولذا اوجبه بان في المعنى تقسيمان  
كانه قيل معي اما اسم او ليس باسم وما ليس باسم اما فعل او  
ليس بفعل **قوله** وان ابيت الخ لان القسم الثالث الحاصل من التقسم  
الثاني الدايين النفي والاثبات مفهوم سلبى يجوز ان يكون اعم  
من الحرف **قوله** اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات معينة عند  
البناء وضع هذه الالفاظ بانها سوى المفهومات التي  
حصلها التقسيم المذكور ان في وجه الحصر والحصر في  
التقسيمين المذكورين عقلي لكونه دايين النفي والاثبات  
فيكون الحصر في الاقسام الثلاثة بعد ملاحظة وجه الحصر  
قطعا لتوقفه على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما اذا كان  
للاقسام المذكورة مفهومات سوى ما اخرجها التقسيمان  
وان كانت مساوية له في الضيق فانه لا يكون الحصر المذكور  
قطعا لتجوز العقلي قسم اخرها لنظر الى تلك المفهومات  
**قوله** قيل التقدير هكذا يعني ان الكلام على حذف المضاف  
اما من اسم ان او من خبرها **قوله** ان تقديره الخ وهو تشكيك  
الحجاز والمجرور خبر الايدل او عا ملا فيه والجميع خبر لان  
وانما لا يقدر صفتهما بدون الحجاز بان يكون متبادران  
بدل خبرها رهاية لاجابنا المعنى قاذلة من بعض  
صفتهما وليكون يتضا في عدم تقدير المضاف **قوله** ولا

مناسب

مناسب الخ لا حينئذ يكون التقسيم للحال والدالة قصد الكلمة **قوله** ولا  
القول ان الثاني حرف الخ لان الظاهر ان المراد بالثاني القسم الثاني وهو ليس بحرف  
من حال الحرف والمراد بالكلمة المذكورة في القسم الثاني وليكن غير مناسب **قوله**  
لان حال الكلمة الى اخره دليل القول ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول **قوله** ولا  
لما الى اخره دليل القول وعدم صحة الحمل على الثاني **قوله** مع ان الى اخره متعلق  
بقوله فلا تناسب الى اخره علاوة لعدم كون تقدير الحال والدالة شاملة  
الطبع السلي **قوله** الضرورة وهي عدم صحة حمل الحدث على الذات  
**قوله** من الثاني الى قوله اما ان يدل الامن الاول الى من قوله لانها **قوله**  
فالا ليق الخ لئلا يكون كسر الخف قبل الوصول الى الماء **قوله** واما تقدير  
الذات عطف على قوله واما تقدير الحال **قوله** فيخالفها اقتضاه زيادة  
ان لان زيادة مع الفعل يجعله نصافي المعنى الحديث المتحد والكلمة  
موصوفة بالدالة بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت في دائرتها **قوله** وكذا  
الخ الما يخالف مقتضى زيادة ان تاويل ان يدل اسم الفاعل لاجل صحة الحمل  
لانه نضح الامر المتجدد واسم الفاعل يدل على الشوق **قوله** قال السيد  
الخ في حواشيه على شرح الرضى **قوله** التقدير ان تقدير المضاف من التقدير  
**قوله** الخ ليس في المعنى المصدر حقيقة لان معنى المصدر الحديث النسبة  
خارجة عن مفهومه قد يعتبر معه على التقييد والفعل مع ان مشتمل على  
النسبة النامة الى الفاعل فهذا الاعتبار يصح اسناده الى الذات نعم انه  
ما اوله وليس كل ما اول حكمه ما اول **قوله** ولا يخلو اعني خدشة  
لعل ذكره وليس كل ما اول ان الفعل بعد دخول ان يصح ان يصير مندا  
اليه فلا يكون النسبة المعبره فيه حينئذ فامة بل تقييدية واشكال



المحل اى او مركب اليها اراده ليجز عن الاسم الحروف التي يحتاج الى التركيب  
 كحروف الشطر والحروف المشبهة بالفعال في ابدال على معنى من غير حاجة الى  
 انضمام كلمة اخرى بل الى انضمام مركب **قوله** معطوف على الجملة الاستئنافية  
 فيكون اعتبارها استئنافية مقدم على العطف وحينئذ يكون الجامع  
 محجور كونهما جوابين لسؤالين مقدمين من غير اعتبار ارتباط بينهما  
 في انفسهما كما ان الجامع حينئذ في السؤالين كونهما تاسيين عما سبق  
**قوله** ولكل الذي عطف او لا فيعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل الملاحظة  
 الاستئنافية وهو اشتغالها على بيان حال المتقابلين كما ان الجامع بين  
 السؤالين يكون كل منهما سؤالا عن الحال المتقابلين ثم يجعل المجموع جوابا  
 للمجموع السؤالين وهذا الباع لا شتمه على المناسبة بين المعطوفين من حيث  
 الذات والاول الظهور ليقدم الاستئناف على العطف **قوله** الذي قيل اي في جاب  
 من الكلام مع انه انشبه لنقله مع في الشيء معنى **قوله** لما اعتبر في الجواب  
 المطر وقتل الفرم خرج الثاني وبالفرم الذي هو ظرف للمعارضة خرج الاول بتقيد  
 الفرم بكونه مخرجا للثالث ولو اخرج الاول عن الثاني كان الظاهر لكون النشر  
 على ترتيب اللفظ **قوله** من السمو بضم السين وتشديد الواو مصدر مسمى سموكلا  
 يعلموا علوا **قوله** اى سمي اسماء الى اخره اراد ان قوله ما خردا حال من فاعل سمي  
 المستفاد من محل الاسم على الثاني **قوله** بحركات السين ولا يجوز ان يكون اصل اسم  
 سمو بفتح السين لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح العين يجمع على فعل فقول  
 كفسس وفسس وفلس وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع كلمة على افعال كما حملوا افعال  
 في جمع حمل وفعل **قوله** حذف الواو الجرد التخفيف من غير علة قياسية ولهذا  
 اراد الاعراب على اخر ما بقى **قوله** ليصح الوقف فان الوقف بالاشكال او الانشام

او الروم شئ منها لا يصح به وذلك لكونه **قوله** ولا ندر في رفع المسمى  
 اذ به تميز في الذهن والخارج **قوله** ويبدو فعا اشتقاقي سمي الماضي فان  
 امثله اشتقاق من التصغير والتذكير والفعل المجرد والمزيد  
 كل ما منقوصة كسما وواسما وسمما وسميت وتسميت ولو  
 كان مشتقا من الوسم لكان امثله اشتقاقا مثالا واويا كوسم  
 واوسم واوسم ووسم ووسم ووسم وتوسم **قوله** وارتكاب  
 القلب بعيد لما يقال على الاستشهاد من انه لم لا يجوز ان يكون  
 اصله وسم جعل الفاء في موضع اللام لما قصد تحقيقه بالحذف  
 اذ موضع الحذف اللام ثم حذف نسيا ورد في تصرفات في موضع  
 اللام اذ حذف من ذلك المكان يعني ان القول بالقلب بعيد لانه  
 مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطردا وههنا مطرد كما عرفت **قوله**  
 باسم المدلول الى النظم **قوله** الواو للاعتراض لعدم ذكر المعطوف  
 عليه صريحا وهذا على غفارة صاحب الكشاف من انه لا يشترط في  
 الاعتراض ان يكون في انشاء كلام او بين كلامين متصلين معنى بل  
 مخور ان يكون في اخر الكلام مخورا قوله عليه السلام اناسيد و  
 للآدم **قوله** لا في التنبيه من لا يجدي به الاشارة لا يخفى ان هذه  
 بملكة لذلك هذه الجملة غير مختصة بحال الاعتراض المذكورة في  
 الشرح فالاولى تركها وايراد تلك مختصة به الا ان يقال انه تعرض  
 به للاشارة الى ان الاشتغال على الملكتين معبر في مفهوم الاعتراض  
**قوله** او للعطف على التخصيص وهي جملة مسانقة جواب سوال انشاء  
 من القسمه كان في قول كانت الكلمة بخمسة في الجاب انحصرت لانها



الى اخره **قوله** اي علم انحصار الكلمة فخذ الجمل شتيحة لما قبله فصل  
عنه لكونه بمنزلة يدل الاشتغال **قوله** وعلى هذا التقدير ان يكون  
المقارنة بين العلمين متحققة بخلاف الوجه الاول الذي لا مقارنة  
بين الانحصار والعلم بحد كل واحد منهما **قوله** الباء للاستعانة لان  
لان المبادئ الاتحصول العلم بالمطالب على ما تقرره محله **قوله**  
اشارة الى استحقيقة التعظيم باستعارة الصيغة الموصولة  
للبعد المكاني الربقي وكما بعد ثبوت يستحق التعظيم **قوله** الجوده  
فانه حصر قطعي فشم على بيان المعاني التي وضعت كل منها لها  
مع الاشتغال على لمية عدم صلاحية الحرف لكون عمده في الكلام  
**قوله** بل يكفي افاده الكلام الاختصاص الح وهو كون الجبر ومزجها  
بما قبله سوى الظرفية والجسمية **قوله** للتعيين لان كل واحد جزء  
من مجموع الاقسام الثلاثة **قوله** فان الحد عند الادباء والآخره اذ ليس  
ليس غرضهم من الحد الا التميز التام واما التميز بين الذاتيات والعرضيات  
فوظيفه الفلاسفة الباحثين عن احوال الموجودات على ما هي عليه  
لا يستلزم الى اخره لكون المشترك عرضا عاما والتمييز خاصة فلا  
يكون هذا الوجوب اشتماله على الذاتيات **قوله** في اللغة اللين الى اخره  
هكذا الضحاح وفي الرضوي الدرهم من الضرع من اللين  
او من السحاب من المطر **قوله** وفيه خير الى اخره اذ به معاشهم  
**قوله** فاريد به الخبر اما مجاز الغويا او منقول الغويا فيكون  
لغة طارئة **قوله** اي لاكثر خبره قدر مشتق من الدر بمعنى  
الخبر الكثير خور عن الخبر واستعمل لطف الكثير **قوله** وذلك

ايكون

ايكونه مقيدا للمدح ثابت **قوله** وقد يقال اللام للتعجب و  
هو لام الاختصاص افاد التعجب لان الله تعالى منشئ العجايب  
في القاموس اللام يحى القسم والتعجب معا ويختص باسم الله  
والتعجب المحمدي لا عن القسم ويستعمل في الله درهم وفي النداء بخوبيا  
للماء ولا ينبغي ان يكون للتعجب اختصاص له يكون الدر بمعنى اللين  
فالمعنى ان اللام ح للتعجب فحسب بخلاف التقدير الاول فانه يجوز  
ان يكون الجبر الاختصاص وان يكون مع التعجب لا يظهر ان يقول  
وقد يقال الدر اللين واللام للتعجب الى اخره **قوله** الى غير ذلك  
الح ما جعل كلاما معلوما يميز من نسبة الدر الى الضمير نحو الله  
دره فارها **قوله** فصل اخرج لكونه كلاما متعلقا ببيان امر هو  
موضوع العلم براسه ولو عطف لتوهم السبقية والنظف **قوله**  
في اللغة ما يتكلم به المعنى اللغوي للكلمة قد علم من بيان  
الاشتقاق من الكلم وكون الناء فيها اللوحدة **قوله** ثم استعمل  
اي اسم استعمل بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم **قوله** فضمن  
اكثر الجزئية لا الكلي للجزئية لعدم صدق الكلام على كل واحد من  
الكلمتين **قوله** وكانه قال كلمة وكلمة فكما ان العطف بالوا وحكم  
على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك في صيغة التشبيه  
لان حكم عليهما بشرط الاجتماع كما سبق الى الوهم من اشتقاق  
هما بلفظ واحد وفيه اشارة الى ان منشاء توهم اتحاد المتضمن في  
والمتضمن صيغة التشبيه مع كون الكلام لفظا لا كليا والجزئية  
والالتوهم في قولنا ما تضمن كلمتين وكلمة **قوله** اقول وجعلت الباء



الحق قابله السيد قدس سره في الحواشي على الرضى والمقطب من النقل  
تحقيق المقام لو الاعتراض على التسمية بان يدعى ما حمل البناء على  
الاستعانة حيث حمل على السببية التي هي فرع الاستعانة ولذا  
الرضى البناء للاستعانة أي تركيب من كلمتين بسبب هذا الربط  
أتركيب التناويل مع أنه لا احتياج اليه ولو بني التناويل على جعل  
بمعنى مع أي على جعل للمصاحبة كان الواجب أن يقول المتضمن  
كل واحد من الأجزاء الثلاثة لكل واحد من الكلمتين **قوله** على  
جعل الهيئته الخ أشار بلفظ الهيئته إلى الإسناد عند القابل  
بجزيئة من الكلام عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى  
بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه صفة قائمة بالطرفين لا بني جزيئة  
للكلام على وهم كالهيئة السري السري **قوله** لفظا حقيقة إذا  
الهيئة ليست ملفوظة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون  
لفظا إلى الأعلى التام وجعل الكل ملفوظا باعتبار إخراج شيء  
المادية وعدم الاعتداد بالهيئة **قوله** ولو لم يجعل جزأين شرط  
لحصول الكلام خارجا عنه لكان الحق ما ذكره السيد قدس سره لا اعتبارا  
هيئة المركبات في الوضع واختلاف المعاني بسببها كاختلافها  
بختلاف الكلمات انفسها فعمل أحدها داخلًا والآخر  
خارجا بحكم كيف قد حكموا الجزئية الهيئته في المفردات  
والعبراني وغيرهما المفرد والمركب لجزء المتشعبة في  
السمع لئلا ينتقص تعريفهما بالمشقات **قوله** فقط بمثل  
المركب من الكلمتين بخود بيت زهلا قايما والمتضمن

مجموع

هذا هو المجموع  
على

مجموع الكلمات والتضمن مجموع الكلمتين **قوله** أي تضمننا المتضمن  
أن البناء للسببية والبناء والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف  
انظر في آخره فكري زيادة حاصل البيان المعنى التقدير المتعلق بسببية البناء  
للتضمن أن كان عبارة عن الهيئة الاجتماعية باعتبار أنه شرط لخير حصول  
المجموع الذي هو التضمن أو خبر له وإن كان عبارة عن مدلولها باعتبار  
أنه باعتبار على اعتبار الهيئة الاجتماعية **قوله** ويجوز أن يكون الخ ينتقض لعدم  
الكلام بلام زيد في غلام زيد قائم لأنه يصدق عليه أنه يتضمن حال كونه  
ملاصفا لاسناد قائم اليه مع أنه مركب اضافي فلذا ترك اسم هذا الوجه  
بمخلاف ما إذا حمل على السببية فإنه تضمنه لغلام زيد ليس بسبب  
الاسناد بل بسبب الإضافة **قوله** أي ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى  
كالشايخ في فهم أن النسبة اعتبارها عن الثبوت والاشفاء و  
هي صفة المدلول فلا يصح إضافتها إلى الكلمة أوله بحمل النسبة على  
المعنى اللغوي ويجوز في المضاف وعلى الأول أن يكون إطلاقا للمستند  
اليه والمستند على اللفظ حقيقة وعلى الثاني أي محذوف المضاف  
بجائز تسمية الدال بوصف المدلول وأعلم أن المصادر الثلاثة أعني  
الاسناد والنسبة والضم عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني للفعول  
وهي الحالة التي بين الكلمتين أو مدلولها ولا عبرة عند التسمية الرضى  
بالربط بين الكلمتين **قوله** يخرج عند الخ لكونه اسنادا بين الكلمتين والأ  
على تعليل حصول مضمون إحدى الجملتين بالأخرى **قوله** لأن الشرط الخ  
دليل المنفي بمعنى أن اسنادا فيهما بين الجملتين بل الإسناد  
إنما هو في الجزاء والشرط قيد للمحمول الذي في الجزاء بمنزلة الظرف



قالوا ان الاسناد اليه المعنى قولك ان حتى اكرهتك كذا في وقت  
بحيثك قال اسناد فيهما بين الكلمتين اللتين هما المسند اليه والمسند  
في الجزاء **قوله** ولذا قالوا ان اي لاجل الشرط قيد للجزاء بمنزلة  
الظرف قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال المصريح ان  
الكلام لا يحصل الا من الاسم والفعل ولو كان الحكم في الجملة  
الشرطية بين الشرط والجزاء لم يصح القول بتحقيق الاسناد بين  
الجمليتين في حصول الكلام فيهما **قوله** ولجعل الرابط لبيان  
يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط لا اخبارا  
وقوع الجزاء وقت وقوع الشرط **قوله** كما حققه السيد السند قدس  
سره في حواشيه على شرح التلخيص **قوله** يخرج عنه قطعا اي يخرج الا  
مسناد الذي في الجملة الشرطية عن تعريف الاسناد قطعا اذ ليس للسند  
اليه والسند فيهما كلمة حقيقة وهو ظاهر ولا يحكم اذا لم يصح التعريف  
عن طريقها اي الشرط والجزاء بمفرد اذا المقصود حينئذ تعليل الحكم  
بالحكم فيكون النسبة في كل واحد منهما ملحوظا تفصيلا لا ايدفا  
من ملاحظة ملاحظة المسند اليه والمسند قصدا لا اجمالا فلا يصح التعبير  
بالمفرد ومن هذا ظهر ان التعبير عن الشرطية بهذا الملامز وذاك ليس  
تعبيرا عن معناه بل عما يلزم معناه **قوله** والدليل ان هذا خلاصة  
ما ذكره السيد قدس سره في بيان ان الحكم في الشرطية بين الشرطية  
الجزاء اعلى المحققين **قوله** في حين قال ان الحكم في الجزاء في  
الشرطية قيد له وحاصله ان الجملة الشرطية صادقة اذا كان قصد  
المتكلم تعليق مضمون الجزاء بالشرط سواء تحقق الجزاء والشرط او لا

ولو كان

ولو كان الشرطية قيد للجزاء كالظرف كان صدقهما موقوفا على تحقق  
الجزاء في وقت تحقق الشرط لقولك اكرهتك ومن حيثك وذلك  
لان نسبة الاخبار عن نسبة واقعة في وقت انما يصدق اذا وقعت  
تلك النسبة في ذلك الوقت وليس الامر كذلك فان قولك اكرهتك في وقتك  
صادق واذا كان المقصود التعليق وان لم يوجد منك ضرب للمخاطب  
اصلا الا يروى الى قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسدت تأثرية  
صادق مع امتناع تحقق الشرط لامتناع **قوله** اي من شأنه انما ليس  
المراد بلبس النسبة بحقيقة الافادة بالفعل الا لا يجب في الاسناد  
وجود المخاطب فضلا عن افادته بل المراد كونهما محالين ان يقصده  
به الافادة للمخاطب **قوله** اي لو سكنت المتكلم في المرام بالسكوت  
سكوت المتكلم وبالصحة عدم نسبة القصور اليه في المحاورات  
وان كان محتاجا بعد الى ذكر شي آخر فذلك المراد سكوت بوجه  
المخاطب بان لا يبقى مشظا مشظا له المسند اليه ولا يخفى ان  
تفسير السكوت بعدم الانتظار وكذا وان السكوت يقتضي سبق المتكلم  
وان تخصيص الانتظار بما ذكره مع استلزامه الدور تخصيص من  
غير محض **قوله** قد دخل فيه الخ فان هذا الجمل وان كانت غير  
مفيدة لفائدة تامة لكونها واقعة موقع المفردات او معلومة  
للمخاطب لكن من شأنها ان يقصدها الافادة كما اذا المبكى واقعة  
موقعها او معلومة **قوله** فلم يخرج ولا يصح انه كلام الا انه  
مستعمل على حشو **قوله** اي محكية بما عن الواقع مله در المحشى حيث  
فسر الخبرية والاشائية بعبارة محيرة فارة بينهما قريئة عن



ذهن المتدبر فارغة عن الشكوك التي وزعت في هذا  
المقام كما لا يخفى على الخواقف عليها **قوله** لأن النسبة في هذا  
المركبات مجتمعة لا يخفى أن النسبة ليست مشتملة على أمور  
متعددة حتى تصور فيها الأجمال والتفصيل في ذاتها بمعنى  
كون النسبة في المركبات الواقعة خبراً مجتمعة إنما ملحوظة قصد  
في ضمن المجموع المركب من حيث أنه مجموع وليست مفصلة أي  
ملحوظة قصد إذا لو كانت كذلك لما أمكن جعل المركب المشتمل  
عليها على شيء كما يشهد به الوجدان **قوله** فيجوز التعبير عنها  
الخ بخلاف ما إذا كانت ملحوظة قصداً فإنها لما لاحظتها لك  
من ملاحظة المشوب والمشوب اليه مفصلاً ممتازاً كل  
منها عن الآخر فلا يمكن التعبير عنها بالمفرد **قوله** ولا يصح  
القول الخ توهم البعض وضع الألفاظ مطلقاً لأنفسها لا  
نقياً منها عنها عند إطلاق في حق الله على نفسها وليست  
دلائلها عقلية لا تخصها في دلائل الأثر على الموثراو  
بالعكس ولا تأثر ههنا ولا طبعية لعدم مدخلية الطبع  
ههنا في صبغية **قوله** حتى لا يحتاج إلى هذا التناوب بل أي تأويل  
المهملة الواقع ظرفاً للكلام بهذا اللفظ وجعله كلمة  
حكيمية لأنه لا جدح في الكلمة الحقيقة **قوله** غير الله على نفسها  
إذا لا تغاير بين الشيء ونفسه حتى يتصور بينهما دالة **قوله** بل هي  
يحضر الخ بيان المنشأ غلط من توهم الوضع يعني أن انفرامها  
انفثها منها عند الإطلاق إنما هو بواسطة حضورها

بنواتنا

بذواتها عند التناظر في ذهن السامع لا السبب حضور الدوا  
عليها وانفرام الشيء بحضوره بنفسه ليست بدلالة **قوله**  
فيحتمل عليها عطف على محض أي محض بانفثها في ذهن السامع  
فيحتمل السامع على تلك الألفاظ بأحوال عارضة لها  
بالنظر إلى ذاتها مثل زيد ثلاثي وبأحوال عارضة لها من  
حيث لا تنها على المعاني بخوض في فعل ماض **قوله** ولا ينبغي  
دلائلها بناء على التغاير الاعتباري بينهما فليست تلك  
الدلالة بالوضع بل هي بالعقل فإنها في الحقيقة دالة  
اللفظ على الاعتبار الذي يسببته الخاثر وهو حال  
من أحواله وأثر من آثاره **قوله** ودعوى الخ وقع لما قال ذلك  
المتوهم من أن وضع المهملة لا لنفسها لا ينال كونها مهمة  
لأنها لها بمعنى أنها ليست موضوعاً لمعان سوى أنفسها  
**قوله** مما لا يقدم عليه فإنهم في جميع مباحث الألفاظ اعتبر  
وأحوال الألفاظ بالقياس إلى معانيها كبحث الدلالة والمفرد  
والركب والمشتك وغير المشتك والكلبي والجزئي ولو كان المهملة  
موضوعاً لأنفسها لما أخرجوها عن تلك التقسيمات ولأن  
الحكمة في أحداث الموضوعات اللغوية إعلال ما في الضمائر  
واستعمالها ليتم المعاش فإن الإنسان مدني بالطبع وذلك  
مفقود في وضع الألفاظ لانفثها والمسك بالضم العقل الوافي  
**قوله** إذا لم يكن اللفاظ أي الألفاظ المهمة **قوله** لم يكن أي المهملة  
**قوله** فكيف يصح الأخبار عنها الخ قولنا جئت من أهل دين



مقلوب **قوله** في تاويل الاسم المفرد لو قومه في موقعه **قوله**  
 من الخواص الاضافيه الخاصة الاضافيه ما يكون خاصه  
 للشي بالنسبة الى بعض ما عدا **قوله** اذا كان ذلك الغير موضوعا  
 الى اخره فمما خاستان بالقياس الى الفعل والحرف اذا كانا  
 مستعملين في المحاورات واعتبر قيدا لاستعمال لانها لا يوجد  
 ان في الاسم ايضا بدون الاستعمال **قوله** والالفاظ كلها  
 مرطبه كاسم وموضوعه فعلا وحرفا واسما **قوله** في ذلك اي  
 جواز الاخبار ولحق التنوين **قوله** لا يخفى عليك الى اخره يعني يلزم  
 على الطاهر او على المصنف بناء على ما هو ظاهر من كلامه ان  
 كتاب تحقيق الثابت من الكلام وهي ضربت وضربت زيد  
 او ضربت زيدا قايما في هذا التركيب مع وحدة الاستناد فيه  
 والتمامه تكلف به بخلاف تعريف صاحب المفصل فانه يلزم  
 عليه تحقيق افراد من الكلام في نحو ضربت اقوم رجل وضرب هو  
 قائم مع بعمد الاسناد **قوله** او حمله قسمية الخ اشارة الى ان يصح  
 عليه الحمله لا ينحصر في الجملة التي لها محل من الاعراب كما يترأى من  
 اقتصار الشرح في الامثلة عليها **قوله** فليس شي من الشرط والجزاء  
 لانهما يدخلان اداة الشرط النسبتي عن الاسناد التي بين طرفيهما  
 وصار الاسناد التعليقي بينهما فيكون الكلام هو المجموع و  
 حينئذ لا بد ان يراى في تعريف الكلام او جملتين **قوله** لان الكلام  
 مسوق للكلام اي قالا اشارة الى المقصود بالسوق اولى  
**قوله** ولبعد اي بعد الكلام في ذكر ش الامور الثلاثة والاشارة

بتلك الموضوع البعيد اليه اولى **قوله** لان قوله ولا ينافي الخ يعني رعاية  
 الاسلوب السابق في الكلمه يقتضي ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا  
 تقسيما بعد التعريف السابق **قوله** لان التركيب العقلي يرتقي الى ستة المحقق  
 منها بالاستقراء قسمان فلان في ذلك الاحتمالات الاربعة الاحتمالات  
 الغاية نشان الحصر الكثر فلذا صرح به بخلاف انحصار الكلمه في  
 الاقسام الثلاثة فانه حصر قطعا لا مجال القسم اخر فترك التصريح  
 به تعويلا على حكم العقل بذلك **قوله** المنقول الى الانشاء الخ **قوله**  
 هذا الوصف للدفع ما يتوهم من انه كيف يكون يتفديرا دعوا او الحال  
 ان يزيد انشاء ودعوا اخبار **قوله** والبيان للعلة الباعثه اي  
 وان لم تقصر ما بالكلمه بل ابقى على عموم **قوله** والقرينة ببيان للنكته  
 المصحح للتفسير يعني انه جعله من اقسام الكلمه والمقسم معتبر في  
 الاقسام الا انه غير ما انحصار **قوله** ما دل بنفسه او في حذاته  
 المعنى الاول بناء على ان في معنى الباء على ما هو المشهور والثاني  
 على الا يكون للظرفية المجازية بان نسبة يمكن الشي في مرتبة ذاته  
 من غير ما لخطه امر اخر مع تمكن المظروف في الظرف في عدم تحاط  
 امر اخر مع على ما هو المختار من الكلمه في الظرفية اما حقيقة او  
 مجازا وان ما قالوا من انه يكون بمعنى الباء او على اللام كلها نرا  
 الى الظرفية المجازية على حقيقة الشيخ الرضى **قوله** لان في جعل  
 تحليل للشي اي جعل كلمته بمعنى الباء كجاء الوجه الاول خلاف  
 المختار ان يراى ان في معنى الباء حقيقة ومجاز غير مشهور  
 في التعريف لا يراى انه مجاز في معنى الباء وهو محل الفهم لا يجوز



الحرف عليه **قوله** والادالة الحرف الوجه الثاني والثالث انه لا يصح  
 جعله ظرفا لغوا او حالا من ضمير دل لانه لا يكون قيد الادالة  
 والادالة غير ثابتة للفظ في مرتبة ذاته فانما هي بالقياس لا لكونه  
 موضوعا للمعنى لا يقال ان الوضع معتبر في مفهوم الكلمة فيكون  
 الكلمة ذاتا على معنى فحد ذاتها لانا نقول الوضع معتبر في مفهوم  
 الكلمة لا فيما صدقت عليه والتعريف انما هو للماهية بالقياس  
 الى تحققها في افرادها لا للماهية مجرثا بطبيعتها **قوله** مع ان  
 صحاح المتعلق بقوله لان جعل الخ دليل بان على التقديرين يكون  
 عدم جعله ظرفا لغوا او حالا على ان قوله في نفسه على التقديرين يكون  
 قيد الادالة وتقييد الادالة في تعريف الاسم بذلك يدل على قصور  
 في دلالة الحرف على معناه وانه لا يدل عليه بنفسه والحال انه ليس  
 الامر كذلك لا تصور في دلالة الحرف فانما تابق للوضع والاسم و  
 الحرف والفعل متساوية الاقدام في ذلك انما القصور معناه احتياجه  
 في التحقل الى الغير لكونه مرادة للملاحظة الغير ملحوظا بتبعيته  
 وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الادالة  
 فلا يكون قصورا في دلالة الحرف **قوله** بالوضع لم يثبت المعنى  
 بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم يتحقق خاخه اخرى للحرف  
 بالذات يكون ذلك سببا لقصور الادالة وانما قيد بالذات لان ذلك  
 الاحتياج الثابت للمعنى ثابت للحرف بالتبع **قوله** ولا يلزم من ذلك  
 اى من الاحتياج الذي ثبت للمعنى الحرف قبل الوضع قصور في دلالة  
 الحرف بل الحرف انما في خلاصة ما ذكر من عدم القصور في الادالة

الحرف ان توقف فهم المعنى في نفسه على شرط لفظا كان ذلك  
 كالمرجع المتقدم في الضمير الغائب والصيغة في الحرف او  
 غيره كالخطاب في المضمير المخاطب والتكلم والاشارة في اسما  
 لا يستلزم قصورا في دلالة اللفظ على ذلك المسمى كما ان توقف  
 فهم المسمى على تحقيق القابل والفاعل لا يستلزم القصور في  
 دلالة عليه **قوله** اي ملحوظ في حد ذاته يعني ان يكون  
 المعنى في نفسه معناه كينونته في نفسه في اعتبار العقل  
 لا في الخارج والمراد منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتبعيته  
 الغير كما في الحرف فان معناه الاله للملاحظة متعلقه ملحوظا  
 بتبعيته **قوله** اي الدار الملحوظة الى اخرى يعني ان في نفسها  
 اما صفة للدار فيكون المقدم معرفة بالام التعريف بناء على  
 ان صيغة اسم المفعول للثبوت لا للحدوث لا بالوصول كمال  
 يلزم حذف الموصول مع بعض صلته او يكون حالا عن المتبدا  
 عند من جاز الحال عنه او يكون حالا من مفعول الفعل  
 المستفاد من نسبة المتبدا الى الخبر عند من لم يجوز  
**قوله** لا باعتبار اخر خارج عنها متعلق بالوجود الثلاثة  
 واعتبر من عليه الشيخ الرضى الى اخرى حاصل الاعتراض  
 انه لا يكون يصح ان يكون في نفسه في التعريف من قبل قوله  
 في نفسها لان في مقابلة في غيره ولا يقال الدار في غيرها  
 حكمها كذا بل يقال الدار في نفسها ومع غيرها حكمها كذا  
**قوله** بان ليس مقصوده الخ اى ليس مقصود المصنف من



التشبيه او المعنى الذي هو مودى كلمة في الموضوعين اي في  
معنى في نفسه وفي الدار في نفسها واحدا لا يتصور اتحاد  
مودا احما فضلا عن ان يقصد ذلك المحوطة لان كونا المعنى ملاحظا  
في ذاته بان يكون مقصود احصوا بنفسه كونه ملحوظا في  
غيره بان يكون ملحوظا في ضمن غيره آلة التعرف حاله امر معقول  
بخلاف الدار فانها غير قابلة لان ينسب اليها غير معنى لا في  
الخارج ولا في الذهن كونه ذلك الغير منشأ لحكمها كما  
خلاف القيمة وكذا حكم الدار غير قابل وكذا لان ينسب اليها  
لمعنى بل مقصوده اضرب عن قوله ليس مقصوده وكلمه بل الاولى  
للتفرق اي المقصود التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الامر  
الخارج معهما ثارة وعدم اعتبارا الخارج معهما ثارة  
اخرى وان اختلفت الدار واعتبار الخارج فان اعتبار الخارج  
في المعنى يكون المعنى تابعا والة لتعرف حاله واعتبار الخارج  
في الدار يكون ذلك الخارج تابعا ووصفها **قوله** اي كما ان  
الموجود الخارج ارجح افاد بهذا التفسير تحقق معنى القيام  
بالغير وهو كونه وصفا لامر تابعا له في التحقق ومعنى القيام  
بالذات وهو عدم كونه القيام بالغير والتبعية اد لا تغاثر  
بين المشي وذا انه حتى يتصور قيامه به **والشارح** قد مر  
في الذكر لشرافته واصالته في الوجود **قوله** في الملاحظة اي  
بان يكون ملاحظة العقل اياه والتفاته اليه يتبع امر آخر  
هو ملتفت اليه بذاته كالا بتداء الذي هو الة للملاحظة

المعنى

السبب

السبب وليس المراد التبعية في وجود الذهن على ما وصفهم  
اذ ليس الصورة العقلية لا ابتداء الجزئي حاصله  
الصورة العقلية للسبب فان كل واحد منهما في العقل  
صورة على حدة الا ان حصول احدي الصورتين في  
العقل يتبع الاخرى **قوله** وفيه تشبيه المعقول بما  
لحسوس والمراد بالوجود القايم بذاته الجسم مثلا بالموجود  
والقايم بغيره الاعراض المحسوسة ليكون التشبيه متورا  
للمقصود **قوله** ويظهر منه وجه اخر يسوي ما اشار اليه  
الشارح بقوله وهذا المراد هو بقوله ان الاسم معنى الى اخره  
كما ينبغي بيانه وبعض الناظرين توهم ان مراده بوجه اخر  
سوى ما مر في قوله الدار في نفسها واعتراض بان في قولهم  
السواد في زيد بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد  
باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من  
غير اعتبار غيره فقولنا السواد في زيد وقولنا الدار  
لا في نفسها من واحد واذ **قوله** في ظاهر من هذا التشبيه  
وجه اخر لاستعمال اللفظة في لم يتدبر والعريان صاخر  
بيان المعنى قولنا في نفسه لا بيان وجه استعمال كلمة في  
على ان معنى قولنا السواد في زيد انه حاصل في زيد كما  
ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية  
والثاني بطريق الظرفية **قوله** وهو انه لما شابه المعنى الحرفي  
الحقيقي ان مشابهة المعنى الحرفي العرض والمعنى الاسمي



للمفهوم مصحح استعمال كلمة في في الموضوعين بمعنى التبعية في الملاحظة وعدم  
التبعية فيها كما يستعمل في العرض الجوهر بمعنى التبعية في الحصول  
وعدم التبعية فيه كما يقال شابه لا بليس فعل عمله وليس المشاهدة  
المذكورة مقصود بالذات كما يكون في التثبيات الاصطلاحية  
والاستعارات **قوله** بهذا المعنى أي بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان  
يكون تابعا لآخر في الملاحظة ويكون التفات النفس اليه كالعرض  
التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات  
والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون لمشاهدة امرأة عمره كصورة  
العقلية لمعالمها اذ المعاني الحرفية ليست صور المتعلقاتها  
وبهذا اظهر ان ما قيل ان مفهوما كل رجل ملحوظ ابدأ بتبع الملاحظة  
افراد الرجل والله لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه و  
لا يلزم ذكر الغير الذي هو الالة للملاحظة لفهم معناه فاقالوا ان  
المعقول تبع الاله لا يصح لكونه محكوما عليه وبه وانه لا يد من  
ذكر الغير لاجل فهم معناه كلا الامرين باطلان منشاء عدم  
الفرق بين كون المعنى الحرفي الالة للملاحظة غيره وبين كون الوصف  
الغير العنواني الالة للملاحظة افرادة على ان لا نسلم ان مفهوما  
كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرادة  
للملاحظة عند من يقول المعلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك  
الوجه ولا نسلم ان مفهوما كل رجل ملحوظ بتبع الملاحظة  
افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه  
باعتبار صدق عند من يقول باتحادهما وتفصيله لا يليق

هذا المقام **قوله** المراد بالغير هو المتعلق أي ليس المراد بالغير ما  
يغايه مطلقا بل ما يكون له تعلق به ويكون حاله من احواله فلا  
يرد ان الشيء كيف يكون الاله ملاحظة امر يغايه **قوله** اذا الصالح لهما  
الحق ان النفس مجبول على انهما ما لم يلتفتا الى شيء قصد لا يتحقق من  
الحكم على الوجه الا يري ان حين رؤية الوجه في المرأة يتمكن  
من الحكم على الوجه لكونه مرثيا قصد لا يتمكن من الحكم على  
المرأة لكونها مرثية تبعا فلا حال البصيرة **قوله** مفهوما ملحوظ ابتداء  
بغيره لا التزام **قوله** فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه لانه معنى  
الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق **قوله** من دل على كذا أي من دل المتكلم  
وقوله لتدل من دل الامر فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه **قوله** حتى  
يخلو الكلام عن الجدي الخ لم يقل حتى يلزم استدراك قوله في  
نفسه اشارة الى انه حينئذ يخلو تمام التعريف من الفائدة  
اذ كون المعنى مدلول الاسم كلمة يدل يفهم من كونه كلمة ما **قوله** بل معنى  
الآخره فيكون معنى التعريف الاسم كلمة يدل على معنى ينتقل الذهن اليه  
عند انتقالها اليه وحدها وهذا المعنى وان كان معنى مجازيا الا  
انه لما شاع قولهم الالفاظ قوال المعاني باعتبار انهم يسمونها فيها  
صار كلمة في مجاز متعارفا فيه فيجوز استعماله في التعريف لاجل  
مشابهيته **قوله** فلا قيل ان المعنى اذا شابه الكلمة بالنظر باعتبار  
استقلال ما فيها ينقلها مع نسبة الكلمة الى المعنى بكلمتي وقيل ان  
المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى  
**قوله** وما يقال الخ أي وليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل



انما لا ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كطرف  
 خالي عن المطر وفلا يصح ان ينسب اليه بكلمتي وضع نسبة الى الغير  
 بكلمتي في الظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى  
 عليك انه لو جعل كلمتي بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج  
 لتصحح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة عن الفهم الغير  
 اللائقة لمقام التعريف خصوصاً بالنسبة الى المتبدي وانه ليس في  
 عبارة الشرح من سره ما الى اعتبارها فتدبر **قوله** من حيث انه  
 حالة بين السير والبصرة اي باعتبار انه رابط بينهما ملحوظة  
 تبعاً لهما موجب لاكتشاف احدهما بالقياس الى **الآخر قوله** وهو معنى  
 قائم الخ عطف تفسري لقوله هو هو اي من حيث هو معنى قائم بالسير  
 بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمي ملحوظ في ذاته  
 ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعاً لقياس النسبة بين الحكم  
 عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة  
 بتبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونها مدلوله للرابط مجزئاً  
 ما اذا الخطت وخذت اتهما وجعلت قيامهما بالطرفين الدلالة  
 خطتهما فانه حينئذ يكون مدلولاً اسمياً يدل عليهما بقولنا  
 النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوماً عليهما **وبما قوله** اي  
 لتعرف نفسه الخ لما كان ظاهر العبارة يشعر بخفاية الابتداء الى الخ الذي  
 جعل له لتعرفه وليس الامر كذلك اذ ليس الابتداء له له معرفة حال  
 للسير بالقياس الى البصرة مثلاً اوله بان المغايرة بينهما اعتباري و  
 الابتداء من حيث بلاخطة العقل اياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه

من حيث كونه حالاً لهما ونسبة بينهما موجباً لاكتشاف  
 احدهما بالقياس الى **الآخر قوله** اي معنى ملتفتاً بالتبع اي  
 ليس المراد من كونه غير مستقل بالمفهومية انه حاصل في الذهن  
 في صهي آخر معنى كالمدلول الصمى بالقياس الى المطابق بل المراد  
 انه ملتفت اليه تبع معنى آخر وان المقصود بالذات اكتشاف  
 ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن كونه حالاً من احواله **قوله**  
 اي لا يمكن ان يعقله السامع اي الحالم يمكن توقف تعقل الابتداء  
 المخصوص على ذكر متعلقه ظاهراً اذ لا يتوقف تعقله على ذكره  
 فضلاً عن ذكر متعلق جزئي ولا يكون قول الشارح رحمه الله ولا  
 ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه تكرر ان قوله  
 لا يمكن ان يتعقل يفيد امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقه  
 وقوله ولا ان يدل عليه الخ يفيد امتناع انفهامه بدون  
 ضمه **والوجه** ان يقال المراد الذكر القلي فيفيد ان تعقله  
 لا يمكن بدون تعقل متعلقه **قوله** لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحاً  
 يعني ان الكلام في تعقل الابتداء موجب انه حاله بين السير  
 والبصرة وهذا لا يمكن الا بتعقل الطرفين قصداً وهذا لا يمكن  
 الا بذكر الطرفين صريحاً **قوله** ولعموم وضع من عطف على قوله  
 كونه ملتفتاً اليه يعني ان الحرف وضعه عام والموضوع له  
 خاص فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون ضم ما  
 يدل عليه بخصوصه **وهذا الوجه** يدل على ان توقفه على  
 ذكر المتعلق لاجل اللفظ الدال عليه والاول يفيد توقفه



عليه لأجل ذاته **قوله** والقول الآخر دفع سوال مقدر وهو أنه  
 يجوز أن يكون من موضوعه لا ابتداء مطلقا إلا أن الواضح شرط  
 استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له **وحاصل الجواب**  
 حيث يلزم أن يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع عدم  
 استعماله في المعنى الموضوع له فيلزم أن يكون مجازا لا حقيقة  
 له والقول بذلك مما لا ضرورة قله هو إليه **ولو كان** الأمر كذلك لما  
 تردد وفي لزوم الحقيقة للمجاز **قوله** ثم الطاهر أن تلك الجزئيات  
 الخ دفع لما يترأى من مخالفة الحاصل للمحصل فإن المحصول  
 يدل على الابتداء أمر واحد إذا اخطه قصد كان مدلولاً  
 اسمياً وإذا اخطه من حيث أنه حالة بين السير والبصرة كان  
 مدلولاً حرفياً والحاصل يفيد أن الابتداء الكلي مدلول اسمي  
 وجزئياته مدلول حرفي ولا شك أن الجزئيات معاصرة للكلي  
 فحاصل الدفع أن جزئياته لا ابتداء جزئيات لا حقيقة لكونها  
 خصصا لمفهوم الاسداء لا ابتداء لأن المراد الابتداء من  
 حيث أنه عرض له خصوصه كونه حالة بين السير والبصرة  
 مثلاً وتبكي الخصوصية والتقييد لا يصير جزئياً حقيقياً  
 لاحتماله الوقوع على الخاء شقي والخصصة هي الكلي باعتبار  
 تقييده بخصوصية فصم أن الابتداء المطلق مدلول  
 اسمي وإن الابتداء من حيث أنه حالة بين السير والبصرة  
 مدلول حرفي مع كونه جزئياً إضافياً إليه أيضاً **قوله** وإثبات  
 الأفراد الخ أي إثبات الأفراد الحقيقة لمفهوم الابتداء و

هي ما يتبع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث يكون مدلول  
 كلمة من مالا شاهد عليه إذا لا يفهم منه الابتداء من و  
 هذه الخصوصية لا يعطى الجزئية الحقيقية **قوله** والظاهر  
 أيضاً أنها الخ لأن كل مفهوم بلا خطه العقل بتعاليه يمكن أن  
 بلا خطه قصداً لكن حينئذ لا يكون معنى حرفياً لأن الحروف  
 الموضوعات للمعاني النسبية من حيث أنها هي روابط والآت  
 للمعاني المحوطة بالذات **قوله** قيل إن معنى الخ يعني أن الحروف  
 لما كان روابط بين الأسماء والأفعال فمعانيها تعلقات  
 مخصوصة بين المعاني المستقلة أسمية عن الانفئات إليها  
 قصداً لا النسب والتعلقات من حيث أنها تعلقات بين  
 الأطراف لا يمكن ملاحظة ما قصد ما يعبر بها من الابتداء  
 والاشتهاء والطرفية والتعليل والتأكيد والتقرير و  
 الاستفهام ففي من لوازم تلك المعاني وإلى موضوعه  
 للتعلق الخاص بين السير والبصرة بطريق ابتداءيه من  
 أو انتهائية إليه وفي التعلق بين السيرين بطريق ظرفية  
 وإن موضوعه للربط الخاص بين المسند والمُسند إليه  
 بطريق يفيد تأكيد المحكم وعلى هذا القياس **قوله**  
 من المعنى بيان الغير على تقدير إرجاع ضمير في غيره إلى  
 المعنى **قوله** أو في كلمة أخرى بيان له على تقدير إرجاع  
 الضمير إلى ما ولا يطمح ولا يجد لمراد كلمة في ههنا وتبليغ  
 وإراد من في الأول وتعرفه **قوله** ورهنا العبارة إلى ما هو



المشهور فانهم اذا حكموا على شيء باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور  
 الخارجة قالوا الشئ نفسه كذا كما مر من قولهم الدار في نفسها حكمها على  
 كذا **قوله** ووجهها على ما هو الخ وانما راجع الى الحرف عن اخويه انما هو  
 على كون المعنى الحرفي ملحوظا بالتبع والمعنى والاسمي والفعل ملحوظا بالذات  
 والامتيان باحتياجه الى الضمنية وعدم احتياج انجريد متفرع على  
 ذلك **قوله** اي لم يصر في الخ اشارة الى القول لعدم مسبقته بما بيان  
 لعدم اللامع للظهور والمقتضى ما مر انما تركه الشارح للظهور فلا يرد  
 ان عدم مسبقته بما يدل بخلافه على لا يدل على ظهوره ولا يخفى  
 ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله لعدم مسبقته بالكن  
 الموجود في النسخ التي وليتها الفظة على قوله وارجاع الضمير الى المعنى  
 فتدبر **قوله** لا يقال لو كان كذلك اي مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه  
 الجواب لا دخل للكلية في صحة الاخبار عنه وبه وانما ذكره  
 استطرادا **قوله** مع انما لا نهمة الطرفية الى استعمال الاطراف **قوله**  
 المفهوم المستقل الخ اي كونه ملتفتا اليه قصدا يصح الحكم عليه  
 وبه نظر الى ذاته ولا يقدح في ذلك امتناعه لاجل امر خارج عن فاعله  
 سواء كان الخارج معتبرا في اصل الوضع او طاريا في الاستعمال  
**قوله** محل في الاول فان موضوع متى للزمان الذي هو ظرف بخلاف  
 قدام فانه موضوع لما تقدم الشئ الا انه لا يستعمل الا في مكان التقدم  
 وكذا حال اجوابه **قراه** وفيه تامل في يجوز ان يكون عدم صحة  
 الاخبار عنه لغرض كافي في تلك الظروف فلا يكون ذلك ليل على  
 عدم استعمال في المطلق ولو قال ببدل قوله والاصح الى اخره

اللفظ منه المطلق عند الاستعمال والخصوصية من الضمنية كما  
 في تلك الظروف لتمام غير منقشة وتصريح خلاصة الفرق ان معاني تلك  
 الظروف معان كلية ملحوظة بالذات لا لفظها منها عند الاطلاق  
 والخصوصية للاستفادة من الاضافة خارجة عنها كما في سائر  
 الاسماء المضافة ولزوم اضافتها في الاستعمال لاجل تحصيل التميز  
 من وضعها لا لتوقف فهم معانيها عليها بخلاف الحرف فانه لا يفهم  
 منه معناه بدون الضمنية في لفهم اصل معناه **قوله** انه اراد باللفظ  
 اي المذكور في هذا الاسم ما يشمل المعنى التضمني على سبيل البديل  
 كما هو شأن النكرة اي ما تدل على معنى من المعاني في نفسه فيدخل  
 في هذا اسم الفعل ويحتاج الحد الى خروج الفعل بقوله غير مقدر  
 بارجاع الضمير الى المعنى الموصوف بقوله في نفسه اي غير مقدر  
 ذلك المعنى المدلول عليه في نفسه بزمان من الزمنة وفائدة لفهم  
 المعنى وزيادة قيد عدم الاقتران ما اشار اليه الشارح رحمه  
 الله بقوله في الصفة الاولى الى اخره من حصول الامتيان بين الاقسام  
 الثلاثة فان قيل لو كان الفعل دالا في نفسه على معناه التضمني  
 اعني الحد في الزمان مع عدم دلالته على معناه المطابق  
 بدون ذكر الفاعل اعني الحد في الزمان والنسبة الى فاعل معين  
 يلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة وذلك خلاف ما  
 نقرر عندهم من استلزام التضمن للمطابقة قلنا دالة الفعل  
 على الحد باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته فهي  
 دالة مطابقة وان كان المدلول مدلول لا تضمنين للفعل لكونه



موضوعا بازاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلا مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على اجزاء مدلوله تفصيلا او نقول ان لما خوذ في مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين اجمالا وهي مفهومة منه مع الحدث والزمان وانما يحتاج الى ذكر الفاعل تفصيلا وهي غير داخله في مدلوله وقد قيل الجواب ان الدلالة ليست مجرد الفهم المعنى من اللفظ بل تفهامه منه من حيث انه مراد التكلم بدليل الفهم المعنى من اللفظ عند سماعه متاخر عن تذكر الوضع دلالة اللفظ لانهما متاخران المتأخر عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة اللفظ لانهما متاخران بمرتين في التفات النفس اليه من حيث انه مراد للتكلم في تصور الحدث والزمان عند سماع اللفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ فانه في ضمن تذكر الوضع على الوجه العام انما الدلالة حضور معناه من حيث انه مراد وهو لا يخفى ما له بعد حضور معناه المطابق للضميمة ومشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة القضيية وفيه بحث اما اولافلان القول بانه يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات الى المعنى مرتين احدهما في ضمن تذكر الوضع والثاني من حيث انه مراد من خلاف الوجود وانما ثانيا فلان القول بان فهم المعنى متاخر عن تذكر الوضع مسببه فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره نعم انه متاخر عن العلم بالوضع المتاخر عن فهم

المعنى مطلقا لاض اللفظ واما ثانيا فلانه اذا كان حضور المعنى من حيث انه مراد متاخر عن حضوره في ضمن تذكر الوضع فلا يمكن حضور المعنى المطابق للفعل من حيث هو مراد الابعاد ذكر الحدث والزمان والنسبة في ضمن تذكر الوضع وذلك للتذكر بعد ذكر الضميمة في حضور الحدث والزمان مجرد اعني النسبة لا يكون تذكر في ضمن تذكر وضع الفعل **قوله** باعتبار اشتماله على النسبة اي النسبة الناصية الى فاعل معين غير مستقل بالمفهومية اذا ما لم يذكر الفاعل المعين لا يفهم النسبة اليه والدليل على ذلك الاشتمال انه لم يستعمل في الاطلاق اتم الاستناد الى الفاعل المحين فلو لا اعتبار النسبة في وضعه لاستعمل غير مناسا ايضا كالمصدر وما قيل ان النسبة المذكورة مدلول الحقيقة التركيبية كمال في الجملة الاسمية فان الفعل يدل على مفهومة تفصيلا مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على مفهومة تفصيلا فقيده انه ان اراد ان الحقيقة التركيبية للفعل مدخلا في الدلالة على النسبة فمسلم انه مقتضى عدم استقلالها بالمفهومية وان اراد ان الحقيقة مستقلة في الدلالة عليها فيحدث ان الزمر تلك الحقيقة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له والقول بان الحدث للمعتبر في مفهومة معتبر من حيث انه مستعد للاسناد الى شئ تكلف صريح اذ دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد اصلا واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن من حيث الصيغة على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل على النسبة

عنه  
العلم  
العلم  
العلم



ولعمري ان الخرج عن طريقة القوم والمجسرة على الاعتراض عليهم  
بجهد الشكوك التي يعتري بعدم التعمق في كلامهم لا ينبغي ان  
يقدم عليه **قول** وشبهه امرها الخ يعني كان على الشارع تفسير  
الازمنة الثلاثة لكن لشبهة امرها تركه **قول** وهو بعيد لانه  
حينئذ يكون قيد الدلالة وتقييد الدلالة بعدم الاقتران  
او الاقتران كيك **قول** اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل الخ  
يشير الى الضمير غير مقترن راجع الى المعنى للوصف وبالصفة  
الاولى في قيد المعنى في الاسم عدم اقتران المعنى المستقل  
بالزمان لا الى المعنى مطلقا والا لم يخرج الفعل عن حده لانه  
يصلح عليه ايضا يدل على معنى ونفسه للحديث وعلى  
معنى غير مقترن بالزمان وهو المطابق اذا لمعنى لا مفسر  
الشي بخبرته **قول** الى الوضع الغير المسبوق يعني ان الاول مستعمل  
في جزء معناه فان مدلوله المطابق السابق الغير المسبوق  
وانما قسم بذلك لانه لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق  
احد الوضعين على الآخر **قول** لان معناه ما العلى الى اخره لا  
الا اقتران فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن في وضع الفعل هذا  
المعنى موجودا وكذا الحال في اسماء الافعال وخرج عنه  
الافعال المنسلخة اي ما يدل على انشاء معنى من غير الدالة  
على الزمان اما لانها كما في عسى وغير لازم كلفي اشتريبت  
وبعد اقتران الاقتران معانيها اي المعاني الحديثة مع الزمان  
في الوضع الاول وهو الوضع الخبري واعلم ان تفسير هذا القيد

اعني عدم الاقتران في هذا الاسم مبني على تفسير قيد الاقتران في هذا  
الفعل لان السلب انما يتعقل بتعقل الايجاب في هذا الفعل هذا  
القيد يجعل على ما هو المتبادر منه وهو ان يكون ذلك المعنى  
والزمان المعين مدلولي الفضا بالوضع الاصل الغير المسبوق  
فيخرج عنه المصدر لعدم الدلالة على الزمان واسماء الفاعل  
والمفعول عند العمل لكون دلالتهما بحسب الاستعمال دون  
الوضع واسماء الافعال الدالة لهما بالوضع الثاني العارض و  
يدخل الافعال المنسلخة لا اقترانها بالوضع الاصل فيكون معناه في  
هذا الاسم عدم الاقتران بالمعنى **اي** النص المستقل بحسب  
الوضع الاصل الغير المسبوق فيقبل ما لا اقتران لمعناه اضلا و  
ماله اقتران بحسب الاستعمال دون الوضع وماله اقتران بحسب  
الوضع العارض دون الاصل ويخرج ماله اقتران بحسب الوضع  
الاصل دون العارض فاندفع ما قيل ان يفيد عدم الاقتران بكونه  
بحسب الوضع الاول مالا دليل عليه سوى تصح الحد ولو جاز له  
لجاز كل تعريف لا عم باعتبار تقييده بما يجعله مساويا وان نحو  
يزيد ويشكر علي بن اسماء وافعال اسميتها انما هو باعتبار الوضع  
فالا لا ان يعتبر عدم الاقتران ايضا بحسب هذا الوضع دون  
الوضع الاول فان فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه و  
العام من وجه آخر **قول** لان معانيها الى اخره يعني اذا الافعال  
المنسلخة موضوعة بالوضع الثاني لانشاء المعاني الحديثة  
وهي غير مقترن بالزمان بحسب الوضع الاول بل المعاني الحديثة



الجزئية وحاصل الجواب ان الاعتبار ان المعنى المستقل وهي  
 المعنى المعلى للحدية نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها انشائية  
 او خبرية وهي معتبرة في الوضعين فصم كونها مقترنة بالزمان بحيث  
 الوضع الاول **قوله** وكذلك نقول في بيان قوله غير مقترن باحد الاوقات  
 بحيث يطرأ الحد وينعكس **قوله** بحسب اصل الوضع اي الاصل الذي  
 هو الوضع زاده احتياطا فان الاستعمال الشائع يقال له الوضع  
 ايضا لكنه وضع طار **قوله** اذا وضع لها باذا فالمعاني الفعلية بل  
 استعمال فيها استعمالا شائعا بحيث صار المعاني الوضعية مقترنة  
**قوله** غا الغلبة مطلقا **قوله** فان اكثرها اسما وان كان  
 بعضها ظروفا وبعضها جارا ومجورا **قوله** الا وضع لها بازا  
 المعاني الانشائية بل استعملت فيها استعمالا شائعا **قوله**  
 بعيد في نفسه لان المتبادر الى الفهم والاستعمال بلا قرينة  
 دليل الوضع **قوله** كما يقتضيه ظاهر عبارته اي ظاهر عبارة  
 المصنف في تعريفاتها حيث قال افعال المدح والذم ما وضع  
 لانشاء مدح او ذم وافعال الناقصة ما وضع لدنو الخبر  
 رضاء او حضولا او اخذ فيه واسماء الافعال ما وضع كان  
 بمعنى الامر والماضي وانما قال ظاهر الامكان ان يصرف عن  
 الظن بان اللام ليست صلة للوضع بل لام الغرض وان المراد كما  
 في الاستعمال **قوله** لم يسلك الى الشارح هذا الطريق اي  
 اغتبر الوضع بل قيد الوضع بالاول **قوله** ولهذا اي ولاجل  
 البعد وعدم رضاء المصنف لم يحجب الشارح ايضا **قوله**

اغما المعنى

اغما المعنى المضاد التي لو خطت معها الافعال بمعنى انهما موضوعا للبيان  
 المصدرية ومستقلة فيما الانتمى لو خطت معها الانواع العاملة  
 فيما اطلق عليها اسماء الافعال باذن الملازمة وليست بمعنى الافعال  
 حتى ينقض التعريفان بها طردا وعكسا **قوله** ولا بانها الى اخري  
 لم يحجب الشارح رحمه الله ايضا بانها موضوعا للصيغ المخصوصة  
 فزيد موضوع للفظ اعمل وهي هات لصيغة بعد المعاني **قوله**  
 قال الشيخ اسم تاسيد لضعف الجواب الاخر **قوله** لم يحجب باللفظ اسكت  
 فغله انه ليس موضوع لللفظ **قوله** الذي حمل مدح ناديهما معنى الا  
 فعال **قوله** فانه قد يستعمل مصدر في الصحاح وله اربعة اوجه  
 اسم لفعل وصفة وحال ومصدر فالاول نحو زيد عمر والآخر  
 عمر بمعنى امهله والصفة نحو قولك سار ويدا اي سير اريدا  
 والحال نحو سار القوة ويدا لما اتصال بالمعرفة صار حالها  
 المصدر نحو قولك زيد عمر وبلاضافة لقوله تعالى فضره الرقاب  
**قوله** تصغير وتخييم اي بحذف الزايد **قوله** لانه قام بيل و  
 هو مخالفتها لها صيغة وتصوفا **قوله** قدم الاهتمام ليكون قاده  
 المستفاد نصب العين فلا يرد ان الاهمية لا يصير سببا ما لم  
 يبين وجهه **قوله** واللفظ تأكيد للاختصاص المستفاد من لفظ  
 الخواص سوي انما لا للتردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص  
 شوي الاضافة في الفعل والحرف علم ما بين في محله **قوله** او مبتدأ  
 بتاويل من يلفظ البعض **قوله** وكان وقوع الحرف بالتاويل غير شائع  
 اي بقول صاحب الكشاف لكن عبارة الكشاف ليس بصلفي ذلك فانه



قال ومن من يقول موصوفة كانه قيل ومن الناس من يقولون كذا  
كقوله تعالى من المؤمنين رجال قال لا بعد ذلك يقال فهم حينئذ اي  
حين جعله متبدا وان الخواص المذكورة اقل من المتروكة وقد لا تكون من  
يكون مولا بلفظ البعض المضاف الى الخواص والشايخ في لفظ البعض  
المضاف الى الكل استعمال في القليل من المتروك بخلاف ما اذا جعل  
خبرا فانه حينئذ يكون مفاده كون المذكور كائنا من الخواص على وجه  
البعضية تقدير **قوله** يبلغ قريبا من ثلثين من جملتها الثانية  
المتروكة وباء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا واذ حال وتميزا  
ومثنى ومجموعا ومنادي ومصفوا ومكسرا ومنسوبا ومستثنى و  
مستثنى منه وجر مجاز للضمير لا تاويل ومنصفا وغير منصرف  
وابدال اسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت  
والقيام اذا خرجت والتذكير والتعريف والتذكير والثاني **قوله**  
كانت ابتدائية اتصالية لا وهي ما يكون المجرور بها متبدا بالشئ  
بمنزلة باعتبار اتصاله به سميت اتصالية لابتداء ما قبل اتصال  
نحو قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى اي  
انت متصل ونازل مني بمنزلة هارون متصلا ونازلا من موسى  
**قوله** هذا من الناس او من الانسان فانه لا في بعضية لكونه بعضا  
من الجماعة والثانية ابتدائية اذ ليس الشخص بعضا من الطبيعة  
بل جزئيا له والجزء متصل بالكل خارج عنه **قوله** لان مرتبة اقل  
هذا على ما هو المشهور وان جمع القلة الثلاثة للعشرة وجمع  
الكثرة للعشرة الى ما لا يتناهى **قوله** لا نسلم لزوم ذلك لان التنبيه

على فائدة لا يتأخر ان يكون له مدخل في افادة اصل المعنى **قوله** اذا فرق الخ  
على ما هو رأي المحققين من ان الاختلاف بينهما انما هو في جانب الكثرة  
دون القلة فان اقل منهما ثلاثة **قوله** لتفسير لما يتضمنه يختص به  
الاخره وفائدة احتماله ان يكون الباء داخل على المقصور كراهو  
الشايخ في الاستعمال **قوله** وانما لم يقل المنحى لانه لا يتوهم الاستدراك  
ولا يحتاج الى التفسير **قوله** باخذه فيه اي بلغه المعنى اللغوي  
في المعنى الحرفي فانها في اللغة ما يوجد في الشئ ولا يوجد في  
غيره والعرف اعتبر فيه قيدا لا ايدا وهو كونه خارجا محمولا **قوله**  
ولم يتجاش الى اخره دفع لما يرد من انه اذا كان المعرف المحرر الخاصة  
بالمعنى الحرفي يلزم التعريف بشموله بما يكون خارجا وغير محمول  
**قوله** وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم جازع عند المحققين اذا كان المقصود  
امتناع المعرف عن بعض ما عداه وهناك كلام المقصود بتميز الخاصة  
عن الجنس والعرض الغام فتمول الفصل والعرض الغير المحمول  
المختص لا يضر المقصود معرفة ما به يميز الاسم عن الفعل والحرف  
كونه خارجا محمولا لا مدخل له في ذلك كما هو ظاهر **قوله** الامران  
الاصل في الاطلاق الحقيقة وللحالي اللغوية معان مجازية عند  
اهل العرف لكن هذا انما يتم لو كان ما ذكر من معنى الخاصة  
عرف النحاة ايضا كما يشير فرق المحقق للمصنف رحمه الله في الايضاح  
بين الحد والخاصة بان الحد مطرد ومنعكس ودون الخاصة فانه  
لا يلزم انعكاسه لجواز عدم شموله **قوله** ويؤيده لفظ الحد فان  
ذكرها مع الحد قرينة كونها المعنى الحرفي كلفظ الحد **قوله** لان



عد المذكورات الخ لعدم كونها محمولات على الاسم **قوله** وهي ذكر  
 المبدأ أي المشتق منه وإرادة المشتق والمراد مدخول الاسم  
 الجز والتووين والمضاف والمسنند إليه **قوله** أي اللام باعتبار  
 دخولها فسر بذلك لأن التبادر من عبارة المصنف رحمه الله أن  
 يكون المدخول المضاف مع التمسك إلى اللام خاصة الاسم دون اللام  
 لما أن المضاف اليه خارج من المضاف مع أن اللام والتووين  
 والجز والخواص من خواصه **قوله** وإنما قال ذلك أي دخول اللام  
 ولم يكتف على قوله اللام مع أنه اختص وأظهر لأن التبادر من  
 الحكم باختصاص شيء بشيء أن يكون المحتضن صفاً للمحتضن  
 به تعالىه وليس اللام والتووين والجز ما يتصف به الاسم  
 وإن كانت حاصلة فيه **قوله** وكان اللام فيها أي لام التعريف  
 في قوله اللام يدل من المضاف إليه كما هو رأي الكوفيين  
 والعهد الخارجي إشارة إلى اللام التي شاع في العرف  
 استعمال اللام مطلقاً فيه لام التعريف بخلاف ما عده  
 فإنه يستعمل بالإضافة قيقاً إلى الام ابتداءً ولام الأمر ولام  
 جواب القسم والعهد الذي ذهب إلى فرد مبهم من جنس اللام  
 وحينئذ تفسير الشارع رحمه الله بلام التعريف بيان اللام  
 الذي هو مختص بالاسم في الواقع لا بيان لما استعمل اللفظ  
 اللام فيه فإنه مستعمل في الفرد المبهم **قوله** لكنه لم يتردد  
 له أي لم يتردد في الشارع رحمه الله شمول حرف التعريف لحرف  
 النداء لظهور اختصاص حرف النداء بالاسم عقلاً ولا حاجة

البيان اختصاص بلام الاسم فشموله لا بصير داعياً إلى الاختيار  
 على اللام **قوله** أي في ضمن اختياره الخ فيكون نكتة أي الاختيار  
 اللام على حرف التعريف رجحته وعلى الثاني يكون كلاماً متبداً  
 متبداً ولبیان نكتة اختيار اللام على الألف واللام **قوله** إن  
 اللام الداخلة بكسر الهمزة لكونه مفعول ناقلاً والنقل بمعنى القول  
 على سبيل الحكاية ولذا دخل اللام في خبره ومفعول سمعت  
 محذوف للدلالة عليه **قوله** منحصرة في الجنس والعهد  
 لأنه إن أراد به معناه من حيث هي أو من حيث التحقق في  
 ضمن كل الأفراد أو فرد منه في الجنس وإن أراد به حصه  
 معينة من معناه في العهد **قوله** كلام الداخلة على المعرف بما  
 لتعريف اللفظي فإن المراد منه اللفظ وقد حضر بالتلفظ من  
 غير احتمال الاشتراك فيه فلا تعيين وما قيل أن اللفظ إذا  
 أطلق يحتمل أن يراد به نفسه وإن يراد به معناه فاللام الداخلة  
 على المعرف بالتعريف اللفظي لتعيين أن المراد به اللفظ دون  
 معناه ففيه أن ذلك مستفاد من خارج لا دلالة للام عليه  
 ولو كان لتعيين مكان الجنس والعهد وقد انتهى الأمر أن  
 ههنا **قوله** معناه الحقيقي وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع  
 له لزم أن لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملاً في  
 معناه المجازي لكونه خلاف وضعه فإن المعنى المجازي غير  
 ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع له **قوله** ولما ريد  
 الخ أي لما ريد بالمطابقة ما يكون تصديقه لا في ضمن الالة



اخرى سواء كانت على ما وضع له او غير ما وضع له قالوا دلالة  
اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لكون اللفظ مستعملا في مقصود  
منه والتضمن والالتزام ثم الجزء واللازم من ضمن الكل والملازم **قوله**  
لزم جواز دخول الخ اي لزم جوازه دخول لام التعريف على الفعل اذا  
استعمل في مجرد الحديث لكونه معنى مستقلا مدلوله مطابقة  
لهذا المعنى **قوله** لكن ياتي عن دخول الخ اي عن الاستعمال المجازي  
فرع للاستعمال الحقيقي والاستعمال الحقيقي للفعل ياتي عن دخول  
اللام عليه لكن معناه الحقيقي غير مستقل فاذا الاستعمال  
المجازي بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه على سواء لكون معناه  
الحقيقي والمجازي مستقلا **قوله** او يقال الخ يعني ان فرض تجريد  
الفعل عن النسبة مجرد فرض عقلي غير صحيح في الاستعمال ومادة  
المقتض محال يكون متحققة **قوله** لست اخرج اما قال ذلك  
لان الاضافة بمعنى كونه اضافيا بقدر حرف الجر خاصة حقيقة  
**قوله** اذا لم يرد به معناه سواء اريد به مجرد اللفظ فقط غير  
الام على لروا شد الحال واللفظ من حيث دلالة على معناه  
**قوله** تعالى واذا قبل لهم امنوا اي هذا القول من حيث دلالة  
على معناه **قوله** ولذلك اي لعدم كونها حقيقة طوي بيان المراد  
بان يقول كل واحد تلك الخواص وجدا لاسم ولعدم كونها مشاة  
طوي بيان بقول كل انتفي تلك الخواص انتفي الاسم وفي كلامه منشر  
على غير ترتيب اللف **قوله** لا اختصاص لكونه موصوفا الخ فان  
الموصوف في الحال في الحقيقة تكون مسند اليه للصفة

والحال والمفعول مسند اليه للفعل المبني للفعل والتميز عن النسبة  
من ان الفاعل والمفعول فلا يصلح شي منها الا ما يصلح ان يكون  
مسند اليه **قوله** وايضا تلك الخواص الخ اي اكثرها وهي ملعد الجرحان  
للتعريف باللام والاضافة والتذكير الذي هو مبداء التنوين واتي  
يفتضي ايرادها وكذا الاسناد اليه من كونه فاعلا ومبتدأ ومذكورا  
متروكا مقدما وموخر الى غير ذلك والمرايا جمع منزلة كغنية الفضيلة  
**قوله** اراد بالجرح الخ اي الجرام اسم بمعنى الحركة والحرف الدال على الشيء كونه  
مضافا اليه فيكون معطوفا على اللام اما مجرورا حلا على لفظه او  
مرفوعا حلا على محله لكونه فاعلا لدخول واما مصدره من الفعل  
المبني للمفعول اي كونه الشيء مجرورا فيكون مرفوعا معطوفا من  
الدخول **قوله** وقس عليه التنوين يعني هو اما بمعنى النون الساكنة  
التي تتبع حركه الاخر فيكون معطوفا على اللام واما مصدره بمعنى  
كون الشيء منونا فهو عطف على الدخول **قوله** اي حرف اثره الجرح الخ  
يعني ان الجرام بالمعنى الاسمي او بالمعنى المصدرية **قوله** حرف الجرح  
قوله بمعنى حرف اثره الجرح واما الجرح بالمعنى المصدرية فهو بمعنى  
القطع **قوله** اي الجرح الذي الخ قد ذكر ذلك قوله واما الاضافة  
اللفظية جواب سوال يرد على قوله لانه اثر حرف الجرح الى اخره من  
انه انما يدل على اختصاص الجرح الذي هو اثر حرف الجرح لا اختصاص  
الجرح مطلقا ولا شك انه لا يتم بدون ذلك التقدير وحاصله ان  
الجرح الذي ليس اثر حرف الجرح لا يكون الا الاضافة اللفظية وهي  
فرع المعنوية واختصاص الاصل بوجوب اختصاص الفرع كالاختصاص



الفرع الاصل **قوله** بيان للمخالفة التي مخالفة **قوله** ان يختص  
الحق فالمراد بما يخالف ما يقابل وبما يختص به الاصل الاسم لانه  
الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك المقابل مختص في  
الفعل لان الحرف اعدام كون معناه ملحوظا بذاته غير صريح  
يكون مضافا اليه فضلا عن ان يختص به نوع من الاضافة فلذا  
فسره بالفعل **قوله** كما يقتضيه سياق الكلام فان سوق الكلام  
في هذا الاسم وضمير خواصه راجع الى الاسم بخصوصه **قوله**  
والخلا الحكم اي وانه لا يكون المراد كون الشيء مسندا اليه  
بل كون الاسم مسندا اليه بخلاف الحكم عليه بكونه من الخواص  
عن الفائدة ضرورة ان يكون الاسم موصوفا بصفة مختصة به  
**قوله** وتوجيه ذلك اي كون المراد به الشيء مسندا اليه مع ان  
الضمير راجع الى الاسم وجهاً واحداً حاصل الاول ان الحكم على  
الشيء الواحد يختلف بحسب اختلاف العنوان فان حكمه على يد با  
اعتبار انه انسان بالحيوانية كالغوا وان حكمه عليه باعتبار انه سم  
كان مفيداً فلذا الحكم بالاختصاص على الاسناد اليه ليس باعتبار  
ملاحظة الاسم بخصوصه بل باعتبار ملاحظته بما هو اعم كما  
كلمة والشيء مثلاً وحاصل الثاني ان ملاحظة الحكم بالاختصاص  
قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى ضمير الاسم وحينه  
يكون اعتبار هذه النسبة التاكيد للحكم بالاختصاص على القول  
المشهور علامة الرجل حيث **قوله** وبالجملة اي يحمل الوجهين وخلاصة  
انه يجب ان ينظر حالة الحكم بالاختصاص الى مطلق الاسم ونوعه الا

الخصومة حتى يكون مفيداً سواء كان ذلك النظر والملاحظة  
قبل ملاحظة الاضافة فيكون الحكم مقداً على الحكم في الملاحظة  
كما في الوجه الثاني او بعد ملاحظة الاضافة اليه كما في الوجه  
الاول **قوله** بعيد لانه يخرج عن السوق **قوله** يعني ان العرب لاحظت  
الحج بدل انهم يستعملونه الا كذلك **قوله** المراد بالتخصيص الخ لا  
التقييد حتى يراى ان الفعل ايضا قابل للتخصيص بالمفعول و  
الظرف والحال وغيرها **قوله** الا الطبيعة الخ اي المفهوم من حيث  
هو والمفهوم من حيث هو والجزء الحقيقي لا يلاحظه معه  
الافراد الخافع اعتباراً ولذا قال الفقهاء وانه لا اكل يقبل  
التخصيص لطعامه وذلك عام بخلاف اكل الاكل وقال المسط  
للمنطيقون ان القضية الطبيعية بمنزلة الشخصية **قوله** فلا  
يصل التخصيص اي بالمعنى المذكور **قوله** وفيه تامل اي كون المراد  
من التخصيص ههنا ما ذكرنا من انه يجوز اضافة المصدر  
الدال على مجرد الحدث الى التنكير فلو كان المراد بالتخصيص  
ما ذكرنا ان لا يكون هذه الاضافة مفيدة للتخصيص لعدم  
افادته لتقليل الاشتراك الا لا اشتراك في الطبيعة مع انتم  
شبهتم في ان هذه الاضافة للتخصيص لكونها اضافة معنوية  
لا التنكير وقد صححوا بانها يفيد التخصيص فعلم ان المراد من  
التخصيص الذي هو فائدة الاضافة اعم من تقليل الاشتراك  
والتقييد والاختصاص في وجود هذه النوع من التخصيص في الفعل  
فلا يضر ان فائدة الاضافة مختصة بالفعل بالاسم مطلقاً



**قوله** ان قلت جريانه فيه الخ اثبات اختصاص مطلق التخصيص  
بالاسم بان جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل انما هو  
باعتبار معناه للمصدر لا انه القابل للتقييد بالطرف  
لحال دون معناه المطابق وهو معنى اسمي لكونه مطابقا  
للمصدر فضمننا للفعل فلم يوجد هذا النوع الذي الاسم  
اختصاص التخصيص مطلقا باسم **وحاصل الجواب** ان الاسم  
انه لم يوجد الا في الاسم انما يتم ذلك لو لم يقل ذلك المعنى  
المصدر التقييد بالطرف في الحال الذي قال المصدر **وكذلك**  
فانه قابل للمعنى قال الفعل ايضا كيف لا يكون قابلا للمعنى الفعل  
الحال انما حال كونه مدلول للفعل مقيد بالزمان الذي هو  
مدلول **قوله** ليس الا بين الموروز زيد الموروز معنى اسمي فلم يوجد  
الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا الا في الاسم فلا حاجة الى  
التقييد بتقدير حرف الجر **قوله** واما الحسن الوجه فان  
ضافة فيه متحققة مع عدم افادته التحقيقة بحذف التنوين  
او ما بقوم مقامه لا يسقط التنوين فيه بواسطة اللام  
**قوله** لا بمعنى تاعت الخ اي بمعنى يصح ان يؤخذ منه النعت  
كليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوباً  
او منسوباً اليه **قوله** وانما لم يجعله الخ على صيغة المتكلم  
اي انما جعلت كون الشيء مضافاً في عبارة الشارح  
يجعل في مقابلة كونه مضافاً اليه اذ عبارة المصنف  
لا يساعده هذا المعنى حتى لا يحتاج الى الاعتذار عنه

لانه محتاج الى تقدير اليه اذ لا دليل على تقديره **قوله** والعطف  
الخ جواب ما يتوهم من انه يجوز قوله والاضافة معطوفة على  
قوله والاسناد فيكون لفظ اليه متعلقاً بهما وانما قال  
بعيد الا ان الظاهر حينئذ تاخير اليه عنها **قوله** ولقوله  
قدس سره الى آخره عطف على قوله اذ لا دليل عليه اي لا يحتاج  
الى تقدير اليه ولقوله قدس سره الخ حيث جعل الاضافة  
بتقدير حرف الجر مطلقاً اعم من كونه مضافاً ومضافاً اليه  
من خواص الاسم **قوله** ولان المصنف رحمه الله دليل ثالث  
على جعله في مقابلة المعنى العام يعني انه مرضي للمضفة  
حيث فرعية المفضل على وجه الترتيب بهذين الا  
خاتمين فقال وانما اراد المضاف و اراد الجميع ولم  
يقول او اراد كونه مضافاً اليه **قوله** ان قلت كيف يصح  
ارادة الجميع اي كونه مضافاً ومضافاً اليه من لفظ  
الاضافة فانه لا يجوز استعمال اللفظ واحد في معنيين  
سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين **وحاصل الجواب**  
ان ارادة الجميع منه مبنى على استعماله في معنى يشملها  
اما على سبيل الحقيقة بان يكون لفظ الاضافة موضوعاً  
لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية الطرفين واما على سبيل  
عموم المجاز بان يراد منه ما يطلق عليه الاضافة **قوله**  
لا شبهة في انما نجد الى آخره اذ لا شك ان بين علام وزيد  
حالة مخصوصة اي ارتباط بواسطة حرف الجر مقبلة تارة



الى علام ويعبر عنه بكونه مضافا ومفيدة تارة الى زيد  
 يعبر عنه بكونه مضافا اليه **قوله** فلعله يدعي اي فعل المصنف  
 رحمه الله يدعي ان تلك الحالة يمكن تصورها مجردة عن خصوصية  
 الطرفين بان يلاحظ من حيث انه ارتباط بين الطرفين بواسطة  
 حرف الجر من غير نظر الى خصوصية كونه منسوبا ومنسوبا اليه  
 وانما قال يدعي لان تصورها مجردة فرع ان يكون الحالة المقيمة  
 الى طرف متحدة بالماهية بالحالة المقيمة الى طرف اخر وهو  
 ممنوع لجواز اختلافهما بالماهية بحيث لا يكون بينهما اشتراك  
 الا في مجرد لفظ الاضافة **قوله** وان لفظ اليعطف على انها اي  
 يدعي ان لفظ الاضافة موضوعه لتلك الحالة المجردة عن  
 الخصوصية وهذا ايضا مجرد دعوي اذ المتبادر من  
 لفظ الاضافة من غير لفظ الحالة اليه المقيمة الى احد  
 الطرفين اعني المضاف لا ما يشملها والتميز علامة الحقيقة  
**قوله** او يدعي الى اخره هذا ايضا مجرد دعوي لانه استعمال  
 اللفظ في المعنى المجازي من غير قرينة **قوله** وحمل الجميع اي حمل  
 لفظ الجميع في عبارة المصنف على اراحة كلا المعنيين لا  
 ضافة على سبيل البديل وكأنه قال وانما اراد المضاف فقط  
 او اراد كل من المضاف والمضاف اليه على سبيل البديل فبعد  
 اذ لفظ الجميع لا يساعده وايضا للمقابلة نبي ارادة  
 المضاف ويسر اذ هما على سبيل البديل **قوله** كما نقلنا  
 اي من الايضاح فيما سبقت من قوله فان اسما واسماء الزمك

تضاف الى الفعل كما ان الاسمية الخ فان المضاف  
 اليه مجموع المبتدأ والخبر لا المبتدأ وهذا مبني على ان  
 المعرب لا يكون له اعراب محل وفي قولنا ان زيدا قائم في  
 محل المبتدأ مجموع ان مع اسمه **قوله** ينبغي ان يكون الخ  
 ولان ينص القول الاول ان يقول ان المختص بالاسم المحب  
 لفظا او تقدير الاحتمال المراد من المضاف اليه فيما سبقت  
 المضاف اليه الذي هو من اقسام المعرب بل دليل انه في  
 بيان المجزئات التي من اقسام المعرب ان معنى الفعل اعني  
 الحدث فقط باي عن كونه مضافا اليه لا اعتبارا في الفعل  
 من حيث كونه منسوبا وانما الحدث بعد اعتبارية الى  
 الفاعل فلا نسلم اباده عنه كيف هو يقع مسندا اليه ايضا  
 في قولك سمع بالمعبد نحياتك يوم قام زيدا الحار والبارد  
 فان الحار والبارد وقعا صفة ليوم فلولا يترق بالاضافة  
 لما جاز توصيفه بهما **قوله** من الاعراب بمعنى الاظهار يقال  
 اعراب الرجل اذ ابيض وافصح فالهزة للتعدية **قوله** وازالة  
 الفساد من عرب معدة اذ افسدت وعرب الجرح اذ اغض  
 وفسد فالهزة للازالة كما في اشكيت **قوله** وهو محل اظهار  
 المعاني الخ فانه بصلاحيته للاعراب صار محلا للاظهار  
 المعاني المعنوية عليه من الفاعلية والمفعولية و  
 الاضافة وازالة التباس بعضها مع بعض بخلاف المبني  
 ففي هذا الوجه صيغة المعرب اسم المكان **قوله** اذ مر اعراب



الكلمة في آخره ومنه اعراب الحروف وهو تيسر حركاتها وسكناتها **اول**  
 لام اعراب العربي اي ما اختلفا فيه به على رأي المصنف في اختلاف  
 الآخر كما اختاره الرخشي **اول** باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه يعني ان  
 الاعراب بالمعنى العربي سواء فسر بما به الاختلاف او باختلاف الاخراسم **جاء**  
 اما على الاول فظاهر لا ندعبارة عن الحركة او الحركات **واما على الثاني**  
 فلان الاختلاف ان كان معنى مصدرها الا ان اختلاف الاخر ليس معنى  
 حديثا حتى يكون الاعراب مصدر فلا يجوز الاشتقاق منه ماصلا الا  
 باعتبار النية اليه باعتبار تحققه فيه كمال قولهم ليل مقرا في آخر  
 باعتبار تحققه فيه حينئذ يكون القياس كسر المراء لا فتحة لا يقال  
 جاء الظرف من الجاء ايضا نحو سبعة ومضبعة ومفعاة لانه  
 مختص بالثلاث كما نرى عليه في المفصل **وبما حذرنا** لا كطهر اندفع  
 بحث المحتسب كما لا يخفى **قول** وفيه انه معرل جاز الى اخره يعني لانهم  
 ان القياس في الاشتقاق باعتبار تحققه فيه معرل بكسر الهمزة والفتحة  
 الفتح على ان يكون اسم مكان لان صيغة الصفة موضوعة لمن  
 قام به الفعل لما تحقق فيه قيل في جوابه ان كلام المصنف رحمه  
 الله مبني على ما اختاره الرخشي من ان الاعراب عبارة عن  
 اختلاف الآخر حينئذ يكون القياس معرل بكسر المراء لان الاسم  
 المعرب مختلف الآخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان  
 الحدث ولا يسمي باسم المكان وفيه بحث اما اوله فلان قوله بلاغيا  
 تحقق الاعراب فيه ياتي عن هذا التوجيه فان المعرب اذا كان  
 منصفا باختلاف الآخر كما اعترف فيه لا حاجة الى اعتبار

الظرفية

الظرفية **واما ثانيا** فلان الاختلاف صفة الاسم المعرب  
 وبعد النقيض بالآخر لا يصير صفة الاسم كما حققة السيد  
 الشريف في تعريف الدلالة نعم انه يستلزم وصفا اعتبارا بالاسم  
 وهو كونه بحيث يختلف آخره الا انه ليس معنى الاعراب  
 العربي **واما ثالثا** فلما عرفت من انه لا يلزم من كون الاختلاف  
 معنى مصدرها ان يكون اختلاف الآخر معنى مصدرها حتى  
 يكون الاعراب مصدر او يوضح الاشتقاق منه **قول** من البناء  
 اي المبنى ما اخذ من البناء بالمعنى المصدري بعد نقله من  
 معناه الحقيقي الى الصوغ الكلمة في قال هيئة لا يتغير لنا سبة  
 اشتماله على ما هو الغرض من المعنى الحقيقي اعني الفرار وعدم  
 التغير فلا ياتي قوله لانه شبهة حيث يدل على انه ما اخذ  
 من البناء بمعنى الصوغ المذكور **قول** والمصحح الى اخره يعني  
 ان القاء موضوعه لكونه مضمون ما بعدها عقيب ما  
 قبلها في الزمان لكنها يستعمل مجازا في كون المذكور بعدها  
 منها في الذكر على ما قبلها ومن هذا الباب عطف تفصيل المجرى  
 على المجرى والمفسر على المبهم لا موضع ذكر التفصيل بعد الاحمال  
 والتفسير بعد الابهام ثم انه وقع في السخا التي رايناها كون ذكر  
 ذلك للتفسير المفسر لا يظهر فائدة زيادة اسم الاشارة **قول** الداخلة  
 على قيد القسم الخ يعني ان المعرب وكذا المبنى ليس قسما من الاسم لان  
 القسم يكون اخص من القسم مطلقا ولا شيء من المعرب والمبنى  
 كذلك لشمول المعرب للفعل المضارع والمبنى لمبنى الاصل بل هما قيد



ان اقسام الاسم وهما الاسم العربي والاسم المعنى ولذا حمل الاسم على  
 العهد اذ لو جعل الجنس يلزم التعريف لاخص اذ العرب مطلقا  
 للمضارع مع ان التعريف لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع  
 بدور التركيب **قوله** وذلك ان اي كونه للعدد والاشارة الى الاسم  
 المعرب ثابت لا نذكر احوال الاسم فالمعرب الاسم العربي وذكر اقسامه  
 فانقسم الاسم العربي **قوله** بقرينة المقام وهو كون المقام مقام  
 بيان احوال الاسم واقسامه **قوله** فذكر الاسم حينئذ اي حين  
 اندفاع النقص بقوله تركيبا يتحقق معه عاملة لتحقيق التعريف  
 وتبينه تصبح ذكر الجنس فيه **قوله** يشبه بعضها في كون  
 كل منها مبني الاصل فلم يصدق عليه انه علم يشبه مبني الاصل **قوله**  
 وفيه بحث الى اخره يعني المعنى في تعريف العرب ليس مطلقا المشاهدة  
 اذ ما من كلمة الاولها مناسبة بوجه ما مبني الاصل لا اقل في  
 كونها كلمة ولفظا بل المشاهدة الموثقة في البناء وهذه المشاهدة منفية  
 عن مبني الاصل فصدق عليه انه علم يشبه مبني الاصل **قوله** والاسم  
 الدد لانه حينئذ يكون بناء كل من اقسامه لاجل بناء الآخر فلزم  
 توقف كل مخالف البناء على الآخر **قوله** ومجموع المضمومين هذا مركب  
 في نفسه والاول مركب مع غيره **قوله** كما يقال الاحداث تحف بزج  
 هذا زوج للآخر والمجموع زوج في نفسه **قوله** فالظاهر الى اخره يعني  
 ان الظاهر بناء على المعنى المتبادر صدق التعريف على ما يكون مركبا  
 من كلمتين فصاعدا كجعلك فقط وعدم صدقه على مثل زيد في  
 مثل قام زيد مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس معربا عند

هذا هو  
 كلامه  
 في

المصنف والثاني معرب **قوله** لم يقل كيبا تركيبا مع عاملة بل فقط  
 مع انفا فل تقدير البلا يخرج عن تعريف المعرب الاسم المركب الذي عاملة  
 معنوي اي نحو زيد في زيد قائم قائم فانه معرب مع انه غير مركب مع  
 اذ لا تركيب بين اللفظ والمعنى **قوله** وسعدان يراد الى اخره اذ اطلاق التركيب  
 مع الشيء على مجرد مقارنته به في التحقيق **قوله** لا خصوصية لاول فالمناسبة  
 الموثقة في البناء اما يتضمن معنى مبني الاصل نحو ابن زيد او مشاهدته اياه كما  
 لمهمات او وقوعه موقعا كمنزل او مشاهدته للواقع موقعا كخارج او وقوعه  
 موقعا ما اشبهه كالمنادي المضموم و اضافته نحو من غدا بيو مؤنث  
 ولا شك ان المشاهدة من احد وجوه **قوله** فلا يلزم في التعريف الى اخره  
 نعم يلزم توقف معرفته بالمعرب على معرفة المناسبة المناسبة في  
 البناء لا محذور فيه في ذلك لان الاعداد انما تصور بها كالحا والجل  
 هذا قدم بعضهم المبني على المعرب والمصراع اخره لكثرة مباحث  
 المعرب **قوله** كما يلزم فيه اي الجمال في التعريف **قوله** ولم يتبين اي  
 تلك القوة **قوله** ولم يفسره بما اصله البناء اي جعل الاضافة بيانية و  
 لم يجعلها بمعنى مبني اصله بان يكون اضافة اسم المفعول الى مفعوله  
 او مبني في اصله او مبني لاصله **قوله** لان اصل جميع الافعال البناء عند  
 البصريين خلافا للكوفيين بانهم قالوا المضارع اصل في الاعراب كما  
 لاسم لتوارد المعاني عليه **قوله** لان المتبادر من مبني الاصل الى البناء  
 على ما تقر من ان اطلاق المشتق على ما انصف بمبدأ الاشتقاق  
 حقيقة وما من شأن ان ينصف به مجازا فالتبادر من مبني الا  
 صل ان يكون البناء حاصل بالفعل بحسب الاصله لان يكون



من شأنه البناء سواء حصل لها ولا **قوله** من حيث هي جملة لا من  
حيث وقعها موقع المفرد فانها هذا الاعتبار معرفة محلا  
فضلا عما ان يكون معنى **الاصل** **قوله** الكفى في تحقق المعرب ان افاد  
المحسوس هذه العناية فائدة لا ولي انه ليس المراد من قوله اعتبر  
العلامة انه اعتبر الصلاحية المذكورة في مفهوم المعرب فان  
عرف المعرب باختلاف آخره باختلاف العوامل بل اعتبر في تحقق  
المعرب في الاسم اي لو لم يعرف الثانية انه ليس المراد من اعتبار  
مجرد الصلاحية المذكورة انه اعتبر لها بشرط كونها مجردة  
كما يترى اي من ظاهر العبارة فانه باطل للزوم ان لا يكون  
الاسماء حال انصافها بالاعراب معرفة بل المراد انه اعتبرها  
من اعتبار غير امر اخر فيرجع الى انه الكفى بالصلاحية  
**الثالثة** ان الصلاحية بمعنى القابلية فيجوز ان يجمع مع  
الاستحقاق وبن الاستعداد الذي لا يجمع مع حصول  
الشيء بالفعل **الرابعة** ان الاستحقاق في اللغة بمعنى سزاؤه  
بودن وهو معنى الصلاحية فيرجع الى انه اعتبر استحقاق  
استحقاق الاعراب ومعناه غير ظاهر بل خفاؤه باقامه  
وجوده اسباب الاعراب مقام الاستحقاق والمعنى الى انه  
اعتبر المضلاحية لوجود الاسباب التي يجب الاستحقاق  
الاعراب فانضح المقصود غاية الانضاح والمراد بكون  
قليل الوجود الاسباب قلبية لوجود جميع الاسباب  
على الاضافة للاستغراق كما هو الاصل ولا مناسبة له

في الجمع المضاعف هذه القابلية بان يكون معنى الاصل ولا مناسبة له لا  
معنى الاصل لعدم كونه محلا للمعاني المعتورة لا يقبل التركيب الذي  
يتحقق معه عامله والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل  
عدم المناسبة **قوله** سواء وجد في جميع الاسباب بالفعل  
كزيد في زيد قائم حيث تحقق التركيب والعامل وعدم المناسبة  
الهم يوجد في جميع بالفعل بل بعضه كزيد حين التعدد حيث  
انتفى فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد في عدم المنا  
**قوله** بل زاد مع القابلية وجود الاسباب الى اخره فان قلب  
بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب في تحقق المعرب بالحاجة  
الى اعتبار القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون القابلية قلت  
فائدة التصريح بان مقابلته منقسم بقسمين ما انتفى فيه  
القابلية كقولنا وما انتفى فيه الاسباب مع وجود القابلية  
كالاسماء المحدودة واخراج كل منهما عن المعرب وقصدا  
**قوله** كما أنهم وقعوا في ذلك اي في ذلك التعريف لا من احدهما  
لفظ المعرب فان المعرب ينلزم الاعراب والاعراب ما  
يختلف الاخر به **والثاني** ان افراد المعرب يوجد في اكثره  
الاعراب فان الاسماء المحدودة وما اعرابه مقدر قليلة  
ويوهو ان حقيقة الصلاحية ذلك ما قاموا العارض  
مقام الحقيقة ولم يعرفوا ان الاعراب بالفعل من عوارضه  
المفارقة بدليل صحة ما اعربت الكلمة وهي معرفة فبين  
قال ضرب خالد جعفر باسكانها وبالعكس **قوله** على الاختلاف



فيه فان من قال العلم عبارة عن العلم بالمسائل المدللة جعل  
العلم بالمسائل المجردة حكاية لمسائل المسائل العلم **وقال**  
انه عبارة عن العلم بالمسائل جعله **علم** **قوله** اشار به الى ان  
ليس الخ لانه تعريف بالحاج المحصول الى ان يتوقف معرفة مقهور  
اختلاف الاخر على معرفة مفهوم المعرف حتى يلزم الدور  
توقف معرفة تحقق الاختلاف في افراد على معرفة انهما معرفة  
النظر بالنظر الى المتبع لا بقدر في التعريف بهذا الظاهر  
فساد ما قبل في تقرير وجه العذر لانه لو جعل ذلك حدا لزم  
الدور لان معرفة اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرف  
فلو عرف المعرف يلزم الدور وما اجيب به عنه من ان العلم  
ان معرفة الاختلاف موقوفه على معرفة المعرف في يجوز ان  
يعلم ذلك من استعمال ان العرب قبل ان يعلم العرب و  
فساد ما قبل ان معرفة الاختلاف وان لم يتوقف على معرفة  
المعرف بالنظر الى المتبع لكنه موقوفه عليها بالنظر الى غير  
المتبع وهو الذي دون له الخ فالدور لازم بالنظر اليه وكذا  
فساد ما قبل ان المتعلم للعرب لا يمكن ان يعرف اختلاف الا  
ولا اخر بالمتبع لان المعارف بالمتبع لا يتعلم العرب بهذا  
التعريف لانه يكون عينا فتعين ان يكون معرفة اختلاف  
الاخر بالتعلم في هذه الفن وتعلم في هذا الفن يتوقف  
على معرفة المعرف فالعرف المعرف يلزم توقف معرفة المعرف على  
معرفة المعرف يلزم فالعرف المعرف به لزم تقدم الشيء على نفسه

اما اول فلانا لا نسلم لزوم العيب لجزان ان يكون مقصود المتعلم  
من معرفة العرب بهذا التعريف ان يجعلها واسطة لاحكام اخرى  
الاختلاف **واما** ثانيا فلانه ان اراد بقوله وتعلم في هذا  
الفن يتوقف على معرفة المعرف ان معرفة مفهوم الاختلاف  
موقوفة على معرفة مفهوم المعرف ومعرفة ان هذا يختلف  
الاخر موقوفة على معرفة ان هذا معرف **تظاهر الفساد** وان اراد  
انها موقوفة عليها باعتبار كونها مقصودة من تعريف المعرف  
في هذا الفن فهذا بعينه ما ذكره المحقق **قوله** بل الفساد  
في المقصود من التعريف في حصول المقصود من التعريف  
**وخلاصته** بيانه ان المقصود من تعريفان موضوعات مسائل  
العلوم ان تعلم تلك الموضوعات لوجه لتعدي به احكامها  
الى جزئياتها بمعرفة صدق تلك المفردات على تلك الجزئيات  
مثلا المقصود من تعريف الفاعل ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح  
ان يصير وسطا يتعدي به احكامه الى جزئياته بان يصدق  
تعريفه عليه بان يقال هذا فاعل وكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع  
واختلاف الاخر من جملة احكام المعربة المطلوبة في النحو  
فلا بد معرفة المعرف بوجه اخر يصير وسطا لتعدي ذلك  
للحكم الى جزئياته فلا يصح تعريف المعرف للزوم تقدم  
الشيء على نفسه وبما ذكرنا ظاهر او الفساد لازم من التعريف  
في ترتيب المقصود منه عليه وليس مقصودا بالنسبة الى غير  
المتبع على ما فهم من قوله ان الغرض من تدوين علي النحو **قوله**



يلزم ان يكون الصغري عن النتيجة لا يقال يلزم انه لا يكون الحكم  
 في الكبرى مفيدا لكون مفهوم الوسط عين مفهوم الاكبر لانا  
 نقول يكفي لفائدة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما في الحد  
 على المحدود بخلاف التوقف كما سيحكي **قوله** والنتيجة متساوية  
 عنها ابتداء او بواسطة لاشاء ان الموقوف على الموقوف  
 على الشيء موقوف على ذلك الشيء وان قلنا انه توقف اخر سبب  
 عن توقف الواسطة كان تاخر النتيجة عن الصغري ابتداء  
 وان قلنا انه هو التوقف الاول الا انه يثبت للواسطة ابتداء  
 فلا يتوقف عليه بتوسطها كان تاخر المذكور بواسطة الدليل  
**قوله** فليزم تقدم الشيء على نفسه لا في ضمن الدور على تقدير تاخر  
 النتيجة عن الصغري ابتداء او في ضمن الدور على تقدير تاخرها  
 بواسطة الدليل **قوله** وقد اشار الى تطبيق عبارة الشرح على ما  
 ذكره من البيان **قوله** اي من معرفة ان هذا او ذاك معرب  
 الى اشارة الى دفع ما يراد على عبارة من انه ان اراد بالمعرب  
 مفهومه لا يصح ارجاع ضمير انه اليه اذ مفهوم المعرب ليس  
 مما يختلف اخره وان اراد ما صدق عليه المعرب لا يتم التقيد  
 لان الكلام في مفهوم المعرب وحاصل الدفع اختيار الشق  
 الثاني لكن في الحقيقة ملحوظا للمعنى المقصود من معرفة  
 ما صدق عليه المعرب من حيث انه معرب اي من معرفة  
 ان هذا او ذاك معرب **قوله** فان التصديق الى بيان لكون  
 المعرفة المتقدمة اعني التصديق بانه معرب مسببة عن معرفة

مفهوم الاختلاف بطريق الاجمال في ضمن لفظ المعرب والتاخر معرفة  
 بطريق التفصيل في ضمن ما يختلف اخره **قوله** لا نقول لا مدخل  
 الى حاصله ان الفرق الاعتباري بين الموقوف عليه والموقوف  
 انما ينفع في دفع لزوم تقدم الشيء على نفسه اذ كان الاعتبار  
 مدخلا في التوقف فانه حينئذ يكون الموقوف والموقوف  
 عليه في الحقيقة ذينك الاعتبارين اما اذا لم يلحقا مدخلا في  
 التوقف فالموقوف والموقوف عليه شيئا واحدا لا تغاير فيه  
 بوجوه يوثق بالتوقف والامر ههنا كذلك اذ الحكم بنفس مفهوم  
 الاختلاف على هذا وذاك الذي هو النتيجة متوقف على  
 تصور مفهوم المعرب الذي هو محمول في الصغري وهي اي نفى  
 مفهوم الاختلاف واحدة في صورة في الاجمال والتفصيل  
 اي في الصغري والنتيجة وليس مظهره ملاحظته  
 تفصيلا متوقفا على ملاحظته احما لا حتى ينفع في  
 عدم لزوم تقدم الشيء على نفسه ولقد بالغ المحشي في  
 تحقيق هذا المقام بالامزيد عليه والعجب من نظره كلامه  
 ولم يتعمق فيه شئ عليه عجايب فضله **قوله** تبدل ذات  
 الدال الى الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة با  
 لصورة واذا تبدل ذات الدال تبدل دلالة ايضا **قوله**  
 تبدل دلالة المقصودة الى دلالة على الفاعلية  
 والمفعولية والاضافة مع بقاء ذات الدال مشلا  
 الفتحة في راد حديد مرتباً بآحاد على حاله و



في الاول لا تتعلق المفعولية والثاني في الاضافة **ولا** لان الحركة  
لا يقوم بالحرف كونه متاخرا عنه في التلفظ ولا يتلفظ با  
الحرف حالة الوقف من غير الحركة **وتدبر** بما يقوم به الحرف وهو العلم  
في صفاتهم العرف والحواء المتموج في الخارج في التحقيق **قوله**  
لكها تابعة له اي لا يمكن التلفظ بالحركة الا بعد تلفظ الحرف  
كما ان الصفة تابعة للموصوف في التحقيق **قوله** ان قيل ان  
فلان الخ فاعل اذا كان اسما مذكرا كان ومؤنثا يجمع على  
فواعل نحو كوايل وكوايل واذا كان صفة يجمع على فواعل وقد  
مشد نحو فوارس وهو الك والمؤنثه سواء كان بالتاء او بواو  
مثالان فواعل وفعل نحو فوارس وحواسر ونوم وحوض  
ومن ههنا قيل في الجواب انه يجوز ان يكون عوامل جمع  
عمالة كما في قوله عليه الصلوة والسلام ليس في العوامل  
والحواسر صدقه لان العامل فلما يكون غير كلمة لكن عدم  
محبي عاملة في كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال **قوله** صار  
اسما اي صار في عرف النحاة اسما لما به يتقوم المعنى  
المعنى المقضي للاعراب **قوله** به خرج الخ قيل انه خرج بقوله  
اخرا اي اخرا المعرب كان من الاستفهامية منبئية و  
الجواب ان المراد من الضمير المعرب لا بخصوصه بل باعتبار  
نوعه كما في قوله والاستناد اليه على ما مر لا يقال تقييد  
العوامل بالدخول يخرج عامل المبتداء والخبر لان الدخول  
اما اللحق بانه اخر الاول وهذا لا يتصور في الامور المعنوية

لانا نقول ذلك التقييد بالنظر الى المعنوي بطريق التغليب لما ان  
الاختلاف لا يتحقق بالعامل المعنوي وحده **قوله** اختلاف فنور  
من الخ في الرضى اذا استفهمت بمن عن مذكور من كور عاقل  
ووقف على مرجان الحكاية اعراب ذلك المذکور بحكاية علامات  
تشبيه وجعه وثانيته في لفظة من فعلى هذا كان الاول ان يقول  
رجل بديل زيد لان الما كان غرضه مجرد مثال الاختلاف  
العوامل الداخلة على المستفهم عنه ولم يكن قصد بيان  
ضابطة اختلاف من باختلاف المستفهم عنه الكفى على  
المثال الفرضي كما ينبغي عند العنوان اي التعبير بلفظ  
العوامل فانه وان صار اسما لكن فيه لم الوصفية الأصلية  
فهو باعتبارها مبنى عن الجثية كانه قيل باختلاف العول  
من حيث انها عوامل **قوله** اي صورة اخرا في الرضى اذا قصد  
ان زرد التميز والمنصب عنه الى امر كنهها الاصلي جعلنا  
المنصب عنه ان كان التميز نفسه بدلا من التميز او عطف  
بيان له فنقول لا في زيد رجلا كفى رجل زيد وفي طاب  
زيدا باطابا بزيد وان كان التميز متعلقا بالمنصب  
عنه اما وصفه او غير وصف له اضعنا التميز الى  
المنصب عنه فنقول في طاب زيد علما ودارا طاب علم زيد  
ودار زيد فعلى هذا لما عبر الشاعر رحمه الله عن التميز المأل  
بالاضافة وجان يكون اللفظ المختلف متعلقا لاخر المعرب  
اما وصفه او غير وصفه ليس الامر كذلك فسر المحشي رحمه الله



اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى فان اللفظ عبارة  
 عن مجموع المادة والصورة ليكون متعلقا بالاعراب العرب  
 وصفاله وانما لم يجعل اللفظ مصدرا بمعنى التلفظ وعدم  
 الاحتياج حينئذ الى التجريد لان التلفظ ليس من صفات  
 العرب حتى يجعل اختلافه حكما من احكامه ولانه لا يتصف بالاختلاف  
 في نفسه بل باعتبار الملفوظ **قوله** اي يختلف بحسب التقدير اشارة  
 الى ان التقدير مصدر وليس معنى المقدر على ما فهم اذ لا مقدرا  
 في نحو جلي مع كون اعرابه تقدير يا قوله كما في صلي حالة الرفع  
 فانه قد انزيا بدلا عن الواو قوله كما في عصا وقاضي  
 فانه قد انزيا اصلها عصو وقاضي مع الحذف والحركة **قوله**  
 كما في جلي وغلالي فانه قد تلبسها بالحركة من غير تقدير  
 الحرف اما في غلالي وظاهر **قوله** اما في جلي فليكون الالف  
 المقصورة زائدة غير منقلبة عن الواو والياء **قوله**  
 فان اعرابها لا يريد ان فرض اعرابها غير متنع لعد  
 المانع منه اما المتنع المفروض هو وجود الاعراب فيهما  
 في التلفظ لا اشتغال محل الاعراب بالحركة في غلالي وبالسكون  
 الا انهم في جلي بخلاف هو لا في جلي هو لا فان فرض اعراب  
 اخرى متمنع كما المفروض لوجود المتانع وهو مشابحه فبني  
 الاصل وان كان واقعا في محل المعرب **قوله** يبين الفرق بين  
 الاعراب التقديرية في نحو جلي والاعراب المسماة في نحو هو لا فتدبر  
**قوله** لان الاختلاف **قوله** يعني يحتاج في جعل قوله لفظا او تقديرا

منصوبا على المصدرية مجذوف الموصوف اليه اركان التجويد لان  
 الاختلاف في اعرابه معنوي ليس مقوله الحذف والصوت حتى  
 يكون ملفوظا حقيقة بخلاف القول بكونه منصوبا على حذف  
 المضاف واما التجويد في قوله لظفا يجعله مجازا عن الصورة  
 في الوجه الاول ومعنى الثاني **قوله** لوجعلت في متعلق بقوله  
 مجازا لاختلافوا في الحركة لفظا او لا فمن فسر اللفظ بما يتلفظ  
 به جعله لفظا بل كلمة ومن فسر بصوت يعتمد على الخارج  
 من حرف فصاعدا قال انما ليت بملفوظ لا نفا البعاض  
 حروف المذكور منها مسموعة لا يستلزم كونها ملفوظة  
 كالوقوف والامالة والغنة **قوله** لان العامل في فيكون  
 التفصيل قاصر اعم عدم احتياج بيان الحكم اليه هذا  
 على تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو الشايع  
 في استعماله في مقابل الملفوظ اما لو كان بمعنى المفروض  
 سواء كان محذوفا او لا يشمل المعنوي ايضا لكنه خلا  
 الظاهر **قوله** لانه اي جعل المذكور **قوله** واذك اي عدم  
 الملازمة ثابت **قوله** لان الظاهر اي الظاهر بها والاصل  
 في اللام ان يكون للعهد **قوله** لانه قوله الا في انما لم يقل  
 اشارة الى قولك لفظا او تقدير لانه قوله الا في بيان لاقسام  
 الاعراب فهو عبارة عن تقدير الاعراب والاعراب اللفظي وقوله  
 لفظا او تقدير اعناها بمعنى الصورة والفرض لكنه مشير الى  
 تنوع الاعراب فيكون قوله الا اشارة الى ما فهم من قوله لفظا

منصوبا



او تقديره ولا يكون اشارة الى نفسه **قوله** ورايت جلي ومررت  
بجلي اشارة الى ان بيان الشارح قاص حيث لم يورد المثال الا  
ختلاف التقدير حكما مع انه لحقائه احتياجا للبيان **قوله**  
اي مدلولها بين الصورتين اشارة الى دفع ما يترأى  
من انه لا يصح جعل قوله مثني ومجموعا لاحال من قولنا رايت  
مسلمين ومررت بمسلمين لانه ان قراء بصيغة التثنية  
لا يكون مجموعا وان قراء بصيغة الجمع لا يكون مثني وحال  
ان المراد مدلولها بين الصورتين المكتوبتين في هذا  
ان النقصان لينتقل الى مدلولها ولا يقرأ في هذا الطريق  
شايخ في كتب اللغة في بيان وجه الحركات يقال الرفع مثلية  
الفاء اي مدلول هذه الصورة مثلية الفاء واما ما  
قبل من ان قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير  
ليا لا ينقض بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين  
بقوله مثني او مجموعا متعلقا بالمثال لا بهذا القول مع كونه  
تكلفا محتاجا الى اعتبار الحال عن المحذوف لا يدفع المحذوف  
لان المسلمين وبمسلمين ان قرء مثني كان المراد من المثال علي  
ما هو الشايخ ساير الفاظ المثني وان قرء جمعا كان المراد  
منه ساير الفاظ الجمع فيكون شاملا لهما حمل المثال علي  
ما هو مماثل لهما في الاعراب الجريين سواء قرء بصيغة  
التثنية او الجمع خلافا للظاهر المتبادر حقيقة بان يفتي  
منه العجب **قوله** اي علامة هي النصب لاضافة بيانية لا

فان فتحة غير المنصوب نصب وجعل علامة لها **قوله** ان  
قلت التركيب مع العامل انما كان السابيل بقوله فان قلت  
لا يتحقق الاختلاف فاقض بشمول الحكم المذكور لجميع افراد  
المعرب مستدلا عليه بصورة التركيب مع العامل ابتداء  
كفي للمجيب ان يمنع عدم شمول الحكم المذكور للمادة المذكورة  
كورة مستندا بان يجوز ان فلذا قال ونحوه ان يكون التركيب  
**قوله** الا اذا كان العامل لفظيا اذا لا يمكن التركيب بين اللفظ  
العامل والمعنوي **قوله** بالتركيب الذي يتحقق معه اي  
بجنس التركيب فلا يرد انه كيف يمكن تحقق عاملين معنويين  
بين تركيب واحد **قوله** عاملان معنويان محالان  
في العمل للعامل اللفظي **قوله** فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب  
اي المعرب الذي جعل مادة النقص **قوله** اجيب ان اشارة  
النقص بصورة المذكور بانه ان يتحقق ههنا اختلاف  
اخر المعرب واختلاف العوامل حيث توارده عليه  
معنويان وعامل لفظي لكن لم يتحقق اختلاف العوامل  
في العمل وهو المراد ههنا **قوله** لان عمل العامل المعنوي  
الح لان العامل المعنوي منحصر في عامل المبتداء وفي  
عامل المضارع حال تجرده عن الناصب والجائز وعمل  
كل منهما الرفع وان قلت قد ذكر في اللباب العامل المعنوي  
معنى الفعل الماخوذ من غيره وهو قد يعمل النصب ايضا  
كما في هذا على شينا فليكن يصح قوله حصرا على العامل المعنوي



في الرفع قلت هذا اصطلاح مختص بصاحب الباب والقول  
 والمشتهر ومعل عليه الجمهور ان العامل المعنوي عامل  
 المبتداء والفعل المضارع **فجب** ولمسلم فالمراد بعمل  
 العامل المعنوي الذي لا يمكن التركيب فيما فرض مع العامل  
 ابتداء ومعنى الفعل المستبطن من الجامد مما يمكن التركيب  
 معه بالتركيب بما يستنبط معه **قوله** لا يلزم ان يكون لازما  
 له اي يمتنع مفارقة منه فليكن الاختلاف المذكور  
 كذلك يفارق المعرب حين التركيب مع العامل ابتداء و  
 يعرضه بعد التركيب ثانيا وثالثا **ان قلت** يجوز ان يفيد  
 الخ يمكن ان يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازما للمعرب  
 بان يقيد الاختلاف المدلول عليه لقوله ان يختلف  
 باحد الارضنة ولا شك انه لازم للمعرب حال ابتداء التركيب  
 ان يصدق عليه انه يختلف اخره في وقت ما عني وقت  
 التركيب ثانيا وثالثا **قوله** وان لم يكن الخ والسرفيه ان لم يزم  
 الاختلاف المطلق يقتضي عدم انفكاكه عنه في شيء من  
 الارضنة وهو مفارقة عنه في زمان التركيب ابتداء  
 بخلاف الاختلاف للقيد باحد الارضنة فانه يقتضي عدم  
 انفكاكه عنه في جميع الارضنة وهذا كالمستفصل المطلق  
 فانه غير لازم للانسان بخلاف المتنفس في وقت ما **قوله**  
 فيه صوفي الكلام عن المظاهر الخ اي في هذا التوجيه  
 صرف للكلام اعني قوله ان يختلف عن المظاهر وهو ال

بلا ضرورة اذ لا داعي الى جعل الحكم لازما لا يقال المتبادر من  
 القضية الحالية عن الجهات اطلاق النسبة ولو كانت ثابتة  
 في وقت ما على ما قالوا في بيان وجه تسمية المطلقة العامة  
 وسبب حجة كلام المحشي ايضا لانا نقول ذلك الاطلاق  
 بمعنى فعلية النسبة المقابل للامكان الشامل للدوام  
 والوقوع في احد الارضنة والمقصود ههنا التقييد  
 باحد الارضنة المقابل للدوام ولذا اختار المحشي حجة  
 الله لفظ احد الارضنة دون وقت ما فمن يدله بذلك  
 وما للاختار ذهل عن هذه الفائدة **قوله** مع انه بعد  
 التقييد الخ اي مع ان الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف  
 ايضا غير لازم معناه امتناع الانفكاك والاختلاف  
 في احد الارضنة مما يجزئ انفكاكه عن المعرب يجوز تحقق  
 معرب مع انه لم يتحقق معه الاعمال واحدا واثنان  
 ولم يتحقق عوامل في شيء من الارضنة فلا يكون مختلفا  
 اخره باختلاف العوامل في شيء من الارضنة فما قيل ان  
 الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية بعيد  
 عن المقصود بما حل لما عرفت من ان الاحتمال انما في  
 اللزوم **قوله** نعم قابلية الاختلاف الخ تقرير لما تقدم  
 وبيان المنشاء واشتباء السائل وهو انه لم يفرق بين  
 قابلية الاختلاف اللازم للمعرب والاختلاف في احد  
 الارضنة الذي هو عرض مفارقة **قوله** ولما كان لا اخره



يعني لما كان المتبادر من قوله ان يختلف ان يكون الاختلاف  
 واقعا في وقت وحمل على الامكان هو عن الظاهر المتبادر  
 لم يتغير في الشارح لهذا التوجيه وما قيل ان المقصود  
 بيان الحكم الكلي المنتفع به المتعلم وحين الحمل على فعلية  
 لا يبقى الحكم كليا ففقد ان الحمل على فعلية النسبة انما يحمل بلزم  
 الحكم المذكور للمعبر عن كلياته ثم لو تحقق معبر لم يتحقق  
 معه عوامل في شئ من الارضنة لا دخل بكلمة الحكم ودونه  
 خزل القتل **وقد قيل** الخ اي قيل في توجيه الحكم المذكور بحيث  
 يصير لان ان المراد بالاختلاف المدلول عليه بقوله ان  
 يختلف معنى يشمل الاختلاف الذي حصل بعد الحال البنائي  
 كما في الاسماء المعدودة للركبة مع العامل ابتداء و  
 الاختلاف الذي حصل بعد الحال الاعرابي كما في المعربات  
 المركبة مع العوامل ثانيا وثالثا والمراد بالاختلاف للذات  
 ثانيا بقوله باختلاف العوال معنى الوجود بالتحديد عن بعض  
 المعنى لان الاختلاف هو الموجود مع التغير في الحال على السابق  
 وعن عن الوجود باختلاف لمشكلة قوله ان يختلف و  
 المراد بالعوامل الجنسي فيكون ان تبدل اخره بان يزول حالة  
 البناء فهو الوقف ويزول حاله الاعرابي بوجود جنس  
 العوامل وحينئذ يكون الحكم لارضا للمعبر بالاستبهة  
**وقد** فان اللام الداخلة الخ قالوا اللام الداخلة على الجمع  
 للبعد فان لم يكن معهود فلا استغراق فان تعذر الاستغراق

نحو لا تزوج النساء فهو مجاز عن الجنس **وقد** لا يخفى بعد ذلك كلفه  
 اما الاول فلان المتبادر من قوله ان يختلف اخره اي اخر المعرب انضافه  
 به بعد صيرورته معربا واما الثاني فظلم واما الثالث فلان نسبة  
 الاختلاف الى العوامل ينادي على ارادة الجمعية فكيف بطلانه  
**وقد** لا يخفى الخ يعني ان الظاهر ان يكون الخاصة الشاملة  
 عنصرا محمولا على المعنى المعرف اي ما يكون لجميع الافراد وحينئذ  
 يرد ان الحكم بعد م كونه من خواصه الشاملة انما يصح لو لم يتحقق  
 في الصورة المفروضة وهي ما اذا تراكب اسماء المعدود وقام له  
 ابتداء عوامل في شئ من الارضنة فانه لو تحقق فيها عوامل في  
 الارضنة المعدودة كانت تلك الاسماء متصفة بالاختلاف  
 وان لم يكن متصفة بمعنى وقت ابتداء التركيب **وقد** لكنها ليست  
 شاملة الخ استدل ذلك الدفع توهم ناشئ من قوله شاملة لكل  
 الى توجيه عبارة الشارح رح بان مراده بالشمولة الشاملة  
 لكل وقت **وقد** كان القرينة الخ لما كان ذكر العام واردة الخاص  
 به مجازا لا يدل من قرينة بينهما بانها اما حالية او مقالية  
**قرا** بان النون فيهما الخ حيث يدل كل منهما على تمامية  
 الكلمة ويسقط عند الاضافة **قرا** ولعلهم الخ اي ليس  
 مرادهم تشبيه بالتنوين في جميع الاحكام فانه باطل لان  
 التنوين كلمة براسها بخلاف النون فانه جزء لها بل مرادهم ان  
 حيثية المشاهدة بالتنوين لما وجدت في النون حين خلو  
 هام عن اللام جازا لجعل الحرف السابق على النون وهو الواو



الياء في حكمه الآخر بالنظر الى ان مشابهة النون بالتنوين الذي هو  
 كلمة براسها جعل النون في حكم كلمة براسها من هذه الحثية  
 وان كان جزءا لها بالنظر الى كون علامة التشبيه والجمع **قوله** الامتنان  
 اجتماع اللام الى معنى لو كان النون حين كونها معرفي باللام بمنزلة  
 التنوين لزم اجتماع اللام بالتنوين وهو ممتنع **قوله** اي نحو قوله المفسر  
 الاختلاف في التحول لان الاختلاف لا يكون ناشيا الا من متعدد فليزم  
 ان لا يكون في حركة زائدة في ابتداء التركيب اعرابا ولو اعتبر بالنسبة  
 الى السكون السابق كان زائدا في حال عدم التركيب ايضا معر بالان  
 نسبة الاختلاف الى الطرفين على السواء فاذا كان الاسم في احد  
 طرفيه معر بالزم ان يكون في الطرف الآخر كذلك فعلا للتحكم بخلاف  
 القول فانه ناشئ من الحركة الثانية او الحرف الثاني وان كان يقدم  
 حركة او حرف طال كان التحول ان يتصف شي لم يكن لقبلا تقدم  
**قوله** وكذا وصف كون معر فان عدم المشابهة والتركيب ايضا  
 سبب الاختلاف **قوله** لكنه يشكك في الوجه الاول اعني تخصيص  
 كلمة ما المختارة الفاضل الهندي والوجه الثاني اعني الحمل  
 على السببية القريبة نقله بقبيل اشارة الى اضعفه فمافي  
 الشرح نقل الكلام الغير وما في الحاشية مختاره فلا يرد ان  
 الحاشية بخلاف الشرح وما قيل في جواب هذا الاشكال بان  
 المراد من الحمل الحرف حرف علة ساكنة او حرف آخر او حرف من  
 المباني بقرينة ذكر حرف الحركة فلا يخفى ان كلمة لا تخص الحرف  
 بما ذكر تخصيص بعد تخصيص ومجاز في مجاز يحتمل عنده في المجاز

فكيف يتكفي في التعريفات والوجاز مثل هذه التخصيصات  
 لانسداد باب نقض التعريفات جمعا ومنعا على انه يخرج من  
 التعريف حروف الاعراب لانه من حروف المعاني ولما جعلها بعضهم  
 كلمة **قوله** والاولى الخ انما قال والاولى ولم يقل والصواب اما  
 اتاديا كما هو طريق المشركين من حصرهم النفس وعدم الاعجاب  
 واما المناقشة التي ذكرها المحقق في الحاشية الآية اولان ما لا  
 يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة  
 من الباء الجارية فليكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة  
 ولا يتركب من ذلك مكلف **قوله** ولك ان يجعل الباء لالتناع في الاستثنا  
 التي دخلها في الالة اكثر منه في موجود كذلك في الرضى **قوله** فلان  
 الالة الشيء الخ يعني ان المقضي سبب بعيد متوسط الاعراب  
 بينه وبين الاختلاف والالة لا يكون الا شيئا قريبيا فلا  
 يكون المقضي الذي حتى يخرجها الخ اي العامل والمقضي  
 لكن المصريح اعتدال من عدم جعله من تمام الحد بانه مخالف  
 لمضى للمص المصنف رحمه الله قوله فاما سبب قريب له اذ السبب  
 القريب لا يتوسط بينه وبين السبب سببا اخر والسبب التام  
 كذلك **قوله** قلنا ليس الخ اي لانه الانتفاض المذكور لان  
 العلة التامة ليس لها سببية قريبة الاسباب اجزاءها  
 المركبة من سببية سبب قريب وسبب بعيد والسببية المركبة  
 من القريبة والبعيدة ليست سببية قريبة اذ لو كانت قريبة  
 كان سببية اجزاها باثرها سببية بعيدة فلم يكن مركبة



من القريبة والبعيدة وليست بعيدة ايضا لعدم تخلل سبب  
 اخر بين العلة التامة والمعلول في المركب من الداخل والخارج  
 ليس بداخل ولا خارج وهذا الجواب مبني على تسليم ان لها سببية  
 سوى سببية الاجزاء ولا فيمكن ان يقال ان العلة التامة ليست  
 لها سببية اصلا بناء على ما قالوا من ان العلة التامة بمعنى  
 مجموع ما يتوقف عليه ليس لها تقدم على المعلول والالزم تقدم  
 الشيء على نفسه فيما اذا كانت العلة التامة مشتملة على المادة  
 والصورة لتقدم مجموع للمادة والصورة الذي هو نفس المعلول  
 على العلة التامة المتقدم على المعلول ولذا قالوا في تعريفها  
 مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذي يتوقف عليه  
 ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال متعلقها كما  
 في زيد العالم ابوه **قوله** مركبة من قريب وبعيد في بعض النسخ  
 للتركبة من القريبة والبعيدة فعلى الاولى حال من سببه و  
 على الثانية صفة لها وهو الطاهر **قوله** نعم لو ثبت تقريرها سبق  
 واورد كلمة لشارة الى انشائه واما التكملة فالظاهر انه  
 يتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه الفتي وصول اثر  
 التكملة الى العرب **قوله** لا يقال لو كان الخ ابطال الان يراد بالباء  
 السببية القريبة باستلزام عدم جامعة تعريف الا  
 عراب بناء على ان السبب القريب يستلزم العرب فلو كان الاعراب  
 سببا قريبا للاختلاف لزم عدم تحقق الاعراب في المركب  
 ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه **قوله** لا نأقول الخ حاصل الجواب

منع استلزام السبب القريب للسبب البعيد السبب القريب عبارة عما يكون  
 علاقة العلية بين يئنه ذلك الشيء لا بينه وبين سببه اي لا تخلل  
 بينها واسطة وهذا المعنى لا يقتضي استلزامه للسبب القريب  
 كونه عديم منع تخلل واسطة غير موجب بحصول السبب **قوله** لا يقال  
 فالعبارة الصحيحة الى اخره او رد المقادير انما بان منشاء  
 هذا السؤال ما تقدم من جواز عدم استلزام السبب القريب  
 للسبب فيجوز ان لا يتحقق الاختلاف مع وجود الاعراب كما في  
 المركب ابتداء بمعنى فعل هذه العبارة الصحيحة ان يبق  
 ما يختلف شعرتا خيرا لاختلاف عن الاعراب وجواز  
 تحمله تحمله لاما اختلاف الدالة على تحقق الاختلاف  
 بسببه **قوله** ان قيل يمكن ان يحجب ايضا الخ اي عن السؤال  
 المذكور فتجابه لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق  
 للتمتع الملازمة لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول الى الحركة  
 او الحرف حتى يقتضي ساقية احدهما فلا يتحقق في المركب  
 ابتداء بل اعم منه من التحول من ان تحول الى الحركة ولا شك  
 في تحقق هذا القسم في المركب ابتداء **قوله** ومن التحول الخ بيان  
 لجميع اقسام الاختلاف استطراد او لا دخل الى الجواب **قوله**  
 كالاسماء الستة فان قيل التركيب مع العامل كان جزءا منها  
 غير دالة على معنى وبعد التركيب صار الاعلى الفاعلية و  
 المفعولية والاضافة **قوله** ومن علامة الالامة كيان  
 التنشئة والجمع فان الباء فيهما حال الضبط علامة المفعولية

هذا السبب القريب  
 هو السبب القريب  
 الذي لا تخلل  
 بينه وبين سببه



وحالة الجر علم الاضافة فهما كفتين في ذلك مفرد ومجا  
 ولا يفقد ذلك في الالف والواو بان يقال ان الالف في  
 التشنية قبل الاعراب فغيرها بعد ولذا الواو لا دانه  
 الى تقدير حذف علامة التشنية والجمع والعلامة لا تختص  
 كذا في الرضى **غيره** من عند المصنف رحمه الله لما  
 سياتي فيما نقله المحشي من المصنف في وجه اختيار هذا  
 التعريف من ان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى  
 غيره **قوله** فان المتبادر الى المعنى ان المتبادر من تشبيه الفعل  
 الى المشتق وما في حكمه ان يكون اضافة بمبدأ الاشتقاق  
 سابقا على حصول هذا الفعل فيقتضي رجوع ضميره الى آخره  
 الى العربية لا يكون حصول الاختلاف بعد فيه صيرورة  
 معرifa فلا بد في هذا الجواب من ان كتاب تحوز كما في قوله  
 ارضعت هذه المرأة هذا الشاب **قوله** وان تحول آخره من  
 الاعراب الى الكسرة اعلم ان نحو غلام الله اسم المضاف الى  
 ياء المتكلم فيه تحول من السكون الى الكسرة وبهذا الاعتبار  
 لا كلام فيه لان تحول آخر المبنى وبعد التركيب مع العامل فيه  
 تحول من السكون الى الاعراب التقديري وهو لهذا الاعتبار  
 داخل في المعرب وحركاته التقديرية في الاعراب لانه  
 ما اختلف آخره به من حيث انه معرب تقديرا وتحول  
 من الاعراب اللفظي الى الكسرة لانه لما لم يشأ بد معنى الاصل  
 لان حقه ان يعرب لفظا الا انه لا اشتغال بحالة بالكسرة تحول

اعراب الذي يستحقه بسبب التركيب الى الكسرة بان يفي الكسرة كان  
 قبل التركيب ولم يعرب لفظه واعتبر الاعراب تقديرا وهذا هو  
 المقصود فان كسرة غلام بعد التركيب بالعمل بانه تحول آخر  
 المعرب من الاعراب اللفظي مستحقه بالتركيب لكن لا من حيث انه  
 معرب بل من حيث انه ما قبل الياء ولذا كان هذه الكسرة قبل  
 التركيب موجودة في تفسيرنا القول بقولنا بان يفي الى آخره اشأ  
 الودع ما قبل من ان الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلا  
 معنى لتحول الاعراب اليها وقد تحير الناظر وان في هذا التقا  
 لم يحرم احوال هذا المرام قبل لو قال الشاعر خرج نحو حركة غلام  
 لكان ارجح لشموله ياء قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في جاني  
 مسلمي **قوله** وكذا الجوار ارجح حصول بسبب الجوار كجوار  
 جلكم بسبب رؤسكم فانه تحول من النصب الذي استحقه  
 بسبب غسأوا الكونه معطوفا على وجوده حكم الى الجر فاختلف  
 اخر المعرب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار  
 رؤسكم وليس هذا الجر من الاعراب على ما وهم والالتم  
 تحقق الاعراب دون العالم والمقتضى بل لا اوردده الشيخ  
 الطوسي في العينية في المائة وقال ان ثبت التحول من  
 البصرين والكوفيين الجر بالمجاورة في النعت نحو حجر ضب  
 ضرب وفي التوكيد بقوله يا صياح بلغ ذوي الزوجات كلم  
 بحر كلم على المجاورة ورا د قوم وقوعه في غطف النسق  
 وصرحوا عليه قوله تعالى و امسحوا برؤسكم وارجلكم



قال البوجيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم وزاد ابن  
هشام وقوع عطف البيان اما البديل فقال البوجيان لا يحفظ  
من كلامهم ولا خرج عليه احد شيئا **قوله** واما حركات ما قبل هذه  
الادوات المحذرة خلاصة ما ذكره الشارح الرضى بقوله و  
لا يعترض على الحد كسر الاخر لاجل ياء النسبة وياء الاضافة  
وياء النسبة وفتحة لاجل ياء التانيث بان يقال الاعراب  
الذي كان على الاخر اشقي لاجل ياء الاضافة من غير اشكال الي  
شي اخر واشقي لاجل ياء النسبة وياء التانيث واشقل الي  
الياء والتاء بتركبهما مع الاسم وهذا تغير في الاخر وكذا  
في المثلثي ياءه وواو الجمع وياؤه وذلك لانه قال اللسان  
ما اختلف اخر المعرب والمعرّب كما ذكرها هو المركب مع عاملة  
ولا يدخل العوامل في المضاف الى الياء والمنسوبة والمؤنث  
بالتا والمثنى والجمع الابدحاق الاخر في المذكورة بها  
لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني سلمان عن المثنى ولم  
تخبرني ففرد ثم تشية وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الاخر  
كان الاسم مبتدئا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب لهذه  
الحرف **قوله** وان ابنت عن ذلك اي عن خروجها برج الضمير  
الى المعرب بناء على انها واد لم يكن معرفة قبل الحاق هذه الا  
دوات معرفة بعد الحاقها فصدق على تلك الحركات انها  
اختلفت اخر المعرب في الجملة فخرجت بقيد الحثية لا  
الاختلاف في الحال بل تلك الحركات ليس من حيث انها معرفة

بل من حيث انها قبل هذه الادوات **قوله** لوجوده قبل غافل  
الجر تعرض او لا عامل الجراهما ما يشانه زل الماذهيلا  
البعض من اعراب نحو غلامي حال الجر الفعلي فيكون كسرة لما  
اختلف فيه اخر المعرب من حيث انه معرب يعني انه تلك الكسرة  
موجودة قبل دخول عامل الجر فلا يكون مما اختلف فيه اخر  
المعرب من حيث انه معرب فلا يكون اعرابا ثم اضرع عنه بقوله  
بل قبل مطلق العامل لانه المقصود يعني الكسرة غلامي ليت  
من الاعراب في شيء من احوال التثنية لوجوده قبل مطلق العوال  
لانه بسبب الاضافة المتقدمة على التركيب كما عرفت **قوله** وكذا  
الحال في الصور الخ اذا اخرجت بقيد الحثية **قوله** جمع معنى  
بمعنى ما يقوم بالشئ هذا المعنى ايضا مستعمل فيما بينهم حيث  
قالوا الصفة ما يدل على ذات باعتبار معنى قائم وانما جملة على  
هذا المعنى وان كان استعماله بمعنى ما يقصد عن الشئ اكثر ما  
يكون قوله ليدل على المعاني المعتورة مشير الى الدليل الذي  
بقوله وانما جعل الاعراب في اخر المعرب كما انه من ضمن لوجه  
كونه مختلفا باعتبار توصيف المعاني بالمعتورة **قوله** معطوفة  
على اسم ان الخ يعني انه داخل تحت النفي مفعول الارادة المقدر  
بعده وليس جملة براسها معطوفة على النفي ثم العطف على اسم  
ان اعني الضمير اما على محله القريب فيكون اللام منصوبا و  
اما على محله البعيد فيكون مرفوعا وعلى هذا يحتمل ان يكون  
عطف مفرد على مفرد وان يكون عطف جملة على جملة **قوله** في



الاسماء في ذلك لان وضع الاعراب في المضارع ليس للدلالة  
على المعاني **قوله** من غير استعانة الى العامل عدي الاستعانة  
بالي متضمنين معنى الاحتياج **قوله** وذلك للاعتناء بشان  
المعنى المعنى لانه يتعلق بافادتها واستفادتها انظام المعاني  
والمعادا وبشان الاسماء لكونها عمدة في المجاورات التي  
يتعلق به النظام لحصول الكلام بها بخلاف الافعال والحرف  
**قوله** اذ لا نظر الخ فان المنظر ههنا بيان المعنى للمعنى لا  
اعرابه لا تعلق له بالوصل اصلا وفي النصيح بالتعريف لقوله لا  
لا قصد ولا تبعا اشارة الى وجه كونه في غاية البعد **قوله**  
لكان الاعراب هو الاختلاف لا تقاوم على ان الدال على المعاني  
هو الاعراب **قوله** وجه ذلك الخ يعني ان محط الفائدة و  
المقصود بالافادة في الكلام مثبتا كان فنفيها هو القيد  
الاخباري لا يكون ذكره لغوا فالمقصود بالافادة ههنا الاختلاف  
المدلول عليه بقول المعنوية عليه ولما كان اختلاف المعاني  
المستند الى الاعراب من حيث اختلافها من حيث دلالة  
نسبة الدلالة على المعاني المختلفة الى الاختلاف الاعراب  
اشارة الى اندخالية اختلاف الاعراب في اختلاف المعاني  
وبما ذكره المحشي رحمه الله طهر وجه تقديم ارجاع الضمير الى الاختلاف  
على ارجاعه الى ما مع كون المرجح حينئذ تقدم الذكر معنى الدلالة  
اختلاف على الاختلاف بخلاف الوجه الثاني فانه يكون  
يكون المرجح متقدما للذكر محليا فينبذ يكون محط الفائدة

القيد الاخير كما استعمال الفصحى وعلى الوجه الثاني القيد الاخير  
لمجرد بيان الواقع ولا يكون مقصودا بالافادة **قوله** اولى بان  
يجعل علامة لكونه ظاهرا لوجود الدلالة **قوله** هو التحول من حرف  
او حركة دون التحول لان الاختلاف من خواص العرب وما يخص  
به هو التحول من حرف او حركة دون التحول مطلقا فانه يتحقق  
المبتنى ايضا حيث تحول نحو غلامي قبل التركيب من السكون الى  
الكسرة **قوله** يلزم ان لا يتحقق الاعراب الخ اذ التحول فيه من  
الحرف والحركة بل من السكون الى الحركة او الحرف **قوله** ما يوضع  
المعاني ان كان منقولا من الاعراب بمعنى الاظهار وينزل فساد  
الالتباس ان كان منقولا من الاعراب بمعنى ازالة الفساد  
**قوله** لا يناسب ان يعلل الوجه الاول بل لا يصح اي على الوجه  
الثاني **قوله** اذ لا حاجة فيه الى سبب بعضه الا لان عدم الشيء  
يكفيه عدم سببه وجوه ولا يحتاج الى سبب اخر لما تقر من  
ان عدم العلل غلة لعدم العلة **قوله** وليس الحركة والسكون  
الخ جواب عن قوله ولا يطلق البناء على الحركات **قوله** والنقل  
الخ جواب عن قوله ان البناء الخ يعني ان التقابل بين الاعراب  
البناء لا يقتضي ان يكون احدهما سلبا والاخر ايجابا بل يكفي في  
ذلك ان لا يجتمع في شيء واحد معا وهو حاصل ههنا  
لان سبب الاختلاف لا يستلزمه الاختلاف منافي  
لعدم الاختلاف باعتبار لازمه لا يجتمع معه اصلا  
**قوله** هو كون الاسم عمدة الخ وحينئذ لا حاجة الى تعميم



علم الفاعلية والمفعولية بما يكون علما حقيقة او حكما كما سيجي  
**قوله** حتى يكون المعنى المجازي ان الاعنوا ليس ههنا بالمعنى  
الحقيقي بل مستعار لتعلق المعاني للاسماء على سبيل البدلية فاما  
ان يعبر ان المعاني آخذة للاسماء لعروضها وورودها عليها  
وهو الظاهر لما سيجي فيتم على صيغة الفاعل واما ان  
يعبر ان الاسماء لا تصاف بها بتلك المعاني آخذة فيقررها  
على صيغة المفعول لكن الاول راجح والثاني بالنسبة اليه  
مرجع متوهم متعدد اما معنى فلما ذكره المحشي رحمه الله  
واما اللفظ فلان فاعل الاعنوا يكون متعدد او مفعول  
واحد الصراح اعتور والشئ اى تداولوه فيما ينص  
وكذلك اعتوروه وتعاوروه وانما اظهرت الواو في  
اعتور والانه في معنى تعاور وبقى عليه اشع فاذ اقر  
على صيغة الفاعل كان العبارة على ظاهرها واذا اقر على  
صيغة المفعول يجب صرفها عن الظاهر يقال المعتورة كل  
كل واحد منها على المعرب اى على الاسماء المعربة وبما ذكرنا  
ظهر ان ما قاله الفاضل الهندي مراد المعتورة على صيغة  
اسم المفعول لان المعاني متداولة فان ثبت الرواية بكسر  
الواو يحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية فيكون المعنى  
على المعنى المعتورة منظرها اياها وهو العامل محل  
بجمل الاعنوا بالمعنى الحقيقي لا يصح اسناده  
حقيقة لا الى المعاني ولا الى منظرها وبالمعنى المجازي

اعني التناوب يصح اسناده حقيقة الى كل منهما فالقول  
بان الاسناد على صيغة المفعول حقيقة وعلى صيغة  
الفاعل مجاز عقلي **قوله** لان توصيف المعاني المجازي  
جعل العلة الغائية لاختلاف آخر المعرب الدلالة على المعاني  
المعتورة فيفيد ان المعاني لاجل وصف الاعنوا يقتضي  
الاعراب الدال عليها والالم يكن الذكر الوصف فائدة ولا  
ان ذلك الوصف انما هو طرأ ان احد المعاني عليه ابد الاكبر  
احد المعاني مطروا عليه ابدان فتعين ان يكون لفظ  
المعتورة بكسر الواو الدال على طريان المعاني لا بالفتح الدال على  
كونها مطروا عليه **قوله** يرشدك الى ما ذكرنا من كون الوصف  
المقتضى للاعراب كون احد المعاني طارئة عليه ابد  
التفصيل الذي ذكره الشارح الرضي فان ذلك التفصيل  
يتضمن بيان ان تلك المعاني لكون احد طارئة عليه ابد  
يقضي الاعراب ولو اشق احد هذه القبود بان لم يكن  
المعنى المتعددة طارئة او كانت طارئة غير لازمة او  
واحد منها على التعين طارئة لازمة يقتضي الاعراب **قوله**  
وهو ان المعاني قد يطرأ بعضها على بعض انما قال قد لا  
قد يكون كلمة معينان او اكثر غير طارئة احد هما على  
الاخر المعاني الكلمة ولا يلزمها العلامة المتميزة لاحد  
المعنيين ان المعاني من الاخر لا رجا عليه واضع كان او  
مستعملا الميراث فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع



العلامة لاحدهما **قوله** ولا بد للطاري من علامة ان تدون  
المطر وعليه كونه اصلا بخلاف الطاري فانه لطريا  
لا سبق للذهن اليه فلا بد له من علامة مميزة ولذا  
احتاج المجاز الى القرينة دون الحقيقة **قوله** لا يلزم ان  
يطلب اخف علامة كونه غير لازم للكلمة ليستعمل له في  
بعض الاحيان فلا يطلب كثير خفة **قوله** والتكثير  
الفعل المسند الى المفعول **قوله** وقد يجتنب له حرف اي  
قد يجتنب لذلك المعنى الطاري الغير اللازم حرف  
ذال عليه صاير كما حدحروف تلك الكلمة كما في المثني والجمع  
السالم المشوب والمؤنث والمعرف **قوله** كما لمضاف اليه  
وكا لوصف الدال على معنى في موصوفه **قوله** للملئس  
بغيره ولا التباس فيها اذا كان الطاري واحدا **قوله**  
بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة على صيغة  
الثاني صفة بعد صفة لعلامة اي اتفاق العالم  
او الاطلاع على الاشياء على ما هو عليه يقتضي ان يطلب  
له اخف علامة لان طر واحد غير معين يقتضي  
نصب العلامة دفعا للالتباس **قوله** ومعه له يقتضي ان  
يكون تلك العلامة في الكلمة الدال عليه ولذا لم يكتف بدلالة  
العامل والقرينة وان يكون في غاية الخفة كيلا ينقل الكلمة  
**قوله** ومثل هذا المعنى ان لا الاسم عند التركيب لا يخلو  
عن احد المعنى اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة

**قوله** وجعلت في بعض الاسماء كما في الاسماء الستة والمثني  
والجمع فان اعرابها وان كانت بالحروف التي هي اثقل من  
الحركات لكن جبر ذلك الثقل يجعل تلك الحروف هي الحروف  
التي كانت قبل التركيب جزءا منها **قوله** ومن هذا التقدير  
يظهر وجه ما يقال ان وهو ان الاسم يلزمه طريان احد  
المعاني وهو يقتضي اخف علامة ولا اخف علامة يمكن  
من الاعراب التي هي الحركات او الحروف التي اجزاء الكلمات  
بخلاف الفعل فانه وان طر عليه كونه مسندا ابدا لا  
ان الطاري واحد لازم ولا يطلب له علامة فيه بل علامة  
ذكر الفاعل بعدم بخلاف الحرف فانه لا طريان فيه لبعض  
المعاني كعدم التصرف في الحرف فيكون الاصل فيهما البناء  
وقدم العلامة الدالة المعاني على الطارية ابدا **قوله**  
مسئورا تتعلق المعاني بالاسماء وعلى سبيل المناوئة  
استعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق باخذ المذكور  
ثم اشتق من الاعتوار المستعمل في ذلك التعلق المستورة  
او مجازا مرسل باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على  
المناوئة في المناوئة فالعلاقة الكلية والجزئية ان  
كانت المناوئة داخلة في مفهوم الاعتوار والمجاورة ان  
كانت خارجة عنه **قوله** واي جعل الاعراب الخ لما لم يكن الاعراب  
مطلقا في الاخير بل قد يكون نفس الاخرى في العبارة عن  
ظاهرها باخذه وجه ثلاثة اما الاول فخص الاعراب



بأعراب بالحركات وإبقاء الطرفية على طاهرها وهو الحول  
والانصاف **والثاني** إبقاء الأعراب على مومه وتعميم  
الطرفية بحسب شمل طرفية المحل للحال الطرفية الجزئية  
لكل فان الجزئية على الكلي كانه طرف له **والثالث** حذف  
المضاف أي جعل الأعراب الأعراب في جانب الآخر سواء  
كان نفس الآخر أو وصفه **والرابع** حال في الأخرى شبيهها  
في الحال في الآخر لما مر من الأعراب شبيهه بالصفة في كونه  
تبع الآخر لصفة له لتأخره عنه **والخامس** وهو جانب السفلي  
وهو بعد نصف الكلمة **والسادس** وذلك أي كون الأعراب دالة  
على صفة المدلول مبني على أن الفاعلية والمفعولية  
والإضافة في الأصل صفات للمدلول ثم اطلق على اللفظ  
الدال عليه تسمية الدال باسم المدلول **والسابع** وقد جعلها  
أي الفاعلية ومقابلها صفات للدال في نفسه لانه  
جعلها عبارة عن كون اللفظ عمدة في صلة بدو  
توسط حرف الجر ويتوسطه وما ذكره الشارح الذي انب  
بالنظر إلى الاصطلاح وما ذكره السامع قدس سره انب  
بالنظر إلى التحقيق لان المعاني المعنوية مدلول الأعراب  
ومقادها لا يشك ان المقادير في الحروف ان هو الفاعلية  
والمفعولية القائمة بالمدلول القائمة باللفظ **والثامن** لان  
الدال على الوصف بعد الموصوف لان ذات الوصف بعد الموصوف  
صوف فلذا الدال عليها قول مع الاخر حيث يتلفظان

معاً **قوله** لانا نقول بأخرها الذاتي يعني الح يعني لو اريد الثاني  
الذاتي لايتم التفسير لان التأخر الذاتي للأعراب انما هو الحرف الذي  
يتبعه وهو لا يقتضي ان يوضع الأعراب في آخر الاسم فانه انما  
وضعت في الوسطة او الاول يكون متأخر بالذات عن الحرف  
الذي يتبعه **قوله** وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف فلا يقع  
قول السائل ان الحركات مع الاواخر **لكن** من قاطنا  
طالع البيان لئلا غلط السائل **قوله** واذا اشيع ما صارت  
حرف مد وظهر تأخرها عن الحرف بحسب الزمان بلا شبه  
مع ان الاشياء ليس الا نطق الحركة بمقدار تلفظها مرتين  
**قوله** ويمكن ان يجاب الح مبني الجواب الاول الثاني إبقاء الثاني  
على الطلاقة وتخصيص الدال بما سوي الحرف الآخر فانه  
فحكم المستثنى بدلالة العقل لما ان الأعراب يكون مع الحرف  
الاخير **قوله** فان لاخراج الح يعني عبر عن التأخر عما سوي الحرف  
الاخير بالتأخر عن الدال لانه تأخر عن أكثر الحروف وبناء على  
ان الأصل في بناء الاسم ان يكون على ثلاثة احرف والتأخر عن  
الأكثر فحكم التأخر عن الكل لما تقر فيما بينهم من ان الأكثر  
حكم الاول **قوله** خبر واحد أي من حيث المعنى وان كان من  
حيث اللفظ احدها خبر والاخران معطوفان عليه بناء  
على تعدد اللفاظ **قوله** فيكون العطف الح أي من حيث  
المعنى مع ما على المحل واما من حيث اللفظ فهو متأخر  
عن المحل والا لم يصح العطف لانه يقتضي كون الثاني تابعا



للأول في الاعراب **قوله** اعرابية كانت او غير اعرابية **للمحركات**  
 تعميم لعدم ان تعميم لغیر البنائية لان غير الاعرابية تشمل البنائية  
 ايضا **قوله** يراد بها الغير اعرابية سواء كانت بنائية  
 كحيث واي وجير او غير بنائية كحركات الاو ايل والاوسط  
**قوله** ولا يختص بها اي تختص هذه الاسماء بالحركات الاعرابية  
**قوله** بل معناها وهو ما يدل على الفاعلية والمفعولية  
 والاضافة زاد لفظ المعنى اشارة الى كونها مشتركة معنويا  
 بين الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا مشتركة لفظيا  
 والنسبة **قوله** الخ اجتماعها في حركات او اخر الاسماء المعربة  
 وافتراق الرفع والنصب والضم والفتحة والكسرة في  
 حركات الاو ايل والاوسط وافتراق الرفع والنصب والحرف  
 الحروف الاعرابية **قوله** ويتبعه دفعا لانك اذا اضممت الشفتين  
 لاجراء هذه الحركة ارتفعنا عن مكانها فالرفع من لوازم مثل  
 هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضمنا وحركة الاعراب  
 رفع لان لالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس تلك  
 الحركة **قوله** اي ايقته بفتح اياه فكان النصب تابعا للفتح فلذا  
 سمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا **قوله** جرا فاقا لا اسفل  
 الى اسفل **قوله** وهو ككسر الشئ اي الحركة لكسر الشئ فسمي حركة الاعراب  
 جرا وخفضا وحركة البناء كسر لان الاولين اوضح  
 واظهر في المعنى المقصود من صورة الضم النغم من الثالث  
 ولذلك سمي الجازم جازما لانه كالشئ القاطع للحركة ان

الحرف فسمي الاعرابي جزها والبنائي سكونا ووقفنا **قوله** فالكل في  
 الكل اي كل واحد من الاقوال المذكورة يستعمل في كل واحد  
 من الحركات البنائية وغير البنائية والاعرابية **قوله** بل في  
 الحركات الغير الاعرابية بنائية كانت او غير بنائية كضممة  
 لقل **قوله** وذلك اذا كان الاسم عمدة وانما كانت ساير المر  
 فوعات في حكم الفاعل مع اشتراك الكل في كونها عمدة  
 لكون الفاعل عمدة من كل وجه حتى لا يجوز حذفه اصلا بخلاف  
 ساير المرفوعات **قوله** لكنه قد يختلف الخ لان وجود  
 المقضى لا يكفي في وجود الشئ بل لا بد من ارتفاع المانع  
 ايضا **قوله** لعله المشابهة في الفصلة كما في اسم ان وخبر  
 كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لشيء الجنس  
**قوله** ولا يخفى ان هذا التعميم اي تعميم الفاعل المدلول عليه با  
 لفاعلية للفاعل الحقيقي والحكمي هو الحق لانه حينئذ يكون  
 الرفع علامة لها على الاصاله كما هو الظاهر بخلاف ما  
 اذا لم تعم ويقال الرفع علامة كون الشئ فاعلا حقيقة  
 والنصب علامة كون الشئ مفعولا حقيقة فانه يحتاج  
 الى القول بان الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الاصاله  
 وفيما سواهما من المحقات بطريق الاستعارة **قوله** نعم الرفع  
 والنصب الخ بيان لما غلط القائل بعين ان الرفع والنصب  
 بالفاعل والمفعول احول لكونها عمدة وفضلة من كل وجه  
 لكن هذا لا يقتضي ان يكون الرفع والنصب فيما سواهما



لأجل المشابهة وهذه العبارة موجودة في أصل النسخة و  
 قد رايت في نسخة مصححة بنسخة المصم انه خط عليها  
**قوله** ومن جعل الباء فيهما اي في الفاعلية والمفعولية  
 للنسبة والتاويل الثاني الموصوف المقدر اي الخصلة **قوله**  
 فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى الشرح لان موداهما تعميم  
 الفاعلية فان مودي قولنا علم كون الشيء فلا حقيقة  
 وحكما ومودي قولنا علم الخصلة المنسوبة الى الفاعل انه  
 علم كون الشيء عمدة وكذا الحال في المفعولية **قوله** وتوجيه  
 الشرح اقرب لان المعنى المصدر في سياق الرفع من غير  
 تكلف كون مجموع الباء والتاء مفعولا بخلاف معنى العشي  
 فانه محتاج الى تقدير الموصوف المونث **قوله** لا كون الشيء  
 مضافا فان المضاف يكون فاعلا ومفعولا **قوله** واما نحو  
 بحسب الجرح اي اما الجرح الذي يوجد في المبتداء ونحو بحسب  
 زيد وفي الفاعل نحو كفى بالله مع انه ليس مضاف اليه  
 ولما كان الجرح اريد في هذا التركيب لم يقدرا بهذا الجرح  
 فكأنه ليس بموجود او يقال ان الجرح وان كان موجود فيه الا  
 انه لما كان اثر الحرف الزائد كان اربا فلا يكون علامة  
 لشيء فلا يضاف قولنا الجرح علم الاضافة معناه انه علم يخص  
 بالاضافة ليس علم المعنى **قوله** مبني على اصالة الرفع الخ  
 اي مبني على التعليل مبني على ان الرفع للفاعل بالحقيقة  
 بالاصالة ولما يشبه اعني المبتداء والخبر بالقرعية و

المشابهة به لان الواحد في كل كلام انما هو الفاعل الحقيقي  
 فلا يناسب ما اختار سابقا من تعميم الفاعل للفاعل  
 الحقيقي المبني وكون كليهما مفعولين بالاصالة **قوله** يجب  
 الاقسام لا تخصها في الفاعل والمبتداء والخبر قبل  
 خول النواسخ او بعده بخلاف المفعول فان اقسامه  
 كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله وفيه وسه  
 والحال والتميز والمستثنى واسم ان وخبر كان وخبر ما ولا  
 المشبهتين ليس والمنصور بلا التي التي الجنس **قوله** لم  
 يكن مبني عليها الا على اصالة الرفع في الفاعل لكن نجد  
 ثم ان قلة اقسام الفاعل لا يقتضي قلة افراده المستعملة  
 في المحاورات حتى يحجر الثقل بالقلة ويحصل التعادل  
**قوله** ولذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ فانه ايضا  
 مبني على اصالة النصب في المقاميل وما يشبهها منصرف  
 بالقرعية ولو ترك قوله لانها خمسة وقيل والمقاميل  
 حقيقة او حكما وكثرة بحسب الاقسام لم يكن مبني عليها  
**قوله** فينا سب العدة لكيمن الاقوي لا اقوي **قوله** اي  
 محقق لا للتعليل يعني الاعطاء المتعدي بلا واسطة  
 الى المفعول الثاني متعديا باللام يتضمن معنى الخل  
 للدلالة على ان اعطاء القيل للعليل اعني الفاعل الذي  
 هو واخذ بطريق الجعل والوضع فلا يضاف حصوله  
 في غيره لأجل المشابهة **قوله** انما احتج الخ مع كونه



منصوب المحل لكونه فضلة **قوله** اما لكونه فضلة الخ يعقبات  
الفضلة ما يتعلق به الفعل ولا يكون مسندا اليه و  
مسندا والمضاف اليه كذلك لا تقتضاه الفعل مع  
عدم كونه مسندا اليه ومسندا **قوله** اما عمل الحرف  
ففي ظاهره اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا  
اليه معنى الفعل **قوله** ففي محله لكونه ظاهرا مشغولا بالجر  
**قوله** جان العطف بالنصب على محله نحو حررت بنزل  
وعمر **قوله** ويظهر بضبه اي يظهر اعلاه المحل اذ حذف حرف الجر نحو قوله  
تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ونحو والله لا فعلن **قوله** فان  
الفعل محذوف نسيا منسيا لانه اي كان الاصل غلام حصل الزيد  
فحذف الفعل مع الفاعل ومن الحرف الدال عليه لو وما اذا الغرض  
التعريف والتخصيص وقام الاسم المضاف مقام الاسم لقطا فلا ينصل  
بمنحما كما لا ينصل بنزل الجار ويجزوه ومعنى لا فادته الاختصاص  
الذي هو معنى الاسم **قوله** كمررت بنزل على صنعة البناء للمجهول فان  
الفضلة صاعدة بقيامها مقام الفاعل لكن لما كان الواو في  
الاصل للعطف مطلقا لا اختصاصا له بالفضلات لم يرد لعماليها  
لان الاعمال تقتضي اختصاص العامل بالمعمول **قوله** فبقى ما بعدهما منصوبا  
اي بقي ما بعد الواو التي بمعنى مع والامتنعوبيا بالفعل **قوله** مراد في تعريفه  
فان المراد من المركب الذي ركب بكيا يتحقق معه عامله **قوله** وانما  
الخ يعني ان اللاحق ان يذكر عقيب تعريف العرب وحكمه مقدما على  
تعريف الاعراب لانه لا حظ ان الاعراب بسبب قديم للاختلاف و

العامل

العامل سبب بعيد فاللاحق تاخير السبب التبعيد عن الغريب في  
الذكر ليكون الوضع موافقا للطبع **قوله** واما الاستيفاء ذكر  
العلل الاربع لطبيات لازمة للكلم بعد التركيب مع العامل مقص  
معرفة ما في تدوين النحو **قوله** كما قالوا في اللباب اعتناء النحوي  
برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب بالعامل على تفاوتها بحسب  
المواضع حاصلها يرجع الى انها اختلاف او اخر كلم دون كلم لاختلاف اشياء  
معروفة من العوامل والمعاني المقضية فعليه البحث عن علل الاختلاف  
الاربع عن صورة الاختلاف وهو الاعراب وعن ما فيه الاختلاف و  
هو المعرب وعن ما به الاختلاف وهو العامل وعن ما لاجله الا  
ختلاف وهو المقضي وانا اسوق اليك الاربع بعون الله تعالى  
مبين في اربعة اقسام **قوله** وناخيره عن المادة والصورة ظاهر  
اي تاخير ذكر العوامل عن ذكر المادة والصورة لانها على الماهية  
والفاعل من علل الوجود والماهية متقدمة على الوجود بطبعها  
لكونه من عوارضها **قوله** واما تاخير عن الغاية مع انها معلولة لمعلول  
الفاعل لان الغاية مذكورة في المتن بطريق التبعية لبيان الاعراب  
حيث قال الاعراب اختلف اخره به ليدل على المعاني المعنوية فتقد  
بها الزم مع ما من تقديم بيان الصورة **قوله** وانا مقصوده بالذات  
يعني الغاية وان كانت متأخرة عن الفاعل معلولة لمعلوله فلها  
جهة تقدم باعتبار كونها مقصودة بالذات وان المعلول انما  
قصد لاجل ترتيبها عليه فلو كانت مقصودة بالذات كان الاعتناء بشأ  
الكثر الاهتمام يذكره او فلو اقدمت على الفاعل **قوله** كما ذهب اليه



البصير قد فعل المضارع معر للبخالة بالاسم عند البصيرة للاجل  
 توارد المعاني المختلفة عليه كمال الاسم وقال الكوفية اعراب المضارع  
 لانه يتوارد عليه ايضا للعلل المختلفة بسبب اشتراك الحروف  
 الداخلة عليه فيحتاج الى اعراب ليتبين ذلك الحرف المشتركة ويتبين  
 لاحد المحتملات فيتعين المضارع تبعاً لتعينه وذلك نحو قولك  
 لا يضرب دفعه مخلص كونه لا للنفي وذلك في وجهه دليل على  
 كونه للنفي وذلك نحو قولك لا تأكل السمك وتشرى اللبن بضم  
 تشري دليل على كون الواو للصرف ورفعه على كونه للعطف ونحو  
 لضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونه بالام والواو  
 لام الجود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة ثم طرد  
 الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد لم يضرب زيد  
 وان يضرب زيد لم يضرب زيد ولم يضرب كلاً من الاعراب  
 في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء  
 كان الواضع المتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير المتبسة  
 او اقل او مساوياً فانه قد يطرأ في اكثر الحكم الذي ثبت  
 في اقل كذا فهم الواو في تعدد وعد ونحو كذا فهم في تعدد **قوله** ما اقتضا  
 في من الوجه المخصوصة التي اقتضاها المقضي كما في الاسم او  
 اقتضاها الشبه والتمام بالاسم كما في فعل المضارع **قوله** للاهتمام وجه  
 الاهتمام لونه بصت عن المتكلم لكونه مقصوداً بالبيان لان مطلق  
 الاهتمام اعني الاعتناء بالشأن لا يصير سبباً للتقديم صالم سبب  
 وجهه لانه شامل للحيز **قوله** لا مدخل له في التعريف

يعني ان الحصر وان كان صحيحاً في نفسه لان تقوم المعنى للمقتضى  
 للاعراب منحصر في العامل لكن لا مدخل له في التعريف لان المقصود  
 من التعريف تصوير المفهوم وتنقيحه في ذهن السامع فلا حكم  
 فيه والحصر منوط باقادة الحكم حقيقياً كان او اضافياً و  
 لهذا طهر كماله ما قبل اي به يحصل دون غيره فبذلك سببية  
 التقويم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب بسبب غير  
 تام بخلاف العامل **قوله** لصدقه على كل من الاسناد الخ اذ لكل من  
 هذه الامور مدخل في حصول المعاني المذكورة في الاسم فلو  
 لها سببية في الجملة **قوله** الباء لالة اي بناء النقص المذكور  
 على جعل للسببية ليس كذلك بل هو لالة اي الاستعانة  
 لان استعمال الباء في الاستعانة اكثر ولذا جعل صاحبها  
 معنى حقيقياً مقابلاً لالة الصاق بخلاف المعاني الاخرى على  
 ما هو في كتب الاصول وليس المراد الالة الحقيقة لظهور  
 اتفاقها هنا بل الاصطلاحية اي ما اعتبروه واسطة  
 لاحداث المتكلم المعاني المذكورة في الاسم واعتبارها فيه  
 وليس ذلك الا العامل لما ان المتكلم انما اعتبر المعاني المذكورة  
 لاقتضاء العامل اياها فلا يرد النقص المذكورة **قوله** وان لم  
 يسمى الاله الخ دفع لما يقال كيف يقال انهم علة الاله وقد  
 سموه عاملاً وموثراً **قوله** اصل الدفع ان عدم التسمية بالالة  
 لا ينفي اعتقادهم الالية فانهم للتينية على كونه الاله نسبوا  
 التأثير اليه وسموه موثراً تميز الاله عما سواه مما له مدخل في



اعتبار تلك المعاني وذلك لان الالة ينسب اليها الفعل في العرف  
لمباشرتها بالفعل كالفاعل بخلاف الشرط يقال قطع السكين  
**فذلك** سمو القوي القوي لان الادراك والتحريك مدركة و  
**محركة** وبطل ما قيل اي بطل ما قيل في وجه العدل من ان  
الغرض من التعريف معرفة المعرب بوجه صالح لان يكون  
وسط الاحكام التجارية عليهن ليتبع لغة العرب وما عرف به  
المصالح بخلاف تعريف الجمهور وذلك لان تعريف المص  
رج متوقف على معرفة العامل للكونه ما خوذ في المركب لما خوذ في  
تعريفه ومعرفة العامل يتوقف على تتبع ما بعده والة فلا  
يكون الوجه المذكور صالحا لان يصير وسطا لمن لم يتبع لغة  
العرب وليس المراد انه يلزم تقدم الشيء على نفسه كما يلزم من  
تعريف الجمهور كما لا يخفى **لان** نص في الالة لما عرفت ان  
الفعل ينسب في العرف الى الفاعل والالة تلبس بها الفعل و  
لا شك ان العامل ليس شاعلا فيكون **الشرط** واعلم ان افاد  
المحشى راجع الى البيان احكاما ثلثة للعامل احدها  
ان حقه التقديم وثانيها ان حقه ان يكون لفظيا وثالثها انه  
لا يجوز الاعتقاد العاملية والمعلو والمعولة بين شيئين  
من جهة واحدة **فان** لا يتصور بدون تقدمه على المعرب  
لان الاعراب بمنزلة الصبغة القائمة بالمعرب ولا يمكن  
الانفصال بينهما **فكما** في كلمة الشرط والنظر كما في اسم الشرط  
وفعل الشرط **فان** افادتها التعليق اي تعليق حصول مضمون

الجزء يحصل مضمون الشرط **فان** في الفعل اي في فعل الشرط **فان** كان  
عاملا فيه ولذا سقط عنه النون الاعراب **ومن** حيث وقع  
الفعل اي المدحوة واقعة على اي واحد من الاسماء كان مفعولا  
لندعوا فان لا ي تقدم وبأخير من جهة تسمى جهة تضمنه معنى  
الحرف ووجه كونه اسما **فان** في الشرط **فان** في الشرط بان جعل  
الباء في يد الالة والمقوم مشتق من قام بمعنى ثبت كما  
في شمس العلوم ومجمع البحار ولم يفسر بالقيام بالغير  
اي الحصول فيه بان يكون الباء صلة للتقوم لان المعنى المقتض  
ليس حاصل في العامل مختصا به اختصاص النعت بالمنعوت  
**فان** كما يقتضيه اصل اللغة الظان يقول كما هو الظاهر على ما  
في الرضي لان القيام الموصول بالباء شاع استعماله في العرف  
في الحصول في الغير بان يكون ناعته **فان** اصل اللغة  
فحمل مجازا نه معنى عرف منقول من القيام بمعنى الانشغال  
فان الغرض لما كان وجوده وتجزئه تابع للتعريف غيره كان شبيها  
بالامر المنقب بالغير **فان** انما قيد المعنى به لان الظان يقول انما فسر  
المعنى به بان جعل اللام في قوله المعنى للعهد وارايد به معنى من  
المعاني المعنوية الا انه لما كان التفسير المذكور مستلزما للتقييد  
المعنى وصرفه عن المعنى الجنسي الظان قال فيه **فان** كما ذكرنا  
في التفصيل الذي نقلته عن المشي الرضي في تحقيق كون صبغة  
المعنوية على بناء اسم الفاعل **فان** الاستدعاء الاسناد اليه  
**لان** البنية ما خوذ في مفهوم الفعل **فان** لان الالة الاستدعاء



التعلق قالوا ان الفعل المتعدي يستدعي المتعلق بالمفعول كما  
 يستدعي الاسناد الى الفاعل **ولا** لانه صار فضلة لمجموعها  
 الخ يعني ان العامل مله يتقوم المعنى المقضي والمعنى المقضي  
 للنصب كونه فضلة وهو انما يتقوم بمجموع الفعل والفاعل قبل  
 المجموع عاملا **ولا** اي في لفظه انما جعل الباء في لفظه لانه يوصل  
 الفعل اليه وهو اقدم في استحقاق العمل **ولا** فالعامل  
 هو الفعل اذا الفعل يتوسط الحرف تعلق به ووصل اليه  
**قوله** الوقع المضاف موقعه اي ليس حرف الجر محذورا فانيا  
 منسيا لقيام المضاف مقامه ودلالته عليه فيجوز ان تعبر عما  
**وهذا** كما ان نصب المقتدة في ان نحو احضروا الرغص ضعيف  
 فاذا وقع موقعها فاء سببية او واو الجمع جاز نصبها مطردا  
**قوله** ولذا يكتسب الخ ولو كان الحرف مقدرا لكان غلام زيد تكرة  
 لغلام زيد لان المقدر المذكور **قوله** الما فكر الاعراب اي يعرف الـ  
 عراب وانواع من الرفع والنصب والجر وكان لتلك الانواع اقسام  
 وللرفع ثلثة اقسام الضمة والواو والالف والنصب اربعة  
 الفتحة والكسرة والالف والماء والجر ثلثة الكسرة والفتحة و  
 الباء **قوله** افا في الباء لبيانها يعني ان الفاء فيصيحة والجر  
 محذورا فيم يفصله مقامه اي اذا عرفت الاعراب و  
 انواعه فاعلم اقسامه ومحلها المفرد المنصرف الخ وترك  
 العاطف شعير يكون كل يكون منهما قسما ومحلا باستقاله  
**ولم** يرد ان الفاء لتفصيل ما اجل سابقا اذا المجل غير مذكور

فيما سبق ولا مدلول عليه بالكلام السابق **قوله** المفرد في المشهور  
 الخ وقد استعمله المصريح في المعاني الاربعة فبالمعنى الاول  
 في تعريف الكلمة وبالمعنى الثاني في قوله والثاني عن مفرد مقدرا  
 غالبا وبالمعنى الثالث في قوله وينبغي على ما يرفع به اذا كان  
 مفردا مفردة وبالمعنى الرابع ههنا **قوله** ادخلته في المفرد  
 لان المراد به ما لم يكن مثني ولا مجموعا خارجة عن الحكم  
 لان اعرابها بالحر و ف والحرف في الحكم ههنا يجب ان يكون  
 مساويا للمحكم عليه ليحصل التمييز بين اقسام الاعراب  
 ومخالفا عند من لم يتبع لغة العرب **قوله** فلا يجاب الخ اي  
 لا يجاب بمنع دخولها في المفرد بناء قولنا على ان قولنا فاء  
 لمفرد المنصرف بالضممة رفع الخ قضية معلقة بان يكون اللام  
 للعمد الذهني والمعلقة في قوة الجزئية فكانه قيل بعض المفرد  
 المنصرف حكمه كذا وكذا لا يجاب بمنع خروجها عن الحكم  
 لان القضية الكلية ما حكم فيها على جميع افراد الموضوع  
 فيقتضي القضية المذكورة على تقدير كون اللام للاستغناء  
 شمول الحكم لجميع افراد المفرد المنصرف وذلك ثابت لان  
 الاسماء الستة يكون اعرابها بالحركات الثلاثة في الجملة وهو  
 عند عدم الاضافة وكذا البعض ما الحق بالمشي اعني كالا عند  
 اضافة الى المظهر يكون اعرابه بالحركات الثلاث فقدير او لا  
 يقتضي شمول الحكم لجميع افراد في جميع الاحوال حتى  
 يرد المنقصر بجا **قوله** لان مقام المصطلح الخ



تعليل للنفي لا يجاب لان مقام ضبط اقسام انواع الاعراب ومجالها  
ياي اعني يكون القضية مملكة او كون الحكم غير شامل لجميع الافراد  
في جميع الاحوال **قوله** لان ذكر المنصرف اي حين اذ جعل الحكم  
غير شامل لجميع الافراد يكون قيد المنصرف ولا خارج غير المنصرف  
المخصوص اعني ما لم ينصف ولم يعرف باللام لانه الذي لا يكون عامرا  
بالحرركات الثلاث لا يخرج غير المنصرف مطلقا لان غير المنصرف  
المضاف والمعرف باللام يكون مبررا بالحرركات الثلاث في الجملة فلا  
معنى اخراجه عن الحكم مع ان الظاهر ان القيد المذكور لا يخرج  
غير المنصرف مطلقا **قوله** بل يجاب اي هذا الحكم وان كان  
شاملا للاسماء الستة والحق بالمتن والجميع الا انه محض  
لما عداها بقرينة ذكر حكمها فيما بعد في وعام مخصوص  
ذكر البعض بكلام مستعمل لقول الكرم العلماء ولا تكلم زيدا  
**قوله** فكان ينبغي ان فان التصريح ببعض القيود والاكتفاء  
بذكرها فيما بعد بحكم **قوله** اجيب ان اي لا تحكم في التصريح  
بالبعض والاكتفاء بذكرها فيما بعد في البعض بناء على  
الفرق بينهما باعتبار المحصر وعنده الاعتبار بغير المحصور  
اكثر لئلا يقع الغفلة عن خروجها فيقع الغلط في امور  
كثيرة فيجب التصريح باخراجها بخلاف المحصور **قوله** مع ان  
الاختراع ولو لا ذلك لكان لا يلقى التصريح باخراجها **قوله**  
لانه قصد نوع تلقيب اي قصد ان يجعل كل واحد من  
المحلين للاعراب بالحرركات الثلاث ملقبا ومعبرا باسم يختص

**قوله** ولا يلزم الفصل اي لا يلزم على هذا التعبير الفصل  
بين الصنف اعني المنصرفان وبين موصوفها اعني مجموع المنصرف  
والجمع باليس صفة لذلك المجموع وهو المكسر الذي هو صفة  
الجمع **قوله** اول توهم التغليب بان عبر عن المنصرف بالمنصرفين  
لاشتراك معه في الحكم **قوله** لان المقام اي مقام الفرق بينهما  
في حكم الاعراب ياتي عن توهم التغليب في التعبير المتروك  
علي ان توهم التغليب المذكور ياتي ايضا بان يقال ان عبر  
عن المنصرف المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين تغليباً  
وكذلك قوله والجمع المكسر المنصرف **قوله** عن توهم المشاكلة في  
المذكور اي لو لم ياب مقام الفرق عن توهم التغليب في التعبير  
المتروك لم يات عن توهم المشاكلة في التعبير المذكور اذ بعد  
ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد كلا التوهمين من محالان  
وعند عدم الملاحظة يجوز ان الوهم كلاهما والمشاكلة ان عبر عن  
شيء بلفظ غيره لوقوعه في صفة **قوله** فيكون من قبيل قوله  
تعالى فساءت مرتفقان فان معناه موضع الارتفاق ولا ارتفاق  
في النار لانه عبارة عن نصب المرتفق تحت الحد للاستراحة  
في النار الا انه عبر عن مقام الكفار بالمرتفق لوقوعه  
في مقابلة قوله تعالى في حق اهل الجنة فحسن مرتفقاً **قوله**  
ليظهر خروج الحق فيه اشارة الى ان مثل سنون وضربان  
خارج عن تعريف الشئ وان مثل ذلك داخل فيه لكنه  
ليس بظاخر مخرج مثل سنون فلا ان المراد لا يكون سالما



فيه اذا جمع كما يصح به المحشي الى السهم الرضى بعد ما عرف  
 جمع التفسير بما تغير فيه مفردة **واما** التغير في نحو تمرات بفتح العين  
 وفي خطوات مصدرات بضمها فيقد حصول هذه التغيرات بعد  
 سكون غنائها الغرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف  
 خطوات ومصدرات كما كان حذف التاء في الجمع على الالف والتاء  
 بعد الحاقها لا حتماء التائين فجمعها من باب جمع السلامة  
 انتهى فعلى هذا بقدر ان تغير السين في سنون جمع سنة من  
 الفتحة الى الكسرة او الضمة بعد جمعها للتنبيه على انها  
 ليست جمع سلامة في الحقيقة لكونه على خلاف القياس لفقدان  
 شرط جمع السلامة وكذا الحال في بثون وقلون جمع شبهة  
 وقوله على ما صح به في الوضى **واما** ادخل مثل فك فبان يقال  
 الملائكة لا يكون الواحد فيه سالما اما حقيقة او تقدير او  
 عدم السلامة التقدير محقق في مثل ذلك **ولما** انقر وان  
 ضمة تفل وضمة الجمع ضمة **اسد** وفيه انها ليست  
 ابغاضا لها الا توها يعني ان البعضية انما يقتضى الاصل  
 اذا كانت حقيقة لكون البعض مقوما للكل والمقوم اصل  
 المقوم لكن بعضية الحركات للحروف ليست الا توها بناء على  
 حصولها من اشباع الحركات **واما** في الحقيقة فالحركات  
 كيفيات صائفة للحروف يحصل من توجع الهواء على نحو  
 مخصوص في الخارج **قوله** ولم يسلم الح **لو** سلم كون الحركات  
 ابغاضا لها حقيقة والبعضية يقتضى الاصل

البعضية

الذات

الذات لان ذات الجزء مفهوم لذات الكل وقد يقتضى اصالهما  
 باعتبار كونهما علامة اذ لا بعضية لهما لهذا الاعتبار **قوله**  
 ولكن لا نه يندد الاعراب في نظم الكلام هذا على تقدير جعل  
 قوله رفعا ظرفا او حالا دون كونه مصدرا لان عاملا بها نحو  
 ان يكون معنويا بخلاف المصدر **قوله** اشارة بقوله على معنى  
 الخ لانه يشعر بان الحالية والمصدرية مبنيان على اعادة عباءة  
 المنى هذا المعنى وما لاحظته **قوله** اولم يقد هذا اذ لم يحفل  
 المصدر **لما** المصدرية فانه على هذا التقدير يقيد  
 ان الاعراب بالضمة نفس اعراب الرفع بناء على ان المصدر  
 يكون بمعنى الفعل فان الاعراب المعنى ان فقدان العبارة  
 على تقدير الظرفية والحالية ان الاعراب ملتبس بالضمة  
 والفتحة والكسرة حالة الرفع والنصب والجر اي تلبيس كان  
 وكون تلك الحركات الثلاث مما يصدق عليه الرفع والنصب  
 والجر موقوف على كون الملازمة ملازمة العام للخاص  
 فصح ان مجرد العبارة لا يفيد **قوله** وهو يصدر ببيان  
 اقسام المعرب واعرابها فلا يخطا طة كان مستحقا للتأني  
 عن جميع الاقسام الا انه قدم على ما هو معرب بالحروف  
 لكون اعرابه بالحركات التي هي اشرف **قوله** الاصل اي لما هو اصل  
 في الاعراب من جميع الوجوه وهو المفرد المنصرف بخلاف جمع  
 المؤنث فانه لم يترك فيه التنوين وان لم يكن تنوين التثنية  
 الذي هو خاصة الاصل **قوله** اكثر ارتباطا بالاعراب بخلاف غير

قوله



المنصرف فانه اقل ارتباطا اذا الارتباط له بالقسمين الاولين باعتبار  
 المقابلة **قوله** باعتبار الجزء الاول متعلق بقوله مقابل ومناسب  
 على سبيل التنازع اي مقابل المفرد المنصرف باعتبار الجزء الاول  
 اعني الجمع ومناسب للجمع المكسر باعتبار **قوله** ايضا باعتبار الجزء  
 الثاني اي باعتبار السلام سماء ثانيا تاسما باعتبار كون  
 المضاف اليه تنمة المضاف فكان مجموع جمع المونث جزء اول  
**قوله** وليكون ذكرهما عطف على قوله لا يخطا طه اي ليكون ذكر  
 للجمع المونث السالم وذكر غير المنصرف على ترتيب ذكر مقابليهما  
 فان مقابل الجمع اعني المفرد مقدم في الذكر على المنصرف المقابل  
 لغير المنصرف **قوله** لا محذور على انها صفة للمونث مع  
 ظهوره لان السلامة صفة له حقيقة وصف الجمع به وصف  
 بحال متعلق اي سالم مفرده رعاية للاصطلاح فالضم  
 قسموا الجمع الى السالم والمكسر وجعلوها متعالة **قوله** اذا  
 جمع اعتبر هذا القيد ليدخل فيه سنون وقاصنون  
 وارضون فان التعابير الواقعة فيها بعد الجمع **قوله** جمع  
 سجل على وزن قطر وهو الشق الضخم **قوله** قد دخل عرفات  
 فيه فانهم في الاصل جمع عرفه ثم صار علما للجمع **قوله** سواء كان  
 بحسب العرف بل يقال جمع المونث السالم موضوع في عرف  
 النخاة لما يكون بالالف والناء **قوله** او بجموع المجازيات  
 يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من  
 افراده فالمعنى الحقيقي للجمع المونث السالم ما يكون جمعا

لمونث وارهدهمنا المعنى الاعمل الشامل لها اعني ما يكون  
 بالالف والناء **قوله** يخرج مثل ثين لعدم كونه بالالف والناء وان  
 كان اخلابا اعتبار المعنى اللغوي لانه جمع المونث السالم عن  
 التقير اذا جمع **قوله** فكما لا حاجة الى ما قيل من ان في الكلام  
 حذف مضاف اي صيغة جمع المونث السالم او حذف  
 مقطوع اي جمع المونث السالم وما على صيغة فلا يخرج  
 ما جمع بالالف والناء من جموع المذكرين لان صيغة  
 صيغة جمع المونث السالم في عرف النخاة وان كان بالحقيقة  
 جمع المذكر **قوله** لم يخرج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف خصه  
 تقدير المضاف بالذكر لا اخرج الثاني لان حذف المعطوف  
 لا يخرج به لانه داخل في جمع المونث السالم بالمعنى اللغوي  
**قوله** اذا اخلى وطبوعه اي اذا اخلى عن جميع العوارض كائنا مع  
 بطبوعه كان بالضمة والفتحة قيد بذلك لانه اذا دخل  
 اللام او الاضافة يخرج بالكسر **قوله** اي لا بخصوصها لا وصف  
 اسم الاشارة بوصف عام ولم يلتفت على قوله فاعراب هذا  
 اشارة الى ان المراد هذه الاسماء المذكورة لا بخصوصها  
 بل بجموعها اي باعتبار كونها اسما مستقلة لان المقسم الحكم  
 على الاسماء السنة المضافة الى غيرها والمكسر سواء كان  
 مضافا الى الاسم الظا والظيم الغائب والمخاطب **قوله** اما  
 ما قيل من انه يلزم على تقدير ارادتها بخصوصها ان يكون  
 الحكم بالواو لغوا وبالالف والناء متمنا محل تحت تدبر



**قول** اكثر الخ لتعليل صحة الارادة بعمومها ويراد الحكم على فاعله  
بناء على ان ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع ايضا وانما لم يقل الاسماء  
السنة المبكرة الموحدة المضافة الى غير ايام المتكلم بالواو و  
الالف والياء ليكون الاسماء الستة المذكورة صريحا بالحروف  
وان لم يستعمل الي مضافا الى مظهر **قول** يكون علما الصدوق في  
العلم عليه وهو ما وضع لشيء بعينه وهذا ظاهر كون هذا  
التوجيه مبنيا على كون اللفظ موضوعا لنفسه **قول** وفيه  
ما من الخ قد مر ذلك في تحقيق الواضع بما لا مزيد عليه **قوله**  
بلا بالحركة التقديرية في الرضى عن سبويه ان هذه الاسماء  
معربة بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقص  
لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها كما  
في اخره وان لم تحذف الضمة للاستتقال ففي الواو ساكنة  
وحذفت الكسرة ايضا لاستتقالها فايدلت الواو باء وكسرة  
ما قبلها وقلت الواو المفتوحة الفاعل تحركها وانفتاح ما  
قبلها واعترض عليه انه كيف خالفت الاربع منها اعنى  
محدوفة اللام اخراتها من يد ويد وفي رد اللام في الاضافة  
وابش الغرض من ردّها اذ لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا  
اتباع حركة ما قبل الاعراب بحركة الاعراب اقل قليل ايضا يستفاد  
من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فلا تجعلها مثلها  
في كونها اعلاما للمعاني **قول** واللفظية في الرضى قال الكوفي  
فيونانها معربة باحركات على ما قبل الحروف **قول** للزوم الاعراب

في الوسط على تقدير كون اعرابها بالحركات اللفظية **قوله**  
والعدل الخ على تقدير كون اعرابها بالحركات التقديرية  
مع الغنى عنه لما مر من انه يستفاد من الحروف ما يستفاد  
من الحركات التقديرية **قول** ليشابه الحركة في كونها متولدة  
من اشياء الحركات **قوله** اوحيد هذا يكون العبارة محمولة  
على التقديم الخ الا انه قد مر من الذكر ليكون شرط الا  
ضافة مقرونا بالشطين المذكورين ضمنا **قوله** لا يتقدم  
على العامل المعنوي مبنى على كون الظرف من العامل المعنوي  
على ما ذهب اليه الجمهور **قوله** واختاره المصريح في شرحه  
**قول** فلذا قدم ما اخره اي لاجل التنبيه على ان العبارة محمولة  
على التقديم والناخير قدم الشارح مع ما اخره المصريح  
**قوله** اولان للمناجيع تغيير النظم يعني ان الشئ منج عبارة المتن  
بعبارة واعتبره من كلام نفسه حيث زاد الواو العاطفة  
قبل قوله مضافة وعطفه على عبارة نفسه اعنى محذوفة  
للمناجيع تعبير نظم المزج لانه اعتبر كلاهما **قوله** لئلا العناية فيما  
فيما نحن فيه فانه لما كان المقام مقام بيان اقسام انواع  
الاعراب ومحالها كان العناية بذكر المحال والاقسام اكثر من  
العناية ببيان شروطها او حسن الموقع فان حسن الموقع  
يقضي ان يكون بيان شروط الاعراب المذكورة معا **قوله**  
او موافقة الاسلوب السابق فان موافقة الاسلوب  
السابق هي هنا يقتضي ان يكون بيان شروط الاعراب مذكورا



معقول او موافقة الاسلوب السابق لان موافقه الاسلوب  
 السابق معنا يقتضي ان يكون الخبر مذكورا بعد  
 المبتداء بلا فصل يجوز ان يكون حالا لا محذورين  
 لا تكون الحال مقدما **قوله** تفصيل تفصيل  
 الفرق بين هذا الشرط والشرطين السابقين حيث التقى فيهما  
 بالمثال ولم يكتف في هذا ان خصوصية المضاف اليه اعني  
 كونه ضمير المخاطب المذكور الواحد غير معتبرة والقصد  
 من ذكر المضاف اليه ان يفي الاضافة اليه المسمى فقط  
 دون ما عداه من المظهر والمضمرة الغايبة في غاية الخفاء اذ من  
 الاضافة المخصوصة اليه ان يفي اضافة اخرى مخصوصة بعيد غاية  
 البعد **قوله** وليس الاحتراز ان اذ الاشتغال من ذكر القيد الى  
 نفي القيد الاخر ظاهر غاية الظهور كحركتين او اكثر لما كانت  
 المدات حاصلة من اشباع الحركات الثلاث والاشباع  
 يحتمل ان يكون مقدار حركة او اكثر رديين كونها حركتين  
 او اكثر **قوله** فكروا ان لا يلزم منية الفرع على الاصل **قوله**  
 في كون معانيها الخ لا الفاظها والالكات ملحقة بالمشي  
 وانما كانت معانيها مستندة عن التعدد فان كل واحد منها  
 يدل على معنى واحد ذلك المعنى ينشئ عن امر اخر كالخ يبنى  
 عن الخ والاب عن الابن والحج عن المرأة والفم والهن  
 عن صاحبه وذو اعني صاحب عما يصاحبه وانما يقل  
 مستلزمة للتعدد لان المتبادر منه امتناع الاشكال

في العقل وذلك غير متحقق في الفم والهن لعدم كونهما من  
 مقوله المضاف المضاف وما ذكرنا عما ظهر انه لا حاجة الى  
 ما قيل في انباء الفم عن التعدد بان الفم عبارة عن الشفتين  
 على الهيئة المخصوصة اذ كانتا على الوجه واما اذا تبين  
 عنه فلا يقال له الفم فلاضافة الى الوجه ما خوذ في  
 مقبومة والى ما قيل في الهن ان المستكر انما يكون بالنسبة  
 الى المستكر **قوله** دون غدا فانه وان كان في آخره حرف صالح  
 للاعراب ساءا اذ جاء غدا وبالواو لكن معناه لا ينشئ عن  
 التعدد في الصحاح الغدا اصله عن وحذفوا الواو وبلا  
 عوض قال السيد **قوله** وما الناس الا كالدار واهلها **قوله**  
 بما يوم خلوها وعدوا بلاقع فجاء على اصله فاسترحا  
 الخ وحصل المشابهة بينهما وبين المشي والجمع لفظا في  
 وجود حرف صالح للاعراب في كل واحد منها **قوله** لا تخاكت  
 مبدلة منها الخ الميم واذا افرد لم يحتمل الواو والتنوين  
 فحذفوها وعوضوا من الجاء ميماء وقالوا فم وفان وفون  
 ولو كان الميم عوضا من الواو لما اجتمعنا انتهى فالواو التي يقال  
 لانها محذوفة في المفرد فلم يرد الا الاعراب **قوله** قال الشيخ الرضي  
 الخ خلاصته ان هذه الحرف مع كونها اجزاء الكلمة جعلت  
 اعرابا **قوله** مع كونها اي لا تقبل اليا وبلا من لام الكلمة في  
 الاربعة الاول وعين الكلمة في الباقيين **قوله** وجعل الخ لا يعنى  
 كان ما قيل اللام والعين في الاصل مفتوحا ثم جعل مضموما



ومكنو المناسبة الواو والياء للتخفيف وليكون حرف مد  
متساوية للحركة الاعرابية **قوله** لان دليل الاعراب ان اي دليل  
كون الكلمة معرفة لا يكون من اصل الكلمة لان دليل وصف الشيء  
يكون متاخرا عن ذات الشيء وسنخ الكلمة لا يكون متاخرا عنه و  
السنخ بكسر السين المهملة والنون والحاء المجرمة الاصل و  
اسنخ اسنخ اصلها كذا في الصحاح **قوله** في بدل اي هذه  
الحروف بدل من الواو والياء الذي هو سنخ الكلمة **قوله** يفيد ما لم يفيد  
اي يفيد هذه الحروف شيئا لم يفده لا الكلمة وعنهما وهي  
الاعراب اعني كون هذه الاسماء مرفوعة ومنصوبة و  
محذورة كالتاء في ثبت فاما صبدلة من الواو يفيد ما لم  
يفده الواو وهي التانيث ولذا يكتب من سنخ طويلة **قوله** ولا  
يقول في دفع لما يحتاج من ان دليل الاعراب اذا لم يكن من سنخ  
الكلمة يلزم ان يبقى وعلى حرف واحد مع انه لا اسم في كلام  
العرب على حرف واحد **قوله** واعتراض عليه ان البصينة المعولة  
اي الشم الرضوي **قوله** الغرض التخفيف فيه ان التخفيف حاصل على  
تقدير الابدال ايضا **قوله** بل حروف المعاني ملحقة بالمفرد ليحصل  
معنى التنشئة والجمع فيجوز ان يجعل دليل الاعراب بخلاف  
اللام والعين فيهما فافهما من حروف المباني لا يحصل بناء  
الكلمة بدونها فهما متقدمتان على الاعراب فكيف يكونان  
دليلا **قوله** وهوليس بمشني علي ما قال الكوفيون الالف في كلا  
وكلنا للتنشئة ولزم حذف نون منها للوزن والاضافة

وقالوا اصلها كل المفيد للاحاطة فحذف بحذف احدى اللامين  
وزيد الالف للتنشئة حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المشي لان  
الجمع **قوله** للوزن الالف فانه ولو كان علامة التانيث لا يقلب  
بالياء حالتي النصب والجر **قوله** فان المشي لا يمال لان العلامة  
لا تغير **قوله** ولم تبدل التاء من الياء انما بخلاف ابدال التاء  
من الواو واذا كان لا ما فانه كثير نحو اخت وبنيت وهنت  
وستة فاحمل على الكثير الشايح **قوله** ولم تبدل التاء  
من الياء الا في اثنين فانه قد ذكر في المفصل ان ابدال التاء  
من الياء فاء في نحو السرى ولا ما في نحو استنوا وثنتان  
وكيت وذيت قلت مراد المحشي ابدال الياء من التاء اذا كان  
لاما لان الكلام فيه فاليرد نحو استنى واما استنوا وكيت  
وذيت فقد اختلف فيها ومراد المحشي ابدال المتفق عليه  
في الصحاح يقال استنى القوم يستنون استناء اذا بشوا في  
موضع سنة واستنوا اذا اصابتهم الحديدة بقلب  
الواو ياء للفرق بينهما ويقال كان من الامر كيت وكيتان  
اصل التاء فيهما وانما صارت تاء للوصل وحكي ابو عبيدة كان  
من الامر كيه وكيه بالحاء وقولهم كان ديت ذويتا صلة زيتو  
على وزن فعل ساكنة العين فحذف الواو فبقى على حرفين  
فشد وكما شدد كي اذا جعلته اسما ثم عوض من التشديد  
التاء انتهى فالابدال المتفق عليه ليس الا في اثنين فانه من  
قوله تنشيت ولا مة ياء والياء بدل منها وليست التاء متحضة



للتأنيث اذ لا يكون تاء التأنيث في وسط الكلمة ولا يميلون  
 اسما ثلاثيا على غير الشذوذ وقد يكون اسما لا يتم يميلون  
 الالف الاخيرة في فعل مطلقا ويكون ثلاثيا لا يتم يميلون  
 الالف الاخيرة الاسم الرباعي كيف كانت ويكون على غير  
 الشذوذ لانه اصلت العلى مع كونه اسما ثلاثيا والفاء واو  
 الكند مشا **قوله** الامن وات الباء من اى الالفاظ التى اللفه  
 منقلبة من الباء **قوله** الكون ما يبدل من اللام لوقوعها موقع  
 اللام ولو كانت متحضة للتأنيث مجاءت بعدها دليل لقوله  
 احتجض للتأنيث لقوله بل فيها راحة منه كما لا يخفى  
**قوله** ولهذا لم ينفع ما قبلها مع ان تاء التأنيث يجب انفتاح  
 ما قبلها **قوله** ولم تقلب الخ اى ولا جمل البدلية او عدم  
 المتحضر لم ينقلبت تاء اخت وفتحاء كونهما يبدلان  
 الواو مع ان تاء التأنيث ينقلبها عند الوقف **قوله** ولانها  
 ليست لمحض التأنيث عليه لقوله جاز الجمع بينهما قدم للاهتمام  
 فكان التأنيث حصل بمجموعهما وفي قوله فلذا جاز توسطها  
 رد للمص اى قول الرضى فان ما ذكر منقول عن شرح الرضى  
 لكن في كونه رحا للمصنف رحمة الله نظر لانه انما روي بعد  
 التوسط على القابل بانه لمحض التأنيث حيث قال في الايضاح  
 واما كونه منقول من الواو ومنهم من يقول هو من الباء  
 ومنهم من يقول يستبدل الباءة ثم قال انها من الواو  
 فلان ابدال التاء من الواو فعملها على اكثر اولى ومن

انها من اليد فلان الالاف بالتاء التاء اكثر وهذا مستعمل في عمل على الالف  
 اكثر واما من حال انها ليست بـ لا فقد زعم انها مجرد التأنيث والالف  
 بعد ها هي اللام فيكون وزنه فعلا وليس مستقيم لان تاء التأنيث  
 لا يكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا وفعلا ايضا ليس من  
 انيتهم **قوله** ولا يجوز تفرق المثنى بان يعبر عنه بمفردين **قوله** معروفة  
 لان وضعها للتاكيد ولا يؤكد بالمعنوي المعارف قوله **قوله**  
 قيل انه الخ اى قيل في الفرق بين حال اضافة كلا وكلتا الى  
 منظر وبين حال اضافة الى الضمير **قوله** فالغلب كونه  
 جارا على المثنى تاكيدا له نحو جاني الرجلان كلاهما وجيتما  
 كلاهما وجيتا كلاهما وان جاز ان يقول كلاهما جاني بعد ذكر  
 شخصين فلا يكون تاكيدا معني ولفظا اما معني فلكونه  
 مثنى للمثنى واما لفظا فلكون آخره الفاء لا ينفك عن الاضافة  
 حتى يميز عنه بالصدر عن المثنى **قوله** واصل المثنى ان يكون معها  
 لان اصل في الاسماء الاعراب كما عرفت **قوله** فالاول جعله الخ  
 فلما جعل اعرابه بالحروف الثلاث التي اعراب المثنى مجازا **قوله** فانه  
 لا يجري على المثنى لانه لا يكون تاكيدا فهو مفرد منصوب فيكون  
 اعرابه باعراب الثلاث الا انه لما كان مفتوحا جعل اعرابه  
 تقديرية **قوله** اذ لم يستعمل مفرده فلا يكون مثنى مع انه اعرابه  
 اعراب المثنى في شمس العاوم المذروان بكسر الميم والذال المعجمة  
 والراء المهملة طرفا الاليتين الا ليس لها واحد في الصحاح  
 لا واحد لهما لانه لو كان واحدا مذكر يجر على ما يجر بوعبيده



لقالوا في التنبيه مدنيان لان المقصود اذا كان على اربعة  
 احرف في ثني بالياء على كل حال **قال** فان زعم المصالح  
 انه داخل في المثنى لان مفرد له وان لم يكن مستعلا ولكنه ثابت  
 في التقدير اذ كانه كان مذهب معناه طرف الالية ثم ثني بطرف  
 الاليتين **قال** يمكنه يعني ان تنابان بكسر التاء المثلثة والنون  
 والياء التثنائية معناه طرفا الجبل المثنى اي المعطوف واحد  
 طرفيه بالاخر فلم يستعمل له مفرد مع انه معربا غير التثنية  
 فكان على المصالح ان يذكره فيما الحق بالمثنى ولا يمكن للمصالح ان يذكر  
 مفرد ثناء كما قد ورد في مدنيان لانه لو فرض استعمال ثناء  
 كان معناه احد طرفي الجبل وليس في الطرف الواحد معنى  
 الشيء لانه في الملاحظة العطف يقال ثنيته اي عطفته ولا  
 عطف في احدهما فلا يمكن اشتقاق ثناء منه وتقدير  
 مفرد الثنايين وفيه بحث لان معنى المثنى عارض للطرف  
 الواحد من الجبل وان لم يكن داخل فيه وذلك كافلا اعتبارا  
 اشتقاقه منه في الصحاح الشاعقال البعير ونحو  
 من جبل مثنى وكل واحد من ثنيته فهو ثناء لو فرض نقول  
 عقلت البعير ثنائين اذ عقلت يدنه جميعا بجبل او  
 او بطرفي جبل وانما لم يميز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحدا  
 فيقال بثنائه فيترك الياء على الاصل لانه من ثنيته  
 ولو واحدة ثنائى وقيل ثناء لثقل ثناء ان بالهمزة كما  
 يقول كساء ان ورد ما عاين انه في ان قوله لا يفرد

فيقال

فيقال ثناء الى آخره بشعر بان له واحد مقدرا لكن لم يفرد في الاستعمال  
**قوله** اذ ليس في المفرد معنى الثني اي صيرورة الشيء ثانيا يقال ثناء  
 اي صائر ثانيا وهذا الكلام حتى لا يشبهه فيه **قوله** الشايات اي اذ لم  
 يكن مفردا لثنايان لفظ معناه طرفا الجبل المثنى فان يكون الشيء  
 مجموع حيث الجبل جعل المثنى صيغة له في كل واحد من طرفيه فيه  
 ما هو من انه كما يجوز ان يقال للجبل انه مثنى باعتبار اشتقاله على  
 الثني يقال لكل واحد من طرفيه انه مثنى على الاخر اي معطوف به  
 والمثنى على وزن مرمي من ثنيته اذا عطفته **قوله** لو جوبان  
 يكون مفردا عن لفظه قال المصالح جمع المذكر السالم كل اسم ثبت  
 مفردا ثم الحق بذلك المفرد واو ونون التثنية على ما فرق الاثنين واما  
 ذو واو ووجهه باسقاط النون اشارة الى انه لا يلزم الاضافة فمفردا  
**قوله** لانه جمع الخ بخلاف عشرين لا ثناء الامر فيه كما هو مقتضى  
 الجمع بتثنيه بالمثنى لا بالنفي **قوله** قال الشيخ الرضوي جليت الالف في  
 هذا الثقل بيان وجود ما لا يصلح للاعراب فيهما وتبين ذلك  
 اي جليت الالف قبل الاعراب ليحصل ثناء التثنية والواو  
 ليحصل ثناء الجمع لان الالف لكونه حقيقا ثنائيا سبقة عدد  
 المثنى فان القلة بوجوب الحقة وكذا الواو لكونه ثنائيا بسبب  
 كثرة الجمع لكونه اكثر من موجب الثقل **قوله** وهذا الحكم اي  
 جعل الالف علامة التثنية والواو علامة مفرد في جميع  
 المثنى والجمع سواء كان مظهرين او مضمينين ومستترين  
 او بارزين مرفوعين او منصوبين او مجرورين **قوله** لان كلا

هذا هو الحكم  
 في التثنية



من المثنى والمجموع متقدم الى اي تقدم الموصوف على الصفة فيكون  
 الالف والواو كونهما علامة التنثية والجمع متقدمين على الاعراب  
 والجر **قوله** او بفتحها اي الجراحي بالياء وكونها حاصل من اشياء الكسرة  
 التي هي الاصل في الجر **قوله** فاتبع الجر على صيغة بناء المجهول ونصب  
 الجراحي جعل النصب تابعا للجر **قوله** قال الشيخ الرضوي الخ اشارة الى  
 وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسرها **قوله**  
 ابقاء على الحركة الثابتة الخ فان الالف لما خلت علامة التنثية  
 والالف يقتضي فتحة ما قبلها كانت الفتحة ثابتة قبل الاعراب  
 المثنى فابقى المثنى على ما كان عليه لعدم المغيرة **قوله** واما الضم  
 الخ اي الضم الذي اقتضته الواو التي جلبت علامة للجمع  
 نقلت كسرا حين قلب الواو ياء لاستئصال الضم قبل الياء  
 الساكنة لواقبقت الياء على حالها وللزوم والتباس حال  
 الرفع بحال الجر اذا قطع النظر عن العامل وبطلان السعي في  
 قلب الواو والجمع بالياء او لا لوقبقت الياء بالواو لضممة ما قبلها  
**قوله** مع ان تغير الحركة وهي الضم الى الكسرة ولي من تغير الحرف  
 اي الياء الى الواو لابقاء الضم **قوله** ان حذفنا تواترهما  
 لاضافة قيد بذلك اشارة الى دفع ما يتوهم من ان رفع  
 الالتباس حاصل بكسر النون في المثنى وفتحها في الجمع فلا حاجة  
 الى الفرق بفتح ما قبل الاخر وكسرها **قوله** وكسر النون الخ عطف  
 على قوله ترك فتحة الخ لكونه تنويها ساكنا في الاصل يعني انه لما  
 الحذف آخر المفرد المنصرف الذي هو الاصل في الاسماء الالف

التي هي علامة التنثية او الواو التي هي علامة الجمع اجتمع  
 ساكنان للدة والتنوين فحركات التنوين بالكسرة التنثية  
 لانه الاصل في تحريك الساكن على ما بين في التصريف وكون  
 المثنى اسبق من الجمع وبالفتح في الجمع للفرق وهذا على  
 الجمع مذهب الكوفيين حيث قالوا ان نون المثنى والمجموع  
 تنوين حركت للساكنين والمختار انه كاللتنوين في كونه علامة  
 التمام **قوله** واما الياء الخ دفع لما يتوهم من ان الياء مشتركة  
 بين المثنى والمجموع فلم يحصل الاعتدال بالفتح في المثنى و  
 بالكسرة في المجموع حالتي التثنية والجر وحاصل الدفع ان  
 الياء طارئة للاعراب الطارئة لا يعبر بخلاف الالف  
 والواو فاقتهما يتحصل البناء **قوله** من تقسيم الاختلاف الخ  
 فان اقسام الاختلاف الخمسة انما هو باعتبار انقسام ما  
 الاختلاف اليها **قوله** وانما قال ذلك اي قوله الذين الخ مع  
 اي ايضم تركه **قوله** ليصح قوله الخ يعني قوله التقدير واللفظ  
 معرفان بلام العهد لانه الاصل ولعدم صحة الاستغناء  
 اذ ليس كل تقدير فيما تغذر كتقدير العامل والمجهول و  
 الحمل على الجنس والعهد الذهني بوجوب جملته المحذور  
 الشرح اراد ان يفسرهما بتقدير الاعراب والاعراب  
 الملفوظ كما بيته **قوله** الذين الذين اشير اليه بقية الصفا  
 بياناً بالتقدم فيما سياتي فلا بد من سبق تعني ان الشرح اراد  
 ان يفسر قوله التقدير واللفظ المعرفين بلام العهد لانه

ذكرها لتحقيق معني  
 العهد فزاد ههنا قوله  
 الذين اشير اليها فيما  
 سبق



المستند في تقدم الذكر بتقدرب الاعراب والاعراب المملفوظ  
فراذ قوله الذين اشير الي تقسيمه اليها بيان التقدم ذكرها  
ليصح ذلك التفسير **قوله** كما بين في بعض النسخ وفي بعضها  
صيغة المضارع فالماضي بالنظر الى تقدم تبين الشئ  
على زمان تحرير المستقبل المحتش بالنظر الى ارادة الشرح  
وكلمة ما مصدرية اي اراده مما يليه المتبين او موصولة  
اي حال كون ما اراده مما لا ما تبينه وانما لم يقل ليصح  
بما بينه لان المباعث على زيادة قوله الذين اراده ذلك  
التفسير لانفسه **قوله** ليتصل لاحق الكلام لسابقه وان  
سابق الكلام اعني قوله فالماضي المنصرف الى ههنا كان  
لبيان محال الاعراب بالحركة والحرف وهذا الكلام لبيان  
محال الاعراب التقديري واللفظي فيتصل الكلامان حق  
الاتصال ويكون مجموعهما انفصالا للجمال المفهوم من قوله  
وانواعه رفع ونصب **قوله** كما قيل وقع في بعض الشروح  
لما فرغ تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم  
في آخر الاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره **قوله** سبيل  
الضبط اشارة الى ان القلة سبيل للتقديم باعتبار لا  
زمنه وهو سهولة الضبط لان من حق العلامة الظهور  
فاللفظي اصل الاعراب تحقيق بالتقديم نظر الى ذاته **قوله**  
ان لم يقدر الوقت الخ وان قدر الوقت وجعل المصدر  
حينما يكون في معناها وعلى التقادير ضمير الفاعل راجع

الى الاعراب لا الى المعرب حتى يحتاج الى تقدير المضافين على  
ما في الحواشي الهندية **قوله** في الامثلة اي في قوله كعصا و  
غلامي وفي قوله كقاض ونحو مسلمي لما سبق من بيان محال الاعراب  
عرب من قوله فالماضي المنصرف الى قوله التقدير **قوله** لا يخفى  
فساده اذا عراب اللفظي ليس لاجل كل ما يغايره التقدير  
والاستثقال بل العامل وانتفاء التعذر والاستثقال  
**قوله** وكذلك تقول واليه ذهب الشئ الرضى وترك الشئ  
رج لان حذف الفصلة اخون من حذف العدة **قوله**  
اي في موضع اخرج هذان الوجهات مصححان لذكر  
كلمة في والظاهر تركها لانها ممنوعة من الحركة مطلقا  
بخلاف ياء القاضى فانها ممنوعة من الحركتين ولذا  
سمى الكلمة المشتملة عليها منقوصا لانه نقص عن  
حركتين **قوله** بالتحقق في ميم غلامي فانه ممنوع من  
الحركات الاعرابية ايضا مع انه لا يسمى مقصودا وانما  
قال ولي اذ اطراد الالتقاء مستحسن وليس بواجب **قوله**  
ولتحفاء امر هذا القسم اي تحفاء التعذر الاعراب فيما  
حذف منه الالف لسقوط الالف الذي هو سبب  
التعذر وظهور التعذر فيما وجد فيه الالف المقصورة  
مثل المص بالاول تعرضا للتحفي وترك الثاني رهوا للاختصاص  
لكونه معاوما بطريق الاولى **قوله** ان جعلت الكاف اسمية مجلا  
ما اذا جعلت حرفية فانه لا يجوز ابدال الحرف من اسم و



ولا يباين به **قوله** والمعنى كنعنه في زمان المطلق أي غير  
مفيد بكونه زمان الرفع والمنصب والجوهر هذا على تقدير  
كونه طرفا **قوله** او تعذر اطلاق غير مفيد بحال كونه  
مرفوعا ومنصوبا او مجرورا وهذا على تقدير كونه مصدرا  
للتعذر المحذوف **قوله** حال من قوله كعصا وغلاحي من الكا  
الاسمية وهو مفعول من حيث المعنى لعامل الظرف المستقر  
لكونه بدلا من ما في قوله فيما تعذر او ببيان **قوله** والعل  
فيه ما هو عامل في الظرف المستقر فيتحد عامل الحال  
وصاحبه او طرف لذلك العامل عطفا على قوله حال **قوله**  
مادامت الفاء قيد بذلك لان الالف انقلبت حرة  
دفعت الحركة كما في قابل وما نفع **قوله** ليدخل فيه الجمع  
المكسر الخ نحو سمانى وعباردى فان الاعراب فيها  
ايضا متعذر الاستثقال ما قيل الباء بالكسرة **قوله**  
ولو قيل الخ بمعنى ان مثل عصا داخل فيما ذكر المشرح  
رح لانه اسم معروف بالحركة مضاف الى باء  
المتحرك المتكلم مع ان تعذر تعذر اعرابه ليس لاجل الضافة  
بل لكونه مقصورا فلوقيد بالحركة باللفظية يخرج عنه ذلك  
اول **قوله** فان تعذر الاعراب قبل الضافة لا يعدها  
حتى يكون من قبيل غلاحي وانما كان المتعذر قبل فيه  
الضافة لان الاعلال مقدم على الضافة لما قالوا ان الواضع  
اعتبر في الكلمات المحالات التي يقتضى الاعلال فيها بحسب كل

تركيب واعلها قبل الوقوع في التركيب فيعمل على المتكلم تركيبة  
ولا يتوقف له مثلا علم ان عصا اذا وقع في التركيب تحرك واوه  
فينقلب الفاقف ضمها متحركا وقبلها الفاء وكذا علم ان قاضي  
اذا وقع في التركيب تحرك بالضم في حال الرفع وبالكسرة في حال الجر  
ويلزم النقل فحركات بالضم والكسرة حذفتها كذا في بعض الشرح  
وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان صل عصاي عصوي فالمنقلب  
بالايف ما تعذر بعد فيكون انقلاب بالالف بعد تعذر الاعراب  
بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة ويشهد  
على ذلك قول المصنف في بحث الاضافة الى باء المتكلم فان  
كان اخره الفات ثبت وكذا فساد ما قيل ان التقيد بالالف  
باللفظية يخرج منه نحو قاضي مضاف الى باء المتكلم مع انه  
داخل فيه لان الاعراب في النافض المضاف الى باء المتكلم  
متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التي اقتضها  
الباء لانه الحركة الاعراب حتى يكون تقديرها الاستثقال لانا  
لان ان الاعراب في النافض المضاف الى باء المتكلم متعذر  
لانه عند الاضافة يعود الباء الساكنة التي حذفت  
لالتقاء الساكنين ثم يدعم الباء في الباء فيكون الاعراب  
فيه مستقلا ببقاء الباء الساكنة نعم لو كان العايد بعد  
يعود لاضافة الباء المتحركة لكان الاعراب فيه متعذرا  
الاستثقال ما قيل الباء بالحركة التي لا جل بدل على ذلك  
ما سأل في بحث الاضافة الى باء المتكلم من قوله وان كان



في اخره ياء او غمت وفتح الياء للسالكين اي للزوم التقاء  
 السالكين على تقدير السكون **قوله** واعلم ان اكثر النحاة الحاي  
 الاشهر هي النحاة ان المضاف اليه الياء المتكلم المبنى على الكسرة  
 لاضافة الياء المتكلم المبنى كذا في العباب **قوله** لان علاما مع  
 لثبوت الالف في حالة الرفع قبلها ياء في حالتها النصب في  
 فالاضافة الياء المتكلم لو كانت سببا للبناء مطلقا لما  
 يختلف الحكم عنها كذا في العباب لكن يقول ان علم البناء هو  
 المجمع المركب من ياء اجزاء الاضافة الى المبنى واتصال الضمير  
 وسكون حرف العلة فلا يرد علام هذا ولا علامه وعلامك  
 ولا علاماي كذا في غاية التحقيق **قوله** والابشيط سيدك خلا  
 ان ظهور الاضافة سرح جانب الاسمية لاختصاصها  
 بالاسماء اينما يوجب البناء اذا كانت كالاضافة ولم يبدل  
 من المضاف اليه شيء كالاضافة الى الجمل اذا اضافة في  
 الحقيقة لا مصادرها فكان المضاف اليه محذوف  
 فاشبه الحروف والاحتياج الى اعتبار ضمة ولما  
 ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف لم يبين اذ  
 المضاف اليه كان ثابت ثبوت **قوله** وهو ههنا  
 مضاف الى الياء اذ المقصود بالنسبة الغلام المضاف  
 الى المتكلم لا مطلق الغلام ثم شبهه الى المتكلم **قوله** يفتح على  
 المقدرة الاسمين ياء فان كلمة لما كانت وقعت امر كيو  
 وقع اخر كانت دالة على مقدمتين الشرطية وهو علق

وقوع امر بوقوع امر آخر والاستثناء اعني استثناء المقدم  
 فكانه قيل ان اشتغل ما قيل الياء بالكسرة قبل دخول العامل  
 ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه اشتغل في غلاي بالكسرة قبل  
 دخول العامل فان شئ ان يدخل عليه حركة اخرى فيكون اجابه  
 تقديره مطلقا واذا كان ما قبله مشغولا بالكسرة قبل العامل  
 فما ذهب اليه البعض غير مضي لا امتناع ان يكون المتقدم  
 عين المتأخر فالفرج المذكور لكونه منبيا على امتناع ان يكون  
 المتقدم عن المتأخر متفرع على تحقق الاستعمال بالحركة الاعلى  
 الملازمة بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة اخرى  
 كما لا يخفى توضحه اي توضيح التفريق على المقابلة الاستثناء  
**قوله** ان قلت لم لا يجوز ان يفتح على المقابلة على امتناع  
 ان يكون كسرة الملازمة كسرة الاعراب وهذا لا يدل على امتناع  
 كون الاعراب لفظيا حاله الجواز نزول كسرة الملازمة  
 بعروض الثانية بعد دخول العامل لا وجه لرواها يعني  
 ان سببه وهو الياء باق في القول بالزوال قول بلا دليل فلا يعتبر  
 مع ان الاصل الجعني مع انه لا دليل عليه لانه مغاير للاصل  
**قوله** وان العناية الخ اي مع ان العناية بكسرة الملازمة اكثر من  
 كسرة الاعراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة لان الياء لسند  
 اتصالها صارت كالجزء مما قبله بخلاف كسرة الاعراب فانها  
 عارضة لايجل العامل **قوله** خصوصا اذا لم يفتح الخ بخلاف ما  
 قبل نزول كسرة الملازمة فانه يفوت جانب رعابت الياء



بالكلية **قوله** ان قلت لم لا يجوز ان يعني ما ذكرته من ان الخليل  
 كسر اعراب يعني لا يجوز ان جعل كسر ما قبل الباء قبل دخول  
 العامل بحرف الملازمة **قوله** في قول العامل للملازمة و  
 حركه الاعراب ايضا كما جعل الالف والواو والياء في المثني  
 والجمع بمجرد الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل  
 حروف الاعراب ايضا **قوله** وكما يستحيل تواردهما في الاشتراك  
 العكس بينهما وهو لزوم الاحتياج والاستغناء بالنسبة  
 الى شي في زمان واحد من جهة واحدة او كفاية كل واحد  
 اخدهما في وجود الاثر الحقيقي والاصطلاحي **قوله** ولا يخفى  
 تحققهما فيما نحن فيه فان الباء والعامل كل واحد موثر مستقل  
 في الكسرة اصطلاحا وان كان الموتر حقيقة تلفظ المشكك **قوله**  
 دون التثنية والجمع لان الموتر فيكون علامتها اعرابا العامل  
 العامل وهو موثر اصطلاحا والموتر فيكون علامتهما  
 للتثنية والجمع قصد للكلام وهو موثر حقيقي واجتماع  
 الموترين في نفس الامر المختلفين جازين لا ينافي الحقيقة يفيد  
 احدهما الاثر وجود اعتباريا اصطلاحيا والاخر وجود  
 حقيقيا مثلا قصد المشكك افادة وجود نفس العلاقات  
 الدالة على معنى النسبة والجمع والمخالفات بالمفرد والعامل  
 افاد كونها دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة  
**قوله** مستدلل بقصد المتكلم فان المتكلم قصد ما يبرادها  
 الدلالة على المعنى المذكور **قوله** وقت من فروعية ومجهرية

على ان يكون رفعاً وجهاً مصدر المجهول **قوله** او وقت رفع  
 العامل الخ على تقدير يكون رفعاً وجهاً مصدر المعلوم **قوله** ولك  
 ان تجعل مصدر اي مفعولا مطلقا للاستقلال المقدر اي  
 كاستقلال استقلال رفع **قوله** او حالاً اما اضعف الخ اعني  
 قاض كونه فاعلا للاستقلال المقدر **قوله** الى غير ذلك من  
 الاحتمالات احدها ان يكون حالاً من مدخول الكاف والعامل  
 فيه معنى التمثيل او التقدير والا استقلال المفهوم مما  
 تقدم وذلك على تقدير كونه قوله كفاض خبر متبداً متخذ  
 وثانيهما ان يكون حالاً من قوله كفاض وذلك على تقدير  
 ان يكون الكاف اسمية بدل او بيا ياء كلفي فيما استقلال والعامل  
 فيه عامل الطرف المستقر والثالث ان يكون ظرفاً لذلك العامل  
**قوله** مفعولاً ومنصوباً يحتمل ان يكون منصوباً بالمعنى حال كون  
 كفاض مفعولاً بان يكون خبر المبتدأ محذوف وان يكون منصوباً  
 بان يكون صفة لمصدر محذوف ويحتمل ان يكون المعنى حال  
 كون نحو كفاض مفعولاً ومنصوباً على وفوق المعطوف عليه فان  
 قلت فما فائدة زيادة لفظ نحو وترك العطف على قاض بدونه  
 كما في قوله كعصا وغلاي مطلقاً مع انه اخبر قلت فائدة  
 ما اشار اليها الشرح بقوله يعني تقدير الاعراب للاستقلال  
 قد يكون بالحركة الخ وهو انه نبيه بعدم ادخالها تحت  
 حرف واحد على كونها نوعين متباينين اشق كافي مجرد الاستقلال  
 بخلاف وعصا وغلاي فانها مندرجان تحت نوع واحد



فلذا جعلها مدخل حرف واحد **قال** لم يحج ابيهم الا ذكرهم كمال  
 يحج الا ذكرهم على التقدير الا انه والالا انه غير مستدرك لكونه  
 تخرج الما لعل من ذكر التمثيلات بخلاف الاول **وقد** خرجها  
 اي نحو الكاف وهو ما يفيد معناه من لفظ مثل ونحو شبه  
 ونظير **قال** الفاضل المحدث حاصله بيان الفرق بين عصا  
 ومسلم في جعل اعراب احدهما متعدرا واخر اعراب الاخر مستقلا  
**قال** متعدرا لا امتناع التلظ بالواو بعد انقلا بيا **وقد**  
 وقبله اي قبل الاعلال مستقلا لان الواو موجود الا انه ليس  
 اجتماع مع الياء صار التلظ به ثقيل **قال** كما في عصا فانه بعد  
 الاعلال اصلا مستقلا لا امتناع الالف عن قول الحركة و  
 قبل الاعلال مستقلا لان الواو موجود الا ان تلفظ بالحركة  
 ثقيل **قال** كذلك الموشى في التقدير الخ فالمتعدي في عصا حاله بعد  
 الاعلال في مسلم حاله قبل الاعلال **قال** لان اعرابه بالواو اي  
 لان اعراب مسلم بالواو وثقل ذلك اعراب الاجتماع مع ياء  
 المتكلم بوجوب قلب الواو ياء وهو تقدير الواو والاستقلال  
 صا موحيا لتقدير الواو بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة  
 ثقل الحركة على الواو بحرك ما قبلها بوجوب ابدال الواو بالالف  
 وذال في تقدير الحركة بل قد الحركة بعد الابدال لا امتناع  
 الالف عن الحركة حتى لو فرضنا قبول الالف بالحركة جعلنا الاعراب  
 لفظيا فيكون التقدير موحيا للتقدير في عصا **قال**  
 الاسكان الخ ليس ثقل اعراب عصا موحيا للاسكان

الواو تقدير الحركة حتى يكون اعرابه تقديرا بالاستقلال كما في  
 قاص فان استقلال الضمة والكسرة على الياء بوجوب اسكانها  
 وهو تقدير للحركة في الاعراب فيه تقدير بالاستقلال وهذا  
 تبين انه لا اشتباه بين عصا وقاص لانه بعد الاعلال محل الا  
 عراب في عصا وهو الواو غير ما في اعرابه متعدي وفي  
 قاص بعد الاعلال محل الاعراب وهو الياء باق الا انه لضعفه  
 يشقل تلفظ بالحركة انما لا اشتباه بين عصا ومسلم لبقاء  
 الواو فيها وعدم بقاء قبل الاعلال وبعد الاعلال فن  
 نعرض لبيان الفرق بين عصا وقاص لمراد شي **قال**  
 فما كان اعرابه بالحرف الخ متعلق يكون بعد تقديره  
 بقول في الاحوال الثلث او بعضها اي يكون للاعراب  
 بالحرف تقدير ياتي اسم كان الخ سواء كان ذلك الاسم  
 مفرد او مثنى او مجموعا فانه اذا لا في مدة آخره ساكنا  
 يسقط تلك المدة لا النقاء الساكنين ودلالة حركته ما  
 قبلها عليها فبصير الاعراب تقدير ياتي اما في الاحوال الثلث  
 كما في الستة والجمع المذكر السالم او في بعض الاحوال كما في  
 المثنى حال الرفع بخلاف ما اذا لم يكن في آخره مدة كالمثنى  
 حالتي النصب والحرف فانه تحرك المدة بحركة موافقة لها  
 ولا يحدف لعدم الدلالة عليها فيكون الاعراب لفظيا **قال**  
 لئلا ينتقض الخ فانه معرب بالحرف والي آخره ساكنا بعد  
 مع انه اعراب لفظي فاذا ازهد لفظ المدة خرج عن القاعدة



لعدم كون اخره مدة **قوله** ولعله ان لم يعبه المص اى لم  
يعد المص رح هذا الموضع في مواضع الاعراب التقديرية  
مع انه في صد وضبط مواضع الاعراب التقديرية واللفظي المتغير  
بمن يتبع كلام العرب ارب الكلمات الواقعة في كلامهم وتيلفظ  
بحال على وقت محاوراتهم ولذا اورر الامثلة للتعدد من المتعذر  
والمستقل اشارة الى كل نوع من انواع الكلمات التي يكون  
الاعراب فيها تقديرية ان قال ان ليس المقصود هنا الحصول على  
التمثيل فلا ينافي وجود موضع آخر للاعراب التقديرية فان  
الضمير في قوله واللفظ فيما عداه راجع الى ماء الموصولة ويجوز  
افراد الضمير الراجع الى الشين المعطوفين بكلمة او اي  
اللفظي فيما عدا المتعذر والمستقل لم يأت بشي لانح لا  
ينضبط مواضع الاعراب ما لم ينضبط مواقع المتعذر  
والمستقل فلوم يكون المقصود من الامثلة حصر المواضع  
لعوب غرض المص رح من هذا الكلام ولذا رجع الشرح  
ضمير فيما عداه الى الامثلة بتاويل المذكور فتدبر واحد  
الموفق **قوله** لا باعتبار عارض وفيما نحن فيه تقدير الاعراب  
انما هو باعتبار عارض التقاء الصاكئين **قوله** وكان الباء  
في مثل غلاي الى اشارة الى دفع ما سير من غلاي في مسلي  
تقدير الاعراب بواسطة عارض وهو ملاقة ياء المتكلم  
فلا يصح ان يحدد بيان الاعراب التقديرية للاسم في  
ذاته ووجه الدفع **قوله** نشدة الامتناع لكونه ضمير

مضلا

متصلا **قوله** لا ينلفظ به استقلا لا بخلاف ما نحن فيه فان كلا  
منهما كلمة مستقلة **قوله** ان قلت فلوم يعدن الخ اى اذ كان الباء لشدة  
الامتناع كالجاء من الكلمة فلم يعد المص رح فحال الرفع في مواضع  
التقديرية المستقلة فان اصله قوي قلت الواو باء وادغمت الباء في الباء  
فصار الاعراب حال الرفع بعد القلب تقديرية كما في مسلي بخلاف النصب  
والجاء **قوله** بطل قوله لان الضمير راجع الى الامثلة المذكورة بتاويل المذكور  
لما عرفت فيما عدا الامثلة لانه ليس مقصورا ولا اسما معربا بل كلمة  
مضافا الى ياء المتكلم ولا مفتوحا ولا جعبا بالواو والنون مضافا  
الى ياء المتكلم **قوله** لا يجب عنه بانه جعله داخل في باب غلاي الخ  
يعني ان فو حال الاضافة الى ياء المتكلم معرب بالحركات التقديرية  
به كما ان اخي وابي وحي وهي وفي لذك فهو داخل في باب غلاي وكان  
اصله قوي نقل لسة الواو الى ما قبلها ثم ادغمت فلما استغفل ما قبل  
الباء بالكرة جعل اعرابه في الاحوال التثنية تقديرية وليس اعرابه بل حرف  
حتى يكون حال الرفع تقديرية وحال النصب الجمل لفظية **قوله** انهم يعني  
الاشكال الخ فان مذهبهم في العلم ان يحكيه المستقيم كما نطق فيقولون  
في استقلالهم من يقول جاعني زيد وراس زيد ومررت بزيد من  
زيد او زيد وهو معرب مقدار الاعراب لاستعمال محله بالحركات  
المحكية **قوله** لا اجوز الحكاية فيه ومنه قول من قال دع من تمران في جوار  
من قال هانان تمران فان الاعراب فيه مقدار لالاف المحكية  
مانعة عن ظهور الباء لفظيا فحكما نانا في التقدير **قوله** وذلك ان  
العدول للاختصاص بمثل ما سبق ثابت **قوله** لا استلزامه اى تعريف



النجاء **قوله** فيها هو المقصود من التعريف فال المقصود من تعريف غير  
 بالمصرف مثلا ان تعرفه من ينبع لغة العرب فيجزي عليه حكمه من عدم  
 الجواز التنوين ليطابق كلامه كلامهم فلو عرف غير المنصرف به لزم ان  
 ان تعرفه فاعلم عدم دخول الجواز التنوين لم يعرف انه لا يدخل الجواز التنوين  
 فيلزم تقدم الشيء على نفسه **قوله** وعدم احضار للغرب المعطوف  
 على قوله توقف الشيء على نفسه اي لا يستلزم تعريف النجاء عدم  
 المعرب المنصرف وغير المنصرف لحرفي ما اعرب بالحروف وهي الاسماء  
 الستة والمنشئ وما الحكي به والجمع السالم وما الحكي به عن القسمين  
 اما غير المنصرف فلعدم كونه معربا بالحركات الثلاث واما المعرب غير  
 للمنصرف فالعدم الحركي بالفتح وانما قال مثلا لان يخرج عن القسمين  
 ما اعرب بالضم والكسرة ايضا **قوله** من الصرف وهو الفضل والزيادة  
 كتب المحشي في الحاشية يقال ما بين الدرهمين صرفا في فضل  
 وفي الحديث من طلب صرف الحديث فهو ريس بالزيادة في  
 النجاء وفي حديث الخاديس الخولا في طلب حديث الحديث ينبغي  
 به اقبال وجوه الناس اليه اراد بصرف الحديث ما يتكلمه الانسان  
 من الزيادة فيه على قدر الحاجة وانما كره ذلك لما يدخل فيه من  
 الريا والتضعف ولما يخاطب من الكذب وقيل من الصرف وهو الصوت  
 لان في اخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصاف في جهات  
 الحركات وقيل من الصرف والصريف وهو اللين الخاض لان حركات  
 عن شبه الفعل وقيل من الانصاف وهو الرجوع لانه انصرف  
 عن شبه الفعل الذي في شرح التسهيل **قوله** اعني علامة المنصرف

وهو تنوين التمكن **قوله** وكذا يقال له الامكن لزيادة مكنته وقوله  
 في الاسمية حيث لم يشم الفعل ولم يمنع منه خواص من الجواز التنوين  
**قوله** لان غير الالكساح قد يقال اذا كان للمضاف اليه صدى واحد  
 كما في عليك بالحركة غير السكون يتعرف بالاضافة وهذا كذلك  
 وفيه انه ليس للمنصرف صدى واحد مستعمل في غايرة المنصرف  
 حتى يتعرف غير بالاضافة اليه وهو مفهوم محصل اي عين الال  
 بهام فيه اذ لم يلاحظ فيه معنى الغير حتى يكون مبهما باجسام الغير  
**قوله** لانه اسم جنس واسم الجنس لصدق على كثيرين في حكم التكررة وفيه  
 انه انما يكون في حكم التكررة اذا اريد فردا من افراده واما اذا اريد  
 به المفهوم في ضمن اي فرد كان فلا **قوله** لا علم جنس بان يقدر انه موضع  
 لذلك المفهوم من حيث معلومية السامع **قوله** لانه اي علم الجنس  
 ضروري حيث لا وجدوا بعض الالفاظ الدالة على المعنى  
 الكلي مما يحري عليه احكام المعارف ولا تعريف فيها قد روى  
 انه علم لذلك المقوم الكلي **قوله** والقول بان خير اى القول بان  
 غير المنصرف خير لما للوصلته مقدم عليه **قوله** انما عرض غير طبيعي  
 احترازه بغير طبيعي عن العارض الطبيعي كصحة للانبياء وقوله  
 يستدعي حاله عما لا يستدعي حاله وتغير اصلا لصفه الرجل  
 وعما يستدعي حاله طبيعيا كالكيفية الحادثة من دوا وحفظ  
 الصحة **قوله** ليست بحق الموجب لان الموجب ليتغير آخر الكلام ليس  
 الالفاظ المتكلمة **قوله** بل بمعنى ما ينبغي ان لا يقل ما يختار المتكلم  
 الخ لان المتكلم قد يترك الحكم عند حصول العلة لمعارض



كالصرف للضرورة والتناسب **قوله** فعلى هذا يكون ان لا ناكل واحدا منها  
 ليس بما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصول الحكم اعني عدم دخول الكسرة  
 والتنوين بل عند حصولهما فلذا قال الشافعي **قوله** انما يمتنع ان يجمع بينهما لكن  
 صريح كلام المصريح والمراد بالسبب والعلة ما لا يدخل في اختيار  
 الحكم **قوله** وبني ذلك على كون الاطلاق على كل واحد حقيقة **قوله** شئ الب  
 فيكون كل واحد منهما سببا والاصل في الاطلاق الحقيقة ولا يخفى هذا  
 الوجه الذي ذكره في السبب حاشا في العلة وهو انه شئ العلة **قوله**  
 لزيادة الاختصاص لهما الى اللام والاضافة بالاسم فبدخول الحدا  
 قوي جانب الاسميه وضعف مشاحة الفعل في الفرعتين **قوله**  
 اي قلت بنفي النقص الى بقاء النقص بما ذكره من ان المراد بالشرط  
 في قوله باستتجاء شرطيهما الشرط المذكور في بيان العلة والافقان  
 ان يقال لا يتم تحقق العلتين المستحقتين للشرط فيما صرف للضرورة  
 والتناسب لان جملة انشاء الضرورة والتناسب **قوله** يصدق  
 التعريف عليه لوجود العلتين فيه العلمية والثانية مع شرطيهما  
**قوله** باسمي وحقيق قوله ان المراد بصرف في حكم المصروف او  
 المعنى اللغوي والضمير راجع الى الحكم او اطلق الصرف عليه بناء على  
 تعريفه ما لا يدخل في الضرورة وهو ما لا يدخل في الضرورة والتنوين **قوله** وعن  
 الثاني بان يمنع اي المصريح بوجود السببين بشرطيهما في مسلمات  
 لان الثانية الموثقة في منع الصرف اما الثانية اللفظي والتقدير  
 ولا يوجد شئ من الاطلاق فلان التاء دلالة على الجمعية  
 ليست خاصة للثانية واما التقديري فلان وجود التاء فيه

يمنع عن تقدير تاء اخراي فهو كذا نبت واختص جاك كونهما علمين  
 فانها منصرفان لان التاء لكونها عوضا والواو ليست للثانية  
 لوجودها في اللفظ منع تقدير اخري وحاصل هذا الجواب منع  
 صدق التعريف عليه وتسلم انه منصرف وهو اختيار الزمخشري  
**قوله** اي يقول الخ غطف على ان يمنع الخ اي بان يقول المص مسلمنا  
 صدق التعريف عليه لكن لا يتم انه منصرف فلو كان دخول الكسرة  
 التنوين عليه فلنا التنوين التي في مسلمات تنوين المقابلة  
 بنون جمع المذكر السالم والكسرة في ما التي غير مختصة بحال  
 الجمل يكون في حال المنصب ايضا وهما غير ممنوعين من  
 غير المنصرفات المنوع منه فنون التمكن والكسرة المختصة  
 بحال الجر وانما قلنا ان الكسرة الغير المختصة خبرهم منه لانه  
 لو منع عن الكسرة الغير المختصة كان لعمري بالفتح حال  
 المنصب والجر فيكون الجر فيه يابعا للمنصب فكذلك في  
 الاصل اعني جمع المذكر السالم المنصب تابع للجر فلزم مخالفة  
 الفرع للاصل **قوله** وان تحذف الخ غطف على ان يمنع الخ واجب  
 بان يحذف المصريح الكسرة والتنوين عن مسلمات ويقول لا يتم  
 دخول الكسرة والتنوين **قوله** حتى يلزم الخ غاية عليه حال العلية كما ذهب  
 اليه البعض واشتهد بما وقع في بعض الاسعار يدون الكسرة  
 التنوين **قوله** حتى يلزم الخ غاية للمعنى الثاني **قوله** والحصر استقراي  
 يعني تتبعوا الاسماء الغير المنصرف فلم يجدوا فيها غير العلة التسع  
 المذكورة **قوله** ومن تسع على حذف الصفة على ما قال الرضي



اعلم ان سبويه وجماعته من الخاة تسبقون كون على حذف الصفة  
 ميمز الحد في اي درج كان صفة لان المقصود من التميز التخصيص  
 وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت مختصة ببعض الاجزاء  
 لم يفتح نحو نيل علماء و ما يفاضل وقال في بحث النعت و هو بالونث  
 الصفة ولم يذكر العلم بها انتهى الى حذف المضاف اليه على ما وهم  
 حتى يدعيه ان حذف المضاف اليه وتوضيح التنوين منه تنقش  
 بلفظ كل وبعض على ما خرج به في الرضى والاول قوله او قد يتعين  
 حذف الموصوف فيه قوله و هو على اول البيت الخ لان الاخبار بعد  
 العلم بها اوصاف فيكون تسع صفة لعل قوله في المصروف تصويب  
 كليم ما فيه في التاج التصويبي بنسب فردا ووردن كسي در  
 كاري بصواب نصبت كردن وكذا المعنيين بناسب المقام  
 وما قيل التصويبي بالنزول فهم قوله لان ثبوت العلية الخ وما  
 قيل ان كلمة ثم مستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى  
 رتبة مما قبله وادنى لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده  
 فكلمة ثم في العاليتين بهذه السكينة الجليلة فهم لانه انما يصح  
 ذلك لو كان الجمع اعلى رتبة باعتبار الحكم المنسوب اليها  
 اعني كونه واحدا من التسع وليس كذلك في صياها له  
 يجعل جزء العلم شرط لها قوله اوصافه موصوف محذوف  
 الخ والتقدير والنون اعني نونا زائدة قوله لان اللام للعهد  
 الذهني وهو في حكم النكرة لا اشتراكها في الدلالة على فرد  
 غير معين فيجوز اجراءه مجرى المنكرة ووصيفه بها قوله نهديت

الخ لام العهد الذهني رائدة عند الخاة لعدم افادتها  
 سوى تحسين الكلام واما عند علماء المعاني في لأم الجنس مع  
 ومع قرينة البعضية في حكم النكرة قوله والجملته معرضة  
 بين الجراحي والنون وبين متعلقها اعني من قبلها البيان  
 حالها اعتناء ببيان صفة الزيادة فانها مدار منع الضم  
 قوله فالعامل هو المنع الخ فيكون عامل الحال عامل معنوي او  
 الناقال الشرح او المعنى ولم يقل اذ التقدير قبل محور ان  
 يكون عاملها الخ اي اعرف ان النون من موانع الصرف خال  
 كونها زائدة وفيه ان يفقد التعريف بحال الزيادة غير مقصود  
 انما المقصود بقتل النون بما وذاك في قوله والارض جميعا  
 قبضة ولذا قال المحشي قبل قوله الفرق بين الخ المقصود  
 من هذا الفرق بيان فائدة المقتيد بقوله الالف و  
 الظرف متعلقا بالزيادة يعني انه بعد قوله الف فاعل  
 زائده الفرق بين ما اذا جعل قوله من قبلها ظرفا لغوا  
 متعلقا بالزيادة وبين جعل ظرفا مستقرا متعلقا بها  
 لرائده اعني الفاظا ههنا لا يستمر عليه فائدة على الاول  
 نظر المعنى والنون حال كون الالف موصوفا بالزيادة  
 قبلها فيفيد اشتراكها بالزيادة مع تقدم الالف عليها  
 في الذكر وعلى الثاني نظر المعنى والنون حال كون الالف  
 موصوفا بالزيادة كانيا قبلها فيفيد كون الالف  
 الزائد متحققا قبل النون ولا يفيد زيادة النون و



المطلوب زيادة تمام فلذا جعل الشرح الظرف لغوا **قوله** او  
لنفس الزايد اي ظرفا مستقرا حالا من الزايد اعني المالف  
**قوله** من في التقريب الخ لما كان تفسير التقريب اي جعل الشئ  
قريبا لا اقربا اي الموصوف بزيادة التقريب غير صحيح بحسب  
الطريقة المحشيان معنى الاقربيه واما مفهوم من المبالغة  
للمفرومة من جعل المصدر على ذات انصف به نحو جعل عدل  
فانه يدل على كماله فيه حتى انه صار عين من الذات فيفيد  
ان هذا القول كامل في القرب وهو معنى صيغة التفعيل  
بمعنى اصل الفعل واما مفهوم من التكثير المستفاد من صيغة  
التفعيل فان كثرة القرب هو الاقربيه **قوله** وفيه انه اذا كان  
متعديا الخ نحو عقلت الابواب قيد بذلك لانه اذا كان  
لا نهياي لتكثير نفس الفعل نحو حوت وطوفت وتكثير المفاعل  
نحو موت الابل واما جرحه وقطعت الثوب بمعنى الكثرة  
جراحاته وقطعته فهو ايضا لتكثير المفعول **قوله** العدا اراد  
الخ فيه انه لو اراد ضم اشرا لا يرج وزن الفعل ايضا في  
التركيب وليس اعتبار التركيب فيه اكثر تكلفا من اعتباره  
في البواقي كاعلم الخ فان امتناع الفرق بينهما بطريق  
الحكاية الفعلية يعني كماله يدخل عليهما الكس والتثوين قبل  
نقلهما من الفعلية الى الاسمية لم يدخل عليهما بعد  
النقل ايضا كذا في بعض الشرح **قوله** ولا يخفى انه لا يتناول الاكل  
الخ في الصحاح الاكل على وزن افعل المرعده ولا ينشئ منه فعل

يقال احده افعلا اذا ارتعد من برد او خوف وهو منصرف وان  
سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل  
وصرفته في النكرة انتهى فانه لا يمكن القول فيه بالنقل من  
وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه **قوله** بل نحو اعلم ايضا اي  
ما هو على صيغة اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على وزن  
فانه غير منقول منه كونه صيغة براسم ولو اريد  
الحكاية في وزن الفعل ان هذا لوزن لما كان في الفعل لم  
يكن مع كسره ولا تنوين فاذا اوجد في الاسم حكمي ذلك الوزن  
على ما كان عليه في حال كونه في الفعل لم يرد الاشكال نحو  
اعلم لكنه يرد عليه انه يلزم ان يكون افعلا قبل العلمية  
غير منصرفا قبل وفيه انه انما يلزم ذلك لو لم يشترط  
في تأثيره اجتماعه مع الوصف والعلمية **قوله** وقد تكلف  
الخ في بعض الشرح واما تركيب التانيث مع العانية  
او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل في  
عمر فانه بمنزلة علمين تقدير الان الواضع قصد السمية  
بعامر فعدل منه خوف البشر الخ وفي نحو ذلك فانه بمنزلة  
ثلاثة وتركيب الاسمين في بعلبك وتركيب الالف و  
النون اما مع الاسم او مع العلمية نحو عمر ان او مع الوصفية  
كسكران وتركيب العجمة وهما ما تكريرا في العجمة والعجمة  
او تركيبها مع العلمية انتهى واثار التكلف فيه ظاهرة  
لا يحتاج الى البيان **قوله** نسبو لم كانت للاحقاق في



الايضاح معنى اللاحق ان يوجد حرفا قصصا عن حروف  
 بنية اخرى وليس في الاصول مما نل لها في زاد على الناقض في بعضه  
 في الزيد عند ارادتهم مثل تلك البنية المخصوصة **قوله** كما رطب شجر من  
 اشجار الرمل يدبغ به وايضا لللاحق بحذف الاكثر لان الواحد  
 ارطاط ولقوظم اديم ياروط فلما حذف الالف من مفعول دل على زيادتها  
 واصالة الهمزة في الياض ويجوز ان يكون الباء اصله ويكون وزنه  
 افعول وبديل عليه قوظم اديم مرطبي محذوف الهمزة من المفعول بدل على  
 زيادتها واثبات الباء بدل على اصلها **قوله** والاعلم بما ليس في  
 الاصول سداسي حتى يلحق به في الصحاح قال المراد الكسري العظيم  
 الشديد الالف ليس لتانيث وانما زهدت يلحق نبات الجمعية  
 ابنات الستة لانك تقول فجرة فلو كانت الالف للتانيث  
 لم تلحق تانيثا اخر شي وقد خطاه الجوهر في هذا الحكم اي  
 الحكم باللاحق كذا قال السيد في حواشيه على الرضي **قوله** لانها با  
 لعلمية بمنع من التاء الخ فيه ان امتناعه من التاء لاجل العلمية  
 لا لالاف جميع الاعلام مشاركتي هذا الوصف فكيف يصير  
 سببا المشاهدة بالالف التانيث **قوله** واما الف اللاحق الممدودة  
 كعلباء وفانده ملحق بسرواح العلباء وعصب العنق ونما علباء وان  
 والسرواح بكسر السين والحاء المهملة الناقصة الكثيره اللج وقال  
 الفراء العظيمة **قوله** فام ملحق مع العلمية ما لفت التانيث الممدودة  
 في الرضي لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما بشبه الف اللاحق  
 الممدودة اعني الهمزة في تحريكها في باب التانيث دون

الالف في نحو سكرى يكون الهمزة في الاصل الثاني تكون مخرجة اللاحق  
 في معاملة الحرف الاصيل ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران  
 بمشاهدة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام  
 حرف اصيل والالف اللاحق المقصورة وان كانت في مقابلة  
 الحرف الاصيل لكنها يشبه علامة التانيث اي الالف المقصورة  
 لا المنقلبة عن علامة التانيث اي الالف التانيث الممدودة  
**قوله** انما سنه الخ لتساخنها لها لفظا وامتناعا من التاء **قوله** يعني  
 ان التانيث للفظ الخ اي ليس مراد الشرح الاشارة الى انقضاء  
 التانيث الى قسمين بل مراده الاشارة الى اعباء القسمين في منع  
 الصرف **قوله** وان كان مع التذكير الخ اشارة الى ان الوصلية لانه  
 اذا كان معه التانيث الحقيقي كفرة او لا يكون شي من التذكير  
 والتانيث الحقيقيين فاعتبارا **قوله** وكذا المعنوي  
 الذي خفي فيه العلامة اي علامة التانيث اشارة الى الوصف  
 الى ان ليس المراد بالمعنوي ما يكون تانيثه من حيث بان يكون  
 موثقا حقيقيا بل ما يكون فيه علامة التانيث مقدرا غير  
 ملفوظ **قوله** انما قال ذلك قيد الحبشة في الاطلاق وان لا  
 قيد ههناك للتقيد والتعليل وههنا ليس من قبيل  
 الاول لان ذلك انما يستفاد اذا كان القيد في الحبشة  
 نفس المقيد كما في قولك الانسان من حيث هو انسان والموجود  
 من حيث هو موجود لا من قبل الثاني اذا الاسمال على العلتين  
 معتبر في مفرغ غير المنصوف عند المصريح فالنايذه في تقيد



به فتعين كذا فائدة التقييد الاشارة الى ان نسبة حكم غير  
 المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اسم المعنى عليه لان الحكم  
 انما ينسب الى المعنى لان معناه الاثر المترتب على الشيء عليه و  
 عدم دخول الجر والتنوين انما الاشمال على السببين لا ذات  
 غير المنصرف وما قيل ان فائدة التقييد الاشارة الى ان غير  
 المنصرف احكاما اخرا من هذه الحشية ففيه انه يتم انما لو كان  
 الخمسة لتقييد وليس كذلك لان وجود هذا الحكم بغير المنصرف  
 لا ينافي وجود احكام اخر له حتى يقيده بالحشية نعم ان دخول الجر و  
 التنوين عند الضرورة والتناسب يخرج الى ذلك التقييد لكن  
 في حكم المستثنى عن هذا الحكم بقوله ونحو صرفه للضرورة  
 او التناسب كانه قيل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين عند الضرورة  
 والتناسب واما قيد الحشية في قوله وحكمه ان يختلف بحيث  
 قال اي حكم المعرب من حيث انه معرب فهو لبيان الاطلاق و  
 انه لا مدخل بقيد من القيود في هذه الحكم فانه باعتبار قيد  
 اخر معين كونه منصرفا او غير منصرفا وفاعلا او مفعولا الى  
 غير ذلك احكام اخر ورجع الضمير الى رجع ضمير حكمه الى وجود  
 احد الامرين المذكورين ليكون نسبة الحكم الى كل واحد صرف  
 للعبارة عن المظالم المتبادر فان المساق الى التزم بعد تعريف  
 غير المنصرف بيان حكمه كما في تعريف المعرب وبيان حكمه **قوله**  
 ولا يخفى ان ذلك الحكم في الرضى انما يطهر اثره منع الصرف  
 في المتن وجمع المذكور السالم مع اجتماع سببين نحو احمران و

مسلمون علمين لموت لان النون فيها ليس المتكلم حتى يحذف  
 بتبعيه الكسر وايضا فان النصب فيها بالغ للجر فلم يسع الجرح النصب  
**قوله** الا اذا اعراب المفرد اي جعل النون معتقبا لاعراب  
 فخ وجبت منع صرفها للعلتين لان اذن فيهما تنوين المتكلمين  
 ولا يسع بضمهما الجرح كذا في الرضى **قوله** بل يحتاج في اثباتها  
 الى تكلف وهوان الافعال فيع الاسماء افادة واشتقاق  
 اما الافادة فلا يحتاج الفعل في كونه جزء كلام الى الاسم واستغناء  
 الاسم عنه واما الاشتقاق فلكونه مشتقا من المصدر **قوله** كما  
 الظاهر يشهد به بيان الفرعية **قوله** فلم يكف بواحدة اعادة  
 بمضمون قوله ولم يسع بفرعية واحدة لان ما سبق مذكور  
 بطريق المدعى وهما مذكور بطريق النتيجة ولتصل به **قوله**  
**قوله** اعلم ان اصل الاسم الاعراب لا اعتوار المعنى عليه فيحتاج الى  
 علامات مميزة بعض المعاني عن بعض واما النون فلا يطرأ عليه  
 الا معنى واحد طار وهو كونه عمدة فيما يركب منه ومن غيره اي الاسم  
**قوله** سمي نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء **قوله** فيعطى علمه  
 لاشماله على معناه الذي يقضي الفاعل والفضلات **قوله** ولذا جرت  
 الى ان لو كان اخره قويا في البناء لما خرج عنه بسبب مشابهة الاسم  
**قوله** بل سرع عنه علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة الا  
 عراب **قوله** او منع التنوين ولا لانه علامة المتكلم اي علامة اعرابه  
 هي التنوين وعدم ضرورة عودها كما في قوله اعد ذكر نعمان  
 الا الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذفا ايضا



يمنع الصرف كالشواهد لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة الا  
 قدما الحاجة **قوله** صورة الكسر الذي لا بد من الفعل ولذا يوتى بنون  
 العاد في نحو ضربني ويضربني وانما قال صورة الكسر لان معنى الكسر  
 وهما في صورة الفتح ويدخل **قوله** لان الاصل في اشارة الى  
 فرعيه العدل للمعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه بل بمعنى  
 كونه خلافا لاصل في الراجح المطابق للعباس **قوله** ولا غلب للمذكر  
 على المؤنث كان فرعا له في المعنى بمعنى كونه راجحا بالنسبة اليه  
 كما قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء **قوله** لا اعلى قائم  
 من حيث هو مجرد عن التاء والالزم اجتماع التجرع عن التاء  
 وعدم التجرع عنها **قوله** والمذكر هو هذا الخ اي المذكر وهو  
 المجرد عن التاء لا قائم مطلقا لا يخفى ان هذا الفرق بدقيق  
 فلسفي واما اهل العربية فاما يفرقون بين المطلق والمجرد  
 ويقولون ان التعريف فرع التثنية والتثنية فرع التذكير  
 والجمع والتثنية فرع الواحد مع ان هذا البحث مطرد في  
 جميع ذلك **قوله** لمضارعتها بالثاني الثاني المراد بالثاني الثاني  
 الهمزة المنقلبة عن الف الثانية في نحو صراء والالف المزد  
 قبلها والهمزة هي التي للتانيث دون الالف قبلها لانها  
 في اصل صراي فرع من قبل هذه الالف الف المدة والبناء  
 قلب الف الثانية همزة لانها لما زهدت معا ولم تفارق احدا  
 صاحبها غميتا مع التي الثانية على طريق التثنية كذا في  
 العباب والموصوف بالمدودة بتاويل العلامة والثانية

حرف فتح فان الهمزة والنون كونهما مع وفلا لا يقدرا ان الحذف والا  
 علان كحرف العلة **قوله** لا يخفى انه لا بد من اثبات الفرع عن بيان  
 يقال المشبهة اصل التشبيه فيما قصد من التشبيه **قوله** لا القسم الا  
 بعدم اختصاصه بالفعل وقد قيل في بيان الفرعية في القسم الاخر ان  
 الحرف الذي في الفعل لما كان لمعنى كان انة اصلا الاسم الذي فيه  
 الزيادة لا المعنى لان الاصل في الالفاظ ان يكون لافادة المعنى **قوله**  
 ولذا جاز قصر الممدود لان المقصور اصل الممدود كما عرفت **قوله**  
 بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب بقوتها بكونها شرط الكثرة  
 من الاسباب مع كونها سببا واستشهادا بقوله فما كان  
 حصوا لا جالس بقولان مرداس في مجمع **قوله** وسلب الضرورة عن  
 الطرفين اي الوجود والعدم عن طرفي الحكم اي الاحباب والسلب  
 وهو سلب الضرورة عن الجانب المعامل اي للحكم فان كان الحكم ايجابيا  
 فسلب ضرورة العدم وان كان سلبيا فسلب ضرورة الوجود **قوله**  
 ويقيد بجانب الوجود اي لهذا الجوانب بجانب الوجود اي يجوز  
 وجوده فلو كان معناه اي عدمه فليس بضروري ضرورة  
 السلب امتناع فليكون سلبا عبارة عن سلب الامتناع فلذا فسر  
 بلا امتناع **قوله** لان الترتيب الخ دليل الحكم مطوي اي غير عن  
 جعله في حكم المنصرف بالضرورة لان الترتيب الخ والتوجيه  
 الاتي في الشرح وهو رجوع الضمير الى الحكم وحمل الصرف  
 على المعنى اللغوي **قوله** من عدم مانعية للتعريف اي تعريف غير  
 المنصرف لان ما يفرق للضرورة ليس من افراد المنصرف فمعه دليل



قوله ويجوز رفعه مع صدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه وانما يقع  
 عنده لانه غير منفرد عنده الا انه سلب عنه لوجود حكمه للضرورة فهو  
 من افراد المحدود **قوله** والقول الخ اي القول في رفع عدم المناهية بان  
 المصريح وافق القدماء في حكمه بانصراف ما دخله الجبر والتنوين للضرورة  
 وخالفهم في التعريف حيث عرفه القوم بالايدخله الجبر والتنوين للضرورة  
 ويكون جوه بالفتح وعرفه المصريح بما فيه غلتان **قوله** بعد جذا  
 اذ لا وجه له للاختيار ما عرفه في عنده **قوله** والمعنى ما الذي اذا  
 شئ المعنى كماله المستفهامية وهذا اما موصولة او نازلة والفعل  
 الذي يتعلق به الجار محذوف وانما يشتم منصوب بفتح الحافظ او  
 محذوف بعد وخلاصة المعنى انه لا يخرج عما من شتم به اجمالا عليه  
 وسالم في تركه شتم الغواي لعدم احتياجه **قوله** والجملة مسافية جوابا لسؤال  
 نشأ من الجملة السابقة اي لم اعيد ذكره **قوله** امصايف الشئ ودراف  
 بالحركات الثلاث في العين عند من لم يثبت مراد قال الاخفش يقال مراد  
 الطعام وقال بعضهم يقول المراد في الطعام وقال الفراء يقال يمسالى  
 ومراد السعواها حرمنا قالوا غير الف واذا افردوها قالوا المراد  
 كذلك الصحيح **قوله** قال السير الاصل ليري اسقط الياء والكسرة بالفتحة  
 الفواصل فانها على الراي المكسورة **قوله** لموافقة فلي فان امالة قياسي  
 لكون اللف منقلبة عن التاء وامثل اللف سيجي مع كونه منقلبة عن  
 لولوا لموافقة افسح لما جي من ابقاء المنادي المختم على ما كان قيل  
 الترخيم افسح من جعله منادي براسه **قوله** لانه بان لما اجمع الخ انه  
 ايهم في حد غير المنصرفين من شتم وما يلزم مقامهما وقد

الاول بقوله وهي بدل الخ فكان المناسبات بين الثاني ايضا في  
 جنبه ومقدم على الحكمه واما قوله فالعدل الخ بيان الاسباب  
 فهو بيان لما ابره في تفسير ما ابره في الحد فاندفع ما قيل ان بيان  
 الاسباب كلها من هذا التعريف فده جمله معترضة لا مشاحة  
 في وقوعها انما وقعت لشدة الاهتمام بان لا يخال الصلح للتعريف  
 فدمت التي سماها **قوله** الكونه نهاية جمع التفسير فان الشئ اذا بلغ محايته  
 وكما له قوي غاية القوة **قوله** لتكرار الجمعية والتكرار الشئ يوجب  
**قوله** لكونه لا نظير الخ فانه اذا لم يكن له نظير في الاحاد كان غير مسبه  
 بالاحاد فيكون قويا في جمعية واصا نحو ثمان الخ لما كان بعض الا  
 حاد واردا على وزن صيغة منه في المجموع فلا يصح انه لا نظير  
 في الاحاد لاعتدائه عن ذلك المراد نحو ثمان وامثال من ياء لمن  
 التي رهاضية وسباح بمعنى طويل وحر مبي غليظ قصير ومعنى  
 قوله شاذ انه قليل والعليل كالمعذور في حكم العدم واصا نحو التزا  
 اي المصادر المنقوصة من باب التفعال **قوله** واصا نحو هوازن  
 اي شراجل اسم رجل وبراقي اسم كلب ومعافو اسم حي من الهم  
 فالالف فيها الخ والاصل يني وشامي **قوله** وكذا تهام الخ اصله  
 تحامي عوض الالف عن اجدي تاي البنية فصار تهاي ثم سقطت  
 الياء للتنوين **قوله** وانما لم يعد الخ حيث جعل غير منفرد واراد بخر  
 عوارى فمارى وكراسى وكماى ودياسي في جمع قمرى وتحنى و  
 كرسى ولسي **قوله** جمع عارية منسوبة الى العار لان طلبها  
 وعار وعسى **قوله** لانها سب الخ لان تلك اليا سبوا عا



فصار متا صلية بالقباس الى الجمع وان كانت عارضة في الواحد  
**قوله** وقيل ان ما يبالغ في قيل في الاعتدال عن محي بان انه مثل بان  
والاصل معنى عوض الالف عن احدى اليامين فصار كما في **قوله**  
الذي هو الثمن وليد الالف الذي كان المنسوب اليه بالفتحة من  
بقراءة النسبة كما قيل في تمام النسبة الى تمام **قوله** ولا يخفى بعده  
اذ لا معنى للنسبة في بان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع  
والخمس الى الخمس والمعنى النسب هذين العددين الى الجزئين  
كذا في الرضي في الاصل عدد لا محدود **قوله** والثاني هو المعدود  
اي الثاني لا يستعمل الا في المحدود لا العدد **قوله** فان الخ اي اذا  
كان ثانيا منسوب الى ثمانية فالالف التي في ثمان غير الالف التي  
في ثمانية فمديرا وكذا الباء التي في بان غير الباء التي في ثمانية  
ليصح كونه منسوب اليها وان الفة عوض عن احدى اليامين و  
هذا كما قيل في محان **قوله** واما نحو الكلب الخ فاجواب  
عما يقال انه لو كان قوله هذا الجمع لانه لا نظير له في الاحاد فكذلك  
لكا في اجمال لا نظير له في الاحاد فلم يعد هذا الوزن ايضا  
**قوله** بدليل تصغيره على الكلب واجمعه **قوله** ولا يصح الاعتذار به  
اي لا يصح الاعتذار عن نحو كلب بانه نظير في الاحاد بلجي اوج  
واجروا انك واشد لان الاول منقول والاخران عجميان قد  
سددوا به قال في الصحاح الا انك لا اسر به وهو اقل من  
صفر الجمع ولم يحج عليه الواحد الا انك لا اسر به **قوله** بدليل ثانيا  
الفعل المنسوب اليه قال بلغا واجمعت اسدي **قوله**

السواريه دست الياء المتناهية التختانية والراء لفظا  
معناه دست بجن **قوله** الكتي فقط دون الضروب المختلفة **قوله**  
وقد اشار الى بقوله كالمجموع الموافقة لها في عدد الحروف و  
والسكنات وانما لم يقل في الوزن كيلا يسبق الى الفهم ان  
للمراد الموافقة في الوزن الصفر **قوله** النمرة في الممدود الخ الالف  
الممدودة عند سوسوب في الاصل مقصورة زهيدت قبلها الف  
لزيادة الممدود ذلك لان الالف للزوم صار كلام الفعل فجازتها  
الالف لاد قبلها كما في خا وكباب فاجتمع الفان فلو حذفت  
احديهما صار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل بعليتها  
الحرف فصل الحركة دون الاولى سعي على عدمها وانما قلت  
منمة لا واو ولا يامع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض  
كثر اذ لو قلبت الى احديهما لاحتج الى قلبها الف كما في كسار  
وراء لكون ما قبلها الف كما في هاء سا الى الفان الى الثاني  
حيث قيل الممدوده للتانيث فان الممدودة مجموعها تغلبها  
لاني التانيث على الالف الزائدة **قوله** اي لبنائها والمراد من  
بناء الكلمة وزنها وضعيتها هيتها التي يمكن ان يشار لها  
فيما غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة و  
سكونها مع اعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل في موضعه  
وانما لم يمكن البناء لانه لا نها وضعت فارقة بين  
المذكر والمؤنث **قوله** وان فتوح بان صارت داخلية في ما  
وتها او شرط تاثيره كلمة او لمع الخ **قوله** وهو في اللغة الصرف



وقع في الرضي ولوقال الخراج كان أو بمعنى العدل وهو الصرف يقال  
 اسم معدول الخ والظان مقصوده بيان المعنى العرفي للعدل كما  
 وقع في شرح العدل صرف اللفظ يعني أن العدل في عرفهم بمعنى الصرف  
 يقال اسم معدول الخ أو لا وفق أن بقصر بالخراج ليكون  
 التعريف بالانتم المحمول وإنما قال وفق لأن الخرج لازم للصرف  
 إلا أنه غير محمول عليه والتعريف بالانتم المحمول أو لما ان الـ  
 ديا وجوزوا التعريف بالانتم الغير المحمول وليس مقصوده  
 بيان المعنى اللغوي والعرف لا توافقها في التعدية والالزام  
 ولا شك في تحققها ههنا فان الصرف يستلزم الخرج فالصفا  
 اسقاط لفصله في اللفظ أو ان يقال وهو في اللغة الصرف  
 يقال عدله عنه أي صرفه وفي الاصطلاح صرف الاسم عن  
 نفسه يقال اسم معدول الخ فما قيل لو كان العدل بمعنى الخراج  
 فالاعتراض واراد لكن العدل جاء في اللغة بمعنى الميل يقال  
 عدل عنه أي مال وعدل إليه أي مال إليه وجاء بمعنى  
 التباعد يقال عدل الجبال الفصل أي خناه كذا في القاموس  
 ولاداعي إلى كون العدل الخوي بمعنى التباعد دون الميل  
 الاستعارة المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوي  
 بمعنى المعدول إليه بعيد عن المقصود بمراحل الماعرفت  
 أن مبنى الاعتراض العرفي لا المعنى اللغوي كونه  
 في اللغة بمعنى الميل لا يدفع الاعتراض على أن المذكور  
 في القاموس أن العدل الموصول بمن معناه الميل على

أن المذكور في القاموس عدله وعدل عنه بعدل و  
 عدلا وعدولا حاد واليد **العدل** لا يرجع وهو يدل على أن المو  
 صول بمن معناه الميل والموصول إلى معناه الرجوع فلا يتبع  
 يكون اطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول **اليد** فيصح  
 تفسيره بالخروج الخ يعني أن مفهوم الخرج أعم من أن يكون بالخراج  
 أو بنفسه وإن كان المتبادر منه عند الاطلاق الخرج بنفسه  
 فإن العام قد مر الملاقاة في فرضه منه شايعا فليشوعه يتبادر  
 إلى الذهن كالوجود فانه أعم من الخارجي والذهني فإن  
 كان المتبادر منه الخارجي وإذا كان كذلك فالمراد من  
 الخرج ههنا الخرج المستند إلى الخارج وهو الخرج  
 فصح تفسير العدل المبني للمفعول أعني المعدولية بمعنى  
 المصروفية به لكونه لازما محمولا عليه فاندفع اعتراض  
 المحقق الرضي وبما ذكرنا ظاهر وجه صحة تفسير الشـ  
 الخرج بكونه خرجا ثم ذكر الشـ الرضي في بحث للسدر أن  
 اسم المصدر موضوع للحديث الساذج والفعل المبني  
 للفاعل موضوع للحديث المنسوب إلى ما قام به والفعل  
 المبني موضوع للحديث المنسوب إلى غير ما قام به من الزمان  
 والمكان وما وقع عليه والالة والسبب في النسبة إلى ما قام  
 به أو إلى ما عداه مما يتعلق به ما حوذي مفهوم الفعل  
 خارج عن لازم له في الوجود فان أضيف إلى الفاعل كان  
 مبنيا للفاعل وإن أضيف للمفعول كان مبنيا للمفعول



وان لم يذكره شيء منها كان محتملا للمعنيين كما فيما  
 نحن فيه فقد ظهر لك بما ذكرنا انما قيل ان صنع المصعد  
 لم يصدر بوضع الالما قام به كونها موضوعا لمعنيين  
 ما هو صفة للفاعل وما هو صفة للمفعول لا بد من  
 دليل كلام لا طائل تحته **قوله** الا ضمنا اي بقا فان الاخر  
 يستلزم المخرجية **قوله** اي ما وه اما على حذف المضاف  
 او على البحر يذكر الكل واراده الجز **قوله** او لا يتصور الخ  
 تعليل المقدراي انما فسرنا بالمادة اذ لا يتصور خروج  
 الكل اي الاسم الذي عبارة عن المادة والصيغة عن  
 الجزء الذي هو الصيغة **قوله** فان خروج سحر الخ يعني  
 لو لم يرد بالصورة ما يشمل الصورة الحكيمة يلزم ان  
 لا يكون سحر اذا اريد سحر معين معه ولا عن السحر المتع  
 باللام لعدم خروجه عن صفة الحقيقة لان اللام لكونها  
 كلمة براسها لا دخل لها في الصورة مع انهم صرحوا بانها معدو  
 منه فلا بد من تعميم الصورة **قوله** لانها غير ما والى الخ لان  
 من المضاف ليس داخل في الصورة الحقيقة لاسم المفضل  
 وهو ظاهر ولا في صورته الحكيمة لعدم ضرورته بمنزلة الجزء  
 بشدة الاتصال بالجزء الفصل بين اسم التفصيل وبين من  
 نحو احسن لو انضدت من الشمس وكذا بين المضاف و  
 المضاف اليه بالظرف ونحوه في الشعر **قوله** وانما  
 اي لعدم تناول قوله صيغة للصورة الحاصلة الاسم

المفضل

التفصيل من اذ الاضافة بغير تفسير التعليل الذي دخل فيه نحو اخرج  
 القاد **قوله** وفيه اي في هذا التفصيل يلزم ان يكون يوم الجمعة منصو  
 بتقدير في معدلا عن المجرور بلفظ لان يصدق عليه ان يخرج عما هو  
 حق من استلزام في يمكن ان يجاب بان لا يخرج عما هو حقه فان حق  
 المفعول فيه كمال الامر ان يستعمل منصوبا وتجرور **قوله** الجواز فصل بينهما  
 الى اجله مثالي الكتب المتداولة **قوله** ان ذلك الخرج اي خروج يوم  
 الجمعة منصوبا عن في يوم الجمعة خروج ناقض لان في مقدور حالة  
 النصب والمقدور كما للمفوض فكان لم يخرج **قوله** قيل لم يدخل الخ قايده  
 السيد الشريف في حواشي الرضي واما نحو مقام ومقول ففيه علة  
 يخرج عن صيغة الاصلية والمتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا  
 يستند الى الخراج كما في قوله يخرج زيد الى بلد كذا وحاصله ان خرج  
 الاسم عن صيغة لا يكون الا باخراج المتكلم ولفظه وهذا امر يرد  
 فالمراد من خروجه ان لا يكون مستندا الى اخراج العلة فخرج  
 المغيرات القياسية لان لها عللا لا يخرجها عن هياتها بخلاف  
 المعدولات فان خروجها غير مستندا الى علة وان كان مستندا  
 الى اخراج المتكلم واندفع اعتراض المحسن كما لا يخفى **قوله** فان لم  
 اعتباري فلو كان له دخل في الصورة لزم ان يكون الامر الاعتبار  
 داخل في الكلمة فلا يكون موجودا فضلا عن ان يكون ملفوظا  
 او مسموعا **قوله** واللفظ الخ فالمراد بالخروج الخرج التام **قوله**  
 على تقدير كون نغره غير قياسي واما على تقدير كونه قياسيا فاما  
 خارجا باخرج بالمغيرات القياسية **قوله** كان وجهه اي وجه



الترتيب المستفاد من بابه الشمع بين الامور الثلاثة اعنى  
 وجدان هذه الامثلة غير متوفرة واعتبار العدل فيها و  
 التفيتش عن حال صحتها **قوله** وللشهور الخ نقل بعض الشايعين  
 ان المصريح قال في شرح المنظومة داعي بالتحقيق ما يثبت معرفته  
 صرفا ولم يصرف وتغنى بالتقديري ما يتوقف معرفته على منع  
 قوله **ط** الصرف ولعل وجرا في خلاصة ان الدليل المشتبه للاصل  
 سوى منع الصرف مشبه للعدل ايضا لكن بالواسطة لان  
 مثبت الاصل من حيث انه اصل مثبت للعدل للرفع من حيث  
 الرفع وليس فرعيا لا باعتبار العدل فيكون مثبتا للعدل  
 وانما الميلقت اليه الشمع لان اعتبار العدل  
 في نظر الخوي مقدم على اعتبار الاصل وتفتيش  
 حاله فلا يكون الدليل المشتبه للاصل مشتبا  
 للعدل فكيف يصح الحصر المستفاد من عبارة الشم  
 مع وحاصل الجواب تخصيص الدليل بالدليل المشتبه  
 للعدل ولا بالذات في نظر المخافة فلا ينافي و  
 جود دليل اخر يكون مثبتا لثانيا وبالعرض **قوله**  
 او ضرورة مثله كالبناء في نحو امر وجضاء  
**قوله** واما بثبوت العدل في الجواب سوال  
 وهو ان يقال ان العدل قد ثبت من غير  
 منع الصرف او ضرورة مثله معما في نحو قطام  
 وحاصل الجواب ان بثبوت العدل في نحو

قطام انما هو بالعرض طرد اللياب في ثبوت  
 العدل قصد او اذا لا يكون الا منع الصرف  
 او ضرورة مثله **قوله** هذا اخصر الخ كلام  
 الشمع وكلام الرضى متمم لان معنى  
 ثلث وثلاثه مكررا والشمع **قوله** شرح  
 اثبت في كون القياس في ثلث التكرار  
 لفظا بان الاصل ان المعنى اذا كان مكررا ان  
 يكون اللفظ مكررا فكان القياس في  
 ثلث ايضا التكرار ولا سبب ان طريقه  
 الشمع اخصر من طريقه لكن طريقه  
 الرضى **قوله** على قولين بيان فائدة و  
 كره في الكلام وبيان اسماء على  
 الوصفية وبيان وجه اجراءه وهو  
 انه منصوب على الحالية كانه قيل  
 منقسم على هذا العدد كما قولك في  
 قراءات الكتاب جزء جزء الا انه  
 اجري الاعراب فيه على الجزئين بعد  
 اللفظ وبيان فائدة كون الاصل فيه  
 التكرار بوجه لا محري في اسماء العدد



الغير المعدولة بخلاف ما ذكره الشافعي فانه  
 يقتضي ان كل لفظ يدل على معنى مكرر ان  
 يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم  
 ان يكون اسما للمعدولة مثلا اثنين  
 لكونه والا على معنى واحد وواحد يكون  
 معدولا عن واحد وواحد وكذا ثلثة واربعة  
 فان حقيقة كل عدد وحدات مبلغة اذ  
 العدد والتحقيق ان المعنى المكرر اذا قصد به افادة  
 المعنيين كما في ما نحن فيه لا يحجب فيه تكرار اللفظ واذا  
 قصد به تقرير المعنى الاول فتاكيد في الاصل فيه تكرار  
 اللفظ **قوله** مكرر اي على الاطلاق على ما نض عليه رضي  
 لئيم التفسير فالاولى التخصيص عليه **قوله** كذلك اي يكون  
 اللفظ مكرر على الاطلاق ولا يجوز ان يفاد ذلك المعنى في  
 باب العدد لمكرر كما في جماع في القوم ثلثة وثلثة وبغير تكرار  
 كما في جماع في القوم ثلثة **قوله** الخاق للفرق المتنازع فيه اعني  
 لفظ ثلثة حيث نزع فيه بانه مكرر الاصل والاول بالاعم الاغلب  
 اعني المكرر في المعنى المفاد بهما **قوله** اراد بالحق فكلية  
 الى مجرد انتهاء الغاية فالظاهر الواو وعدم الواسطة بين  
 ثلثة وربع **قوله** قال الشيخ الرضا إشارة الى ان ما ذكره الشافعي  
 ان الساس مسموعا من واحد عشرة حتى التناهي الساس

في اللفظ المذكور الرضا في شرح التسهيل  
 لا فان الاسم المصري والصحيح

على القولين  
 على القولين  
 على القولين

وحكي ابو حاتم وابن السكيت احاد الا عشر ومن حج على من لم  
 لحفظ **قوله** من عشرة اي مطلقا عشرة **قوله** في قول الكندي ولم يصر  
 بشوكي روى في الرجال احصا الا عشر **قوله** وعن مكر الى غير  
 مكر اي في لفظ مكر الى غير لفظ مكر وفي الصحيح وما حله  
 انه عدل فيه عن معنى غير مكر الى معنى مكر حيث قال ثلث  
 وثلث وغيره مرفوعا للعدل والصفة لا تعدل من ثلثة  
 الى ثلث وثلث وهو صفة لا تك يقول مررت بقوم فثنى  
 وثلث وهذا قول سيبويه وقال غيره انما ينصرف لتكرار  
 العدل فيه في اللفظ والمعنى لانه عن لفظ اثنين الى  
 لفظ مثنى ثناء وعن معنى اثنين الى معنى اثنين اثنين  
 اذا قلت جاءت الخيل مثنى فالمعنى اثنين اثنين اي جار  
 من دوحين وكذا جميع معدول العدد **قوله** هي موضوعة  
 للوحدات الخ المعنى اسماء الوحدات المتكررة التي مبلغة  
**قوله** مرهه مخصوصة بالوحدات المكررة **قوله** اي يكون  
 او صافا فان الوصف صادل على ذات مبهمه ما خذوة مع  
 بعض معانيها **قوله** اصارت بوصفية اصلية وان كانت  
 عارضية بالقياس الى وضع ثلثة **قوله** ولقابل الخ تعني  
 لم يجوز ان يكون ثلثة بانه باعتبار الوضع التركيبي  
 موصوعة للمعنى الوصفى وان كانت باعتبار الوضع  
 الافرادي موصوعة للمعنى الاسمي اعني الوحدات الثلث  
 الا فيما هو جنس الخ المراد الجنس العرفي وهو باعتبار ال



شتر في المنافع وعدمه فالرجل والمرأة في الانسان  
جنسان مختلفان **قوله** ان قلت ان المراد بالحق تعني ان حاصل  
الكلام راجع الى قياس على هيئة الشكل الاول بان يقال  
اخر اسم لتفصيل وكل اسم لتفصيل قياسه ان يستعمل باحد  
الامور الثلاثة ويرد عليه انه اريد باسم التفصيل  
ما وضع للزيادة فالصغري مسلمة لان آخر موضوع  
للزيادة لكن لانم الكبرى لان اسم التفصيل اذا لم يكن  
مستعملا في الزيادة لا حاجة في باقي الامور الثلاثة  
لعدم احتياجه الى التفصيل عليه وان اريد ما استعمل  
في معنى الزيادة فالكبرى مسلمة لكن الصغري ممنوعة  
لان آخر مستعمل بمعنى الاغبار **قوله** قلنا الحق حاصل الجواب  
اختيار الشق الاول واشتات الكبرى بان المراد بقولنا قياسه  
ان يستعمل باحد الامور الثلاثة ان القياس بحسب الأصل  
قياسه اى بالنظر الى الواضع لا القياس بحسب الاستعمال  
فاندفع المنع المذكور لكن بحسب ما لا يتعارض كون آخر معد  
عن واحد بعينه الوضع لا يقتضي لاحد الامور الثلاثة مطلقا  
لا واحدا بعينه ويجب ان يغير العدل على ما ذكره للمصنعا  
ذكر سابقا من انه خرج الاسم عما هو حقه من الصيغة  
او استلزام كناية اخرى ليظهر صدق تعريف العدل على اخر على  
جميع التقادير اما على تقدير كونه معدولا عن المعروف باللام  
فلخر وجه عن صور الحكمية لما مر ان اللام ممر الى الجذر واما

على التقديرين الآخرين فلكونه معدولا عن استلزام الاصناف  
او من **قوله** ويؤيده لزوم المطابقة الحق يقال جابى نهيد  
ورجل آخر فاعتره آخري وجهلان آخرا ورجال اخرون وانما  
قال يؤيده اذ يمكن ان يقال على تقدير كونه معدولا عن مراد  
لما غير صيغة وخرج عن معنى التفصيل اوجب مطابقة  
لموصوفه كسائر الصفات الجارية على موصوفاتها **قوله**  
لزوم بخالف المعدول والمعدول عنه الحق فان المعدول  
عنه معرفة والمعدول كلفة لوقوع صفة للتكرار قال الله  
تعالى فعدة من ايام آخر **قوله** الجواز عدول الحق بان يغير عن  
صفته الاصلية وعن معناه الاصل كجاء نقلا عن  
الجوهري في ثلث ومثلث **قوله** اذا اردت به سحرا بعينه  
اذا قصدت الظرفية مع التعين كما في قولك حسبك يوم  
الجمعة سحر فلو قصدت الظرفية دون التعين انصرف  
نحو قوله نعم ونجينا بهم بسحرا والتعيين دون الظرفية  
عرف باللام او الاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلنا **قوله**  
لفظ الحق ومعنى خلاصه بيان العدل فيه باعتبارين  
ان طريق تعريف التكرار انما هو اللام او ما جرى مجراه عن  
الاضافة فعول عن ذلك الطريق الى طريق اخر وهو تعريفه  
بالعليه فعنه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك  
اللام ومن حيث المعنى باعتبار تجريده عن تعريف اللامي  
واعتبار التعريف المعنى **قوله** فلا بد من اللام او الاضافة



علي ما خرج به في الرضى فبحث العالم في اسم الجنس انما يطلق على  
افراده المعينين في التعريف وهما اللام والاضافة **قوله** سواء  
صار بالعليه فان اللام في الاصل في الاعلام العاليه تعريف  
العهد **قوله** في المشهور فان الجمهور على ان فتحه اعرابية  
ولا تمنه للزوم ظرفية وليس تعريف من عندهم لكونه علما  
ونزعم صده الا فاضل انه مبني لتضمن معنى حروف التعريف  
كامر وره بثلاثة الاول المنع الصرف خروج عن الاصل من وجه  
دون وجه والبناء خروج عن الاصل من كل وجه الثاني انه  
لو كان مبنيا لكان غير الصحيح به اولى فوهم الاعراب الثالث  
انه لو كان مبنيا لكان جازا للعراب جواز اعراب حين  
في قوله على حين عانت المسبب على الصبائسا وبما في ضعف  
سبب البناء وكونه عارضا وفي الثالث نظر لان تضمن  
منع الحروف سبب موجب للبناء فلا يكون عارضا كذا  
في شرح التسميل للعامل المصري وحاصل الكلام انه  
لا يوجب افعال المعدول والمعدول عنه في التعريف  
والنكير في المعدول عن المعروف باللام اذا لم يقصد به  
تلك المعرفة كان نكرة كآخر وان قصد به تلك المعرفة  
باعتبار معنى اللام فيه كان مبنيا لتضمن معنى الحرف  
كامر وان قصد به تلك المعرفة بتقديره علما بعد  
العدل كان غير منصرف للعدل والعلمية المصدره  
كسر **قوله** والعلمية المقدرة اي علمية الجنس كما صرح

به في النقل **قوله** كما من الح عطف على قوله كما في سمر **قوله**  
حاله الرفع عندي بم الح اي في لغتهم يقولون  
مضى من بالضم وقت من خرجت اول من امس  
بالكسر على ما نقل سيبويه واللغة العليا بناءها على  
الكسر في الاحوال كما بها وهو مذهب الحجازي ونقل النز  
مخشي وجماعة من النخاة ان امس معرب عند بني عيم  
في جميع الاحوال ووجه الفرق انه جاز ان يخرج امس  
الساء كما ذهب اليه اهل الحجاز وان يعترف في علة منع  
الصرف فابتداء او باعتبار الاعراب وهو اشرق واوحي  
بالاسماء واخير اسبق الاعراب واشرف وهو الرفع  
فنصار في حال الرفع غير منصرف والمحال ان الباقيتنا  
ان سوي بينهما في المع لم يبين ما وها اعراب غير المنصرف  
وان سوي بينهما في الرفع لم يبين من اعرابها فلم يبق  
الا الكسر فسوي بينهما فيها وكفى الح عطف على كماله  
**قوله** عند الجمهور في فانه حكم بان ضحي اذا اردت ضحي ب  
لم تنونه كسر وتقيم منه انه معرب غير منصرف **قوله**  
القياس الح اي القياس الذي سبق من كل اسم جنس اطلق  
واريد به فرد معين الح يقتضي ان يكون صباح ومساء  
اذا اردت بها صباح يوما ومساء يوما كما من وسحر  
مبينان او غير منصرفين مع انهما منصرفان والجواب  
عنه انهما وان كانا معدولين عن المعرفة بل اللام الا انهما

فانهم



لو بوحدا منبئين او غير منصرفين فلا حاجة فيها الى اعتبار  
 تضمن معنى اللام او تقدير العلمية واليه بشير كلام الرض  
 في بحث الظرف حيث قال ولم يسن صياحا ومساوا واخر  
 اتحصا المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان  
 التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة  
 ظهوره في امر **قول** وعدل ظواهر المثنى الخ اعطف  
 على المطابقة اي مسوعا القول يكون معدولا عن اخره فم  
 عدل ظواهر وانما اوج لفظ الطفة الموضوعين لانه  
 لا عدل في معنى المثنى والجمع والمؤنث عن معنى الواحد  
 المذكور لاتحادهما في لما ان ذلك الواحد يستوي فيه  
 الجمع ولا يخلو عن بعد لا تخا مغيرا قياسيةته وان  
 كان العدل فيها باعتبار استلزام كلمة من **قول** وعلى  
 هذا يتحقق الخ اي على تقدير كون اخر معدولا عن اخر  
 من يتحقق العدل في جميع تصاريفه الا صبغة الواحد  
 المذكور اذا فرج بين العدول والعدول عنه الاباعيا  
 تقدير من في الاول وذلك يوجب العدل بتفسير المص لما  
 ذكرنا من عدم دخول من في الصورة الحقيقة ولا في  
 الصورة الحكيمة **قول** وعلى كلا التقديرين اي تقدير  
 العدل من المعرف باللام او المستعمل بمن لا يظهر العدل  
 وهو منع الصرف الا في اخر اعدم احتياج اخرى واو  
 الى اعتبار العدل بوجود سبب منع الصرف فيها من

الفالتانث والجميع المنتهي وعدم اعراب منع الصرف  
 وهو الفتح في البواقي اعني اخر ان واخرون واخرايان  
 واخريات اعني المثنى وجمع المذكور السالم فلكون اعرابها بالحروف  
 واصافي الجمع المؤنث السالم فلان اعراب في الحالين بلجر لما ان  
 البصيفيه تابع للجر كما في جمع المذكور السالم كمالا يلزم مخالفة  
 الفرع الاصل سواء كان منصرفا او غير منصرف كما عرفت  
 في مسلمات حال كونها للمؤنث **قول** بجا ذهب اليه الجليل  
 من كونها معرفات بتعريف الاضافة مع غيرها عن تلك  
 الوجه فان الاصل في جاء في القوم اجمعون اجمعهم  
 وفرايت الكتاب اجمع اجمعه **قول** سواء كان المضاف  
 الثاني تكرر اللام الاول كما في بين مراعي وجبريت الابد  
 والست الا **قول** لم بشرط الخ اي بشرط ان يكون المضاف  
 الثاني تابعا للمضاف الاول **قول** وللاي لاجل الاشتراك المذكور  
**قول** ودلالة ما اضيف مانع ذلك المضاف عليه مانع ذلك  
 المضاف عليه لا مفعول مالم يسم فاعله لا اضيف وعليه  
 متعلق بدلالة اي دلالة اللفظ اضيف اليه تابع ذلك  
 المضاف على المضاف اليه المحذوف **قول** نحو الاعلاء او بدا  
 ساع من قول الاعشى تمام المزاورة والانفا بل بالعصى ولا يرا  
 بالمجازة الامر في استثناء من السابق والعلالة بضم نونه  
 جزائي الفرس والبداحه بضم الباء اول جري الفرس والسع  
 الفرس السرج السير والمند بفتح النون وسكون الهاء العظيم



صفه سارح مضاف الى الحرارة اضافة الصفه الى افعالها  
وهي بضم الجيم والراء المعجمة والراء المهملة المفتوحة  
القوايم الاربع والتقدير الاعلاله او بداهته سارح  
يعني لنا في حربه قد انقطع فيها جميع الافراس عن السير ولم  
سولها جرى الاعلاله او بداهته لفرس سارح السير  
عظيم القوايم ابن غلبطهما **قوله** اذا كان مجموع محررا حر  
حررا وحررا وصرافا وصرافا **قوله** الاعلى جميع فلا يكون  
قياس جمعها ان يجمع على جمع انه علم جنس فانه دفع تأكيد  
المعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين  
فيكون علم جنس فعلى هذا منع اجمع بوزن الفعل والعلمية  
**قوله** وقال الخليل ان تعريفه تعريف الاصناف كما مر ومنع  
الصرف فيه بوزن الفعل والتعريف الاضافي وهو ضعيف  
لان الحكم منع الصرف لاثنين فيه كما سبق واما مع  
حذفه فما المانع من اعتباره كذا الرضى **قوله** واليه ذهب  
المصنف هو عنده كاسود وارقم **قوله** فان كان الاول المنعني  
الاجمع حلالات الوصفية والاسمية الغالبة ولا يصح  
على اجمعون على كل الحالين **قوله** انه اتم جمعا الخ الا ان الكثرة  
اتم من حيث جمعه للالفاظ والحركات والسكنات والتجويد  
في فرائد من كل شئ فحذف المفضل عليه ذهابا الى التعظيم كما  
في الله **قوله** يجمع جرد من معنى الزيادة واستعمل بمعنى جمعه  
**قوله** من لوازم اسم التفصيل من الاضافة واللام وكله

من الاشياء معنى الزيادة **قوله** فلو كانا في حق التجريد عن معنى  
الزيادة والعدل من اللوازم الا انه معرفه واخر نكرة **قوله** كما  
يصح حسن حسن الخ يعني اذا صح ان يكون موبت حسن حسنا  
على وزن فعلا والمجرد مشاقتها الاخر في الاشتغال على المعنى الو  
صفي فكان ضمنه في اجمع بعد تجريده عن معنى الزيادة او المشت  
لاخر لفظا ومعنى **قوله** وفيه بحث حاصله انه اذا كان اسما  
بمعنى جميع لم يتوفيه معنى الوصفية فكيف يكون في حكم احر  
معنى الجوارى عندهما ذكره المحققون من علماء الحنفية في  
تفسير قوله مع فسجد الملايكة كلام اجمعون ان سجودهم كان  
على سبيل الاجتماع ولفظ اجمعون وان صار بالغلطية  
بمعنى كلهم الا ان فيه معنى الوصفية باعتبار اصل الوضع  
ولم يتجدها بالكلية كما صرح به في التلويح **قوله** من تغير الخ  
الى جعل بيان الموصول مجموع الامرين تفسير الخروج عن  
الصيغة الاصلية بان يخرج وجهه عنها ويسمى بالامثلة  
اشارة الى دفع التكرار يعني ما ذكر سابقا بقوله واما  
المغيرات الشاذة ح كان جوابا بالمنع كون المغيرات الشاذة  
خارجة عن صيغة الاصلية وهذا استدلال على عدم  
دخولها في تفسير العدل بناء على تفسير العدل وسمه بالامثلة  
فانه قد انتفع بالامر من المذكورين غاية الانتضاح انه  
انه ان اعتبر الخروج عن الصورة الاصلية يتحقق العدل  
كما عرف بالامثلة المذكورة والاقلا في المغيرات الشاذة



لم يغير الخرج ولا يمكن شاذة فليكن معدوله وبما ذكره ان  
 ما قبل انه كان على الشرع ان يذكر قوله كيف ولو اعتبر جميعها او  
 لا على اتيان باب الخ عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى لا يحتاج  
 الى تكرار من دفع لانه تم صرح قيل ذكر الامثلة ان المراد من  
 الخروج عن الصيغة الاصلية اعتبار الخروج عن صفاته  
 من سلك طريق التدرج في الجواب فاجاب بالابتنع بناء  
 على انه لم يجوز ان يكون المراد من الخروج اعتبار الخروج وثانيا  
 بالاستدلال بعد ان وضع ان المراد منه ذلك **قوله** اذا اجمع  
 ليس الا مغير الواحد ابتداء فعلى تقدير كونهما مغيري اقواس  
 وايضا لا يكون جمعيتها على خلاف قاعده الجمع ثم لا يخفى  
 ان بيان المحشر مع مخالف البيان الشرع فان النظر ان المشا  
 اليه بقوله فلا شذوذ وفي هذه الجملة اقواس وايضا لا يخفى  
 يكون مودي كلامه انه لو اعتبر جميعها او لا على اقواس و  
 اتيان فلا شذوذ وفي جملة اقواس وايضا لا يخفى  
 ح فسيح البيان اسم جنس **قوله** المراد من اسم الجنس المراد  
 من اسم الجنس ما يقال له عالم وهو ما دل على معنى كل سواء  
 كان اسم عين كصر او معنى كهندي واداد بالصفة ما  
 دل على ذات مبهمة ما خذوة مع بعض المعاني **قوله** فلا اعتد  
 فيه حق لو سمي بذلك كان منصرفا **قوله** الا اخر وجمع واتباعه  
**قوله** وهي في المذكر كفعال في المؤنث قال الرضي في بحث المناد  
 ومن ذلك اي ما لا يستعمل في غير البداء كما هو على وزن فعل

في سبيل المذكر وعلى في سبيل المؤنث نحو حيث ولك وحس  
 ولكاع وفعال هذه فاسم عند سسويه كالتى بمعنى  
 الامر من الثلاثى وكذا فعل في مذكر **قوله** حق لو سمي بهما  
 مذكرا ح اي عشرة اعتبار العدل فيهما انه لو سمي بهما  
 مذكرا امتنع صرفهما للعلمية والعدل والافهما حال التباين  
 متبينان اما فسق فلكونه منادى مفرد امعنه واما فسق  
 فلشابهة لنزال وانما قيد بقوله مذكرا لانه لو سمي بهما  
 مذكرا امتنع مؤنث منع صرفهما للتانيث والعلمية فلا  
 ثمره لا اعتبار العدل **قوله** وتمسكوا اي على اعتبار العدل  
 فيهما بان الاصل فيهما ان يكونا مساويين للصنع اي هما  
 لمبا لغة اعني فاسق وفاسقه مثالا في الاستعمال و  
 عدم الاختصاص بباب دون باب كما هو الشايع في  
 جميع منيع المبالغة فلما اختص بباب النداء علما انها  
 معدولة لان عملها لغة **قوله** الا لا دليل على فان نقصان  
 استعمال **قوله** يثبت فاعل في شرح التسهيل ان نقل  
 معدول عن النقل وبطل هذا شرط الكثرى المراد بثبت  
 صعبه ممكن اعتباره معدولا لانه **قوله** وعدم فعل  
 قبل العلمية اي لا يكون اسم جنس مستعملا لانه يكون  
 علما منقولا عن اسم الجنس كما هو الشايع في الاعلام  
**قوله** الا اذا ثبت ح فانه مع جمعه للشرطين ليس فيه  
 العدل لعدم الاحتياج للاعتبار **قوله** كما وواو في الصعاد



النافذة لو دار جئت الحسن في خوفها الا والدا هيته  
 والامر انقطع وكذلك الادع على مثال فاعل واود بوجه  
 نصره العرب جعلوه كنفق لم يجعلوه كمن **قوله** بالعدل  
 فيه الماحي معك الجامع للشرطين **قوله** لكثرة كون فعل الخ  
 الظ لكثرة كونه وضع الظ موضع الضمير اعتناء ببيان  
 الحكم عليه بعدم الصرف **قوله** واصطرايح اي حين  
 كثرة عدم الصرف فيه لان القول يمنع صرف بسبب العلمية  
 فقط القاعدة الممهدة وغير العدل لا يمكن اعتبار **قوله**  
 لانه ثبت قائم وعدم فم الاول مسلم والثاني مما يقال  
 قسم له من ماله مستثنا اذا اعطاه فاكثراه ورجل قسم  
 اي معطاه وقبل بقسمه بن عباس رضي ما قيل لك قسم  
 الا انك فهم وملح وفي الصحاح القم والقيوم المجموع  
 للحزب يقال لكس والضمه وعاية ما يقال من انه ذكر في  
 النهاية في الحديث وامالي ملك فقال انت فهم وخلفاء  
 فم نعم المجمع الحق ومن الجامع الكامل وقيل المجموع  
 للجزء به سمي الرجل فم وقيل معدول عن قائم وهو الكثير  
 العطاء انتهى فانه يدل على اختلاف في ثبوت فهم اسم  
 جنس فمن قال بحسه قال انه معدول انه معدول عن  
 قائم وكلام الشئ الرضى مبنى على الثاني على انه مثال  
 والمناقشة في المثال ليست من ادب المحصلين **قوله**  
 وان اضل احد الشرطين ما يات شفاء الاول فقط با

وحده فعل او فاعل قبلها كقطع وعظم علي بن اوريا  
 بانشاء كليهما بان لم يوجد له فاعل ووجد له فعل قبلها  
 ولم يعد له مثال ايضا **قوله** انصرف بعد تحقق الاول اما في الاول فلا  
 شفاء المعدول عنه واسم في الثاني والثالث فلو ان كونه منقولا  
 فعل جنس اسعي على هذه الاعلى ما ذكر من ضابط عدم صرف فعل  
 العلم **قوله** قلنا لما سمعنا الخ حاصل الجواب ان الضابط المذكور  
 وان كان يقتضي كونه منقولين لا معدولين فيكون منصرفين الا  
 انهما لما سمعا غير منصرفين اصطريا الى اعتبارهما معدولين منقولين  
 فاما في حكم المستثنى **قوله** قلنا قوله هذا الخ اي قول السائل الشرط الاول  
 ينافي ما قال الشئ قدس سره انما يصح اذا كان المعدول عنه في العدل  
 التقديري فاعلا اسم جنس وهو كون المعدول عنه فالعلم اسم  
 جنس يخالف ما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظ  
 ان الحق هذا اي القول المشهور ليكون المعدول والمعدول عنه  
 متحدين كما هو الشائع في لا يكون المعدول عند ما ينافي العدل  
 التقديري ما يات في الصورة او خلاصه الجواب ان ما ذكره  
 الرضى يدل على ثبوت نفس فاعل اسم جنس ولا يقتضي ثبوت  
 اصالة حتى ينافي ما ذكره الشئ عند الكناية عبارة الرضى  
 ناطقة على ان الشرط الاول ثبوت فاعل اسم جنس ليكون معدولا  
 عنه حيث وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف في قسمه و  
 محي لثبوت قاسم وصاح وعدم فهم محي قبل العلمية في حكمنا بكونه  
 معدولا عن فاعل جنسنا وقطعنا بعدم كونه منقولا عن



فعل الجنس الثاني بين ما قاله الرضي ما بين ما قاله الشافعي  
 ثابت على نعم بعض النخاة دفع بما قيل انه كيف يصح انه بين  
 ميم وهو من العرب الفخ اعتبر العدل العدل الذي هو من  
 مصطلحات النخاة وحاصل الدفع ان بعض النخاة زعموا  
 انها اعتبروه في نعمتهم ومحاوراتهم **قوله** اي نعمهم الخ وقال  
 صاحب العباد لينضم سبب ثالث الى سببين فيحصل موجب  
 البناء لان السببين لوحدهما منع الصرف فاذا انضم اليهما  
 ثالث وجب البناء اذ لا واسطة بين منع الصرف والبناء وما  
 ذكره المحشي ابي الله موجب البناء على الكسر بخلاف ما ذكر  
 صاحب العباد فانه البناء مطلقا **قوله** وكسح الخ دليل لمقد  
 مطوية اي انما عنوا عند حصول الكسر اللازم للبناء لان  
 كسره مصحح لا اماله المطلوب لسي ميم لكونها نعمتهم المستحقة  
 فيما فيه الراد لنقله وتكره والا ان الراد الخ عطف على قوله فيحصل  
 الكسر **قوله** والبناء اخف من الاعراب لكون الكلمة في البناء على  
 حالة واحدة فيبناء بها الكلم بخلاف الاعراب **قوله** لحواله  
 لان الوصف يقال بمعنى النعت وبمعنى الامر القاييم بالغير و  
 بما يقال الاسم وهو المراد ههنا **قوله** لم يسن الا بنفس الصفات  
 الخ اعتبر هذه القيد ليخرج اسماء الزمان والمكان والاله  
 عن الوصف لانهما على بعض الذات باعتبار كونها مكانا  
 وزمانا والاله وهو زائد على التعيين المحاصل بسبب الصفات  
 الماخوذة في مفهومها لا يخفى ان الوصف بمعنى الدال على

الذات مبهمه الخ من المشتقات نوعي كما تقرر في محله فمعنى النعت  
 كون الاسم والابا اعتبار رهيبة على ذات مبهمه لم يسن تلك الذات  
 باعتبار خصوص ما ذنبه بوجه اخر فاندفع النقص الذي ذكره  
 المحشي العاص لا يدل باعتبار رسيه الاعلى ذات مبهمه  
 مسعيه باعتبار انصافه بالمفيض كساير ما توارى به لكن  
 للفيض لما كان عبارة عن كثرة الماء استقيده منه كونها  
 ماء وكذا المصغر باعتبار رهيبة لا يدل الاعلى ذات مبهمه  
 موصوفة بالتعليل واستغاده كونها رجلا او حجرا او دارا  
 باعتبار خصوص المادة **قوله** لان الاوصاف المراد بالافاضة  
 ههنا الدوال وبالصفات المعاني القائمة بالغير وكونها  
 مقيمة الى ذوات معينة اي النسبة الى تلك الذوات ماخوذة  
 فيها والذوات خارجة عنها والمراد يكون الاوصاف ما  
 حوذة من تلك الصفات وبالحمل العبارة لا تخلو عن علاق  
 والاظهار ان يوق الاوصاف المستعينة من المصادر التي اخذت  
 في مفهومها النسبة هي الذوات المعينة **قوله** فانه بعد احتم  
 سبق المذهب اليه لا يخجل بالوزن فيما اوله الخ في الرضي  
 محل بالنص غير وزن الفعل ان لم يكن اوله زيادة كزيادة  
 الفعل الحضيض وما ان كان في اوله زيادة كزيادة الفعل  
 فان النقص لا يزيله كاحد وركس ويشكر ويغلب لانه على  
 وزن مضارع فيعمل **قوله** فكيف يصح الخ فان الوصفين  
 العلمية كما باقي طاربه على عمل لان يعمل المذكور ويعلمه للو



فالتاء طارة فصديق على فعل انه قابل للتاء لانه حصل من اسقاط  
 التاء **قوله** والمذكر الخ فيكون اربعة مقدمات على اربعة فصول  
 على اربع انه غير قابل للتاء لانه حصل من اسقاط التاء **قوله**  
 لانه اذا جاء الخ يعني ان وزن الفعل في فعل كان الاصل وسبب  
 لحوق التاء خرج عنه ولم يكن ذلك الوزن حاصل في اربع  
 في الاصل لكونه بالتاء ابتداء ثم بعد اسقاط التاء حصل  
 الوزن فيه فالوزن حاصل فيه في الحال والمخروج وهو عرو  
 التاء سابق في اربع وفي فعل الاحق فاذا لم يعتد بالوزن الاصل  
 في عمل سبعة وفي التاء سابق في اربع وفي فعل الاحق فاذا لم  
 يعتد بالوزن الاصل في عمل سبعة عرو في المخرج الاحق  
 فكيف يعتد بالوزن العارض في الحاصل في اربع بسبب سقوط  
 التاء ويمكن ان يقال ان قبوله للتاء التي هي من خواص الاسم بضعف  
 مشاجرة بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فانه يقوي  
 المشاجرة فلذا لم يعتد بالوزن في فعل في واعتد في اربع  
**قوله** لان قولك الخ تعليل للنفي يعني ان التاء في اربعة ايضا للتاء  
 ويوصف الخ المذكر ثانيا وبل الجماعة كانوا منها جماعة المذكور  
**قوله** وعدم انصراف اربعة الخ في شرح الرضي قال حي في سمر  
 الساعة وكذا في بعض نسخ المفضل معناه الا الافراد او قصد  
 بجهام طلق العدد للمعدود وكانت اعلاما فلا مصرفان اذا  
 انضم الى العلم سبب آخر كقولك ستة ضعف بغير منصرفين  
 ومائة ضعف خمسين اشئ والظا لكونه علم شخص لان كل مرتبة

من مراتب الاعداد شخص معين انما التعدد في المعدودات  
 ولذا صح وقوعها مبتدأ وما قيل ان المراد به كل ستة فيكون  
 علم جنس وهم **قوله** لتفع الدلالة الثالث اي المطابقة والتضمن  
 والالتزام وفي بوصفها بالمفرد احتراز عن الدلالة الفعلية  
 والطبعة فانها لعدم انطباقها غير معتبرين في باب  
 الافادة والاستفادة **قوله** يتوهم ان اشتغال الحرمان مع عدم  
 المخرج **قوله** ولكن ان عدنا الخ فيكون كليم مستعلا في الظرفية  
 الحقيقة **قوله** اي معنى غلبه الاسم في فعل الاول اللام في العلبة  
 للعدد وعلى الثاني للجنس عن كونه وصفا لفظا اي لا ينبغ المو  
 صوف لفظا **قوله** وهو ظان خصوصية للوصف صارت بالعلبة  
 داخلة في مفهومه فلا يقال قيدا وهم **قوله** يقتضي عدم الاشترا  
 اي عدم اشتراط بقاء المعنى الوصف في العلبة **قوله** لعدم تعيد  
 الحية اي لعدم تعيد الحية بالسوداء وبما فيه سواد وبيا  
 والقيد بما فيه وهم **قوله** وفيه ان الحمل على الاطلاق اي  
 حمل كلام المص على ان اسود وارقم اسم للحية مطلقا و  
 اوهم للقيد مطلقا بخالف اللفظة **قوله** فالاول ان يقال انه  
 بصدد الخ اي الاول ان يقال ان المصريح بصدد تعين  
 الذات التي غلبت فيها هذا الاسم ولا مدخل في ذلك التعين  
 للصديق بالصفة فلذا نكر لصدا الحية والمقيد وفيه بحث  
 لان المصريح استدلال مع صرف هذه الاسماء على مذهب  
 سيبويه في شرح قوله وخالف سيبويه الاحقش حيث



قوله فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم عن  
 قائله في قوله فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم عن

قال ومذهب سيبويه والماثبات مقدم من اعتبار الوصفه  
 الاصلية وانزل تحقيقها معنى اشياء فان عبارت هذه  
 مساوي بان هذه الاسماء زال عنها معنى الوصف بالكلية **قوله**  
 الفاء للنتيجة المحذوف لما يتوهم من استدراك الفاء واللام  
**قوله** فيفيد ترتيب العلم اي يكون العلم بالاول سببا للعلم  
 بالثاني سواء كان المرتب عليه علما او معلولا او غيرهما **قوله** فيفتقد  
 ترتيب المعلوم اي يكون الاول علما للثاني في نفسه استقصيد  
 العلم بالثاني منبدا **قوله** ليصح ان يعنى ان عطف امتنع على  
 حرف يقتضي تفرع على ما تفرع عليه حرف فاجعل ذلك اشارة  
 الى مجموع الاصلين ليصح العطف المذكور بان يجعل مجموع  
 المعطوفين يتفرع على مجموع الاصلين ومجال الاول الى  
 الاول ورد الثاني الى الثاني على ذهن المتعلم لكونه ظاهرة  
 عالية الظهور وهو عطف على حرف فهو فرع الاصل الاول  
 وليس داخل في المجموع المتفرع على المجموع **قوله** الى الكل اي كل  
 المثال لانه صفة محرمه الذي هو اربع **قوله** اي صفة احتياج  
 الى احد التقديرين اذ لا معنى لامتناع نفس اسود **قوله** هو  
 الشواق بكسر الشين المعجمة وفتحها وكسر القاف وتشديد الراء  
 المهملة والقاف **قوله** وهي تارة زائدة الى المحذوف بقوله زائدة  
 عن التاء التي هي جزء الكلمة كجئت ويقول آخر الاسم عما  
 يكون في الوسط لتأنيثه لئلا يكون في آخر الفعل كضربت  
 ويقول مفتوحا ما قبلها عن تاء احبوس وس وقوله

تساوي قبل فاعلم ان كل العلم بالعلمة  
 فكانت قبل فاعلم ان كل العلم بالعلمة  
 من الاستطراد المذكور وتقدم  
 العلم بالامور المذكورة في  
 والاشياء والضعف  
 اي يكون ذلك الاول علما للثاني  
 في نفس الامر

ينقلب

ينقلب في الوقف والتميز وفيديو على الكوفية حيث قالوا  
 الاصل والتاء ولو اريد في آخر الكلمة كان لانها قد يدخل الحرف  
 محو به وثمة واجله ولات فلو سمى بجامد كهم فلعدم وجود  
 فيحاسبوي العلمية قوله كانت كسند في جواز الدف وعده لكون  
 تانته معنويا الاول وانعدم شرط تحتم تاثيره **قوله** ليست بمحضة  
 لتاثير فلا يكون تانيها الفظليا **قوله** ولا يمكن تقدير تاء اخري  
 معها حتى يكون تانيها مقدرا وهو الذي سماه المصنف معنويا  
**قوله** للزوم الالف لكونها جزء الكلمة **قوله** وحيث يكون لانه للكلمة  
 اي قد يكون للزوم كحجة فان دخول التاء فيها لا معنى من  
 المعاني بل هو تانيث لفظي وهي لازمة كذا في الرضى لم يعتبر  
 واهند للزوم لكونه عارضا بخلاف اللزوم بواسطه  
 العلمية وضع ثاب **قوله** ليصرف عاصيضا المضارع المعلوم مجتد  
 احدي التاثيرين فالمراد بالاعلام اي قول الش لان الاعلام  
 محفوظ عن التصرف في وجب يكون قيد بقدر الامكان احراز  
 عن التصرف الواقع في الاعلام العينية بالترقيم وغيره فقط  
**قوله** اي ما يكون تاءه مقدرة اي ليس المراد بالتاثير المعنوي  
 ما يكون اسم الموصوف حقيقة بل ما يكون التاء فيه مقدرة  
 سواء كان اسم الموصوف حقيقة كهند وزينا او لم يكن حقيقة كقدم  
 اذا سمي به مذكرا ولا هند ولا ذاك كحلب ومنصرفه ومجال  
 التصديح لبيان لوجده كون التاء فقط مقدرة في التاثير  
 العنوي **قوله** وشرط ايضا العلمية فيا يكون تاسر مصدره ايلي



بمقتضى الشرط المستلزم فانه قد تم هذا التقدّم يقال من انه لا يحصل  
الفرق بما ذكره الشارح لان العلمية هي انما شرط لوجوب تأثير التا  
ثير في اللفظ شرط لوجوب تأثير المعنوي ايضا لان كلما هو شرط الو  
لجواب شرط لوجوب ايض وحاصل الدفع ان المراد بكونها شرط الوجوب  
الشرط المستلزم له بمعنى انه كلما تحقق الوجوب ولا شك انما ثبت  
لكذلك في التانيث للمعنوي وان كانت شرط له بمعنى انها متوقفة  
عليه **قوله** لا يقدّر في جواز الصرف وعدمه **قوله** بحسب الاصل  
لان اصلها اذ هو هذا التعليل بوجوبه والحقفة التي تعارض  
احد السببين لا على التبيين فيكون شرط لتأثيره عند احدهما  
عما ليس المراد انه يلزم كونه شرطاً للعلمية مطلقاً حتى يرد ان  
العلمية تؤثر من غير هذا الاشتراك اذا كان مجامعا سبب آخر  
**قوله** فليلا ان الكلام الخ يعني ان الامر كما قلت الا ان المص انما خص  
التانيث بالمعنوي بالاشتراط المذكور لان الكلام مسوق لبيان  
شروطه واليلزم من التخصيص المذكور التخصيص بالشروط حتى  
يرد ما ذكر ولهذا لم يشترط ذلك المعنوي في التانيث للفظ **قوله**  
دون العلمية فاعلم قوته ولذا كانت سبباً براسها وشرطاً للتا  
ثير سبباً حرمه وجب بالقوة **قوله** لا وان الخ اي لان ان شرط التحتم تاثير  
كل منهما بل للمعنوي فقط لانه المحتاج الى التقوية وكان اللفظ  
تقديم هذا الجواب على الاول اذ لا وجه للمنع بعد التسليم الا ان  
قدمه لكونه موافقاً للبيان التام قد بينه **قوله** لا يلزم البيان  
الخ حيث جعل الحق معارضا لاحد السببين التانيث **قوله**

ممتنع ضرورة الخ يعني ان اسناد ممتنع على حذف المضاف  
واقامة المضاف اليه مقامه وكان الطرح ممسوحاً بتاويل الخ  
لان الضمير المرجع الى المعطوفات بالواو لا يجوز افراده واليه  
اشارة التانيث بتانيث ضمير فيها الا ان المص قال ممتنع باعتبار  
كل واحد منها وما قيل انه اشار بقوله صرفها الى انه يحتاج  
بذلك الضمير العائد الى هذه المونثات الى التاويل ولم يشترط الوجوب  
التاويل لظهور امره وهو انه عامل معها معاملة اللفظ والحرف  
ففيه ان المراد من هذه الاسماء انفسها والاسم اذا اراد به  
نفسه يستوي فيه الامر ان التذكير والتانيث لا رجحان  
لا حدهما على الاخر ولذا قال الرضي ان اسماء الكلم المبنية  
ان تصب صاخر اذا عرفت فلك الصرف بتاويل اللفظ وتكر  
ر بتاويل الكلم واللفظ او ممتنع كل مضاف الى الاسناد  
على حقيقته والمتعلق محذوف والاصل او قول الخ فان الجواز  
فيه مسند الى الصرف فيكون الامتناع مسنداً اليه **قوله**  
وههنا شرط تركها يعني ان بيان المصريح بشرط شرط  
تأثير التانيث للمعنوي فاصراً لان ههنا ايض شرط آخر  
تركها في قول المراد ان شرط حين اسمه المذكور به بين التثنية  
الزيادة ولا ينفخ الشيطان الاخران لان دفع القصود في البيان  
نعم لو قرأ الاعتراض بان شرط انتم غير مضمّن فيما ذكر ههنا بل  
شرط اخر كان هذا الجواب فاعلم **قوله** اي لا يكون ذلك  
المونث الخ كمراد اسم امرأة فانه قيل التسمية كان

على قوله  
مختص



مذكر المعنى المحاسب وكذا الخالص أي ما كان نعتا بغير نعت  
 بغير التاء التاء الموحدة **قوله** إلا إلى الأصل الخ فكل نعت بغير التاء لم  
 فهو صيغة موصوعة للمذكر كحال ونساء دون نسوة **قوله**  
 لجواز تأويل الجمع فيكون مذكرا قيل بسميته المذكرة **قوله**  
 ثم إن بناوي استعماله قيل التسمية لمذكر يتساوي  
 الصرف ومنع بعد التسمية وكذلك الحال في الشرطين المبا  
 قين في **الاول قوله** في الاول أي فيما كان ذلك المونث مذكرا  
 في الأصل **قوله** في التسمية أي الاسم والصفة **قوله** يطابق على الوصف الأصل  
**قوله** وفي الثاني أي فيما تأنيت بناوي بغير لازم **قوله** وقد زال بالعلمية  
 المذكور ما طرأ في الاول وما غرض في الثاني **قوله** لأن الحكم للغالب  
 يعني أن المعنى في القسم الثالث للحال السابق على التسمية إذا تأنيت  
 حال التسمية والحكم للغالب فإن الحالين كان غلبا يعتبر حكمه  
 وإن تساويا تعارضا فيعتبر حكمهما **قوله** فيظهر وجه ترك الشرط وهو  
 أن لفظة اسمي به مذكرا بيان الحكم التأنيت بعد تسمية للمذكر  
 به وهو يقتضي بقاء التأنيت وفي الأقسام الثلاثة لم يبق التأنيت  
**قوله** وتنبه وكذا ساء وهرعد فان أصلها شاهد وهرعد  
**قوله** يجوز أيضا الخ يعني أن التسمية جعل المعرفة اما بالاشتراك  
 أو المجاز كما في الوصف والعجمة ويجوز أن يكون المعرفة بمعنى  
 الاسم المشتمل على التعريف كما علمها هو الشائع ونقد المضاف  
 والحشية ولا يخفى أولوية ما ذكره الشافعي لموافق لسائر الآراء  
 لأن المراد بالمعرفة التعريف لأنه سبب لمنع الصرف فيصير المعنى

شرط كونه علما والتعريف ليس يعلم بل شرطه وجود العلم **قوله**  
 يجوز أن يراد الخ يعني أن ما ذكرنا مما ينبغي لو كان المراد شرط العلم  
 ألا يجوز أن يكون المراد علمية ما فيه التعريف **قوله** هناك لا  
 إبدال الخ يعني أن قوله التأنيت شرط العلمية لا التعميم  
 وهي يودي مودى المضاف إليه أي علمية المونث لأنه يدل  
 على أن المراد من هذا علمه معناه وهي علمية ما فيه وليس  
 المراد منه حذف المضاف إليه وعوض عن اللام لأن حذف  
 المضاف إليه مشروطا بالبناء على الضم أو بإضافة مثلها  
 أو بالتسوية والقول بأن المراد هناك لأم إبدال عن المضمير  
 المضاف إليه فإن البصريين والكوفيين اتفقوا على حوارجة  
 الضمير إذ أنه لم يكن عابداً وتوقيض اللام عنه يحتاج إلى  
 إرجاعه إلى المونث **قوله** ليس ههنا لأم أي  
 في قوله أن يكون لازم حتى يتغير بدل لا عن المضاف إليه و  
 مودى ما معناه فلو قيل شرطها علمية كان معناه شرطها  
 الكون علما المتبادر منه كون التعريف علما وهو غير  
 صحيح **قوله** للزم التكرار لفظا أي بقوت المعنى في  
 الكلام الذي هو طريق البلغا وإنما قال لفظا لعدم التكرار  
 معنى **قوله** فيلزم التكرار أي يلزم التكرار لفظا في اشتراط  
 العجمة حيث قال العجمة شرطها أن يكون علمية **قوله** قلنا لأننا  
 في العجمة أي لا يلزم التكرار لفظا لوجود زيادة في اشتراط  
 العجمة وهو قوله في العجمة يعني أن التفتن إنما يراد في الجملة



التامة دون المفردات وما في حكمها اذ لا يمكن التفرع عن  
 تكرار المفردات وما في حكمها وليس في اشتراك الجملة  
 التامة السابقة المعرفة لزيادة الفيد منها الاظهر ان  
 ليتصح الفرق بين التوجيهين وضوحا تاما او على تقدير  
 المصدرية حصول الكلي الجزئي وعلى تقدير النسبة حصول  
 الصفات في المونث فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة  
 بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول الجزئي في الكل لا حصول  
 الصفات في الموصوفات العلمية جزء من مفهوم العلم  
 والكلام فيما صدق عليه العلم ولا شك في كونها  
 صولة **قوله** ولا يخفى ان بيان الفرق بين اشتراط المعرفة  
 بالعلمية واشتراط سائر الاسباب بها حتى لا يتوهم  
 كونها على نسق واحد لا تحقق له لا تحقق العلمية لان  
 الجنس لا تحقق له سوى تحقق النوع **قوله** وان تحققها مغاير  
 لتحقيق العلمية للتيابين بينهما وبين العلمية **قوله** اوفي  
 حكم المنصرف اي على تعريف المصريح الصفة الاصلية كما  
 اليه المنصرف **قوله** او العلمية اي الحس كما ذهب اليه البعض  
 فاما لانه لا يحكي كفاية المعرفة ولا يكون تأكيد المعرفة  
 الا معرفة الانادرا فيكون معرفة فيه ولا يمكن اعتبار  
 سوى العلمية فيه فيكون علما **قوله** لا التعريف بالاضافة  
 او اللام فانه لا يكون التعريف الذي هو سبب  
 منصرف منع الصرف منصرف في العلمية بل التعريف با

لاضافه

لاضافه واللام ايض يمنع الصرف اذ كان للضاف اليه او  
 اللام مقدرا **قوله** كما ذهب اليه جميع فالوا ان اصل قولنا جاء  
 القوم كلهم اجمع اجمعهم او اجمع **قوله** جري في قولنا اجمع  
 وصف العلم بالموثريه مع ان الموثريه عند التعريف اي  
 بارادة العام اعني التعريف من الخاص اعني العلمية كانه  
 قيل وما فيه تعريف موثر يتحقق في ضمن العلمية على تقدير  
 المصدرية او بثبوتها في العلم على تقدير النسبة **قوله** راجع الى  
 المونث اذ لا تحقق له الا في ضمن العلمية مسر موثر فيها  
 لا العلمية فصرح بها انما هي باعتبار كونها من التعريف  
 الذي هو فرع التنكير **قوله** لا غير اي لا غير العرب احترز به عن  
 الالفاظ المشتركة من العرب وغيرهم فانها يصدق عليها  
 من حيث انها عربية انما وضعتا غير العرب مع انهما  
 عجمة من هذا الجبشية والاطم اعتبار الجبشية بان يقال  
 كون اللفظ مما وضعه غير العرب من حيث انه كذلك سمي به  
 بابع رايه عيسى سمي على البناء للفاعل فاعله نافع ومفعوله  
 راوبه وعيسى بدل منه او عطف بيان له **قوله** اذ الجزئية  
 الاعمى اي وصفا للجملة اي في اللفظ الاعمى الحاصل ان اللفظ  
 الاعمى المستقل في كلام العرب فيه ووصفان الجملة ووجه  
 في كلام العرب وبنيها تناف في الاقتضاء فاذا وجدنا ما  
 فيه مرجح جانبا للجملة وهو العلمية لمحتسما فمعنا الجر  
 والتنوين واذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب



الوقوع في كلامهم **قوله** ان ينصرف فيها هذا الضمير وسائر الضمير  
الموافق لم في المرجع وقعت في نسخة الرضى التي عندنا بالتدريج  
وهو انظر لكونها راجعة الى الابعى وفي النسخ التي رايناها من  
الحامشية وقوت بالتأنيث ولعل وجهه تاويل الابعى للسان  
مالك وارجاعها الى العجمة بان يراد منها اللفظ العجمي للسان  
الاعمى تعسف الاشتماله على التجوز باطلاق العجمة على اللفظ و  
استلزامه استدراك قوله في الابعى والاستناد المجازي  
في نقيضه وعدم موافقة لقوله واما اذا لم يقع الابعى  
**قوله** في الابعى في الصحاح الاعم الذي في لسانه عجمة نسبت  
اليه فيقال لسان اعمى وكتاب اعمى **قوله** فاذا وقعت فيه  
الامع العلمية اي في اول الاستعمال مقارنة اعمى مع العلم سواء كانت  
علم في العجمة او جعلت علم في العجمة اول الاستعمال **قوله** وهي  
اي العلمية مساو للام والاضافة لان التعريف اذا جعل  
بحر الكلمة لا يمكن باللام والاضافة **قوله** فامتنعنا معها  
اي امتنع اللام والاضافة مع العلمية ودخل اللام في  
بعض الاملام للجمع معنى الوصف باعتبار الاصل **قوله** جازان الخ  
جوابه او قوت اي جازان يمنع مع العلمية ما عاقل اللام  
والاضافة **قوله** رعاية مفعول المجاز وضمير امكنت راجع اليها  
**قوله** ولا اعتبار لتحرك الاوسط في تأثير العجمة **قوله** لان الثلاثي  
سواء كان متحرك الاوسط في تأثير العجمة **قوله** لان الثلاثي  
سواء كان متحرك الاوسط او ساكنه **قوله** ووضع كلام الخ

اي اكثر كلامهم على الطول **قوله** الى ان نوحا كهندي يجوز صرفه  
عدم صرفه **قوله** وكان قاسم الخ فكما ان التأنيث المعنوي يوش  
وان لم يوجد معه الزيادة او تحريك الاوسط فلذا العجمة  
**قوله** او غيره اي غير المنحصر في وجوب منع صرفه ما هو وجوب فاذا  
كانت العجمة فيها موجبة لوجوب منع الصرف مع سكوت  
الاوسط فليكن موثرا في جواز الصرف في خروج **قوله** و  
لا يخفى ان دفع كل واحد من العباس او ما عبره لما يذكره  
الشم من الفرق بين التأنيث والعجمة وبين كونها العجمة  
شرطا وسببا **قوله** في شئ من كلامهم اي لا في كلام فصيح و  
لا في غير فصيح **قوله** لتاويها بالبقعة فيكون صرفها للتأنيث  
والعلمية فلا يدل على ان العجمة توشع تحريك الاوسط **قوله**  
والمناقشة فيه محال او سبهاوه النفي لا تغز في الا يمكن  
ضبط **قوله** تلك يتقدم اللام على الميم محركة **قوله** لكان اسم لو  
امتناع صرفه وقد لو قسم فيه مما وقع النزاع فيه من نوع و  
شتر الخ حيث جاز المنحصر في عدم صرفه ونوع واكثر الخا  
قالوا لعدم اعتبار تحريك الاوسط في العجمة وشتر امتناع  
لاجل التأنيث **قوله** وبعد هم الخ منع تفرع على انشاء الشرط  
مما لا ينبغي ان يمانع فيه لما من ان لم يسمع في شئ كلامهم  
عدم عدم انصرف نحو **قوله** فانه ليس بهد والمثابة  
يفتح الميم والتاء المثلثة والياء الموحدة مجتمع الناس  
بعد تفرعهم اي ليس امتناع صرف نحو شتر لهذا المجتمع







ستور والفتحة منحصرا فاعل ولا يقال للفهرس فاره ولكن  
 رابع وجواب **قوله** فيتعران لا يعرأ لان العارض في معرض  
 الزوال **قوله** كما في وزن الفعل فان عروضا التاء محرومة عن وزن  
 الفعل الى وزنها الاسم **قوله** على ان التاء الخ فلا يكون التاء في  
 هذا الوزن غير لازمة لان التاء انما يكون الخ كل جمع و  
 هذه معرب بكسرة او مشوبة كاشعشي فانهم لم يحقون  
 اخره التاء اما في الاول فعلى الاغلب لان الاصح في فرع العزى  
 فزيد فيه اشارة الفرعية كجوارية وقد جاء جواريت  
 نسما بالجمع العربي كما جاء اما في الثاني فوجوبها كاشاعة  
 لان ياء النسبة كالتاء من حيث انها محسان للفرق  
 بين المفرد والجنس كقصة وتمر وبنخ وريح فناسب ان  
 تقوم التاء مقام الياء في الجمع **قوله** في جمع الاشياء  
 المشوبة بالاشعش اسم اما في جمع اشعش فيقال اشعش  
**قوله** وانضا عدم الاستعمال الخ يعني ان التعريب  
 غير تام ويؤيده انهم قالوا لم يحقون في اخره البناء  
**قوله** بزيادة فلا ياء النسبة اي بزيادة هذا القيد  
 معطوفا على قوله لغيرها فان قلت مداني ليس صفه  
 منتهى الجمع على ما مر من تفسيره لكونه بعد الف التكرار  
 فيه اربعة احرف قلت المقصود اخراج مداني  
 في مداني لما بقرا انما سلكوا حل عاين والنسبة  
 وباء التانيث حكم بحري الاعراب على ياء النسبة

وقال الزبيري

وباء التانيث لما أدخل عليه ياء النسبة لشدة الاشتراج وصير  
 تمام كلمة واحدة فواو اعتبر جمعية مداني كان مداني عن  
 منصرف **قوله** يخرج محو كراسي فيه بحث اما اولاف لان الياء  
 فيه ليس للنسبة في شرح الرضي الشافعية ان الياء التي تحققت  
 لا معنى كبردي وكسري لا يقال لهذه الاسماء انها مشوبة  
 ولا الياء بها ياء النسبة واما ثانيا فلان معنى قوله ولا ياء  
 النسبة ان لا يكون الجمع بياء النسبة والياء في كراسي  
 لم يأت في الجمع بل مفردة **قوله** لا يصح الامعامله المفرد بتفسير  
 لكونه مفردا خالصا يعني ان مداني في مداني مفرد محض  
 كلمة براسها اذ لو كان جمعا لعميل مع مداني معاملة الجمع  
 لما قلت سابقا ان ياء النسبة وتاء التانيث كالحزب ولما  
 دخلتنا عليه فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرانك في  
 فرانكة فاعنا جمع محض فلا بد من اخراجه فاقبل ان المقصود  
 اخراج مداني من المحكم ومداني جمع محض فلا بد في الحال  
 او في الاصل فلو اعتبر جمعية كان مداني غير منصرف  
 لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مداني قوم  
 محض منشاءه توهم اتحاد مداني جمع مدنية ومداني  
 في مداني **قوله** الا ان يقال الاستيناف الخ نقل الفاضل الهند  
 عن بعض الشراح انه يكفي لاما الاستينافية عدم سبق الاجال  
 ولا يلزم عدم سبق الكلام مطلقا **قوله** وانما لم يقل منصرفه  
 مع ان الحزب مشتق بحسب مطابقة بالمبتداء **قوله** لان النضر

٢



الح ابي المنصرف في اصطلاح النحاه صار اسما لما فيه علتان  
فلم يبق فيه معنى الوصفية وصار اسما محصا فلا يلزم مطا  
او المراد الح بمعنى ان الكلام على حذف المضاف واليه  
اشار الشارح بح قوله وامثاله **قوله** او ان المراد الح يعني  
ان المراد من فرائضه في اما فرائضه هذا اللفظ فيكون  
المبتدأ وتذكر امعنى موثا لفظا كالمطوية فيجوز تذكر  
الضمير العايد اليه **قوله** وهذا هو الظل لان الكلام في  
بيان انصرف هذا اللفظ وعدم انصرافه بالعلمية لما  
تقرر من الالفاظ موضوعه لا انفسها وضرعا شخوصا  
سواء وان خالف فيه السيد قدس سره كما مر **قوله** تنويه  
للمناسبة الح كتوين سلاسل المناسبة اعتلا او  
من هذا تبين ان تنوين التناسب قد يدخل غير المنص  
مع عدم ذكر المناسب **قوله** مع انه يجوز الح جواب بان يفي  
بحوزان لا يحل يكون فرائضه عبارة المتش منونا وما قيل  
ايح يكون اختلال في احضاره مستعملا في معناه مع  
المقصود ذلك ففيه ان اختلال الكلمة بالتنوين وقد  
لا يوجب الاختلال في اتماحتى يكون اختلال في احضارها  
مستعملا في معناه **قوله** جازا ان يتقدم ما اضيف اليه  
غير وان كان لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف  
**قوله** اذا كان بمعنى النفي وهناك كذلك اذ ليس المعنى انه متعا  
للمنصرف بل انه ليس منصرفا **قوله** من تقديم معمول الح بيان

لما المراد من المدخل في الموضعين من دخول **قوله** او ان مراده لا الح  
كما في لا يزيد في الدار ولا يعرف **قوله** من ان انبها م ان امتناع  
صرفه الح لان الحال قيد للعامل وانما قال انهما لا ان اثبت  
امتناع صرفه حال العلمية النافية للجمعية كان ثبوت امتناع  
صرفه في حال التنكير بطريق الاولى للحق الجمعية بل انما  
فالتقيد لا فاده ان ورود الاسكال على ذلك التقدير  
**قوله** على انه خبر محذوف اي هو علم ولم يجعل خبرا لخصا  
لعدم كون هذا الحكم مقصودا للنهي **قوله** اعراضه  
فايد تحايان منشاء الاسكال ذلك انبها م اي انبها م  
يفيد الحكم بامتناع صرفه حال العلمية **قوله** وان كانت  
منافية العلمية لان الجمعية يقتضي الاطلاق على  
جماعة غير معينة والعلمية يقتضي الاطلاق على فرد معين  
**قوله** كالوصفية فان الوصفية تقتضي انبها م الذات  
والعلمية تقتضي خصوصية الذات **قوله** لكن اعتبارها  
ليس مع اعتبار العلمية اي اعتبار الجمعية في منع صرف  
حضا ج ليس مع اعتبار العلمية وان كان مع وجودها  
لان المعترضة الجمعية لفظ فلا يلزم من اعتبار الجمعية  
فيه حال العلمية اعتبار المتضاوين في حكم واحد في حكم  
واحد كما يلزم في منع صرف حاتم على ما سبق **قوله** ومن  
قال الح قايله الش الرضى حيث قال بضع اعتبار حقيقة  
الجمعية في العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال



بكم ميلان وان لم سبب ميل في الواقع فيكون معناه هذه  
 الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون الجمعية باسمة العلية  
 كما يسمى بالاسم صلاان فروع مع العلمية معنى التثنية  
 او فهما وان جعلاه فاكشئ واحد مسمى بلفظ المثني لكنه  
 يفهم من لفظ اما بين معنى التثنية او معناه هذا ان الجبلا  
 المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية  
 لان نوع اجماعهم يعني ان عدم تعين الجماعة التي هي مذكور  
 اجمع لازم لمعنى الجمعية كما ان عدم تعين الذات لازم لمعنى  
 الوصفية فكلاهما يتا فيان العلمية **قوله** نعم يجوز ان بيان  
 المنشأ ومخلط اللفظ بل معنى يجوز ان يبقى شائبة معنى  
 اجمع في العلم بان يقرر معنى التعدد فيه كما يجوز ان يبقى  
 شائبة معنى الوصف فيه باعتبار معنى الاتصاف فيه فقوم  
 من ثبوت شائبة الجمعية والوصفية **قوله** فعلى هذا انفع  
 السؤال الى على نقل من الصراح من كون حضا جرم معنى الجنس  
 الشامل للذكر والانثى اندفع السؤال المذكور والشرح **قوله**  
 فان قلت لا حاجة اليه لان منبأه على كون حضا جرم معنى  
 الانثى **قوله** الملازمة هم اي لا يميز انه لو كانت العلمية في  
 حضا جرم مؤثرة كان بعد التنكير منصرفا لجواز عود  
 الجمعية بعد التنكير لزوال ما نيا فيها اعني العلمية كما  
 في نحو اجماعهم اذا انكر حيث قيل يعود الوصفية فيه بعد  
 زوال العلمية فعلى هذا اي على تقدير كونه علما للجنس الصنع

شامل

شامل للذكر والانثى **قوله** ولا يمكن اعتبار الجمعية المطلقة  
 الاصلية والحال فلو قال شرط ان يكون في الاصل لا فادع  
 اعتبار الجمعية الحالية **قوله** مذهب الاكثر يعني ان قول المص  
 في الاكثر اما على حذف الحجاز والجور كما ذكر الشا وعلى  
 حذف المضاف **قوله** خبر محذوف اي هو احي **قوله** والذيل  
 يميل الى المجانس بخلاف ما اذا كان عربيا فانه لا يمكن  
 ان يقال **قوله** منع صرفه للجمال على موازنة لان الاصل لا يتبع  
 الاصيل **قوله** اجر المعرب تخفقا اجرا فان شئ معرب  
 قد يشد وراؤه وقد تخفف كذا في الصحاح **قوله**  
 حملا على موازنة كادرج اسم بلده **قوله** لان جميع ما يوزن  
 الخ بخلاف ما يوزن سراويل فان جمعية ممنوع من  
 الصرف محمل عليه سراويل فان جمعية ممنوع من الصرف  
 فحمل عليه سراويل طرد الباب وان لم يكن فيه شئ من  
 اسباب منع الصرف **قوله** بانه سبب على سبيل الاحتمال لانه  
 على تقدير كون سراويل عجميا سبب على تقدير كون عربيا  
 ليس سبب **قوله** قال المصنف مع تايد لكونه لمنع الضم  
 على هذا التقدير حيث صرح المصنف لم يؤم ذكره في ذلك  
 الجمع واوترنه قرنة البعض **قوله** قد رتقيدروا الجملة  
 صفة لسراويل **قوله** وانما لم يجعل جمعها اي لم يجعل جمعها  
 لسراويل بمعنى قطوع الحرفة قال الشاعر عليه من اللوم  
 سراويله **قوله** ولا يصح ان يكون الخ اذا لا يصح اطلاقه



السراويل بمعنى اقطاع حرفه على الازاد ابتداء ولكن السراويل  
 منقول من المعنى الجمع الدال على التعدد الى هذا الجنس  
 اعني الازاد ولم يلاحظ فيه ايضا السراويل معنى الاقطاع لا  
 اقطاع الازاد ولا اقطاع الحرفه ان لم يلاحظ فيه معنى الجمع  
 اصلا حيث لا تعامل معه الامعا لم المفرد في جازان يكون  
 منقولا الى ذلك الجنس من معنى اقطاع الحرفه ولوجود المثاني  
 المصححة للنقل فيكون منقولا محققا لا من اقطاع الازاد  
**قوله** ان قيل الخ اي ان قيل في جواب بقا من ان يقول ان القول  
 يكون منقولا عن المعنى العجمي الى الجنس باطلا لان نقل الجمع  
 الى الواحد في الاحناس لم يحكي في كلامهم فلا يقال الجبل رجل  
 نعم جاء ذلك في الاستخاض كداين لمدينة معينة واعلم  
 واعلم ان الصواب ان يقال في الاعلام يدل الاستخاض كما  
 وقع في شرح الرضوي اذ نقل الجمع الى الواحد جاز في الاعلام  
 الجنسية كخضاج القول بان المراد بالاحناس اسماء  
 الاحناس ايمان المراد بالاستخاض الاعلام وسواء كان  
 جنسا او بشتخصيا ايمان المعاني الجنسية اذ احدثت  
 من حيث هي مع قطع النظر عن الصدق في اشخاص كل  
**قوله** اجيب بان ذلك الخ اي عدم نقل الجمع الى الواحد  
 انما هو في الجمع الذي ثبت جمعيته بان استعمال في اطلاقهم  
 بمعنى الجمع لا في مطلق الجمع الشامل للمحقق والمقدرو  
 جمعية سراويل مقدمة فانه منقول كعدل عمر وذلك لان لنا

قاعده

قاعده مهمه انما على هذا الوزن لا يمنع الا للجمعية  
 ولم يتحقق فيه كونه اسما لا بد بفرده وقد نهاها البلاسم به  
 القاعدة المهمه **قوله** وبان المفرد الخ جواب ثان بالعربي  
 لا نقول ان سراويل منقول من المعنى الجمع الى الجنس حتى يلزم  
 نقل الجمع الى الواحد في الاحناس بل نقول ان السراويل بمعنى  
 الاقطاع يطلق على الازاد على ان المفرد اذا اشتمل على  
 الاقطاع عليه وفيه بحث لان هذا انما يقع اذا كان  
 معنى السراويل مطلقا لقطعها لاقطع حرفه **قوله** ان ذلك  
 اي ذلك القول من قبل الاجراء لجعله صعبا للواحد  
 او خبرا له لا من قبل الاطلاق بان يذكر الجمع ويراد به  
 والكلام فيه **قوله** اذا اصح الاحتراز الخ لانه اذا اضح التوصيف  
 به ضم التبعية كان لفظ اذا واقعا موقعه فان اذا السجل  
 فيما هو قطعي الوقوع والمغالبة قطعي الوقوع **قوله** والثاني  
 الخ اي لفظ اذا الثاني واقعا موقعه ان لان كلمات  
 يستعمل المسكوك والمعلوب لتدريه مسكوك الوقوع  
 للمشاكله وهو التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحة  
 ورأي المشاكل مع انه خلاف اسلوب قوله فاذا اجادتم  
 الحسنة الاية لانه صرح بمعلومية بقوله وهو الاكثر اهما  
 بشانه فايراد كلمة ان يكون مكررا **قوله** بهذا المعنى اي  
 بالبعض سراويل على قاعده الجمع **قوله** مفرد او هو سراويل  
**قوله** ولا اعتبار الخ انما الاعتبار لموازنة العربي فانه



يحصل بها فتور في الجمعية **قوله** او بالندور الخ اي يمكن ان  
 يدفع بان سراويل على تقدير عربية نادر لم يحذف اصله  
 والمادر كالمعروف فكان لا نظير مفرد المصاح في العربية  
**قوله** فمن نظر الخ دفع لما يتوهم من انه على تقدير الجمعية فيه  
 تصور الاختلاف في صرفه وعدم حروفه **قوله** وكذا كل مفرد الخ  
 اي مثل كل منقوص حالتي الرفع والحرك كل مفرد غير منصرف  
 منقوص واو ياء حالتي الرفع والحرك في حذف الياء و  
 تعويض التنوين كقاضي اذا سمي به امرأة في قولنا جاد في  
 قاضي فانه غير منصرف للمعامية التانيث واصله قاضي بالرفع  
 والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف حذف  
 الضمة للاستعمال ثم حذف الياء لالمبقاء الساكن في وضعها  
 قاضي لما استقطعت عنه تنوين الصرف لكونه غير منصرف  
 عوض عن الياء المحذوفه او عن حركتها التنوين لا  
 الاستعمال للياء والمكسور ما قبلها الفتح مع كونه مستوعلا  
 بمعنى للفرعين وقصار وكذا الما في حالة الجر وكذا اصيل اصله  
 اصيل فانه غير منصرف لوزن الفعل والوصفية على ما عمل بقاض  
 جوار **قوله** لا مقصور بالحرف عطف منقوص فانه بحذف عنه الالف  
 ولا يدخل التنوين كاعلى فان اصله اعلى ابدل الياء بالالف  
 لتحركها والصاح ما قبلها ثم استقطعت عنه تنوين الصرف وبقي  
 الالف على حالها مخففة بخلاف ماض واعلى فانه بعد حذف  
 تنوين الصرف عند عوض الف عن الياء او الحركة التنوين

سدا الباب بعد الياء بعد حذف تنوين الصرف كيلا يتقبل  
 اللفظ بعدوها **قوله** ليس هو بان الخ فكان الاصل حال الرفع  
 والجر حذف المضاف اليه مقامه **قوله** والقابل الخ والمعنوي  
 سبه جوار في حالتي الرفع والجر بقاض اي بخصوص هذا الملقب  
 فلا حاجة فيه الى التمسك بحال الرفع والجر **قوله** لان الاعلال  
 المتعلقة الخ معنى تعلقه بحرف الكمال ان الاعلال سواء كان  
 بالحذف والقلب وانسكين يحصل به التغير في جوهر الكلمة  
 وليس معناه ان الاعلال يتعلق بالكلمة حذفتها حقير  
 ان الاعلال جوار ليس كذلك لكونه بسبب نقل الحركة الحاصلة  
 بالعامل **قوله** سببه قوي فالاعتناء بشانه اهم **قوله** يفهم  
 منه الخ حيث صرح بانه بعد الاعلال غير منصرف وبان  
 المحذوف بمنزلة المقدر سواء كان عوضا عن التنوين او عن  
 كاهو المشهور من ان سبويه والخليل قالوا ان التنوين  
 عوض عن الياء **قوله** او عن الحركة كاهو الاو والالف بالعين  
 لانه اذا كان حذف الياء لا اجل للتنوين بناء على ان الالف  
 علال مقدم على منع الصرف يكون التنوين كالمنا في الياء  
 والعوض عن الشيء محان يكون مناسبا كذا في الشرح ان  
 يكون الاعلال مقدما على الصرف على التقديرين **قوله** يجب  
 الفتح في حال الجر لان منع الصرف يقتضي سقوط التنوين  
 والكسرة كما في حال الضب **قوله** والقول اي القول فرفع  
 هذا الاعتراض بان الفتح في جوار في حاله للجر في حكم



الكسر لا في خبر المنصرف معناه فيكون لها على الماء كالكسرة  
 فحذف للتخفيف فصا بجوارى ثم عوض عن الكسرة المحذوفة  
 التنوين المحذف النقل بحذف الياء الساكنين فان الياء  
 المكسورة ما قبلها في أثقل المجموع يصل جدا بعيدا لان  
 النقل انما هو في الكسرة الحقيقية لا في الفتحة التي في حكم الكسرة  
**قوله** لكن اع استدلواك عن التعميم المذكور بقوله سواء كان  
 عوضا عن الياء او عن الحياء الحركة لهذا التعميم غير صحيح لان  
 القابل بتعويض الحركة هو المبرود وهو يعول بتقديم منع الصرف  
 على الاعلال كما فكره الشمر الرضى والجواب ان حصر القول با  
 لتعويض عن الحركة على المبرود لا ينبغي كونه احتمالا لعقليا على القول  
 على القول بتقديم الاعلال على منع الصرف **قوله** فمجرى يائنا  
 الياء الساكنة مع التنوين المحذف اي عوض التنوين عن  
 الحركة لصنع الساكنان الناء والتنوين ونحذف النقل بحذف  
 الياء لا لتفاء الساكنين **قوله** موالي مديد الياء وكان  
 الاصل موالي فلما اضيف الياء المتكلم سقط التنوين عما  
 الياء المحذوفة واجتمع الياء ان فاد غمت احدهما في  
 الاخرى فصا موالي بالتشديد **قوله** حذفت الياء الاولى  
 في الرضى وربما ورد في المندرة المحذوف اي حذف الناء  
 والقلبي قبلها الفا في غير الناء لكن المحذوف في الفوا  
 والقوا في ليس بناه طلبا للاندواج فمنا يجوز ان يقال حذفت  
 الياء الاولى كتفاء بالكسرة ويجوز ان يقال قلبيت الياء

الثامنة

الثانية الفا لكن لما كان المحذف اكثر اختاره المخرج مع ما فيه من  
 المبالغة في البحر حيث جعله مواليا الى نفسه **قوله** لا مطلق التركيب اي  
 ليس المعروف مطلق التركيب حتى يرد انه غير جامع بخروج التركيب من  
 الاسنادية والاضافية والتوصيفية مما لم يصرف فيه الكتان كلمة  
 فواحد للمعرف التركيب الذي يوجد في الاسماء فلا يظهر وجها  
 عن التنوين بعدم كونهما من افراد المعرف **قوله** فاذا نال اذا كان المعرف  
 التركيب الذي يوجد في الاسماء **قوله** ولو سلم اي لو سلم المحصر فيقول  
 العلمية شرط لتحقيق التركيب وثبوت فلا يقتضي وجوده بدونها  
**قوله** ان قلت لاعتبار الخ يعني ان هذه الفتوة الثلاثة العلمية  
 متساوية الاقدام في ان التركيب لا يؤثر في منع الصرف بدونها فلقبا  
 احدهما الثاني عدم حرفيه جز في مفهومه وجعله شرطا يثير في منع  
 الصرف بحكم اي حكم من غير دليل فارق بينهما **قوله** قلنا الخ حاصله ابداء  
 الفرق وهو انما يظهر اثر التركيب الذي احده حرفه اثر في اللفظ  
 حتى اعرب المجموع باعراب جز واحد لم يعد ذلك التركيب من  
 جنس التركيب الذي كلامنا فيه والمخرج من مفهومه لعدم متساوية  
 اياه لكون ما نحن فيه سيبا واسسه في هذا التركيب سيبا بخلاف  
 التركيب الاسنادي والاضافي فان له تاثيرا في اللفظ من البناء و  
 اخرج المضاف الى الصرف فعد من جنس التركيب الذي كلامنا  
 فيه لمناسبة اياه في التاثير واخرج بالاشتراط **قوله** ولما لم يوجد الخ  
 دفع توهم ان يقال كان على الشئ ان يقول من غير فعله لجز لان  
 هذا التركيب ايضا غير موثر في منع الصرف **قوله** او ليتحقق الخ

ما في  
 من  
 ما في  
 من  
 ما في  
 من



اذا اجتمع التركيب مع سبب اخر غير شرط العلمية ثم الواو ايضا  
 لعدم المنافاة بين الثقيلين الا انه اورد او بينهما على استقلال  
 كل منهما في العلمية **قوله** اي لزوم اي ليس للماد بالقوة معنا للتباعد  
 اعني مقابل الضعيف اذ التركيب لا يقبلها **قوله** الباء للملايسه  
 لم يجعل الباء للبيته اذ اضافة الاسناد ليس مبيها بضرورة  
 الكلمتين كلمته واحدة بل الوضع الثاني نعم انه ملايس لهما  
 حيث وضع للركب على هذه الهيئة **قوله** وذلك لان الح الاشتراط  
 للمذكور ثابت لان الح وفيه اشارة الى ان دليل الشم قاصر  
 عما يدل على ان التركيب الاضافي والاسنادي لا يمكن منع صرفه  
 نظر الى حال الاضافة والاسناد لم لا يجوز اعتبار عدم صرفه  
 نظر الى الوضع العلمي الطاري **قوله** نقول عن مركب الح بخلاف  
 ما نحن فيه فانه غير منقول فثبت له حكم العلمية كالمفردات  
 لان مدلوله مفرد **قوله** اعرابه المعين كما في المضاف اليه من  
 عبد الله واعرابه المطلق كما في المضاف منه وفي الخبر  
 كما في حسن وجهه وسيغريب هذا في احدى هاتين  
 ضربين **قوله** باعتبار المنقول عنه يشعر بكونه منقولا  
 ومعناها الح اعتبار الوضع الطاري بالنقل والمعرفة  
 في الشرح من ان الاضافة تجعل المضاف منصفا وفي  
 حكمه فلا اثر في منع صرفه يلزم اجتماع المتضادين **قوله** لانه  
 مشغول بالاعراب الحكائي بخلاف فعليك لعدم سبق حال  
 التركيب على العلمية **قوله** اي اذا كان الح اندفع بذلك ما حله

في الوهم من انه يكون موثرا في المضاف للصرف في المضاف  
 اليه لعدم كونه في حكم كلمة واحدة ولذا يكتب المضاف  
 التعريف من المضاف اليه والحوز الفصل بينهما في  
 السوة **قوله** ما بعده اي في الذكر فالقرينة حصص على الاكتفاء  
**قوله** حكمه لما تضمنته اي يجوز ان يكون المذكور فيما بعد  
 بقوله فان تضمن الثاني حرفا متساويا لما تضمنه الحرف  
 بالفعل كما هو المتبادر ولا يكون ساما لما تضمن الحرف  
 بحسب الاصل خمسة عشر علما فلا يكون حكمه مذكورا فيما  
 بعد حتى يكون قرينة على الاكتفاء وكذا يجوز ان يجري  
 قوله والاعراب الثاني على اطلاقه اي سواء كان قبل التركيب  
 معربا او منسا ولا يكون مقيدا بما قيده الشم مما سيأتي  
 اعني قوله ان لم يكن فيه سبيل البناء قبل التركيب ويكون  
 قوله المصريح على الاصح قيد القول وهي الاول فقط فيكون  
 شاملا للمثل سبويه كما ذهب اليه البعض من انه معرب  
 غير منصرف **قوله** وهو الجارح اي ومن الماتر الحاقه في  
 الحكم من المنصرف في الحال والمنصرف في الاصل وكلاهما  
 حال الافراد وحال التركيب قال الرضي وانما جازا عراب  
 الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى  
 انجي بالعلمية **قوله** ولذا ذهب الح الى اجل حوازا لخالف  
 ذهب بعضهم الى ان خمسة عشر علما وكذا نحو سبويه  
 غير منصرف للبيته للعلمية والتركيب وما قدره بالاك



ظهر ان بيان المحشة قاصر فلا يكون من القاصر **قوله**  
 جواب اعتراض الشئ بقوله فان قلت كان على المصريح **قوله**  
 وهو ان المصريح واقف البعض في عدم صرف نحو خمسة عشر في  
 فلذا لم يخرجهما والى هذا يشير كلامي في شرح الفصل حيث  
 قال التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ليس باضافي والاشا  
 كقولك بعلبك ولا يكون الامع العلمية الا ان المركب من  
 هذا الباب لا يجمع الا العلمية وانما جاز في خمسة عشر  
 دناسين اذا سمي بها البناء ايضا بناء على حكاية حالها  
**قوله** من قبيل المبنيات عند جماعة الخ اما الجزء الاول فليست  
 وسط الكلمة بالتركيب واما الجزء الثاني فليضمنه الحرف  
 والمراعاة الاصل للونه مسبقا قبل التركيب ثم ان ادعاء الشئ  
 ان المص ذكر فيما بعد انهما من قبيل المبنيات مبني على ان  
 قوله على الاصح في قوله والا اعرب الجزء الثاني وبني الاول على  
 الاصح متعلق بكلا الحملتين وما عطف عليه كما هو الظاهر  
 فيكون الشرط المعنى والامقيد ابما اذا لم يكن الجزء الثاني  
 مبني قبل التركيب احتراز عن نحو سبويه فانه مبني على  
 الاصح مع عدم تضمنه الحرف لا قيد الشئ فيكون  
 بناء نحو سبويه مذكورا فيما سياتي في طريق الاشارة  
 فلا حاجة في دفع ما قيل ان بناء نحو سبويه غير مذكور  
 فيما سياتي الى ان بناء يكون الجزء الثاني الى بناء يكون  
 الجزء الثاني من قبيل الاصوات فذكر الاصوات ذكره

**قوله** ومن المعربات المحكية عند جميع لم يوجد هذا القول  
 فيما عندي من كتب النحويين المذكور فيها انهما معرفة لغز  
 غير المنصرف لباضافة الصدر الى العجز في شرح التسهيل  
 وقد الملح قسما ان احدهما مختوم بغير ويختوم بعد كيرب  
 فهذا فيه ثلث لغات اعراب اعراب ما لا ينصرف وهذه  
 الفصحى والثانية اضافة صدر الى عجز والثالثة ان  
 مبني تشبها بالجمعة عشر والقسم الثاني ما ختم بويه فعه  
 لغتان الفصحى بناء على الكسر ولم يذكر سبويه غيرها و  
 غير الثانية ان يعرب غير منصرف فلو قام سبويه ورايت  
 سبويه ومررت بسبويه قبل هذا وجه وحوار الجرحي فان  
 كان سما عا قبل وان كان قياسا فالقياس منه لانه اسم صوت  
 والقياس ببناءه في الرضي ما يكون تركيبا لعلمية ضربان  
 اما ان يكون في الجزء الاخير على البناء مراعاة للاصل و  
 يجوز اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكن على قوله  
 اضافة صدر المركب الى الاخير تشبها لهما بالمضاق والمضاق  
 اليه تشبها لفظيا كما حارث في معد كيرب في حجة  
 اليه الصرف والمنع وفيه ايضا وان حذفت حرف  
 العطف قبل العلمية مشاءها اولى بعدها ويجوز اعراب  
 الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز فيه ايضا  
 اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل  
 ما تضمنته الثاني حرف يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد



العلمية وفي السهل المركب المتضمن الحرف بحرف خمسة  
عشر بعضهم يقول انهم يحكمون بعضهم يقول العرب غير منصرف و  
سعد الخ كما حكم بعدم انضمام كلمات حال العلمية مع عدم ظهور  
اثره **قوله** وان لم يظهر اثره لفظا لكون اخره مشغولا بالحركة  
المحكية **قوله** بل من غير نقل الخ لما كان عبارة موها بحصول  
ان التركيب قبل العلمية بناء على توجه النفي الى القيد خبر  
الحشي عنه بقوله بل من غير نقل عن مركب تعمل في معنى لان  
التركيب فيه لاجل العلمية فلا يكون له حالة الاسماء المفردة  
فلا يكون له حالة قبل العلمية ما سب لحكم عند العلمية  
كالمفردات لانه مفرد **قوله** على الارجح ان اي من غير نقل من ارجح  
المحطبة والشعر ابتداءه من غير زيد قبل ذلك **قوله** قبل الواو  
لما كان الواو لمطلق الجمع ولا يقيد قوله الالف والنون  
اكانا في اسم اجتماعها فيه قيل ان الواو بمعنى مع والعطف  
معدم على الحكم ليكون الحكم على المجموع وقيل التوجيهان  
المذكوران للجل يصح ارجاع ضمير التثنية وجمعه الافراد  
يقول زيد وعم وجارا بالفعل اي لا اياها وانها قد يكون  
اصلا ايضا **قوله** فلو احتمال اللفظ نونه الاصل الكتي بدل ال  
الاحتمال عن ذكر الزيادة صريحا وكذا عن ذكر منع الضرف  
هذا ان الجوار **قوله** من الجنس بالجاء المطلقة وتشديد السين  
المطلقة مصدر من جنس الجر عليه وكذا في الصحاح **قوله**  
دايرا عليه اي على منع دخول التاء وجود او عدمها اي

قوله

وكلا

وكلا وجدا من الدخول وجدا منهما الصرف وكلا انقي جعله  
وجه السه لان الدور ان اماراة العلمية ولا بدور عليها  
الخ في بعض نسخ بالواو وحرف قوله تساوي الوزنين صدرا  
مع ما عطف عليه عطف بيان بوجوده احاد بل منه و  
في بعضها بالواو فيكون عطف على قوله تساوي الوزنين  
خبر العدم ما تحقق تلك الوجوه سوى الوجه الثالث  
مع عدمها اي تلك الوجوه لاختلاف الصدور خيرة الفاء  
وعدم المركب **قوله** لان المجرى عن التاء الخ فاذا كان ما فيه  
الالف والنون فايلا للتاء يتحقق فيها جهة الاصل  
بالقياس الى التاء وضعفت فمما جهة الفرعية التي تؤثر  
ان بسببها وما قيل انه لو ضعفت الفرعية بزيادة سي  
عليه الضعف بزيادة في التثنية كعثمان وعمر ابان  
ففيه انه لا معنى لتحقيق الفرعية في النسبة لعدم معنى  
صرفها وان اراد انه لضعف الفرعية التي في النسبة يا  
القياس الى المفرد بسبب زيادة علام النسبة وقصده ان  
القوة انما يغيب بعد تحقيق الفرعية ولا فرعية قيل بزيادة  
علامة التثنية حتى تصف بالشدة والضعف بعدها  
وان اراد معنى آخر فليس حتى ينصو ثم يكلم عليه و  
في بعض الشروح ولا شك ان الالف والنون فرعية  
لفظية وليس العلة مجرد انها زائدتان اخر الاسم  
او يلزم منع صرف حمدون وجرودن اذا سمي بينهما



بل همام انهما علامتا التذكير عليه وذلك انهما اذا لم  
بحا معهما تاء التانيث واليه فاسب الكوفيون حيث  
قالوا الالف والنون للتذكير عليه اذا كانا مع العلم  
والصفة **قوله** وهو ظلال النسبة فرع الطرفين وجودا  
يغفلا **قوله** لتوقعه على المشابهة فالمشابهة ما نفى التثنية  
ظ والسبب الالف والنون اللتان هما فرع المزد عليه  
**قوله** فلا حاجة الى اثبات الخ بل فرعية المشبه به اعني  
الخ التانيث للتذكير فرعية المشبه اعني الالف والنون  
**قوله** ولا الاسم الشامل الخ قيل لا حاجة اليه فيها اذا لم  
نفس السامع في هذا المقام الخ غير المقابل للفعل والحرف  
اقول ان اراد انه لا مذهب لنفس السامع بالنظر الى  
نفس الاسم فباطل ضرورة شيق استعمل في جميع  
تلك المعاني وان اراد بالنظر الى مقام وقوعه مقابل  
الصفة فكما لا يذهب الى مقابل الفعل والحرف ايضا بل  
عدم الذهاب اليه اقوى ضرورة ان الالف والنون  
المعدودين من اسباب منع الصرف من خواص الاسم  
المقابل للفعل والحرف فيعيدهما بالحصول فيه يصير  
لغو بخلاف ما اذا اريد واحد من تلك المعاني فانها  
احض منه فيعيدهما بالحصول فيه نفى ههنا كلام  
وهو ان يكون المراد المص بالاسم ما يقابل الصفة  
ظاهر الوقوع في مقابلة فلا حاجة الى اثباته بقوله

فان

فان الاسم المقابل للفعل والحرف الخ اخره ولم سلم لك  
فقوله والمراد هذا المعنى تكرار الجواب ان وقوعه  
في مقابل الصفة فرعية على تلك الارادة ومقصود التثنية  
البيان الذي لتلك الارادة ومعنى قوله والمراد ههنا ان  
المراد في مقام بيان شرايط الالف والنون في كلام النحاة  
هو هذا المعنى اي المقابل للصفة فلذا اراد المصنف  
ذلك **قوله** ولا الاسم المقابل للقلب والثنية يقال العلم  
اما اسم اولي كنية **قوله** والمقابل للظرف الخ الا انهم  
الظرفية اي الذي لا يعمل الا ظرفا في الرضى قال ابو علي  
حيث يضاف ظرفا لا اسما كما في قوله تعالى الله اعلم حيث  
يجعل رسالته فان ما بعده مفعله والمعنى حيث  
يجعله اي مكانا يجعل فيه **قوله** باعتبار يعود ههنا في  
انفسهما وان الاول افراد الضمير شعير يكون المراد  
حصولهما بطريق الاجتماع بخلاف الشروط السابقة  
شروط الاسباب **قوله** لزوم تناف الخ بين اعتباري الوحدة  
والتعدد في شئ واحد في جملة واحدة موجب لخبر المتبني  
وان يتضمن كنه انما انهما الجمع بين المتنافيين **قوله** لقوم  
مقام علتين والاول ولا لضعفها اذ ليس المشبه في مرتبة  
المشبه به **قوله** لكن الموثق اي حين الضم مع الياء نحو  
وعرها بخلاف المفتوح فان موثقه محي مع التاء كندمان  
وبدونها السكران **قوله** فيه انه عطفا ناد الخ فانه عطف

قوله



في الصفة على كان وعطف استفاء فخلالنا على معمول ان الشرط  
 بتقدير المتبدا وليس على وهو تقدم المجزول ان مجموع الجار  
 والمجزول معطوف على مجموعها ولا يجوز ان يكون العطف  
 باعادة الجار باعادة الجار فيكون الشرط متحققا اذ ليس  
 وجود الجار الثاني كالعدم من حيث المعنى حتى يقال انه  
 مجزول بالجار الاول وان الجار الثاني لا يرفع على كافي  
 المال بني وبينك ثم ان الشئ دفع هذا المحذور حيث قد  
 كان اشار الى انه بتقدير فعل الشرط والمتبدا عطف  
 على ما قبله عطف شرطية على شرطية فالواجب على يقول  
 فلذا قدر الشئ فعل الشرط **قوله** نفس الطسعة اي الالف  
 والنون التي هي مفهوم **قوله** بل باعتبار فردها اي  
 الالف والنون المحصوتان وذلك لان الحصول  
 والتحقيق صفة الافراد حقيقة والطبيعة انما يضاف  
 به في ضمنها **قوله** للتنوع اي للاشارة الى ان الالف و  
 النون ونوعين احدهما ما يكون في الاسم والثاني  
 ما يكون في الصفة لاختلافها بالنوع اختلف شرطها  
 في التاثير وكان شرط احدهما منافي للثاني فان العلمية  
 لا جامع الصفة **قوله** عند اكثر من اهل اللغة **قوله**  
 وجوز بعضهم وهو بعض بني اسد فانهم يقولون في كل  
 فعلا ان جاء منه فعلى فعلا انه ايضا نحو سكراته وغصبا  
 ليس فون اذن فعلا ان فعلا ومن هذا بين ان وجود فعلى



كاف

كاف

لا في **قوله** فلما اول الخ اول الخ صنف هذا لان المشاهدة بالغة  
 الثاني يتحقق بمجرد استفاء دخول التاء فما الحاجة الى الاستفاء المؤ  
 كل ولو سلم فما الحاجة الى تأكيد بدليل لفظي فان الدليل العقلي  
 قد يكون اقوى من اللفظي كما في حرم ولم سلم محض الدليل اللفظي  
 في وجود فعلا **قوله** الا ان يقال الخ اي وجود الثاني بالتاء  
 قياسا لا يضر في منع الصرف وجود الثاني بالالف قياسا ولا  
 يكفي في منع الصرف انما الضار والكافي الثاني الاستعمال  
 اذ يتحقق المشاهدة بينه وبين الف الثاني ويتحقق **قوله** كان  
 علما غير متصرف بوجود الالف والنون في الاسم مع العلمية  
**قوله** المشاهدة كمال المسمى وهو ندمان صفة **قوله** بعد من  
 اوزان الفعل لا يخفى ان اضافة الاوزان الى الفعل مجرد  
 النسبة بمعنى الحصول له لا الزيادة النسبية والالكفان  
 يقول كون الاسم على وزن الفعل فالمعنى كون الاسم على  
 وزن بعد من الاوزان الحاصلة للفعل فاندفع ما قيل  
 ان عدد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بزيادة  
 اختصاص له بالفعل فالاول كون الاسم على وزن ثبت  
 للفعل انما فسر وزن الفعل بهذا المعنى لان وزن الفعل بال  
 معنى الاصل في صفة الفعل فلا بد من القول بان منقول في الا  
 صطلاح عن ذلك المعنى الى كون الاسم على وزن الفعل ليصير  
 للاسم محمول على النسبة بخلاف ما كان في قوله زيد اخو عمرو  
 لا على زيادة النسبة اما بالاختصاص وبالاستحقاق اي



غيرهما كما هو مدلول الاضافه وضعاً **قوله** واللام يحج انما يكون  
لفظ شرط مستند كما اذ يقال ان وزن الفعل ما يخص به او  
يكون في اول زيادة الح فان زياده النسبة لما كانت مأخوذة في  
مفهوم وزن الفعل كان موثراً بنفسه محتاجاً الى البيان دون  
الاشتراط **قوله** ولك ان التحمل عليها الح اي يحمل الاضافه على  
زيادة النسبة **قوله** على شرط التحقق اي لانه لا يتحقق الوزن  
الذي له زيادة نسبة الى الفعل الى هذين القسمين **قوله** لا يحل  
الاشتراط اي جعله شرطاً في تأثيره بل هذا الامر من حيث يستدعي  
عدم كونه موثراً بنفسه وهذا الكلام مبني على تسليم ان لا يكون  
لوزن الفعل هذا المعنى في دسوي القسمين المذكورين واما  
على تقدير تحقيق قسم آخره بان يكون زيادة النسبة بطريق  
العلبة لما سيجي في كلامه فيحوز الحمل على الاشتراط ايضاً كما  
في قوله المعرفه شرطها ان يكون علمية **قوله** لان سببية الح اي  
لكان تحمل عليها بدليل ان سببية اسباب منع الصرف ليست  
الا للفرعية كما عرفت ولا فرعية للوزن لانه زيادة اختصاص  
اي ارتباط ونسبة بالفعل فلا سببية الا **قوله** والضمير راجع  
اي ضمير تطبيقاً بين النسخين وح يكون الباء داء اخلاص  
المقصود عليه كما هو الاستعمال القليل **قوله** او بالعكس اي  
الضمير المحجوز راجع الى الوزن وضمير مختص الى الفعل فيكون  
الباء داء اخلاص المقصود كما هو الشائع الكثير المشهور **قوله**  
وذا اعرب بالراء بالمهمله اقصد اي اس ووضح في النهاية

اعرابهم

الجزيرة والاعراب بمعنى الابانة والايضاح حديث السقيقة احسبها  
اي ايضهم ووضحهم **قوله** من بين المال اي منقول منه **قوله** من خضم  
بالحاء والضاد المبعثين **قوله** اكله جميع فيه نقل الصحاح هذا  
لمعنى لثلاثي المجرد ثم قال خضم على وزن يغم غم اسم غن الاصمعي بن عمرو بن  
تميم وقد علبت على القبيلة يغمون انهم سمو بذلك لكثرة الخضم  
وهو الضم لانه من ابيته الافعال دون الاسماء وخضم اي ضمهم  
لما وضع في شمس العلوم الخضم الاكل جميع الاسنان **قوله** نرى الح في  
النهاية وفي الحديث بانه نرى عن قيل وقال اي نرى عن فضولي ما  
يتحدث المتجاسرون من قولهم قيل كذا وقال كذا وبناءهما  
على كونها فعليين ماضيين متضمنين للضمير والاعراب على اجزاء  
مخبري الاسماء خلويين عن الضمير وادخال حرف التعريف عليهما في  
قولهم القيل والقال **قوله** منقولاً منه اي من قول المحمول اسخ  
**قوله** والتخفيف ضم الفاء وكسر العين **قوله** للدلالة على العلمية وانه  
النسخ عنه معنى الفعل **قوله** في الوعاء فضع الواو ساكنة العين  
بزكوهي **قوله** والدم يضم الراء للمهمله والهمزة للمكسورة والميم  
**قوله** الا آتت بكسر الهمزة وسكون السين للمهمله المقعد **قوله**  
ذهب يونس الخفيف حرف مخول وعضد وكشف وجعفر وحاتم  
اعلاماً **قوله** اذا كان منقولاً الى الوزن المشترك بين الاسم والفعل  
انما يوثق في منع الصرف اذا ثبت كونه منقولاً الى الاسم من الفعل  
فلم يسعمل على انه وزن الاسم **قوله** ولولا ذلك اي لولا كون وزن  
جلام منقولاً عن الفعل لولا ان اي جلام **قوله** ويرد الح لانه للملازمة



المذكورة بقوله ولو لا ذلك او يجوز ان يكون عدم تنويع كونه  
 جملة محلية وغير محكية لا لعدم الصرف بسبب وزن الفعل  
 العلمية حتى يترك كونه منقولا **قوله** المحكي مع الضمير بناء على ان  
 الفعل المنقول اليه العلمية اذا اعتبر موضع ضمير فاعله وجعل الجار علما  
 فهو محكي واللا محكية حكم المفرد في الانصراف وعدمه **قوله** اي انكشف  
 امره الخ اشارة الى ان جلا يستعمل لازما ومتعديا والثنا يجمع  
 ثنيتيه وهي العقية وطلاع الثنا اي كتاب صعد الامور عطف  
 على ابن جلا وبما معنى اضع العمامة تعرفوني **قوله** او تغلب اي  
 هذا الوزن في الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم  
**قوله** مع انه غالب في الافعال لان باب المفعلة اكثر من ان يكون  
**قوله** ولم يح في الاسماء الخ في الصواب ولم يح في الاسماء الاكلمات  
 معدودة كما في العباب لم يدخل فيه مخاطب وقال **قوله** غيرهما  
 قال الراغب الفاعل اكثر مما يح في اسم الاله التي يفعل بها الشيء  
 كالطابع والخاتم والغالب **قوله** ساسم بالسينين للملتيين زيادة  
 مؤنثة بالنسبة الى ما قاله المصريح فانه مؤنثة تتبع لفظ واحد  
 هل هو قابل للتأني أم لا بخلاف ما قالوا فانه فيه مؤنثة تتبع  
 جميع الاسماء والافعال ولو بوجه كل بعلم هل هو غالب في الافعال  
 او في الاسماء لا يقال **قوله** لا يقال الخ يعني زيادة اللونه وان لم يلزم  
 في هذا القسم من وزن الفعل لكنه يلزم في القسم الاول فان العلم  
 بالاختصاص موقوف على تتبع اوزان الفعل والاسماء كلها قول العلماء  
 لم يجد الخ اي اهل المصطلح يجد في الاختصاص امر اخر يجتزئ بذكره

منقول عن  
 ...

عن لزوم ذلك المخذول عن زيادة اللونه في الضرورة الزمها ولا  
 ضرورة في القسم الثاني لوجوب ما يودي موداه عن غير لزوم  
 المخذول **قوله** ان قلت هذا الوزن الخ استدل على نزوح قول النحاة  
 بان اعتبار العلمية لازم لتعقوب الفرعية **قوله** زيادة اختصاص  
 اي ارتباط بفرعية اضافة الزيادة وجعله منقسم الى الاختصاص  
 والعلمية **قوله** حتى يظهر فرعية اي فرعيتها ذلك الوزن في الآ  
 فان الوزن المشترك لا فرعيتها ولذا يمنع الصرف فوله زيادة  
 الخ سليمان انه لا بد من زيادة الارتباط لكنه غير مفرغ في الاختصاص  
 والعلمية لوزان يكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف  
 مظهرة في الافعال دون الاسماء وكون زيادتها في الافعال  
 لمعنى بخلاف الاسماء فانها قد يكون لمعنى كما في احر وقد يكون  
 للمعنى كما رتب واكمل **قوله** الافعال المنصرف اختار عن افعال اللزوم  
 والزم **قوله** واصما عها في يزيد ويشكر فن حيث اختصاصها  
 لا يحتاجان الى اشتراط عدم قيل البناء ومن حيث ان في  
 او طما زيادة كزيادة الفعل يحتاجان الى ذلك الاشتراط  
 قيل ان المختص مما في اوله زيادة كزيادة الفعل لا يحتاج الى  
 اشتراط عدم قيل البناء فلذا لم يجعل المشق قدس سره او  
 لمنع الخلو ر عليه انه ان اراد ان المختص من حيث  
 ذاته لا يحتاج الى اشتراط المذكور فم وان اراد ان من حيث  
 الاختصاص لا يحتاج فغير مصر **قوله** واختبر في العجم جملته  
 بين المعطوف والمعطوف عليه وجواب لسؤال مقدم وهو



ان وزن استخرج غير مختص بالفعل المحي استخرج **قوله** ملكا  
 المراد الخ اي ليس المراد وزن الفعل معناه الاضافي حتى  
 يرد ان في قوله زيادة كزيادة نسبة الشيء بنفسه فان ما في  
 اول وزن الفعل زياده الفعل الزيادة سببه في قوله  
 الوزن اجراء للضمير على الظ وحمل الطرف على التوسع فان  
 الزيادة وصف حاصل في اول الوزن جعل حاصل في اول الوزن  
 يحوز اول الوزن اجراء للطرف في الحقيقة **قوله** ومرفا  
 للضمير على الظ **قوله** لان الصفتان الزيادة وصف للخر الاول و  
 المصفى نسب للموصوفين يعني يقال السواد في الجسم ويصح  
 نسبة العام الى الخاص يعني تشبيها لاسم المفهوم الخاص  
 على مفهوم العام باشتغال الطرف على الطرف **قوله** وبالعكس  
 اي يصح نسبة الخاص الى العام في تشبيها لشمول العام  
 للخاص صدق الشمول للطرف للخر **قوله** اول المراد الخ  
 يعني ان الكلام على حذف المضاف **قوله** لم يضر كونه سببا  
 لمنع الصرف لعدم لزوم ذلك اللبدال فان الاكثر في الاستعمال  
 اراق **قوله** وكذا تصرف في الوزن اي كذا لا يضر لو تصرف  
 مع بقاء الحرف الزايد لانه يحفظ وزن الفعل ويدل عليه  
 حال من ضمير اوله والحال **قوله** ويجاء ويقول واجبي غير منصرفين  
 للوزن والعلمية بخلاف المسمى نقل ونقي وخفف فانه يقول جاء  
 قول ومع وحاق منصرفات لعدم بقاء الزيادة المعبرة **قوله**  
 حال من ضمير اوله والحال من المضاف اليه جازا اذا امكن اقامه

المختر

المضاف اليه مقام المضاف كما في قوله ربح واتبعت ملته ابراهيم  
 حنيفا كانه اراد الخ بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل **قوله**  
 فلما يرد النقض بالسود واما النقض بربيع فباق لانه قابل  
 للتاء بحسب الوضع اذ وضع اللعدا على ان تفرق بين المذكور  
 والمؤنث بالتاء ثم اعلم ان قوله بالاعتبار الذي امتنع من  
 الضرف كاف في عدم ورود النقض بربيع لان قبوله للتاء  
 باعتبار الوضع المحبب وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمي  
 وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء الا ان الشئ قدس سره را  
 قوله قياسا واستدفع النقض بربيع اليه لما قال وان  
 وزن الفعل في اربع في قولنا مرفت بنوة اربع متحقق  
 لان المعبر عنهم القبول قياسا وانصرافه لا لشقاء الوصف  
 الاصل فانه قد ما قيل ان اربع اذا سمي به لا يقبل التاء  
 فلا حاجة لدفعه اليه لعدم قبول التاء بقولنا قياسا  
 لانه اراد انه لا يقبل التاء اصلا فم وان اراد انه لا يقبل التاء  
 بالاعتبار الذي امتنع صرفه فلم يكن اللازم منه ان  
 يكون القيد الثاني معينا عن الاول وعدم الاحتياج اليه  
 مع اعتبار الثاني لعدم الاحتياج اليه مطلقا **قوله** في  
 جعل وجود الشرط الخ يعني ان قوله ومن ثم امتنع احرمه  
 لاجل تحقق شرط ثانيا في وزن الفعل في منع الصرف امتنع  
 احرم في ذلك جعل وجود الشرط علة لوجود المشروط لان ما  
 هو شرط ثانيا سبب في منع الصرف في الحقيقة شرط لا امتناع



مرفعة ذلك السبب **قوله** لا بالشرط لان الشرط ما يتوقف عليه  
الشرط من غير ان يكون موثرا فيه كما ليس للاحراق وما  
قيل ان الشرط النحوي اي يستلزم الحكم لانه امارة لثبوت  
الحكم يذكر ليعرف بمعرفة بثبوت الحكم ففيه ان المعنى  
المتعارف للشرط النحوي ما يذكر بعد حرف الشرط و  
هو ههنا مفقود و اراد معنى اخر فلا بد من بيان لينظر  
في صحته وفساده **قوله** جعل الشرط هذا الشرط الخ المص  
رح اشتراط هذا الشرط لا وجود الشرط علة الحكم بامتناع  
احمر وانظر في جعل اي الحكم باختلافهما في الامتناع و  
عدمه مع اتحادهما في السببين والاختفاء في ان حكمتنا  
باختلاف المذكور مع الاتحاد في السببين ناش من  
الاشراط المذكور و اراد مع وجود او عدمه **قوله** عند  
الجمهور الخ اي انحصار تاثير العلمية في السببه المحقه  
والسببه مع الشطيه مذهب الجمهور خلافا لجماعة  
فانهم ذهبوا الى تاثيرها بالشرطية المحصية حيث قالوا ان  
تاثير علميه الاسم الذي فيه الالف والنون المريد بان  
ليس الا التحقق المشابهة بالالف المدودة القائمة مقام  
السببين الموثرة بالاستقلال **قوله** اي بمفهوم صالح لهذا  
التاويل لرعاية الموافقة لقوله فانه اريد به المسمى بزيد  
والا فالنكير يحصل بالتاويل بواحد منهم من الجماعة المسماة  
ايضا **قوله** لا دليل ظهرنا بالتزام فانه ظهر من قوله ويقوم مقامها

الجمع والخ التانيث ان العلمية غير موثرة معها ومن قوله  
فلا يضره الفلن بها انها بجامع الوصف ومن اشتراط التانيث  
والمعرفة والجمعة والتركيب بالالف والنون اذا كانا في اسم  
انها بجامع ما هي شرط فيه ومن امثله العدل ووزن  
انها بجامعها من غير اشتراط ومن مخالفة او ان امثلة  
العدل لا وزن الفعل انهما متضادان فقد ظهر مما تقدم  
انها لا بجامع موثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن  
الفعل وانها متضادان **قوله** اي استثناء بعد ههنا الخ  
اي استثناء من المستثنى منه المقدم بعد يقيده بال  
لاستثناء الاول والمستثنى منه المقدر لفظه سببا  
مطلقا استثنى منه لفظه ما هي شرط فيه ثم استثنى  
من لفظه سببا المقيد بقوله الا ما هي شرط فيه الماول  
بقولنا سببا غير ما هي شرط فيه العدل ووزن الفعل  
فكلا المستثنى من ذلك المقدر الا ان الاول من  
المطلق والثاني من المقيد قوله ما يقال في توجيهه **قوله**  
الخ قالوا لا يجوز تعلق طريقين اي حارين مع مجروريهما  
من جنس واحد بفعل واحد بوزن العطف فلا  
يقال مررت بزيد بجر والا ان يغير تعلق الثاني بالفعل  
بعد تقييد الفعل بالاول بخبر ايت بيدا في المسجد  
في الطاق **قوله** ولو جعل الخ بان قال لا بجامع موثرة الا  
ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل قيد دخل المستثنى



يجب حرفا استثناء ولحد قوله في الفصل اي في  
فصل العدل ووزن الفعل عن المستثنى الاول  
بحرف مستقل **قوله** اختلاف تاثير العلمية فان تاثيرها  
في المعطوف عليها عنى ضايقه السببية مع الشرطية  
وفي المعطوف اعنى العدل ووزن الفعل بالسببية  
المخصصة **قوله** وغرابة الاسلوب بسوق الكلام على وجه  
لا يكون منعقد لا يتفر عنه السامع وليس فيه  
تعقد لفظيا ولا معنويا حتى يخل بالبالغة **قوله**  
الفق النجاة الخ المقط منه تحقيق المقام مع الا  
سيادة الى وجه اجنبا رخصت نحو طاعمها خا مع  
فيه العدل مع العلمية المؤثرة بانهما اتفق النجاة على  
منع مفرق بخلاف ما كان المعدول علما متقولا فانه  
يختلف فيه الى وجه اختيار نحو اجرامه بانه كان غير  
منصرف قبل العلمية ففي تاثير العلمية فيه نوع خفاء  
بخلاف ما اذا كان منصرفا قبلها فان التاثير العلمية  
فيه ظاهر **قوله** فذهب اكثر النجاة الخ فان قلت هذا  
اختلاف في تاثير العدل بانه هل يؤثر بعد زوال العلمية  
ام لا في تاثير العلمية قلت لا بل اختلاف في ان  
العلمية هل يوجب زوال العدل بناء على الحاصل زوال  
متبوعه الذي هو الوصف فلا يكون مؤثرة معه  
اولا يوجب زواله بناء على ان المعبر العدل الاصل

في علم  
العدل  
العلمية

اي التاثير بحسب الوضع ابتداء وهو بناء لا يزول وان المعبر  
الوصفي يعارض العلمية فيجاء به فيكون مؤثره معه كما يشهد اليه  
عبارة الرضي حيث قال وهو باق نعم لو كان الاختلاف في  
انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل  
بالعلمية لكان الامر كما ذكرت **قوله** واما آخره فجمع واخراته  
فصله عما تقدم مع اندماجه فيما تقدم لكونها مستعملة  
استعمال الاسماء ولذا اختلاف في جمع واخراته فقال  
بعضهم للعدل ان عدم انصرافها للعدل والتعريف **قوله**  
او الاضافي وقال بعضهم للعدل وشبه العلمية **قوله** دفع  
لما يتوهم الخ يعني ان قوله وهما متصا وان فلا يكون الا احد  
هما جملة معتزنة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع  
التوهم الناشئ من المعطوف عليه **قوله** بعدم صحة الحكماء  
ليس مطلق السبب محصر في احدهما قوله للزوم استثناء الشيء  
من نفسه لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم  
مع **قوله** بل مفهوم عام ووايستفاد ولك المفهوم من الحكم  
بالقياس بينهما فان يقتضي لا يوجد مجموعها في اسم وعمل  
تقدير الوجود يقتضي ان يوجد احدهما فقط فالمقط فلا  
يوجد مجموع السنين واحدهما فقط الا احدهما الا انه غير  
بالمفهوم المردود الامر بالذات ليكون المستثنى منه صادقا  
على المستثنى شاملا له شمول العام لا فرد **قوله** او مفروضا  
الخ عطف على قوله مفهوم عام واد التاثير بالنظر الى الصفة



وفيه إشارة إلى أن مقصود الشرح من قوله الأمر بالذات التمثيل  
 لا التخصيص **قوله** وإن كان محصورا في أحدهما بحسب الاستقراء  
**قوله** بحسب التصور إذا العقل يجوز وجود ما جامع العلمية  
 المؤثرة ولم يكن مشروطا بهما سوى أحدهما وهو مجموعهما إلا أنه  
 ثبت بالاستقراء أنها متضادان **قوله** وهذا القدر أي العموم  
 من حيث التصور كاف كما صرح به في الأصول في مباحث الاستثناء  
 استثناء **قوله** كما لو في كلمة التوجيه في دفع ما قيل إن أريد بلفظ  
 الـ المعبود مطلقا لم يصح الحكم بالنفي وإن أريد المعبود  
 بالحق لزم استثناء الشيء من نفسه أنا مختار الشق الثاني و  
 لأن لزم استثناء الشيء من نفسه لأن المعبود بالحق أعم  
 مفهوما من الله تعالى وإن كان مساويا له في الصدق **قوله**  
 كما في أوريجان فان فيه الثاني ثبوتها وبطلانها بالعلمية  
 والعلمية والالف والنون المزدندان تبادلان المعرب  
 بلحق بالعربي في زيادة الحروف وعدمها **قوله** به يتدفع أي  
 لهذا الجواب لا الجواب الأول يتدفع النقص باخترافه واجتمع  
 فيه العدل ووزن الفعل والعلمية إذا سمي **قوله** يتعد  
 أن يجعل الخ ردعا من قراء الاخفش من قواعدها فاعل خالف كليا  
 يلزم بخالف الظاهر من جعل قول التاميز أصلا أو قول الاستثناء  
**قوله** قواعدها **قوله** إذ يلزم الخ إذا المخالفة إنما يتحقق بعد تقرير  
 الأصل **قوله** للقاعدة الحق عند أي عند المصنف ربح و  
 هي أن كلما فيه علمية مؤثرة إذا نكر حرف **قوله** وامتناع الخ

عطف

عطف على فعل أي يلزم امتناع نصب اعتبارا لأن شرط نصب  
 المفعول عند الجمهور أن يكون فاعله فاعل الفعل للعلل  
 به **قوله** والقول الخ أي القول في دفع لزوم امتناع نصب  
 اعتبارا بأنه يجوز أن يكون منصوبا على الظرفية أي وقت اعتبار  
 الصفة الأصلية والجمالية أي حال كونه معتبرا للصفة الأصلية  
 أو كونه بدل اشتمال من سبويه أو خالفه لا خفش اعتبارا  
 سبويه الصفة الأصلية بعد إذا المعنى على تعليل حكم  
 المخالفة وشي من الوجوه المذكورة ليس نصا في إفادة  
**قوله** لا مفعول للمماثلة كانه قيل فيما يابل أحمر علما **قوله** وكذلك  
 ثلث هذا مشعرا به منصرف بالاتفاق لكن في الرضى خلافا  
 حيث قال إن اعتبرنا كما هو مذهب سبويه السبب الذي  
 العساه لأجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث بالما لا ينصرفان  
 الاعتبار والوصف لأصل مع العدل كما في أحمر وقر بعضهم بين هذين  
 الباب وأحمران بما يابل أن الوصف هنا لا يثبت من دون  
 العدل وقد زال العدل بالسمية لا يرجع بعد التنكير إذ معنى  
 ربت ثلث ربت مسمى بهذا اللفظ بخلاف أحمر المنكر فإنه لا مسمى  
 أن يكون معنى ربت أحمر مسمى بهذا اللفظ الذي فيه الحرة  
**قوله** بخلاف فعل فعلا فإن الوصفية فيه ظاهرة **قوله**  
 أدونا فعل فعلا فإنه يعمل اللفظ وثبت عمل في اللفظ قبل  
 العلمية وأشعار لفظية لا لوان ولحق الطاهرة في الوصف  
 يلحق في بيان كونه موضوعا صفة **قوله** أي صار ملحقا به يعني



انه ليرد من التفصيل صار ملحقا بالافعال الاسمي و  
 لا يظهر فيه معنى الوصف **قوله** بمعنى ان المعلوم يجعله كالثابت  
 اي ليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية اذ ليس  
 معنى رباح ربح شخص فيه معنى المحرمة بل ربح شخص مسمى  
 لهذا اللفظ سواء كان احمر واسود او ابيض بل معنى اعتبارا  
 انه يجعله مع زواله كالثابت لكونه اصليا وزوال ما يضافه  
 حتى لو اريد منه المعنى الوصفى جاز نظر الى زوال الما في  
**قوله** ولذلك يراها الح اي يرى الاعلام في الاغلب مجردة  
 عن المعنى الاصل كزيد وعمر وفان زيدا وعمرهما مصدران  
 من زاد بزيد زيدا وزيادة وعمر بالكسر عمر او عمارة اي  
 عاش زمانا طويلا ولم يغير معناها الاصل في حال العلمية  
 وانما قلنا في الاغلب لانه في بعض الاعلام اعتبر بلح الى  
 ذلك **قوله** واما السامع فهو على منع الصرف فلا خلاف  
 بينهما في الحكم وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصل لكنه  
 على خلاف القياس عند الاخفش وعلى القياس عند  
 سيبويه **قوله** لا يؤثر بحكم كونه موجودا في وقت من  
 الاوقات **قوله** عليه للنفي انفي لزوم اللزوم  
 فان علم اللزوم اعتبار الوصف الاصل في **قوله**  
 يعني ان اراد الح اي في تعليل الشك بضاده بقوله فان  
 العلم الح استار الح اليه من احدهما انه اراد المصنف  
 رج بالتضاد مطلق التقابل لان الخصوص والعامة

بمعنى

بمعنى التعين وعدمه وهما لسا وجودين حتى يتصور التضاد  
 بينهما وما بينهما ان لم ير التقابل الذاتي لانه اثبت التضادتين  
 العلمية والوصف باعتبار كون موصوفهما اعنى العلم والوصف  
 مستلزمين مجموعهما في اسم وعمل لتعيين المداول وعدم تعيينه  
 اللذين بهما من صفات معانيهما **قوله** اي في بيان لا يعني ان  
 الكلام على حذف المضاف اذ ليس الحكم حاصل في خاتم  
**قوله** متغا شحنا فالمراد بقوله في حكم واحد واحد با  
 لشخص كما هو المتبادر **قوله** فلا يرد اعتبار المتضادين في منع  
 الح اي اذا قلنا منع صرف لفظ واحد اي اذا قيد الش من  
 الصرف بقوله لفظ واحد لم يقل وهو منع الصرف  
 مطلقا لا يرد اعتبار المتضادين في منع الصرف الا  
 لفاظ **قوله** وهو واحد اي بالنوع جملة معرضة للدفع توهم  
 اذ ان منع صرف اللفظ ليس حكما واحدا فلا حاجة الى  
 التقييد بلفظ واحد **قوله** ولان منع حرف الح اي  
 اذا قلنا متغا شحنا لا يرد اعتبار المتضادين في منع  
 صرف الح غير المنع الذي بسبب وزن الفعل والعلمية لا  
 متناع توارد العلمين على معلول واحد بالشخص ولو على  
 سبيل التعاقب وما قيل انه ليس بشي مما ذكر اعتبار  
 المتضادين معايل حين اعتبار ضدهم يعتبر ضدا خرف ليس  
 بشي ان لم يقيد منع الضرف بشي من القيدتين وفسر الحكم  
 الواحد منع الصرف المطلق ففي كلنا الصورتين اعتبارا

حال الوصفية والعلمية  
 لتعدد المنع لان المنع  
 الذي لاجل وزن الفعل  
 والوصف



المتضادين معا في حكم واحد متحقق بلا شبهة **قوله** بل نقول  
 الخ اضراب عما استفاد من تسليم ما قاله التعرض من تحقق  
 التضاديين الوصفية المحققة والعلمية وليس اضرابا  
 عن جواب الشبه الى جواب اخر او حاصله اثبات توهم اجتماع  
 المتقابلين في الوصفية المحققة والعلمية والعلمية والحق  
 لانه لا يدفع السؤال بل بتحقيق **قوله** في هذا المقام اي مقام اجتماع  
 الوصفية والعلمية **قوله** وهو لا اجتماع الدلالات  
 المتعددة في كلمة واحدة بالنظر الى المدلول المطابق  
 والنظمي والالتزامي ولولا تداخلت في نفسها لما اجتمعت  
**قوله** ولا بين العموم والخصوص الخ يعني ان العموم والخصوص  
 وان كانا متنافيين لكن لا اندفاع بينهما فيما اذا اريد  
 باحر المعنى الوصفي والعلمي بعدم ورودهما على محل واحد  
 لان واحد محل العموم المعنى الوصفي اي ذاته الحرة و  
 محل الخصوص المعنى العلمي وهو الذات المعينة **قوله** ولا بين  
 ارادة الخ لا اندفاع بين ارادة المعنى الوصفي العام وبين ارادة  
 العلمي الخاص **قوله** اي يجوز الخ فان جواز استعمال المشترك في  
 المعنيين لا يفرق بين ان يكون ذلك المشترك من الاضداد  
 كالخمر والسبع وبين ان لا يكون كذلك **قوله** وان لم يجوز الخ اي  
 ان لم يجوز استعمال المشترك في المعنيين فذلك اي عدم التجزئ  
 ليس لاجل تقابل المعنيين فانه لو كان المعنيان متلازمين  
 لا يجوز استعمال المشترك فيهما ايضا كالشمس المشترك بين الخمر

المحضوض وضوءه بل لاجل عدم وروده في الاستعمال **قوله** و  
 كذلك تقرر الكلام اي كلام المتنق للشيء اي الشبهة المذكورة  
 بقوله فان قلت **قوله** اي الوجود اللفظي بازا الوجود العيني بها  
 على ان الالفاظ موضوعه للاموار الخارجية دون الصور  
 الذهنية على ما هو المشهور **قوله** في يادي النظر اي طاهر النظر  
 او النظر اقل **قوله** سواء كان الخ اشار بهذا التعميم الى انه  
 لا مجال يورد تلك الشبهة لان مدارها على لزوم اجتماع  
 المتضادين **قوله** كالكيفيات الخ اي الحرارة والبرودة  
 والرطوبة واليبوسة الحاصلة في العناصر الاربعة  
 التي تركيبتها المبادي الثلاث في المعاوين والنبات  
 والحيوان **قوله** المؤثرة في الخارج فيه بحث لانهم قالوا ان  
 العناصر الاربعة اذا تفاعلت وكسر بعضها سور بعض  
 استعدت لان يفيض عليها من المبدأ وكيفيه  
 متوسط بين الكيفيات الاربعة متشابهة في جميع  
 الاجزاء فالمؤثر في الخارج هو المبدأ والكيفيات الاربعة  
 شروط واللات والمخرج مصدرها يانح اي خالط  
 اطلق على تلك الكيفية المحصورة كونها حاصلة بسبب  
 الخالط **قوله** وذلك تدقيق فلسفي في النتائج الدقيق دقت  
 كردن ونيك كوفتن اي هداية تدقيق الى الغلا سفة اي  
 الحكماة واما العلماء الملبون فينكرون ذلك ويقولون  
 الاجسام كلها مركبة من الاجزاء التي لا يجري التماثل والاختلاف



للاضافة باختلاف الكيفيات الفاضية من الفاعل المختار  
المخلوق لما يشاء وما يشاء **قوله** يعني اللام للعهد اي مراد  
الشخص هذا التفسير بيان ان اللام في المباد للعهد قوله  
بطريق الاستعارة اي استعمال لفظ المشبه في المشبه  
وجه التشابه اتحادهما في الصورة والهيئة **قوله**  
فالطالع لئلا يحتاج الى مؤنة ارتكاب الجوارك لكن التسامح  
في العبارات من ذاب الفصحى **قوله** دون ساير الحروف  
فانها لا اوجب ضعف المشابهة بالفعل **قوله** معربان  
المدلول الاسمي من اجهالة والكارة الى التعيين و  
المعرفة قوله كالثابت فاذا كان المستوع ثابتي يكون  
التابع ايضا ثابتا **قوله** الوجود خلفه اي ما هو كالحلف  
له من حيث ان بينهما وبين التنوين تعاقب **قوله** او انه  
محدوف الخ اي التنوين حين دخول اللام او الاضافة  
محدوف لا يمنع الصرف والكسر انما سبغ التنوين في  
السقوط اذا كان ساقط المنع الصرف بل للاضافة لا  
نما لا يجامعها اد التنوين دليل تمام الاسم والاهتمام  
مشعره بعدم تمامه واللام لكونه حرف التعريف لينكره  
ان يجمع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير  
**قوله** وفيه انهم الخ اي في الوجه الاخير بحث فان جعلهم  
الاضافة معاقبة للتنوين المقدرة على ان  
سقوط التنوين في حجاج الاجل منع الصرف والكانت

الاضافة

الاضافة معاقبة للتنوين المحقق **قوله** في اللام بجامع الخ و  
ذلك للمخ الى المعنى الاصلي وما قيل ان المراد انما ينزل حقيقة  
اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن والفعل فلا ينزل العلمية عنه  
باللام فهو غير منصرف ففية انه يقتضي ان يقول وان لم يكن هناك  
علمية او كان علمية ولكن لا ينزل باللام بقيت العلتان على حالهما  
**قوله** دلالة الجمع على الجنس وان الجمع يدل على الجنس مع التعدد  
وكان المرجح مذكور معنى **قوله** لا على وزنه كيلا يلزم الوقوع فيما  
فرعه وهو التعرض للفرد دون التعريف **قوله** فعلى هذا التفسير  
هو المرفوع ولما على تفسيره بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد  
او لرعاية الجز يكون جملة هو ما اشتمل الخبر عن المرفوعات  
قوله مذكور الفصل بين المباحث السابقة والاتيها كالباب  
والفصل **قوله** واللام الخ اي على جميع النفاذ بغير الاستغراق  
اذ لا يعمد وما للمحل على استغراق الابقاع فيمعونه المقام اذا  
لم يكن فيما بعد انواع المرفوع لا اشخاص قوله ويحمل على التقدير  
الاول اي يحتمل اللام على تقدير ان يكون السابق موقفا للتعهد  
والاشارة الى ما يفرم من قوله والنواع رفع ونصب وجر فانه  
يفهم من كونها النواع الامم الذي هو صفة الاسم انه مرفوع  
ومضمون وجر محرو ورف المرفوعات اشارة **قوله** اليه وفيه ان  
المفهوم مما سبق حقيقة المرفوع لا المخصوص المعينه من حاجة  
يكون المرفوعات اشارة اليها ولي في بطلان الجمع يه يكون  
اللام للجنس فانه المبطل للجمعية الا ان يرتفع مذهب السكاكي ان



كونه للجنس لا ينافي كونه للعدد فانه للجنس نظر الى كونه مفهوما  
 كلياً وللعدد باعتبار تقدم ذكره ولما ذكرنا اشار الجنس بقوله  
 وفيه تامل وبما ذكرنا ظهر انه لا يجوز ان يكون اللام للعدد على  
 تقدير الثاني لان المراد من المرفوعات المحصص النعددة  
 وسبق العلم بها **قوله** في جعل الرفع في ايراد كلمة انما المفيد للخصر  
 اشار الى جعل هذا الجاعل **قوله** في محو مطابقة له بل رعايته  
 مطابقة له لان المقصود بالاثبات **قوله** لم يات بشي لان يستلزم  
 ان يكون التعريف للافراد **قوله** الان يقال ان اللام اي يقال على تقدير  
 كون الضمير اجعالي المرفوعات ان اللام ابطلت معنى الجمعية  
 بناء على عدم صحة العدد والاستغراق لان مقام التعريف ياتي  
 عنها فيكون التعريف بجنس المرفوع الان اخير صيغة الجمع للاشارة  
 الى تعدد انواع ذلك الجنس **قوله** او يقال ان يقال على تقدير كون  
 الضمير اجعالي الكل واحداً ان ادخال اللام على المرفوع للاشارة  
 الى كون التعريف جامعاً لجميع افراده والتعريف للجنس دون  
 الافراد **قوله** لان الحفاء والبناء على كل نوع من المشتقات باعتبار  
 ذلك المعنى في شئ من افراده بعد العلم بوضعه فالحقائق  
 المرفوعة انما هو باعتبار المادة دون الية فلو اخذ الرفع  
 في تعريف صار كانه اخذ الرفع في تعريف الرفع فيلزم تعريف الشئ  
 بنفسه **قوله** وليس تنزل الرفع وجه التنزل ان المرفوع كما انه معلوم  
 باعتبار الشئ معلوم باعتبار المادة ايضاً ما سبق حيث قال  
 فالرفع علم الفاعلية فالحفاء ليس فيه باعتبار شئ من اجزائه

بل باعتبار المجموع من حيث المجموع **قوله** في ايهام الدور اي تعريف  
 الشئ بنفسه لا بمعنى توقف الشئ على ما يتوقف عليه لعدم  
 ايهام توقف الرفع على المرفوع والايهام المذكور هنا وعلى ما هو  
 الشائع من ان خفاء المشتق لا يكون الا باعتبار ما اخذ **قوله**  
 اي اصالة الرفع فلهذا الفاعل المباشرة الى كون الفاعل اصل المرفوع  
 فباعتبار كس الشئ الرضي يترك ذلك حيث قال الرفع في اللينداء  
 والخبر وغيرهما من العدد ليس محمول على رفع الفاعل بل هو  
 اصل في جميع العدد **قوله** وعن زيادة الانضاح فان علم الفاعلية  
 لكونه مفصلاً اوضح من لفظ الرفع لاجماله وفيه انه بعد ما  
 علم الرفع بانه علم الفاعلية لا حاجة الى هذا الانضاح **قوله**  
 وان لم يكن اوصافاً لعدم قيامها بالاسماء لكونها متلفظة  
 براسها كساير الحروف والاسماء **قوله** لعدم استعمالها  
 بالتلفظ فلكونها متولدة من اشتبايح حركاتها قبلها و  
 اما الحركات فلكونها البعاض تلك الحروف **قوله** ملازمة  
 الكل بخبره ان كان تلك الالام حروفاً **قوله** او ملازمة المطر  
 عليه لا طاري ان كانت تلك الالام حركات **قوله** الظاهر من عبارة  
 اي من عباده الشرح حيث جعل الحيشية المذكورة على  
 معنى الرفع وانما قال الظاهر ان يمكن ان يقال ان هذه  
 الحيشية لما كانت سبباً للرفع المحل حمل عليه اتساعاً  
**قوله** ليست علماً للفاعلية لان علم الفاعلية الضميمة والالف  
 والواو على ما مر سابقاً **قوله** لتوهم رفع لسا الحركات والحروف بسبب



وقوعه موقع المرفوع **قوله** والاعتبار ان لان هذه الحية  
انما يتعقل بعد اعتبار رفع لما هو في محله **قوله** ولان الاسماء  
اعم الوجهان ما طرأ الى الوجهين السابقين على اللفظ  
والنشر المرتب **قوله** لكان الامر ظاهر اي ان يكون الرفع به  
المحيى على علم الفاعلية **قوله** على التخصيص اي تخصيص المرفوع  
بما عدل الرفع المحيى **قوله** عدم ظهور اشتغال اسم اي الاسم  
المرفوع محلا على علم الفاعلية **قوله** وجعل اللام في  
المرفوعات للعهود والمذكور فيما سبق ليس الا الرفع  
اللفظي والتقدير حيث قسم الاعراب اليها وبين  
محالها **قوله** فان الكلام يعرف المرفوع واقسامه واحوال  
اقسامه من ابتدائه اتصاله اي قصد بها مجرد كون  
المجوز بها موضع الفصل عنه الشيء وخرج عن لا كونه  
مبدء شيء ممتد وهذا كذلك فان الفاعل كونه خاصا  
انفصل عن المرفوع ليس بخصومية اعترفت فيه وليت  
تبعية لان الفاعل ليس جزء المرفوع بل جزء له **قوله**  
ويأتي عنه ومنها المبتداء لان الضمير فيه راجع الى المرفوع  
ومن تبعية **قوله** لقرنه مع ان بقسمه تقسيم المرفوع الا  
تحادها **قوله** لضرب من التاويل والمذكور والقسم الاول  
والجمع والقبيل **قوله** لا يكون المبتدأ في بعض النسخ بصيغة  
المفعول من الاستناد وفي بعضها بلفظ المصدر المسند  
من السد اي بدون سد شيء مسده **قوله** غير مطرد اشك

الي ان المراد يكون النسخ نادرا في الفاعل انه غير مطرد  
اي ليس قياسا حاريا في كل فاعل بل سماعي بخلاف نسخ  
المبتداء فانه قياس في فلا يرد عليه منع عدم الاطراد  
لوجود كثير مطرد نحو ما جاء في من احد **قوله** والحرف زايد  
بالنصب عطف على اسم ان اي يرفع بان الحرف في الفاعل  
لا يذلل بتغيره الفاعل عن فاعلية وان زال اعرابه بخلاف  
المبتداء فانه بعد النسخ ينزل عنه الابتداء **قوله** غاما  
وضع للاستناد وهو الفعل فانه وضع مسندا للاعتبار  
النسبة الى العامل في مفهومه **قوله** محسوس اي مسموع **قوله**  
فانه عديم لان عاملا التجرد عن العواضل اللفظية **قوله** و  
لان ما عداه يصلح ان يرد اليه اي ما عدا المبتداء من  
المرفوعات بل الفضلات ايضا يصلح ان يرد اليه قال  
السيد الشريف في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند  
السببي كل جزء من اجزاء الجملة عدا كانت او فضله قد  
حكم عليه صمنا بما هو له فالمسند قد حكم عليه بانه ثابت  
للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل وقس على  
ذلك **قوله** فهو ام للمرفوعات اي اصل المرفوعات بناء على  
ان كل شيء يرجع الى اصله **قوله** لقيامها بقيام مقام كلمة  
فيكون الكل راجعا اليها بخلاف ما عدا الهمزة فان  
بعضها لا يقوم مقام بعض آخر **قوله** ولانه يحكم عليه  
بمتعدد اي يجوز تعدد الحرف لمبتداء واحد بخلاف الفعل



فانه لا يجوز تقديره لفاعل واحد فله استيعاب اي  
 للمبتدأ استيعاب الاحبار وشمولها **قوله** حصيفه او  
 حكما لهذا التعميم انما يحتاج اليه بناء على ان المراد بالحكم  
 الاسناد بالمعنى المأخوذ في تعريف الفاعل غير عنه بالحكم  
 لمشاكله قوله فانه يحكم عليه اذ فاعل المصدر عليه بهذا  
 المعنى بالمصدر وهو غير مشتق فلا يلحق الحصر الا بالتعميم  
 المذكور ولولا ذلك بالحكم الاسناد التام اي الذي  
 يصح السكوت عليه كما يريد في قوله يحكم عليه بكل حكم  
 فلا حاجة الى هذا التعميم لعدم كون اسناد المصدر  
 حكما لهذا المعنى لكن الظاهر ذكره المحقق اذ الفاعل لا  
 يحكم عليه لهذا المعنى بكل مشتق بل بالعض وهو الفعل  
 او الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام والتعريف  
 والمتبادر من قوله لا يحكم عليه الا بالمشتق العموم  
**قوله** ما قصه كانت اقامة ليدخل في التعريف فاعل  
 فاعل المصدر والصفة لا يمكن ان تكون واقعة بعد حرف  
 النفي او الاستفهام رافعة لظاهر **قوله** او مفروضة  
 ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء **قوله** او للتوقع يعني  
 ان المحدود نوعان احدهما ما اسند اليه الفعل  
 والثاني ما اسند اليه شبهه **قوله** لا للشك اي لشك  
 المتكلم او تشكيك السامع يعني ليس معناه ان الفاعل  
 احدهما من غير بعض حتى ينال في مقام التعريف **قوله** لانه

فاعل

فاعل عامله حصيفه اعني حصل او حاصل وهو ال على  
 المحدث **قوله** الجملة حاله بناء على ان قوله على جهة قيامه به متعلق  
 باسند فلو جعل قدم عطف عليه يلزم الفصل بين العامل والمفعول  
 باليسر مع ولا وما جعل الجار والمجرور متعلقا بقدم بان يكون  
 المعنى وقدم الفعل مشتملا على طريقه قيام به ففيه ما سيجي من  
 ان الفعل لا يكون على طريقه القيام وان يستلزم انقسام التقدير  
 الى ما يكون على طريقه القيام والى ما يكون على طريقه الوقوع عليه  
 وما قيل ان جعلها حالا حال عن الاستقامة فاعل وجه ما ذكره  
 السيد قدس سره في شرح المفتاح من ان الجمل الفعلية الواقة  
 قيودا يتبادر منها مضيها واستقبالها وحاليتها بالنسبة  
 الى ما جعلت قيداله لا بالنظر الى زمان الكلام ولذا وجب  
 في الماضي المثبت الواقع حالا ايراد قد يقرب الماضي بزمان  
 الحال الذي وقع فيه عامله ويدل على اتصاله به فيحصل  
 المقارنة بينهما فلو جعل قدم حالا افاد ان التقدير حاصل  
 في الزمان السابق على الاسناد المتصل به وليس كذلك الجمل  
 عنده ان الافعال الواقعة في التعريفات لا يعبر في مقومها بزمانها  
 الزمان فالمعنى ما هو مسند اليه الفعل او شبهه مقدما  
 عليه وتقدير المحرر عارية الضابط **قوله** لانه مقرر الاسناد  
 فلو لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة وكذا لم  
 فكان مقرر له ولذا افاد نهذا مقام تقوي الحكم دون قاصر  
 نهدي ولما ريد الاسناد الخ قال المصريح في شرح هذا القيد



لرفع قوم دخل زيد من زيد قام في هذا الفاعل ولا حاجة اليه  
حقيقه لان قام مسند الي ضمير مسند الي زيد الا انه  
انفك عن الضمير من زيد فتوهم انه وارء وليس لو ارد ان هذه دلائل  
عقلية وجدنا باعتبار الدلالة اللغوية انتهى اي العقل دل على ان  
الاسناد الي ضمير شي اسناد اليه لا يكون عبارة عنه وليس هذه دلائل  
مستفاده من الفعل المستفاد منها ان الفعل مسند الي ضميره **المع**  
مسند الي زيد واللازم ان يكون زيد مفعولا للفعل وان لا يكون  
مفعولا **قوله** لانه الفرد الكامل والمطلق ينصرف الي الكامل عينا  
تقرر في الاصول **قوله** من لوازم للمعرف اي من لوازمه وادفه  
فلا يتحقق بدون ولو اجري وجوب التقديم على اطلاق كان  
اعم من المعرفة ولا يكون من روافده وبما ذكرنا من حمل اللزوم  
على المعنى اللغوي اندفع محذور ان احدهما منع وجوب كون المعرف  
من لوازم لانه يحوز التعريف بالخاصة المفارقة انما الواجب المساواة  
والثاني انه اذا كان وجوب تقديم نوعه لازما للفاعل كان وجوب  
مطلق التقديم ايضا لازما لان لزوم الاخص يستلزم لزوم الاعم  
فلو اريد مطلق وجوب التقديم كان المعرف واجزاؤه ايضا من  
لوازم المعرفة فلا يتم التقريب **قوله** لا يحجج الى الاضمار بخلاف ما  
اذا جعل خبر عنه فانه لا بد من اعتبار الضمير في قام ليكون فاعلا  
**قوله** وتغيير محل الوجود بان اعتبر زيد المقدم مؤخر اخر من  
اثبات الضمير المعذور لفظا **قوله** الا ان الضمير لا يحتاج الرفع الي  
اثبات الضمير المعذور بخلاف الضمير فانه فيه تغيير محل الوجود

**قوله** ولا يلزم عليهم الخ جواب سؤال مقدمه وان يقال فيجب  
نصب كل في قوله الي الخ قد اصبحت ام الخبار تدعي على انها كانه  
لم اضع مع ان الرواية بالرفع وحاصل الجواب ان الفعل اعني  
لم اضع لم يقع على كنهه حتى ينصب على المفعولية بل وقع على ما اضيف  
اليه كل فلذا اتعين رفعه وذلك ان المعظم اضع ذلك الذنب لا  
لم اضع كل للذنب فانه بعيد انه صنع بعضه بناء على ان الظاهر  
النفي الي القيد **قوله** وكذا حكم اخواته فيما لزم فيه الرفع وتقدر  
الضمير فان الفعل لا يقع عليه بل على ما اضيف اليه **قوله** اشارة  
الى معنى ان قوله اسناد واقعا الى بيان لحاصل المعنى لما من  
حيث اللفظ فيحتمل ان يكون الجرح والجرح في لغو متعلقا بال  
ويحتمل ان يكون مستقرا صفة لمصدر محذوف وليس بضايفي الاضمار  
الثاني وان كان ظاهرا فيه **قوله** لان الفعل لا يكون الخ لان القيام  
وطريقه امر نسبي بين والفعل الفاعل ليس حاله من احوال الفعل  
اللام الاعلى **قوله** اي قيام مدلوله اما على حذف المضاف او اراد  
به من ضمير على الاستعداد او جعل نسبة الاسناد الى الفعل  
باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتباره مذكور مدلوله  
وهذا اندفع ما في بعض السرح اوضح من انه لو اريد بالفعل المعنى  
الحديث لزم استدراك قوله او شبهه وان اريد به الفعل الا  
صطلاح **قوله** لا يمكن ارجاع ضمير قيامه اليه لان القيام المعنى  
الحديث لا انفعل الاصطلاح **قوله** اي على طريقه والطريقه  
والطريقه الحاله يقال فلان على طريقه واحدة اي حاله واحد



والشكل المثل يقال هذا الشكل بفلان اي شبيه به فحفظ بعضها  
على بعض قريب من التفسير **قوله** اي ذلك علامتها او من لوازمها  
لما كان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على  
صيغة المعلوم والاسم للفعل لم يصح الحكم باجتماعهما اوله بال  
الحل على سبيل المبالغة والمراد ان ذلك من علامتها او من  
لوازمها وكلمة او للتخيير في التفسير **قوله** وذلك اي كون علامة  
القيام احرا موجودا في الخارج وبالضرورة يكون ما يقوم به  
ايضا موجودا لا امتناع قيام الموجود بالمعدوم وانضاف  
الى اشارة الى ان القيام نسبة بين الطرفين قد يعجز عنه  
القيام فيفسر بثبوت موجود الامر وقد يعجز عنه صفة لا يقوم به قد  
فيقرب بالتصاف الامر بالموجود **قوله** والتعبير عنه اي عن ثبوت  
الموجود الامر ليس بالاصيغة المعلوم فلما يكون علامة طريقة  
القيام الاكون على صيغة المعلوم **قوله** لان مصدر المجهول  
الح اي مصدر المجهول لا يوجد مذلوله في الخارج اصلا  
بل هو امر اعتباري مطلقا لانه لم يصدر من الفاعل الا  
الحديث القاييم به لكن متعلقه بالمفعول بوقوعه عليه حصل  
له وصف اعتباري وهو كونه متعلقا لذلك الحدث الذي  
يعبر عنه بالمصدر المجهول فلا يمكن التفرقة عن القيام بخلاف  
مصدر المعلوم فان مذلوله قد يكون احرا موجودا كالضرب  
والعلوم وقد يكون احرا اعتباريا كالموت والبعد والقر  
فيمكن التعبير عن القيام ولما لم يكن كل مصدر معلوم موجودا

كان

كان التعبير فيه علامة طريقة القيام لعلامة الصام **قوله** لكن فيه  
تأمل اي في كون القيام عبارة عن ثبوت الموجود تامل وهو  
ان القيام قد يكون حضا كالتصاف الجسم بالبياض  
وح يكون القيام موجودا وقد يكون انتزاعيا بان يكون  
الموصوف في الخارج بحال يمكن ان ينشئ العقل منه  
هذا الوصف كتحديد اعمى وح لا يكون الوصف موجودا او  
الجواب ان هذا مضطجع ارباب المعقول واما ارباب الغريب  
واهل العرف فلا يفهمون من القيام الا الاتصاف الحقيقي  
وتحيز اعمى عندهم معناه سلب الاتصاف بالبصر وفيه  
سلب القيام لا قيام السلب **قوله** في المعنى بان يكون ثبوت  
موجود الامر **قوله** وفي التفسير بان يكون ثبوت امر اعتباري  
لاخر بصيغة المعلوم **قوله** فتعبيره بغير القيام الفاء للتفسير  
يعني المشاكلة في التعبير معناه ان يكون لعمري بغير القيام لان  
يكون شبيهها به بوجه ما **قوله** فاعلم هذا اي على ان يكون  
المراد ان يكون الثبوت مماثلا القيام يخرج الاسناد الذي  
هو نفس القيام عن المراد لا امتناع مماثلا لشيء لنفسه  
فيكون الفاعل الذي اسناده نفس القيام كضرب زيد  
خارجا عن التعريف **قوله** فلنا للقيام الح يعني انما لانم خروجه  
لان للقيام افراد مستعدة فكل فرد يحقق في نفسه من التغيرات  
بماثل فرد اخر يحقق في غيره اخر فيكون كل اسناد بصيغة المعك  
اسنادا على طريقة القيام وسببها **قوله** لانه في قوله ان مع الفعل



المجهول فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما في حكمه **قوله** لكان نصا  
 فيما قصده ويرايد مثال الفاعل شبه الفعل لان ابواه لا يمكن ان  
 يكون مبتداء وقيام خبره بخلاف ابوه فانه يحتمل ان يكون مبتداء  
 قدم عليه خبره **قوله** وفيه انه لو كان في كليل ليس بالفاعل للاعتماد على  
 الفاعل على موصوفه كما اذا كان الجرح فلا مسند الى المبتداء يجب  
 تقديم المبتداء لئلا يلتبس بالفاعل نحو زيد قام اقول قد في  
 مواضع عديدة من معنى اللبيب ان زيد وقيام ابوه يحتمل  
 ان يقدم ابوه مبتداء وان يقدم فاعل القيام وما ذكره  
 المحقق من لزوم الالتباس مندفع لما ذكره وشرح التحفة في  
 خاتم باب المسائل المتفرقة ان للمانع من تقديم الخبر الفاعل  
 في نحو زيد قام حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم  
 بين الفعلية والاسمية ولا شك ان مفاد الجملتين  
 تختلف ففيه ارتكاب الالتباس المحل بالمقصود اشرى بخلاف  
 زيد قيام ابوه اذ مفاده على التقديرين واحد لعدم افتقار  
 التقوي فتدبر **قوله** كما في زيد قيام والصواب كما في زيد قيام  
 لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فلا التباس في زيد  
 قيام عند التأخير بالفاعل اللهم الا ان يحمل على مذهب  
 من لم يشترط الاعتماد في عمله **قوله** ما يتنبى عليه شيء الخ  
 سواء كان جسيما كقبناء الجدار اساسه او عقليا كقبناء  
 الحكم على دليل **قوله** وفي العرف اي عرف اهل العلم القاعدة  
 اي الحكم الذي يستخرج منه احكام جزئية مع انه اوضح

بخلاف

المراد بالبناء  
 الجدار

بخلاف الاصل فان فيه خفاء وكونه مستعملا للمعان كثيرة اعني  
 المتنبى عليه والقاعدة والمقيس عليه وما ثبت للنشئ نظرا  
 الى ذاته **قوله** مراعاة الاشتقاق بين ابي وابي لكونهما مشتقين  
 من الويل كما لمفعول الاول فان المفعول اخذ والثاني ما اخذ  
**قوله** وكذا الحال في المفعول الخ فان مرتبة مقدم على مرتبة المفعول  
 بواسطة لشدة اقضاء الفعل اياه **قوله** الحاصل الخ يعني ان  
 اقضاء الفاعل القريب ليس اقضاء تاما واصلاح الحد الوجوب  
 حتى لا ينزل بعارض يوجب تأخير او يبرحه ولا يحتاج الى امر  
 آخر لوجوب التقديم بل اقضاء رجحان بصر واجبا بعروض  
 امر وممتنع لعروض آخر والمراد بالانتفاء في عبارة الشرح  
 مع الاولوية الغير الواصلة الى الحد الوجوب ليكون بيان  
 مواقع الوجوب والامتناع كلاهما على طريق واحدة وهي  
 بيان امر عارض على الاصل شموله شبه الفعل الخ لكون  
 الضمير راجعا الى احدهما المدلول عليه ما وكما مر في قدم  
 عليه **قوله** موضع الخ غطف على لم فعل فالمراد بالفعل هو  
 الفعل المذكور سابقا ببناء على ان المعرفة اذا تعيدت  
 معرفة كان الثاني عين الاول وفي تقييد الشرح الفعل  
 بالمسند اليه اشارة الى ذلك مع افادة ان ليس معنى  
 قول المص والاصل فيه ان يلى الفعل ان وليه بضمير الفعل  
 بخلاف الاصل كما في قولهم الاصل في الحال ان يكون نكرة بل  
 معناه ان الاصل ان يلى الفعل المسند اليه فخط الفائدة



نفس الولي دون الجزء الاخير اعني الفعل لزيادة **قوله** لئلا  
لان لعادة الاسم الظاهر الدال عليه بخصوصه بدل على  
كما الاعتناء المتكلم ببيان **قوله** الى ان الفعل اصل في كماله  
عليه الاستدلال بكونه كالجوهر وباسكان اللام **قوله** لان  
النسبة الى الفاعل معوم الى فان النسبة الى الفاعل المعين  
داخل في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي  
الى المفعول به فانه لا يلزم له خارج عن مدلوله وتوقفه فم على  
فهم المتعلق باعتبار توقفه فهم لا يلزمه اعني النسبة يدل  
على ذلك جواز تنزيله من اللزوم وعدم جواز ذلك بالنسبة  
الى الفاعل **قوله** داخل في قوام النسبة القوام بكسر التاء  
نظام الشيء على ما في الصحاح والتقوم في اللغة راست  
كردن يعني انظر في النسبة مفهوم للنسبة في الوجود و  
التعقل اذ لا يمكن وجودها وتعقلها بدون الطرفين و  
ان كان خارجا من حقيقة **قوله** ومقوم المقوم الى فيكون  
الفاعل مقدما لمدلول الفعل في التعقل والوجود فيكون  
احتياج الفعل اليه اشد من للمفعول به وسائر المفاعيل  
**قوله** كان في عداد خبرية وان لم يكن جزءا لكونه كلمة براسها  
**قوله** يدل على ذلك دلالته ان دلالته اي برهان اني وهو ما  
يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلاله على علمه  
وجوده في نفس الامر وهذا كذلك فان اسكان اللام  
هذا التصديق بكون الفاعل كالجوهر من غير دلالته على

عليه في الخارج فاقبل ان معنى قوله يدل عليه انه يدل على كون كالجوهر لشدة  
الاحتياج الى اسكان اللام فهو تعليل المعلن ليس بشي **قوله** كما ان  
السابق دل عليه دلالة لم اي دلالة برهان اني وهو ما يدل على علمه  
وجوده في نفس الامر والتصديق به معا وهذا كذلك **قوله**  
تلك الدلالة ان فان وصف الاعراب الذي يحل اخر الكلمة بعد ضمير  
الفاعل في صيغة الشبه والجمع والمخاطبة بقيد التصديق بكونه  
كالجوهر من الفعل قوله اللام للتعليل البيان كون مدلول اللام علمه  
لما يتعلق فيفيد ترتيب العلم لان التفسير استخراج الفروع من الأصل  
اعني تحصيل العلم به من العلم بالأصل كان مقبل فعل الاجل العلم  
بالعلة التي هي الأصل المذكور الجوهري والامتناع المذكور ان **قوله**  
او للتعليل الى كون مدلول الغنى الفاء للجواز والامتناع علمه  
لما قبله والا ول باعتبار الاستدلال الى الاستدلال بالجواز والا  
متناع على الأصل المذكور والثاني باعتبار الوجود في نفس الامر  
**قوله** وان كانت ترتب الى لانه اذا كان الأصل تقدم الفاعل على  
المعمولات امتنع لحق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الا  
ضمار قبل الذكر **قوله** لكنه لا يتوقف الى ليس الحال انه لولا الأصل المذكور  
اشفى الامتناع المذكور **قوله** لبتوته على تقدير تساويها فيه بحيث لانه  
على تقدير التساوي يكون المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل  
مقدم على الضمير المضار واليه فيكون المفعول ايضا مقدما  
عليه رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور  
على تقدير التساوي وما قبل ان المضار واليه كالجوهر من المضار



فيكون في مرتبة فاعلا لا يكون الضمير والفاعل و  
المفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجح على الضمير فبيد ان  
معنى كونه كثر منه انه لا يجوز الفعل بينهما باخر اخر لا انه في مرتبة  
لتاخره منه لفظا ومرتبة لكونه قيد **القول** كونه الشيء ليس المراد  
الرتبي هما ما هو المذكور في كتب المعقولات وهو كون الشيء في  
الترتيب الحسي او العقلي سابقا على انفراد الترتيب بين الفاعل و  
المفعول حسا ولا عقلا بل المراد التقدم بالشرف اعني وجود حاله  
يقضي التقدم في الذكر سواء قدم او لم يقدم ففي العرف يقال له  
التقدم بالرتبة يقال العالم مقدم على الجاهل بالرتبة **قوله** لشدة  
افتقار الفاعل والمفعول في مرتبة واحدة في شدة اقتضاء  
الفعل المتعدي اياها قلنا انه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول  
المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق  
تحتكم في هذا الاستدلال الاشارة الى ان خلافا لما هو اذا كان  
الضمير متصلا بفاعل مقدم مرجعه مفعول موخر واما اذا  
كان الضمير متصلا بغير الفاعل نحو صاحبها في الدار او كانت  
الضمير متصل بالفاعل راجعا الى غير المفعول نحو ضرب غلامها  
عند همد فتمتنع بالاجماع نص غلب في الغنى **قوله** وفيه انه لا  
يقضي الخ اي على تقدير تسليم تساويهما في شدة اقتضاء  
الفعل ولا فاعلا لكون النسبة الى الفاعل ما هو في مفهوم  
اشد اقتضاء له من المفعول **قوله** انه لا يقضي بعدد ما فيه  
لان ما هو الواجب بعدد على الضمير وهو اصل في تقديره

في المرتبة

في المرتبة لا تقدم على الفاعل بالاجماع **قوله** في ترتيب الاضمار قبل الذكر  
مطلقا في الصورة المذكورة مع قولهم في باب التنانيع فانهم يكون  
الفاعل في نحو ضربني واكرمني زيد ويلزمون الاضمار قبل الذكر **قوله**  
يجوز اتصال الاضمار الخ فان العدة لشدة الاحتياج اليه وكون  
المفعول مشعرا به يساق الدهن اليه فيجمل فيه الاضمار قبل الذكر  
بخلاف الفصلة **قوله** وقد يقال يقال الخ اي في الفرق ههنا و  
باب التنانيع او في بيان الضرورة في باب التنانيع **قوله** لم يظهر  
كونه ملغى فلا بد من الاضمار بخلاف الاظهر في المثال المذكور  
بان يقرض غلام زيد زيدا فانه لا مانع منه فلا يحتمل الا  
ضمار فيه من غير ضرورة **قوله** ومن عوى الكلب الخ في التاج العواء  
الضمير العين بانكر كون سكوكه وشغال من حد ضرب  
**قوله** اي اذا اسى لفظ الاعراب اي تلفظ دون تقديره **قوله**  
مع ان التعميم الخ يجوز ان يكون ذكر القرينة بعد الاعراب من  
هذا القبيل فانه لا اهتمام بشان الاعراب لكونه قرينة  
شايعة ذكرها ولا ثم عجم **قوله** اتصال علامة الفاعل الخ يقع  
اتصال التاء التي هي علامة لتانيث الفاعل بالوضع قرينة  
على ان حبل فاصل في المثال المذكور فلا يرد ان الحال التاء  
بالفعل كيف يكون قرينة وهي الداعي تانيث الفاعل بالوضع  
**قوله** واتصال ضمير الثاني الخ فانه قرينة على ان الثاني فاعل  
ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة **قوله** اي بعد الا  
اظهار يستلزم لفظا بالواقع اي ان الجار والمجرور اعني شرط



قيد للفظ الابان يكون حالها او وصف لها وليس قيد القول  
 مفعول لان توسط الابهام من احوال الا لامن احوال  
 المفعول **قوله** يعني ان التقديم الخ لما كان دليل اشتراط التوسط  
 في صورة التقديم غير مذكور في المشرح بظهوره في قوله  
 المحشاي التقديم الثابت في الاستعمال مشروط بثبوت بشرط  
 توسط الا اذ لو قدم الاعم بقدم المفاعل على المفعول انهم  
 الفصل بين الا والمستثنى منه اعني المفعول بالفاعل وذلك  
 غير جائز ويمتنع التقديم فضلا عن ثبوت **قوله** لما سبكه  
 الشرح من جواز تاخير المفاعل اذا قدم المفعول مع الالعدم  
 انقلاب الحصر الط بحسب الظاهر المحل بالمقطع قيد الالتفات  
 بذلك لولم يخل بالمقصد لا يجب الترخ عنه بل يجوز الوجهان  
 كما يجوز الوجهان في اقام زيد **قوله** مع رعاية النظم الطبيعي  
 اي مع رعاية الترتيب بين الفاعل والمفعول على وجه يقتضيه  
 طبيعة الفاعل وهو تقديمه عليه **قوله** ولقابل ان يقول الخ  
 لكن تلزم امتناع التقديم في هذه الصورة وما الدليل  
 على جوازه وان يدخل في ضائقة المص فان معنى قوله وجب  
 تقديمه انه لا يجوز تقديم المفعول عليه ولا اعطاه له واللام بقيد الشا  
 ههنا بشرط كون المفعول متاخرا عن كفايده به في قوله او كان مضرا  
 متصلا قال الرضي ويحتمل تاخير منصوب الفعل عند لو اشبهه  
 المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت  
 فينعيض ضرب موسى لظن ان المقدم متبدا ما شئ **قوله** لا لاجبة

بالايجبة

بالاسمية التي محل المقصد فانه يجوز ان يكون ضرب يسندا الى الضم  
 موسى وعيسى مفعول الا فمحيل المقصد وفي تقييد الاسمية بما  
 لصقة احراز من التباسه بالاسمية التي لا محل للمقصد بان  
 يكون ضرب يسندا الى عيسى وضم المفعول المعاد الى موسى محذوف  
 فانه لا يقتضي امتناع التقديم بل الخ يكون الجملة ذات وجهين الفعلية  
 والاسمية **قوله** اي لزوم خلا والمفروض يعني ان الدليل لوجوب  
 التقديم في الصورة الثانية هو لزوم خلاف المفروض على تقدير التباين  
 للمنافاة الا ان الش اقام دليل الدليل مقاصده اختصارا **قوله** هذا  
 الخ هذا الكلام ذكره الشارضي حيث قال وانما قلت في اول بيان المسئلة  
 اذ اذكرت قبل الاستشارة مفعولا خاصا لانه اذا كان المفعول عاما  
 نحو ما ضرب هذا الزيد اقل يقال ان مصره يزد باقية على  
 الاحتمال لانه لم يرد بعد شي يمكن ان يضرب زيد كما كان  
 في ما ضرب هذا الزيد وامكن ان يضرب عمر واخير زيد وقد  
 اورد على ادعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا انه لا يصح  
 قطعا في نحو ما خلق الله على الحسن الصورة لا يوسف فانه لا يصح  
 فيه ان ياتي المقصد حصره خاتمة مع يوسف مع جواز ان يكون  
 يوسف مخلوقا غيره وعلى عدم صحته فيما اذا كان عاما بان لا  
 يكاد يوجد مثال صادق فيما اذا كان الفاعل عاما لبداهته  
 كذبح حصارية كل احد في زيد فلا يشترط تقضا على القوا  
 الادبسية فان مدارها على ما يقع في المحاورات وكلا الايراد  
 خطأ اما الاول فلان المثال المفروض ليس معناه قصر الخلقية



نع مطلقا يوسف حتى يجوز ان يكون يوسف مخلوقا غيره بل  
 خالقيه نع على احسن الصور فالله ان يكون يوسف  
 على غير مخلوقيته نع على احسن الصور وهو خوار لمصفاة عنه  
 احسنه الصور الا يري ان معنى قولنا ما ضر  
 الامر واقتصر ضاربه بالسوط عليه مع جواز مفرجه  
 آخر وبالحال الاصل ان محط الفائدة في الاثبات والنفي هو القيد  
 كما تقرر في محله واما الثاني فلان معنى قولنا ما ضر احد الا يزيد  
 التي الضاربه لزيد على سبيل العمول بنا على عموم النكرة في سياق  
 النفي واثبات ضاربه واحدهم له فان نفقضي النفي بالانقضي  
 يثبت الحكم لو احدهم على سبيل البدل اذ لا عموم النكرة في الا  
 ثبات واذا اخصض ضاربه واحدهم في زيد يكون للمفردية  
 ايضا مقصورا عليه اذ لم يتو شئ بعده واحدا من الحاد  
 يمكن ان يكون زيد مفرضا له وليس معناه اخصض ضاربه كل احده  
 زيد حتى يكون كذا **قوله** الا ان يكون تابعا لكونه في حكم المتنوع  
**قوله** او معولا بغير عامل نحو انك اذا لم يبق الا الموت صا حكا  
 فان صا حكا معولا بامتناع كما ان اذا لم يبق معولا فليس صا حكا  
 في الخبر الا حسي عن عامل **قوله** او مستثنى منه نحو ما جاء في  
 الانهيد **قوله** فكان حمل كلامه على المتفق اي اذا لم يكن تقديم  
 المفعول مع الاجازة عند الاكثرين فيعيد الشئ وجواب  
 التقديم بقوله بشرط توسط الاثنين ما اجاز ما حمل كلام المص  
 رح على وجوب التقديم المتفق بين الفحاة او لميلاء في ما ذهب

جماعة من جواز تقديم المفعول **قوله** واما عند اكثرهم بعضهم جوزه  
 مطلقا وبعضهم منعه مطلقا وبعضهم **قوله** فصل فقال ان كان  
 المستثنى مذكورا من متنها والمستثنى بدين جازم **قوله**  
 اي ان كان **قوله** فالدين وبادي الرأي مستثنى من مفرغان استثناء  
 من الفاعل والطرف المحدودين باداة واحدة **قوله** واما ان الطرف  
 لا يعني ان بادي الرأي ليس شئ من الطرف العام المقدر ان هو معمول  
 لا يتبع ويجوز ما قبل الا فيما بعد للمستثنى بها اذا كان طرفا لا يكفيه  
 وايضا من الفعل **قوله** عند من لم يجوز **قوله** ولو قيل يجوز ان اكرم رجل هذا  
 ضرب كلامها المحار تقديم الفاعل على المفعول لان الفصل بين الوصف  
 والموصوف غير ممتنع بخلاف الفصل اذ الاتصال بين الاولين  
 اقرب من ما بين الآخرين مقام الفعل في الدلالة على ما هو المراد ان  
 القرنية في المثال الذي ياتي مذكورة في السؤال والفعل مقدر  
 في الجواب فلا يكون القرنية قايمة مقام الفعل في اللفظ والخي  
 ان المراد من الفعل معناه والقرنية انما يدل عليه بواسطة  
 دلالة تامة على لفظ الفعل المحذوف ولعل الباعث على ذلك  
 حمل القيام على معناه الحقيقية اعني اسنادن والصواب  
 جعله مجازا عن الحصول كيلا يحتج الى هذا التقديم  
 المركب **قوله** لا باعث فان الباعث على المحذوف الكتاب التي  
 ذكرها علماء المعاني من ضيق المقام والاختصار وعدم  
 التصريح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع والاعتراض عن  
 التفتيش في غير ذلك **قوله** فالجواب المنطوق لا لا يخفى







الماضي **قوله** قد يكون من متعلقين ببيان لكنه الحكاية قوله اذا كانت  
الامر بها ولا مثلاً فانه اذا كان غريباً قد يكون ايضاً بصيغة الحكا  
نحو الله الذي ارسل الرياح فتسير سحاباً **قوله** الاستقراءه فكما حاضر  
واقف في الحال **قوله** يغفر علة بضم العين المهمل وسكون اللام  
والقافه شجر يقي في الشفاء يتعلق به الابل يستغنى به عن يد  
الرياح ويقال له سابقه في هذا الامر اي سبق كذا في شمس  
العلوم قوله يقال اختبطني فلان اذا جاءك مطلب مع وفك  
من غير اخوتك اي رح او خرابه او صراومع وفك كذا في الصحاح  
**قوله** على حذف الزايد اي حذف زوايد المرید من اسم  
الفاعل وبناء على صيغة المجرى ثم جمع جمعه قوله كما يقال عشب  
فروعاً شيب في الصحاح العشب الكلاء الرطب يقول فيه يلد  
عاشب ولا يقال في ماضيه الا عاشبت الارض اذا انبت  
العشب وبغير عاشب يرعى العشب وعشب القوم اصابو  
عشبا وارضى معيشه اشق فالتمثيل في مجردين بناء صيغة  
اسم الفاعل المجرى عن المرید لا في عدم محي اسم الفاعل المرید  
منه **قوله** مثل ما دأق اي ذي ذوق فان الدافق هو الرجل  
دون الماء **قوله** يقال رباح لواقع الح فيه اشارة الى وجه  
تأنيث مفرده وهوانه صفه الرياح والريح موصولة واما الملح  
الذي هو صفه الفحل من قولهم الفحل الناقة فيقال في جمعه  
ملاح في الصحاح للملاح الفحل الواحد ملح **قوله** ولا يقال  
ملحقات في الصحاح رباح للملاح ولا يقال ملح وهو من الذا

وقد قيل

وقد قيل الاصل فيه ملحقه ولكنها الاملاح الا وهي في نفسها  
لا في كان الرياح **قوله** لفتت نجر فاذا انشأت السحاب وفيها  
خير وصل ذلك عليه **قوله** لانها امكن الخ في التاج الحكاية و  
اي كبر شدة من حدكم اي امكن في المدهن  
اختياط الاحلاك والاموال انما هو بوجه  
اهلها الحوادث **قوله** وتعلقه بنيل المقدم الخ بان يكون  
مفعول تطيع الضمير المحذوف والراجع الى يزيد واما علي  
تقدير ان كون مفعوله الاموال فقد علم وجه عدم صحته  
فما تقدم في الحظومة وهو ان هذا البكاء بكاء وفية لما يكاد  
الاحلاك **قوله** سليفه الشعر في الصحاح السليقة اثر السبع في جنب  
البعير والسليقة الطبيعة يقال فلان يتكلم فلان بالسليقة اي  
بطبيعة الغفلة تعلم فائدة ذلك الخ لما كان المحذوف مثلاً للظهار  
عشاً بحسب ما يري تعرض لبيان فائدة فعل ذلك الا  
براهم **قوله** اوقع من الوقوع بمعنى فروستين على ما في التاج **قوله**  
فانها مع خبرها الخ لانها مشعرة بمعنى الثبوت وخبرها بهيئة  
الماضي فيكونان معاً كالفعل الصحيح المفعول **قوله** وذلك اي كون  
ان خبرها الماضي مفسر للثبوت المحذوف مختص بالاستعمال  
فيما بعد كلفه لو فكله لو فنية على احد فالفعل مطلقاً وان خبرها  
قريئة على تعبير المحذوف **قوله** لو ذات سوار كناية عن المهدب  
السوار دست برحمن الجمع اسوره ذات سوار كناية عن المرة لانه  
فلم ليسور الاماء السوار في التاج اللطم الضرب على الوجه بين



الراحة **قوله** ويجعل السكون للمشي في الحاجة الى الجواب **قوله** واصله  
 ان رجلا لم يحكم ان حاتم اسرى في بلاد عشرة فامرته امر المنزل ان  
 يعضد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية اكل القصيدة في  
 الخنصر فخرها ففعل له في ذلك فقال هكذا فردي فاطمت انت  
 جارية بما فعل فقال لو ذات سوار لم تني بعني لو طاني من  
 كان لقوى اليها ذلك **قوله** لا ناعهم اي فهم حين الجواب بنعم نسبة  
 يصح السكون عليها وكله نعم غير صالحة لافادة تلك النسبة لانها  
 حرف الجواب غير متعل بالمفوضية كساير الحروف على ما مر فضي  
 نعم الجواب حكم مخصوص لا يفهم ذلك الا عند ما ذكر ما يدل عليه  
 وهو الجملة المقدرة بعد فيما نحن فيه **قوله** من قبل تجاذبنا الثوب  
 في ان بناء فاعل من كل واحد منهما كان متعديا الى المفعولين تقول  
 نازعت الثوب وجاذبنا الثوب فاذا بنى منه تفاعل صار متعديا  
 الى مفعول واحد على ما تقرر في الصرف ان فاعل اذا كان متعديا  
 الى مفعول واحد يكون تفاعل منه لانها نحو تضارب زيد وعم  
 واذا كان متعديا الى مفعولين يكون تفاعل عنه متعديا الى  
 مفعول واحد **قوله** يكون الاخير كالثاني اي الاخير من الاكثر  
 يكون كالثاني من الاثنين في ان يعمل له والبواقي من الاكثر  
 كالاول من الاثنين في اضماء الفاعل وحذف المفعول واظهاره  
**قوله** والاول كالاول اي الاول من الاكثر كالاول من الاثنين  
 في الاعمال والبواقي كالثاني في الاضمار والحذف والاطهار  
 فلا يجري فيه التنازع باختيار اعمال الاول والثاني **قوله** سار

اعتبر

الحق اعتبر التنازع في نشط بعضهم والتنازع ان يكون الفعلان  
 متقايين واحترار عن ضرب ضرب زيد اذ التأكيد لا ينافي  
 التوكيد لكونه تاييلا فليس هذا من باب التنازع وكذا اذا كان  
 في صورة في المتقدم والوسط واما التأكيد فلان عين التوكيد  
 خرج بقوله الفعلان **قوله** اذ مرطاب بخلاف صورة ما خسر الاسم  
 عنهما فانه حين تحقيق الاول المظن مفقود وحين تحقق المظن الثاني  
 موجود وكذا الحالة في التعليل الثاني **قوله** اذ المورث في هذا على  
 تقديره تنزيل التاثير الاصطلاحي منزلة التاثير الحقيقي **قوله** لوقوعه  
 الخ اي لوقوع مدلوله متلبا بخصوصه من الافراد والتنبيه او  
 بعبارة مع قطع النظر عنهما كما في حسبي وحسبهما منطلقين  
 الذين ان منطلقا فان منطلقين او منطلقا يتوجه اليه  
 معنى كلا الفعلين من غير ملاحظة خصوصية الافراد و  
 التنبيه وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه اليه الا احدهما  
 ولما بحسب الاصل والاطبع الاصل ما يستحق عليه الشئ و  
 الطبع السببية التي جبل عليها الانسان والمراد والحالة  
 التي وقع عليها الفعلان كما في قولهم لبواقي الوضع الطبع  
 فالمعنى ان توجه الفعلين الى مدلول الاسم اما بحسب ما يستحق  
 عليه تحقيقهما اي تلفظهما وهو الحالة التي وقع عليها فانها  
 لما وقع على شئ واحد صار ذلك الشئ طرفا للنسبة و  
 هذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للاعيان الخارجية  
 على احوال المشهور **قوله** او بحسب الصورة السابق اي توجه الفعلين



بحسب المعنى الذي هو الاسم اما يجب تصور معنى الفعلين  
السابقين على تحقيقهما بمرتين وهذا بناء على ان اللفاظ  
موضوعة للصورة الذهنية وتحقيقه انه لا شك في ان تركيب  
الكلمات وتحقيقها على وفق ترتيب المعاني في الذهن فلا بد من  
تصورها وحضورها في الذهن ثم ان تصور تلك المعاني على  
نوعين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه في حد ذاتها  
مع قطع النظر عن تغييرها باللفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف  
العبارات وتصور متعلق بها من حيث التغيير بالالفاظ  
ويتبين ان المعاني اولية وهو يختلف باختلاف العبارات  
والنصور الاول مقدم على النصور الثاني مبداء له كما ان  
النصور الثاني مبداء للتكلم والنساج بين الفعلين بحسب  
المعنى انما هو في النصور الاول لعدم تعدد متعلقهما فيه لاني  
النصور الثاني ولا في التغيير بتعدد متعلقهما في الحالتين **يقصود**  
النساج لان نزاع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم مخصوصا  
قابلا للمعمولية لكل منهما في ذلك الموقع فما قيل انه لا حاجة  
الى اعتبار قيد الحيثية لادخال المثال المذكور في هذا المثال  
لان منطلقا او منطلقين يصح وقوعه معمولا لكل منهما على  
البديل لان افراده وتنشئة لا يلزمه حتى يمنع شئ منهما صحة  
وقوعه معمولا لما ينفيه فخرج عن نطاق التحقيق لان  
المعمولية كما هي مخصوصة من حيث تركيبها عاملة فلا يصح  
كونه معمولا لكل منهما مع قطع النظر عن الافراد والتنشئة

**قوله** ان منطلقا الى هذا على تقدير ان يكون النزاع في منطلقا  
واعمل فيه حسبني على راي الكوفية واظهر منطلقين مفعول  
حسبتها واعل تقدير ان يكون النزاع في منطلقين فنقول  
ان منطلقين لا ياتي عن وقوعه معمولا للفعل الاول بل ياتي  
عنه افراد مفعوله الاول والتخالف بين مفعوليه **قوله**  
يأتي عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل لان المتصل لا  
يكون معمولا الا لما يتصل به **قوله** فظهر الفرق بينهما اي بين  
منطلقا وبين الضمير المتصل حيث يتصور النزاع في الاول  
دون الثاني **قوله** اي استتاره اعلم ان كان الاضمار يطلق  
في الاصطلاح على ايراد الضمير بانه كان او شتر او لا  
ارادته ههنا لان ابراده بانه مع الامكن ولا يتوقف  
ذلك على ان يصح اضمارا والا يصح حملوه على المعنى اللغوي  
اعني الاستتار **قوله** وفيه ان الفاعل الى فلا يصح قوله  
ستتار الضمير وفيه ان المدعي في الاضمار بالمعنى  
الاصطلاحي لانه طريق المقطع عندهم وهو اعم من الاستتار  
والدليل انما ينفي صحة الاستتار فلا يتم التفرقة **قوله** لو كان  
بدل انما هو بان يقال ما ضربوا كرم الامراء كان الواجب  
ان يكون الواجب عند اضمار الفاعل في احد الفعلين لا  
يتان بالضمير **قوله** كان الامر كذلك اي يصح قوله استتار  
كاستتار الضمير لان الضمير الغائب يستتر في الماضي **قوله** فالانطب  
اي في بيان اضمار مع الا انما قالوا ان انطب لانه من



في المثال لا يجدي كثير نفع فانه لو ابدل بالضمير الغائب  
او بالاسم الظاهر انقاع المناقشة ولانه لو حمل عبارة الشئ  
على ان المراد بالضمير المتغير عنه بالضمير الغائب عن الانا  
كاهو طريق القطع عند النزاع في الفاعلية حيث يورد الضمير  
تأنيلا عن الاسم الظاهر ضرابي واكرمني الزيدان ولا يورد ذلك  
الاسم بعينه والمعنى لا يمكن التعبير عن الفاعل الذي هو انا بالضمير  
مع الا لان حرف لا يصح التعبير عنه بالضمير فانه محقق بالاسم  
ولا بد من الابان يعبر عن المنفصل بالتصل لفساد المعنى لعم  
البيان بلا كلمة **قوله** لا يعامله كضربت او **قوله** لا يجازي له  
ضربت **قوله** والاليس عاملا ولا جزء له فلا يمكن اتصال  
الضمير مع وجوده **قوله** فلانه في صورة المتنازع اي فلان  
الضمير المنفصل الذي يوتي في احد الفاعلين للفاعل المتكلم  
مع الا كانت في صورة الفاعل المتنازع منه يتحد معه صفة  
اذا الضمير المرفوع المنفصل المتكلم منضم في انا نحو ما ضرب  
الا انا وما اكرم الا انا وكل من الفريقين التزموا في قطع التنازع  
الفاء احدا العاملين عن المتنازع فيه الا عند الضرورة  
ولا يظهر الالفاء الا بالاقول بحذف معمول احدهما نحو  
ضربت واكرم زيدا او يا اياه ضمير انا الفاعل في الصورة  
للمتنازع فيه تابتا عنه كما في ضرباني واكرمني الزيدان  
اذ لو فكر المحو المعمول المظهر لكل منهما نحو ضرب زيد و  
اكرم زيدا واورد الضمير في صورة المتنازع فيه كان

لكنهما

كل منهما معمول مثل معمول الآخر على السواء فلا يظهر كون  
احدهما بائي والآخر معمول ولا شك في كلا طريق الالفاء منتف  
فيما نحو فيه فلا يمكن القطع بطريق الانفصال ايضا **قوله** الا في  
المفعول كما في حبي وحسبها منطلقين الزيدان منطلقا  
**قوله** هذا اذا كان الفعلان احدهما في عدم امكان ظهور قول  
التنازع في الضمير المنفصل الواقع بعدها اذا كان ضمير  
في اقصاء الرفع الامتناع الاضمار والحذف المخالف للمتنازع  
فيه اما اذا كانا متخالفين فتعين القطع بالاضمار المخالف للمتنازع  
فيه وكذا اذا كانا متوافقين في اقصاء والنصب فانه يتعين الحذف  
والظهور لم يتعرض له المحقق **قوله** ولا يخفى ان عدم دفع لما يتوهم  
ظاهرا من ان في بعض صور التنازع في الضمير المنفصل يمكن قطع  
التنازع بالحذف او بالاضمار كما عرفت فلا يصح اخراج التنازع  
في الضمير مطلقا من قاعدة التنازع بالتقييد بقوله ظاهر **قوله**  
في بعض الصور وهو الضمير المنفصل والمقتض للرفع **قوله**  
في عدم صحة التعميم اي تعميم الاسم وعدم تخصيصه بالظهور  
يقال اذا تنازع الفعلان اسما بعد جاز لان المناسبات لا تظهر  
ان يقال ان المصريح بصدد بيان احكام الفاعل والتنازع  
الذي يكون في الفاعلية ويكون طريقا قطوعا ضمير الفاعل من  
احكامه بخلاف مطلقا التنازع فانه من احكام الفاعلين واما  
ما ذكره المحقق فبعيد لان بحث التنازع ليس من نية الاصل التنازع  
وبالذكر عقيب **قوله** لانه يخالف الفاعل اي ما يكون قطوعا بطريق



اضمار الفاعل بخالف ما يقتضيه الاصل السابق المذكور بقوله  
والاصل ان ياتي الفعل من امتناع نحو ضرب غلامه زيد اعلى راي  
البصر بحيث جوزه والاضمار قبل الذكر في الفاعل **قوله** وبواقفة  
على راي الكوفي فان الفاعل اضمار في الفعل الثاني مع تاخير  
مرجعه لفظا لكونه مقدما رتبة بناء على الاصل المذكور **قوله**  
حكم الظا الواقع بعد الاضمار ضرب وكرم الازيد حكم الضمير  
المنفصل الواقع بعد الامتناع قطع التنانع بحيث يظهر  
الفاء احدا العاملين اذا حذف والاضمار كلاهما غير  
حائز كمال في الضمير المنفصل وفي الاضمار لا يظهر الفاء  
فلا يد من تخصيص الاسم الظاهر بان لا يكون واقعا بعد الا  
لاخرجه **قوله** لعل المراد الخ اي مراد الله بقوله ما يكون طريق  
قطعه اضمار الفاعل ان يكون طريق قطعه شاة وذلك ممكن  
في الاسم الظاهر الواقع بعد الاباء او الضمير المنفصل الراجع الى  
المتنازع فيه مع الا في احدا العاملين نحو ما ضرب الاله وما  
الكرم الازيد فلا حاجة الى التخصيص المذكور لاجراجه **قوله**  
ولا يخاف الخ اي لا يخاف عن الاعتراض المذكور بان ادعي  
الفضية المملة اي تدعي ان الاسم الظاهر اذا وقع فيه التنانع  
يكون قطعه اضمار الفاعل ويكفي في صدقها نحو ذلك الطريق  
في بعض صورة التنانع والاسم في لفظ فلا حاجة الى التخصيص  
لان كل اسم ظاهر يقع فيه التنانع في القطعية يكون طريق  
قطعه الاضمار حتى يرد النقص بالاسم الظاهر الواقع بعد الاحتياج

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل  
العلم نورا للعباد  
والهدى للضالين  
والنور للظالمين  
والهدى للضالين  
والنور للظالمين

الى التخصيص **قوله** لصحة المملة التي تعليل النفي لا يجاب  
ان المملة يصح على تقدير اطلاق الاسم عن قيد الظاهر يقال  
اذا تنازع الفاعل في اسم ويكون المراد تنازعا يكون طريق قطعه  
الاضمار ويكفي في صدقها وجود ذلك الطريق في بعض الاسماء  
الظواهر فلا حاجة الى التقييد بالظا الخارج الواقع في الضمير  
**قوله** قال الشيخ الخ تايد لما ذكره الشافعي من امتناع القطع على  
طريقه غيرهما **قوله** اي في مقام الخ اي في مقام التنانع المرفوع اليه  
بعد الا **قوله** في مذهبه وهو اعمال الثاني وحذف الفاعل في الاول  
تمرر عن لزوم الاضمار قبل الذكر من باب المحذف اي حذف  
الفاعل عن الاول **قوله** اذا لا يستعمل الا كذلك اي بالمحذف الظاهر  
لغيره من الشرط والترتيب اما باعتبار العلم او بتاويل فلا يخ  
عن هذه الاقسام اذ لا ترتب لتحقيق اقسام الشيء على تحققه  
او تحقيقها واحدا **قوله** ويختار عطفه على الخبر او قوله فان  
اعلم عطف على قوله واذا تنازع عطفه الشطبية على الشرط  
**قوله** وحيث يكون الخ اي اذا جعله نيا لاقسام التنانع و  
يكون قوله فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالفاء  
كما في قوله واعلم فعلم المرء ينفعه **قوله** هو جازا اعمال كل منهما  
المدلول عليه ويختار البصر بكون اعمال الاول والكوفي الثاني  
فيتدر قبله ويكون مختار معطوفا عليه **قوله** في بعض النسخ  
اي بالفاء ولا يخفى كما ذكره اجتماع الفاء اثنان **قوله** لانه  
تنازع اي التنانع المذكور في المتن تنازع في ظاهر واحد و



هذا تنازع في ظاهره بين الالف وخارج عن المقسم لعل فهو لان  
وحدة المقسم معتبر في كل قسم كما نقره في محله وهذه الصفة  
من اجتماع القسمين لان القيد الخارج اذا كان مذكرا في الكلام  
لا حاجة الى اعتبار قيد مستفاد من خارج على ان اعتباره قد  
الوحدة في كل قسم مما يناقش فيه في محله **قوله** كما يدل على ان  
استقاط اللفظ كما والعامل فيه معنى فحل يستفاد الخ وقال الله  
الرضي ان قوله فقد يكون في الفاعلية في قوة فقد يتنازع  
في الفاعلية وما ذكره المحقق لغيره الاحتجاج **قوله**  
لان العامل نفس الضمير لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر  
**قوله** فيكون الخ متفرع على قوله والعامل فيه معنى فحل وليس  
داخل تحت المنفى **قوله** فعل توهي اي لا فعل محقق بل متوهم من  
اسم جامد لان المقسم قوي قوي الخ ليس معناه ان المقسم  
في نفسه اقوي في اقتضاء التصدير لما صح به الرضي ان المقسم  
ضعيف في نفسه لان ثابته في معنى الجواب اقل من ثابته  
الشرط في جوابه لان المقسم موكد للمعنى الثابت فيه فهو  
كالزائد الذي يتم الكلام بدونه والشرط في جوابه معنى لم  
فيه وهو التوقيت بل معناه ان المقسم والمثال المذكور  
لنقد على الشرط وصيرورة الشرط متوسطا اقوي في  
اقتضاء التصدير والمصدر لا يتحقق بدون ما يتصل  
عليه فيكون اقوي المقسم في اقتضاء الجواب قل ذلك يوتي  
جواب المقسم بدون ان فلا يكون المقسم هو في المثال

المذكور

المذكور في مرتبة الشرط في اقتضاء الجواب فلذلك يوتي بجواب  
المقسم دون الشرط مع قرينه منه الا ان الشرط لما كان اقوي  
في نفسه يجزى ان يوتي بجوابه ايضا كما نص على في الرضي  
بخلاف الفعلين فانها في مرتبة في اقتضاء المعجول الثاني  
المعجول عنها وترجى الثاني بقرينه **قوله** اعلم الخ اشار ببيان  
الضابط الى فايده قيد في المعجولة والى ان المراد بالشرط  
ما يكون مفسرا في الجملة **قوله** في جواز الاضمار قبل الذكر في  
في المعجولة والفضل نحو قوله تعالى قضيت سبع سموات  
لان المفسر فصاعق للالتباس والحس في المرجح **قوله** لانه  
جاء بعده الخ يعني في صورة الحدف الفاعل شق في اللفظ  
وفي صورة الاضمار الفاعل موجود لكنه مبهم ازيل ابهامه  
بما هو تفسير في الجملة ولا شك ان اشفاء الفاعل في نفسه  
اشنع من اشفاء تفسيره لا تحتل بحث غير **قوله** فخر في اي باعتبار  
الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشيء كوصليت  
ودكر وان كان ههنا مستعملا بمعنى التجاوز حاله من  
فاعل اضم تلي متجاوزا عن الحدف **قوله** قد نزل منزلة  
الجوامد لان المصدر موضوع للحدث السابق عن النسبة  
الى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى  
الفاعل في مفهومه وان كان لانها في الخارج فيمكن ذكره  
بدونه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل معتبرة في  
مفهومه **قوله** فليس الخ قال المصنف في بحث المصدر ولا



يلزم ذكر فاعل **قوله** فاعلها من باب تقدير الفاعل فحوما ضرب  
وما أكرم الا ان ليس من باب التنازع **قوله** الا من باب حذفه  
منسيا والمراد بقولنا الفاعل لا يجد فعدم المحذف منسيا  
والمحذوف من باب التنازع الى واذا لو كان مقدرا والمقدرا  
كالمذكور لم يتحقق التنازع لوجود ان كل منهما منها معمولا  
مثل معمول الآخر لو كان كذلك اي محذوف منسيا **قوله** ان  
ان يكون الى الما في المفصل المحذوف على نوعين احدهما  
ان يحدو لفظا ويراد معنى وتقديره والثاني ان يجعل  
منسيا منسيا كان فعله من جنس الافعال الغير المتعدية كما  
بينه الفاعل عند بنا الفعل للمفعول به واعلم انه لو اراد  
بالمحذوف ما جعل منسيا في اللفظ ولا يصح به اصل اندفع  
هذا البحث فان المحذوف في التنازع لا يظهر اصل محذوف  
الامثلة المذكورة فانه يجوز الاظهار اما في المثالين  
الاولين فظ واما في المثالين الآخرين فاد اكان ما قبل الواو  
واللام مفتوحا **قوله** في مثل ما ضرب فلكرم الا نهدي اي في صورة يكر  
ما بعد ال اسماء ظاهرا فانه من باب التنازع الذي يمكن قطعه على  
طريقه البصريين والكوفيين قياسا على ما مر الا ان الاستعمال  
على المحذوف لو كان المحذوف فيه شيئا لزم وجود الفعل الاول  
او الثاني بلا فاعل واعلم ان هذا البحث انما يتجه لو سلم الجيب  
كونه من باب التنازع اما لوجوبه من قبل ما ضرب وما  
أكرم الا ان في ان كلا منهما من باب تقدير الفاعل ما في

الرضي

الرضي من ان المنفصل والظا المرفوعين الوافين بعد الا لا يجزى  
ان يكونا من باب التنازع على الوجه الذي لزم احدا الفريقين  
قطعه فلا كما لا يجزى ولعل في قوله والا قريب إشارة الى ما ذكرنا من  
وجه اندفاع البحثين المذكورين **قوله** فاعلها من باب التنازع  
الا عند امر عن الاولين ان المراد بقولنا الفاعل لا يجزى حذفه  
ان الفاعل اذا كان باقيا على امرائه ولا يكون فيه شيئا من الفضله  
لا يجزى حذفه وفي المثالين مسأله للفضله اما في الاول فلو كان  
في نهي المستثنى ولباسه واما في الثاني فلو كان مدح في الجار لزم  
وكون فعله كان الفاعل مستتر فيه وخلاصة الاعتذار من  
المثاليتين الاخيرين الهاد اخلا ان في سد شي مسأله **قوله**  
اصله بخلاف محذوف قول الاضمار الى نرفع الاول ونصب  
الثاني اذ لا وجه لتقديم المفعول على الفاعل فعلى هذا اللام  
الحارة الداخلة لتقوية العمل في الكسائي داخله على المفعول  
وهو الظ ليكون هذه الجملة من احوال الاضمار الذي فيه  
الكلام صريحا واللام الداخلة على الفضله كما هو الاصل محذوف  
الفعل مع الفاعل الجازا وقيم المصدر مقامه ونهيت  
اللام في المفعول التعدية العمل فصار خلافا لقول الكسائي  
ثم حذف المضاف وقيم المضاف اليه مقامه والجملة للفقهاء  
اعتراضية ويجوز ان يقال اصله بخلاف الكسائي على صيغة  
المخاطبة خلافا على ان يكون الجملة حالا من فاعل اضمرت لم  
يرضيه المحقق وان كان اقل تقديره ان المخالفة صفة



القولين بالاثبات والقابل موصوف **قوله** بها تبعا **قوله** بمنزله  
 المؤثرات الحقيقة عندهم في ذلك وجود الاعراب معها  
 كذلك وان وجود الاثر مع المؤثر الحقيقي وانما امتنع نوات  
 المؤثرين الحقيقيين للزوم احتياج الاثر الى كل واحد  
 منهما واستغنائه عنه في حالة واحدة **قوله** اتصاله بقرينة  
 قوله في الاول فانه ظاهر فان الاضمار يعني الاستتار وليس  
 كذلك لانه قد يكون بطريق الابرار نحو الرما في وضربني الردي  
 ان فيرا حمله الاتصال الذي هو قريب منه **قوله** بل يقول بما فعل  
 عن من التشريك او بانفصال الضمير عن الاول او ايراده بعد النظم  
**قوله** او نقول جازا اعمال الثاني فقط فيد فقط استنفاد من تحت  
 الجراء اعني اصحرت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم الحكم لجميع  
 المواد مستفاد من لطلاقة شرط استغنى الخ على اري البصريين و  
 اما عند الكوفيين فالقديم هو الجراء **قوله** بالياء اي على ان يكون  
 الفاعل الذي يتخلون اذ على تقدير ان يكون فيه ضمير راجع  
 الى الرسول صلى الله عليه وسلم يكون المفعول الاول الذين  
 يتخلون على حذف المضاف اي يتخل الذين يتخلون كما في تقدير  
 القراءة بالخطاب وقد يجاب عن الاستدلال بظواهر الالية  
 بانه يجوز ان يكون المفعول الاول ضمير هو باقاه صيغة المرفوع  
 المراجع الى المبتدأ مقام المنصوب والخفاء انه تكلف الاشارة  
 الاستدلال بظواهر الالية **قوله** هي امتناع محذوف ليس العلم المحو  
 محذوف امتناع المحذوف بل مع كونه عمدة فانه يشاق الذهن

الحكمة مفسرا بما ذكر بعده لا المحض التفسير في الشاق في ضمير الشأن  
 وضميرانه بسبب كون ما بعدهما المحض التفسير **قوله** الجواز الاضمار  
 بعد الذكر نحو حسبي وحسبته زيد منطلقا بابه **قوله** وهو فيج و  
 لاسيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمون ما به  
 مفعولا واحدا في الحقيقة لباب علمت **قوله** اذ الوجه المختار  
 ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمال الثاني  
 اذا كان مختارا كثيرا الاستعمال كيف يصح ان يقال ان  
 عملت الاول اضمرت المفعول في الثاني على الاستعمال المختار  
**قوله** على اتفاق الطائفتين اي البصريين والكوفيين متفقون  
 على كون اضمار المفعول على تقدير اعمال الاول مختارا لان  
 الثاني اقرب الطالبين فاذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان  
 كان الاول ان يشغل بما يقوم مقامه حتى لا يطن انه ليس  
 بمطلوبه وانه متوجه الى غيره **قوله** والالزم الخ اي ان لم يحل  
 على اعمال الثاني ان يكون كتابيه مفعول هاء لم نزل حذف  
 المفعول في الثاني اعني افرافيل لم يحل على الوجه المرجح  
 اتفاقا فهذه الالية دليل البصرة على اختيار اعمال الثاني  
 وكذلك قوله تعالى ان في افغ عليه قط **قوله** اضمرت الخ  
 يعني ان قوله الا ان يمنع مستثنى مفعول محذوف المضاف  
 او يجعل المصدر حينما كما في انك خفوق العجم **قوله** اذ لم  
 تلبس من التلبس **قوله** والضمير الاول اذ اي في كن  
 كانت للاولاد ففي كانت ارجاع ضمير المفرد الى الجمع للفرق



البين الاصل والفرع فان في الاصل اعنى الآية ارجاع الضمير المفرد  
 الى الجمع ولا شك في جواز لتضمن الجمع للمفرد وفي الاصل اعنى نحن  
 فيه ارجاع ضمير التثنية الى المفرد والمفرد لا يتضمن التثنية **قوله**  
 لا يقال العامل ان يقول الخ نفقذ الدليل الكوفيين يعنى ان استدلال  
 بالبيت على اختيار اعمال الاول انما يصح اذا جاز اعمال الاول  
 فيه لكنه غير جائز لاستدلاله على البيت على حذف المفعول  
 الثانى وهو وجه مرجوح باتفاق الفريقين كما امر ولذا استدلال  
 البصريون بقوله تعالى بقاء ما قرا وكنا سيعلى اختيار اعمال  
 الثانى حيث لم يقل اقراوه فما قيل ان اعمال الاول مختار عند  
 من يدعيه سواء حذف المفعول من الثانى او اضمير لشيء  
 او معارضه في المقدمة اعنى قوله وامر القير عمل الاول فيغنى  
 ان ذلك فان دل اعمال الاول اعنى رفع قليل لكن عندنا ما  
 ما ينفيه وهو لزوم الحمل على الوجه المرجوح بالاتفاق قوله لانا  
 نقول الخ حاصله منع الملازمة المستفادة من قوله واللام  
 حمل كالمعنى على تقدير اعمال الاول لانهم لزوم الحمل على  
 الوجه المرجوح لان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم يكن  
 الضرورة انكسار الوزن عند الاضمار في الثانى فاع الى  
 الحذف اذا جاز حمل البيت على غير المتنازع لا يكون الضمير  
 داعية الى حذف المفعول لشيء لان منعه على تقدير توجه  
 الفعلين واعمال الاول كما يدل عليه قضية الملازمة  
 هذا اي لزوم الفساد **قوله** حاله من فاعل كفاي **قوله** او معترض

بين كفاي وفاعله لبيان حال الشاعر او معطوفة على  
 الشرطية اي مجموع الشرط والجزاء كما في قوله تعالى اذا جاء احكام  
 لا يتأخرون ساعة ولا يستقدمون **قوله** فلا يلزم هذا  
 الفساد ولعدم دخوله تحت لو حتى بصير منقيا فيلزم ثبوت  
 الطلب المنافي لعدم السعي **تقييد** للزوم تقييد الخ وهو  
 وفيه انه على التقديرين الاخيرين لا يكون بين الفعلين المتنازعين  
 ارتباط وقد قال في المعنى انه لا يذهب ارتباطهما اما بطف  
 او عمل او لهما في ثابتهما بخلافه كان يقول سفيهما او كوت  
 ثابتهما حوا بالاول ونحو ذلك ولا يجوز ان قام قعد **قوله**  
 للزوم تقييد الخ وهو يستلزم تقييد الجزاء بنفي تضمن  
 بناء على ان الشرط ايضا فيكلمة حال تنبوع عن ذلك اما و  
 العطف فلا يفتضى مغايرة المعطوف عليه واما الا  
 عترض المعطوف في انشاء الكلام او كلامين متصلين بحمل  
 سوى دفع الابهام ففي بنوه بحث لانه صرح في المصطلح  
 بان قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا اعترض الا عمل  
 لها من الاعراب فايد ثباتا كيد وجوب اتباع فله المعلوم  
 بقوله فقبله واتبع ملته ابراهيم حنيفا للادان يقال  
 ان الاكثر في الاعراض ان يحى اخير التأكيد **قوله** وذلك اي  
 لزوم حمل الكلام على التأكيد **قوله** لان في السعي مستلزم لنفي الطلب  
 لم يقل انه عينه كما يدل عليه آخر كلامه لان الاستلزام كاف في اثبات  
 المقصود والزيادة عليه زيادة لان الكفاية الخ اي كفاية قليل من



المال موقوف على ان يكون الطلب الادنى وجه للعيشة ولا يتوقف  
 على الطلب البالغ كما لا يخفى **قوله** وجعل يقض الخ اي الاستلزام  
 جعل يقض بناء على ان المعطوف على الجزاء جزاء فيكون التقدير  
 لو انما سعى لادنى معيشة لم يطلب قليلا من المال **قوله** فلا يدل  
 عليه صريح الشرطية فان مقادها الزم الكفاية للسعي الذي هو  
 عبارة عن الطلب يلزم اي اذا قدر مفعول الطلب المحدلزم علم  
 صحة الاستدراك لانه عبارة عن حفظ الحكم السابق فبما كان او  
 اثباتا غير ان يدخل فيه ما بعده لكن هو يقتضي مغايرة الكلامين  
 اثباتا ونفيا وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم الطلب بعينه <sup>مضمون</sup>  
 لكننا سعى اعني ثبوت طلب المجد **قوله** اقلنا لا يخفى على عدم صحة  
 الاستدراك انما يلزم اذا كان لم الطلب معطوفا على الجزاء دخل  
 تحت لو فيكون معناه ثبوت طلب المجد وهو ثم لا يجوز ان يكون  
 جملة حالية من فاعل كفاية مقيد التقيد الكفاية بحال عدم  
 طلب المجد او معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه او  
 معطوفة على مجموع الشرطية وعلى التقادير يكون باقية على  
 معنى السلب مفيدة لعدم تحقق المجد في الزمان الماضي  
 ويكون قوله لكننا استدراكا وحفظا لدخول زمان الحال  
 والاستقبال في ذلك الحكم المنفي **قوله** ولو سلم اي لو سلم كونه  
 معطوفا على الجزاء مقيد الثبوت طلب المجد فنقول ان الا  
 استدراك ليس باعتبار اصل الفعل اعني طلب المجد بل بالنظر  
 الى الوصف بالمول والاستمرار المستفاد من صيغة المضارع

ولكننا سعى

ولكننا سعى هذا ولا يخفى ما في الوجهين من التكلف وكذا فيما  
 قيل ان لما ذكر في البيت السابق لو انه لو كان يسعى في تحصيل  
 المال لادنى مجرد في معيشة لكفاية فليس من المال ولم  
 يطلب المجد في ما يتوهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة  
 بل له والمجد فاستدراك يجعله المجد والمجد والظاهر ان يقال  
 ان لكن ههنا المجد التاكيد كما في لوجا في زيد الروم لكنه  
 لم يجئ فاكدت ما افادة او من الامتناع كذا في معنى اللبيب  
 ولا تقان **قوله** المنظور الخ لانه بيان ما بعينه الشيء وكشفه  
 من غير هذا الخطه الافراد **قوله** الخم للاستعارة بالطم اي يكون  
 المجد شاملا للجميع افراد المحدود فهو تصريح بما علم ضمنا  
 احتياطا بناء على انه قد يكون التعريف بالاعم والاحض اذا  
 كان المقصود التميز في الجملة الاتهام در اورن جزئي در جزئي  
 بعنف **قوله** اراد بالعلم اشهر او صافه يعني ان المراد لفظ فان  
 قلنا بوضع الالفاظ لانفها وضعيا ضمينا يكون فعل علما  
 لنفسه والمراد منه اشهر او صافه اي ما هو موصوف به زيادة  
 الشهرة في الجملة من بين او صافه فافعل التفضيل ههنا  
 للزيادة مطلقا كما في قوله الناقص والاشبع اعدلا بين  
 مروان فلا يرد ان الوصف المستعمله فعل الماضي المجهول  
 من الثلاثي المجد لا الماضي المجهول مطلقا **قوله** او اراد الخ  
 اي على تقدير عدم القول بالوضع الضمني فالو الخ و  
 هذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين



**قوله** مع اختصاره لعدم الاحتياج الى قوله كذلك **قوله**  
 للتنبيه على صحة البناء على ان المشية في الاغلب يكون  
 اقوي من المشية في وجه الشبهة **قوله** وانفق الكل الى كل النجاة  
 في امتناع وقوع المفعول له او المفعول معه مقام الفاعل  
 او كل المفاعيل الاربعة المذكورة في الامتناع **قوله** ليس  
 من ضروريات الفعل ان يرب فعل بفعل بلا غرض لكونه عبثا  
 كذا في الرضى وفيه بحث حكيم **قوله** وكذا المفعول معه اي ليس  
 من ضروريات الفعل اذ هو صاحب ربه فعل بفعل بلا مصائب  
**قوله** ولا يصح السؤال الى معنى لواقيم المفعول له مقام الفاعل  
 يكون الحكم ما يايه وكونه جوابا لم يقتضي تقدير السؤال قبله  
 فيلزم السؤال قبل تمام الحكم ودا لا يصح **قوله** انه ليس جوابا الى  
 حتى يقدّر السؤال قبله فيلزم المحدث **قوله** بالنصب اي  
 ينصب القوان واقامة عليه مقام الفاعل **قوله** وقراءة جعفر  
 ينصب قوما واقامة بما كانوا يكسبون مقام الفاعل على اضرار  
 المستعمل كالحاجي المومنين **قوله** ببقاء الفعل المجهول  
 فيه بحث لما ذكر الشم الرضى في بحث المصدر ان صبغة  
 المعلوم مخصصة بما قام به الحدث وصبغة المجهول صبغة  
 مشتركة بين بلقي اللوازم من الرقان المعين والمكان المعين  
 وما وقع عليه والالاء غير ذلك وكون اسناده الى غيره  
 مجازا انما هو على تقدير قصد النسبة الابقاعية الى غيره  
 كما صرح به في المطول من ان اتعاغ الفعل على غير ما حقه ان

نحو

يوقع عليه مجاز وفي اقامة غير المفعول به مقام الفاعل  
 لا يلزم قصد اتعاغ الفعل عليه بل قد يكون النسبة باقية  
 بعد الاقامة كما كانت قبلها كما في اقامة للمفعول به مقام  
 الفاعل فيكون الاسناد حقيقيا وقد لا يكون باقية على  
 حالها فيكون الاسناد مجازيا وبما ذكرنا تبين عدم  
 ظهور الاظهر ايضا وان ما سماه تحقيقا ليس له حقيقة  
 اذ اد اربن الحقيقة والمجاز اي يمكن جملة على المعنى الحقيقة  
 والمجازي **قوله** فالحمل الى لان المجاز خلف عن الحقيقة  
 والرجوع الى الخلفا انما هو عند تقدير الاصل **قوله** لان  
 الكلام لا يمتنع في اثبات تعيين اقامة المفعول به مقام  
 الفاعل عند وجود غيره **قوله** والاطهر الى انما قال ذلك لانه  
 يجوز حمل قوله ولا يصارح الى على هذا بان يقال مراده انه  
 لا يمكن الصبرورة الى المجاز العقلي عند امكان الحقيقة  
 العقلية لوجود ما هو له **قوله** ولا يمكن المجاز العقلي لوجود  
 ما هو له الجواب ان المراد وجود ما هو له من حيث هو  
 كذلك كما فيما نحن فيه فان المفروض انه لا يجوز اقامة غير  
 المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولا به **قوله**  
 قلنا النسبة الى الاولين الى لا يخفى ان المعنى في المجاز العقلي  
 مشابهة الغير لا هو له في ملائمة الفعل حيث فسره  
 باسناد الفعل الى غير ما هو له للملائمة اي لا حل ان

ينقضي بقوله تعالى ونوفى  
 عشرة راضية فان مجاز  
 على عطف مع وجود ما هو له



ذلك الغير يشابه ما هو له في ملائمة الفعل واما مشابهة اياه  
في نوع الملائمة كما يشعر به بيان المحنة فغير معتبر فيه والذم لغيره  
لبينان العلاقة في بحث المجاز العقلي **قوله** النسبة الى الاولين الى  
اي نسبة الفعل الى الزمان والمكان كما ينسب الى اجل هذه العلاقة و  
هي كونها مشبهين بالمفعول به في المحلية وتأثير الفعل وان  
اختلف جهة المحلية والتأثير فان محلية المفعول به باعتبارها  
المفعول ومحلية ما باعتبارها الطرفية وتأثير الفعل في الفعل به  
باعتبار الوقوع عليه وتأثيره فيها باعتبار الوقوع فيها  
وهو ايضا نوع تأثير حيث يعرفان بتلك الافعال فيقال زمان  
الضرب وكان الضرب **قوله** لانه اثر الفعل اي يتعلق به الفعل  
المطلق فيكون مفعولا به لمطلق الفعل **قوله** هذا التحقيق  
اي تحقيق العلاقة بين المفعول به وبين الزمان والمكان  
والمصدر **قوله** يقضي نقل النسبة الاتقاعية الى فيه  
بحث لان اللازم من التحقيق المذكور ان نسبة الفعل  
المجهول الى ساير المفاعيل بعلاقة كونها شبيهة بالمفعول  
به لا كون النسبة اليهما اتقاعية وان ذلك انما هو  
على تقدير قصد التجويز في الاسناد **قوله** هذا النقل الى اي  
نقل النسبة الاتقاعية الى ساير المفاعيل فيما اذا كان  
مفعولا بلا واسطة صرف الجروا وما في المفعول بالواسطة  
فلا نقل لان حرف الجر مانع عن اعتبار الوقوع عليه

يكون

يكونه والربط بينهما حقيقة كما كان قبل الاقامة المجازي  
لا يخفى ان المحنة اعترف ههنا بان اسناد الفعل الى غير  
المفعول به قد يكون حقيقيا فقد تقدم ما سبق من ان  
اسناده الى غيره مطلقا مجازا عقلي بان نسبة الفعل اليه لا تقضي  
نسبه به بالفعل به يجعل الفعل واقعا عليه بخلاف كون من  
ملا سبب الفعل كاف في النسبة فقد انهدم التحقيق المذكور  
والقول بان نسبة الفعل الى غير المفعول به اذا كان مفعولا  
بلا واسطة يقضي فعل النسبة الاتقاعية وجعله مفعولا  
به بخلاف ما اذا كان مفعولا بلا واسطة تحكم **قوله**  
ما ذكرته من نقل النسبة الاتقاعية في المفعول بلا واسطة  
وعدم النقل في المفعول بالواسطة **قوله** فينبغي ان يتعين  
ان يكون النسبة اليه نسبة الى ما هو له والى غيره مجازية  
ولا يمكن التكميل بالمجاز مع وجود ما هو له وفيه بحث لان  
مدار الاقامة في مقام الفاعل على اعتناء المستكملة وتعلق  
الفعل به وكون تعلقه بمقصود كتعلقه بالفاعل ولا دخل  
في ذلك لكون النسبة اليه حقيقة او مجازية قال الشارح  
كلما كان ادخل في عناية المستكملة واهتمامه بذكره وتخصيص  
الفعل به فهو اولي بالبناء به وذلك مفوض الى اختياره **قوله**  
والنصيح بخلافه الاكثر من على انه اذا فقد المفعول به في  
البواقي في البناء كما في المتن وبعضهم ينجح الجار والمجرور لانه  
مفعول به لكن بالواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر



مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق كون دلالة الفعل  
عليه أكثر وبالجملة لم يقل أحد بتعيين للمفعول بالواسطة **قوله**  
وجيء في قيامها الحكي لا يحتاج إلى اعتبار شبهة بالمفعول  
ونقل النسبة الإيقائية وفيه أنه إذا كان للفعل تعلقه بها كالتعلق  
المفعول به للمبالغة في التعلق لا يمكن دخول الواسطة عليها  
في ذلك أي في دخول الواسطة عليها عند الإقامة **قوله** ولذا  
لا يقع إلى آخره في شرح الرضي بشرط الفائدة المتجددة في كل ما  
يتوب من الفاعل فلا يقال ضرب شيء ولا جلس مكان أو نه  
أو في موضوع لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة  
متجددة في ذكرها **قوله** عا سيدكم من قوله وهذا كمران المعين  
والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة و  
المقصود يقيده به أو بما يؤدي موداه كان يقال فالجميع سواء  
إذا كان الاستناد إليه مفيد لفائدة متجددة أو إذا خفي نية  
هذا على تقدير أن القيام يكون مقام الفاعل المجزئ على ما حققه  
السيد الشريف في حاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى غير المعصوم  
عليهم وأيده بأن القيام مقام الفاعل اسم ومجموع الجار و  
المجرور المذكور وليس باسم فمعنى قوله شبهة بالمفاعيل مجزئة  
شبيهة بها وكذا قوله أقيم وأما على القول بأن القيام مقام الجميع  
على ما هو ظاهر كلام الكشاف حيث قال عليهم في محل الرفع وعادة  
الشرح كلام ابن مالك في التسهيل ويؤيده ما قال أبو علي في  
الحجة أن الأعراب المجلي مشروط بأن لا يكون لذلك العرب أعراب

لفظي

لفظي فلا يجوز أن يقال في نحو مررت بزيد وعمر وان عمر **قوله**  
على محل زيد بل على محل زيد فلا حاجة إلى هذا القيد لأن  
مقصود الشرح أن مجموع الجار والمجرور شبهة بالمفاعيل  
لفظي كون كل واحد منهما من متعلقات الفعل ومعنى  
في الآية معناها لأن المجرور إما مفعول به أو فيه أو له ثم  
المحتمل أن يتعذر بيان غرض الشرح من هذا الكلام مع أنه أهم  
بالذكر ولعل غرضه دفع ما أورده الفاضل الهندي من أن  
قوله في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول  
فيه عند المصريح فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه  
وترك مثال المفعول به بالواسطة وخلاصة الدفع أن  
التمثيل به باعتبار أنه جار ومجرور شبهة بالمفاعيل لا باعتبار  
أنه مفعول فيه ومعنى قوله أقيم مقام الفاعل مثلها أنه أقيم  
في استعمال المضياء مقام مثل المفاعيل والتخصيص به لكون  
إقامته مختلفا فيه ويحتمل أن يكون معنى قوله مثلها أنه إذا وجد  
المفعول به بواسطة مع سائر المفاعيل بالواسطة تعيين للإقامة  
وإن لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعولا به في الحقيقة واقتضاء  
الفعل إياه استدلالا اقتضاه بقوله مررت بزيد في يوم الجمعة في  
أمام الأمير كروا البريد هذا على طريق القياس ولم يجد فيه  
نقلا **قوله** فلا نظير له لأنه يلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا فائدة  
فيه وإنما قال لا نظير له لأن يقال إن التشبيه المذكور  
منه على مدعي المجرور **قوله** كان أحضر أعدم ذكر الشرط



قوله فيه ان لا يحذف  
استدراكا اي يلزم

اظهر لعدم الاحتياج الى تفسير الجميع بما سوى المفعول به ما يصح  
نيابة وقوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل اذا قيد  
البولي بما يصح نيابة وقوله سواء في جواز وقوعها موقع  
الفاعل جواز وقوعها موقعه اذا لم يوجد للمفعول به وما اذا  
اجري البولي والجواز والامتناع على اطلاقه كما هو الظاهر ويكون  
المعنى وما سوى المفعول به سواء في جواز النيابة وامتناع  
فيما يجوز نيابة لا رجحان لشيء منها في النيابة وما يمنع  
نيابة لا رجحان لشيء منها في الامتناع فلا استدراك  
كما لا يخفى **قوله** مع انه المراد التصريح لا فلا ذلك صرح بالشرط  
كما صرح به في قوله واذا وجد للمفعول به الخ والاقبال اخر  
والمفعول به منعين والبولي سواء **قوله** صورة الجواز فاما  
لمفعول بالواسطة اكثر مشايهة بالفاعل من حيث المعنى  
لكونه مفعولا به والمفعول بالواسطة انما مشايهته من حيث  
اللفظ لقبوله الرفع فاستوي في النيابة عنه **قوله** حتى يلزم ان  
لا يكون الخ لان استواء ما يصح نيابة في الصحة وما لا يصح نيابة  
في الامتناع ثابت في جميع الاوقات سواء وجد المفعول به في الكلام  
اولم يوجد **قوله** بان يقال زيد اعطى زيدا عمره فلا يتعين اقامة  
الاول مقام الفاعل امكن وقوع الخبر بسببه عارضة  
الصلاحيية مع الاولوية للتاخير **قوله** عطف على قوله الخ للتأني  
بين الجملتين في المسند اليه والمسند لا على قوله مفعول مالم  
يسم فاعله الخ فهو اعتراض بين المعطوفين لشدة التضا

بالمعطوف

بالمعطوف عليه **قوله** بيان لحاصل المعنى اي من الجملة التي يصح  
عليها المرفوع هذا من ابتداءه لمجرد كون المجرور بها موصوفا  
انفصل عنه الشيء وصرح عنه **قوله** لان من التبعية لانه يستلزم  
ان يكون المبتداء والخبر جزئين من المرفوع وليس كذلك اي  
**قوله** اي ياب المبتداء والخبر فلما يرد من ان كونه مسندا اليه  
اصل في المبتداء ولا دخل للخبر في ذلك فالواجب انفراد الضمير  
وحاصل الدفع الكلام على حذف المضاف اي الاصل في هذا النوع  
من الكلام ان يكون المبتداء مسندا اليه وكونه مسندا ليصار  
اليه ضرورة وانما لم يحمل على ان الاصل فيما ان يكونا مذكوريين  
مع ظهوره لانه لا يلزم تحقيق على تقدير حذف احدهما ايضا  
لكونه مقدرا في الكلام **قوله** الاحتمال بمعنى التحمل والجواز المقابل  
للامتناع المجامع للوجوب **قوله** قوله ههنا وانما قال ههنا  
لان العامل المعنوي في المضارع تجرده عن المواضع الجوانم  
او وقوعه موقع الاسم **قوله** مع ان الحصري حصر المحذور  
والمحدود في الحد **قوله** للرفع طرادته وانكاسم الاطراد التلازم  
في الوجود اي كلما وجد الحد وجد المحدود والانكاس  
التلازم في الاشفاء اي كلما اشفي الحد اشفي اشفي المحدود  
وبمجموعهما يتحقق المساواة المستلزم لكل منهما في الآخر **قوله** لانه  
التي الخ واما تخصيص هذه الصورة بالتصريح فيجوز ان يراد على ما هو  
مذهب اهل الظن التصريح بالحصر ففيه اشارة الى الجواز عن **قوله**  
مع ان الحصر مستفاد من الاوهوان الحصر وان كان مستفادا من مقام التبع

السنة من تخصيص الاربعة  
بعضها من فخر حاجة الى امر  
اخر بدل الصورة التصريح

مس



بناء على اشتراط المساواة لكنه ليس بجاف في الجواز التعريف بالاعم  
والاضداد الاربعة المتميزين عن بعض ماعداء المعرفة فانه فيملي الفصل  
للتصريح به **قوله** لان صيغة الفصل الى ان كان في عليه في المطول فيبين  
فيه يفيد حصر القسمين على المبتداء لا حصر المبتداء على القسمين  
حتى يكون رعا على من جوز قسمها آخر اعني اسم الفعل **قوله** ولم  
اي كونها الحصر المسند اليه على ما زعم العارضة من انها كما يكون  
لفصل المسند يكون لفصل المسند اليه **قوله** في التاكيد اي هي ههنا  
التاكيد الحصر بناء على ما قالوا من ان الحصر اذا كان مستفاد من  
شي آخر يكون الفصل المجزأ والتاكيد وهو هنا كذلك لان المسند  
اليه اعني المبتداء معروف باللام فيفيد حصره على القسمين بخلاف  
هو المال اي لا حصر الا المال **قوله** ولو سلم انها لاجل الحصر اي فيما نحن  
في **قوله** فيقول نادى الخ فيقول لكون هذا البحث من نتائج البحث  
بخلاف الوجهين السابقين فانها من الفاضل الهندى **قوله**  
مبتداء عند المصريح قال المص في الايضاح وهذه الاسماء  
كلها اعني اسماء الافعال اختلف فيها هل لها محل من الاعراب  
او لا فقال قوم لا موضع لها من الاعراب لان معناها معنى مالا  
موضع له من الاعراب ولذلك عينت فوجب ان لا يكون لها  
موضع من الاعراب وقال غيره بل لها موضع من الاعراب  
لأنها اسماء مركبة فكل اسم مركب فلا بد له من اعراب اذ علمه  
الاعراب التركيب وقد وجد ما ذكر من علة البناء لا يوجب  
ان لا يكون له موضع من الاعراب كجميع الاسماء المبينة فاننا

حكم

في قوله  
ما يرد في قوله  
ما يرد في قوله  
ما يرد في قوله

حكم بان لها موضع من الاعراب **قوله** ان كانت مبينة على  
اختلاف وجوه الاعراب وموضعها عند ههنا ورفع بالا  
بتدائه لانه وما بعده اسمان جرد عن العوامل اللفظية **قوله**  
احدهما الى الآخر كقولك اقيم الميزان وكونه واقعا موقع  
الفعل لا يمنع الاعراب لا تربي الى اقيام فانه وان كان واقعا  
موقع الفعل كيف حكم برفعه على المبتداء نعم بني لوقوع موقع  
البنى وهذا الوجه اشبه **قوله** وكيف يصح الحصر اي حصر المبتداء  
في القسمين **قوله** ليس التعريف اي لا يكون التعريف بالاض  
**قوله** ولا يتحقق انه اذا كان المراد حصر المبتداء المتبني والمتحقق  
عليه لا يكون الحصر مستفاد من ضمير الفصل او التعريف بالورد  
على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ لان المحصور المبتدأ به  
المتحقق عليه واسم الفعل ليس كذلك **قوله** لم يردع الجواب اراده  
به ما يقابل الفعل والحرف بمقابلته بالصفة باعتبار يقيده  
بكونه مسندا اليه والصفة بكونها رافعة لظاهر **قوله** مثل ضارة  
الم فانه لم يردع به لفظ ضارب كما في ضرب فعل ماضى حتى يقال  
انه اسم لكونه علما للنفس المحمول على زيد ضارب من حيث  
دلالة على معناه الوضعي وهو صفة مجرد عن العوامل اللفظية  
وان كانت طامسدا اليه وانما وقع الا منبتداء ونكرة  
لتخصيصه بالضمير **قوله** ولا اي ليس المقدر بمعنى التقدير  
في الكلام بان يكون محذوقا **قوله** وسواء علمه فانه يتناول  
انذارك وعدمه سببان **قوله** يعني ان العبارة لما اي



قوله المجزوء عن القواميل اللفظية وان كانت ظاهري في سلب العموم اي السلب  
داخل على الابداع الكلي بناء على ان التجريد بعد الحق الوجود والجمع المفرد  
اذا لم يكن هناك احد ولا استغراق بمعنى كل فرد فرد فالمعنى الذي لم يوجد  
فيه كل عامل لفظي **قوله** لكن المراد عموم السلب لا يوجد فيه شيء من العوامل  
اللفظية ان اللام اقبلت على الجمعية بناء على ان الجمع المعروف باللام  
اذا لم يكن جله على الاستغراق يجعل مجازا عن الجنس كما في قوله تعالى لا يحل لك  
النساء وهم كذلك اذا لا يفيد في دخول كل عامل لفظي لعدم امكان  
**قوله** وان كان عام لانه قد يتحقق في ضمن السلب الكلي وفي ضمن الابداع  
عن بعض والسلب عن بعض **قوله** بقرينة المقام وان المبتداء وما  
لا يوجد فيه عامل لفظي اصلا **قوله** واما القول في اي القول في بيان  
ارادة عموم السلب من قوله المجزوء عن العوامل بان عبارة المتن ان  
حملت على العدل بان جعل النفي المستفاد من قوله المجزوء من مجموع  
ويكون الحكم بطريق الابداع اذ عموم السلب لعدم دخول العموم  
تحت النفي وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية محكوما عليه  
بالمجمل العدمي كما في قولنا كل انسان لم ينف بخلاف ما اذا حملت  
على السلب فانه يكون العموم دخلا تحت فيفيد النفي سلب العموم  
كما في قولنا لم ينف كل انسان **قوله** فغيره لان الحمل على العدل في صورة  
تقديم النفي على المسور بكل ما يودي معناه بعيد ولذا فرق بين ما لك  
في كل انسان لم ينف ولم ينف كل انسان بان الاول العموم السلب والثاني  
سلب العموم **قوله** لان الذهن في الحمل عليه تخصيص بالاخص  
لا يجوز بالحمل عليه سيما في مقام التعريف **قوله** لان الظاهر لان المطلق

ينصرف الى الكامل والعدم لعدم افادته معنى زائدا او ناقصا من اللفظ  
ان يكون لا ينفو بحسب مجرد حكما وان لم يكن مجرد حقيقة **قوله** ان صلت  
بشيء الا ينفو على هذا التعريف ان لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم  
ان نحول زيدا منطق وعرو مع ان المصريح جوزه وذلك لان الجوانب  
المذكورة مبني على كون اسم ان عرفوا بالابتداء وهو وجه ليس  
بمبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده عن العوامل اللفظية نعم  
يصح ذلك على رأي من قال انه معطوف على محل ان مع اسمها **قوله**  
لعل ذلك الخ يعني انه مبني على توهم رفع اسم ان باعتبار ان كان  
مبتدأ وقيل دخلا ان ولا يخفى انه تكلف ولو كان توهم انه كان  
مبتدأ وكافيا لجاء العطف على محل اسم ان المفتوحة ايضا **قوله**  
ولا يجاب الخ هذا الجواب من الشا الرضي وحاصله ان ان لعدم  
تغيره معنى الجملة كان الحرف الرايد قد دخل في الكلام فدخل في مقامه  
حكما كان لكن محلا لا اشتغال اللفظ بالنصب **قوله** فلهذا دخل اسمها  
الخ فيه بحثا لانه ان اراد دخولها فيه باعتبار المحل فلم وان اراد  
دخولها فيه باعتبار اللفظ فم لعدم تجرده عن العوامل اللفظية  
لفظا **قوله** مع انها معبره بمعنى الجملة بالنفي فلا اسمها مجرد عن العوامل  
اللفظية الحقيقية والحكما فلا يكون اسمها مر فوعا بالابتداء محلا  
**قوله** لان القضية سالبة اي القضية المركبة من اسم لا خبرها  
نحو لا غلام رجل في الدار قضية سالبة معناها سلب نسبة  
الخبر عن اسمها وليس كل خبر مع مدخولها خبر عنه حتى يكون  
المجموع في محل الابتداء وايضا يخرج هذا المركب عن التعريف فيفيد



الاسم لعدم كون المجموع **اصلاً** **اشارة** الى اي التغير بالقسم فان  
 القسم يقتضي وجود المقسم المشترك بين القسمين **قوله** مشترك معني  
 بذلك على هذا جواهرهم يقتضي الابتداء عاملاً في كلا النوعين  
 ويفسر بتجريد الاسم عن العوازل اللفظية لاسناد شئ اليه  
 او اسناده الي شئ ان قلت فلم يفسر المقسم المتبداً بالمعنى المشترك  
 بينهما قلت تبيننا القسمين بخصوصهما الاختصاص كل منهما باحكام  
 مختلفة **قوله** كما ذهب اليه حيث قل المتبداً اسم مشترك بين ما  
 حيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد **قوله** ولا يلزم استعمال اللفظ  
 المشترك وهو لفظ المتبداً في قوله فالمتبداً هو الاسم المجرد الى  
**قوله** ومن قال ان المنع الخلق قال القاصر في حواشيه كذا ولتقسيم  
 الحد ورددون الحديث يتناول صدر الحد وهو قوله الاسم كلا  
 القسمين ما يصح الخلودون الجمع فليت للشك والتشكيك  
 فلا ينافي التعريف بشئ مقصوده دفع سوال مقدم وهو انه  
 اذا كان الاسم متناولاً للقسمين كيف يصح عطف الصفة عليه  
 بكلمة اوفاز المنع الخلودون الجمع يعني ان كلاهما بالنظر الى نفس  
 مفهومي المعطوف والمعطوف عليه من غير اعتبار القيود الباقية  
 معها المنع الخلودون اجتماع الصفة بالاسم وانذار اجماع تحت  
 وهذا لا ينافي كونها لانفصال الحقيقة بعد اعتبار القيود معها  
 فان دفع اعتراض المحقق **قوله** لان اسما الى الان القسم الاول يكون  
 ابداً مسنداً اليه والثاني مسنداً والشئ الواحد بالنسبة الى  
 الشئ الواحد يمنع ان يكون مسنداً ومسنداً اليه **قوله** فلو ثبت

اشارة بكلمة اولي عدم بثوة قطعاً لما ذهب اليه المقسم من كون اسم الفعل  
 مبتدأ **قوله** كان بالاستقراء اي تتبعنا فما وجدنا في كلام العرب مبتدأ  
 سوى هذين القسمين **قوله** لصدق التعريف عليه فانه صفة واقعة  
 بعد الغل الاستفهام رافعه لظاهر **قوله** كما ذكرناه هو ان هذا قسم  
 من المتبداً ثبت ضروره ولا ضرورة في هذا المثال **قوله** على ذلك اي  
 التقدير المذكور **قوله** فيدخل انما وغيره انما قائم الزيد ان غير  
 قائم الزيد ان بالنظر الى حذف الحرف وهل غيرهما بالنظر الى  
 حذف الالف قوله من كلمات الاستفهام نحو ان جالس اخوك  
 ومتى ذاهب زيد وكيف فصيح انت ولم جالس زيد وايات  
 ذاهب **قوله** لا الاصطلاح اي لكونه اصلاً في الاستفهام **قوله**  
 لا ينافي مقام التعريف لان المقص منه كشف الماهية وايضا  
 حرما بحيث لا يوهى خلاف المقص نعم ذلك الاكتفاء صحيح في  
 الخطايات والمحاورات **قوله** على انه مفعول ضاربي وح  
 لا يصح كونه مبتدأ فيكون ضاربي مبتدأ وزيد فاعله ساء  
 صلة الخبر ومن مفعوله قدم لخصه معنى الاستفهام **قوله**  
 او ما يعمو المجاز وهو ان يراد باللفظ معنى مجازي  
 يكون المنع الحقيقة داخل فيه فالمراد بالظاهر هنا الملقب سواء  
 كان منظر او بصراً **قوله** ولكان زيدا لا يخفى ان المعنى  
 اللغوي معنى مجازي بالنسبة الى اهل الاصطلاح فهو ايضا  
 للمعنى المجازي الشامل للمعنى الحقيقة الا ان طريقه الا  
 رادة مختلفة فان عموم المجاز مبني على اعتبار العلافه



من المعنى الاصطلاحي والمجازي المشامل له سواء كان معني لغويا او لا والثاني موقوف على تحقيق الوضع اللغوي سواء وجد المعنى الاصطلاحي او لا **والا** لم تجنبوا المحذور واكون زهيدا مبتدأ مع تاخير ولم يعموا كونه فاعلا وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل انه لا ضرورة في تقديم الخير في زهيد قام حتى يتركب الالتباس لاجلها وفي قائم زهيد بحث تقديم قائم لتضمنه الاستفهام به اذ المشتمل على الاستفهام يجب تقديم لان كون تقديم قائم ظرفها لا يقتض تحريك كون زهيد مبتدأ لم لا يتعين كونه فاعلا **والا** ليس الا فيما اذا كان **فان** لاحد الوجهين بالآخر ولا يحتج به **قوله** ليس الا فيما اذا كان **فان** احدهما لتياديه الى الذهن بوجوب الالتباس للوجه الاخر واحتماله المحل لفهم اقل ما ذكره المحب من ضابطه الالتباس وجواز الامرين منقوض بنحو امره وقته فانه يجوز فيه الامر فيه ان مع ان الاصل في الواو العطف و بالوجه المذكور في التقاسيف انهم يجوزون الوجوه المتعددة في نظم القرآن بعضها راجحة وبعضها مرجحة على ما لا يخفى على الناظر فيهما بالوجه ان جواز الامرين فيما اذا كان مودى الوجهين واحدا والالتباس فيما اذا كان مودى الوجهين مختلفا لانه ليس مفعول **فان** المضارع مرفوع لكن لا بمعنى ما اشتمل على علم الفاعلية بل بمعنى اشتغال على حركة الرفع وفيه ان الرفع صفة مسهامة يحتاج الى اعتبار الموصوف للمكوث للجنس المذكور ولذا فسر الشارح لفظة ما في قوله ما اسمل **بالا**

ع لا يلتبس

**قوله**

وما ان

طما ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر بغيره فغيره بغيره قد فزع بان هذا الحكم معلوم من قوله ومنها المتبادر والخبر قبل التعريف ليس هذا الحكم مما يعرف من التعريف **قوله** وهذا الوجه اسلم اي تقدير المرفوع اسلم من تقدير الاسم لعدم ورود البحث المذكور عليه لكن تقدير الاسم اظهر للاطراذه قال الرضي في قوله فالمركب المركب الذي اخذ احد معرب الاسم لامطابق المعرب **لانه** في قسمة الاسماء فلا يذكر فيه الاقسام بانحوه فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي تذكرها في صنف الاسم **قوله** وهو ما اذا كان مركبا امتزاجيا اما من صرف واسم زهيد لا عادل ولا جابر ومن فاعل فعل وحرف نحو زهيد ما اكل وما شرب ومن اسمين نحو هذا خمسة عشر لان المركب الاضاح نحو هذا غلام زهيدا والتوصيف نحو زهيد رجل فاضل الخبر فيه هو الجزء الاول وهو اسم والمركب الاسنادي خارج عن هذا التعريف عند الشرح كما سيصح به **قوله** ولفظ **فان** ليس باسم لعدم اعتبار الواو فيه لمعنى ولذا اورد المثال بالمهمل **قوله** ولفظ **فان** او حكما بان يصح وضع الاسم موضع المثال المذكور اي يضرب في يضرب زهيد مع ان الشرح اخرج بيقيد الاسم والجملة ايضا فان قولنا زهيد يضرب قوة زهيد يضارب **قوله** مع انه مصرح بخلافه اي الشرح مصرح بعدم دخول الجملة في التعريف كما سيجي وفي شرح قوله والخبر قد يكون جملة **قوله** ليس معنى هو هويل بمعنى



القيام والاتصاف <sup>بما</sup> <sup>هو</sup> <sup>الذي</sup> <sup>أقيم</sup> <sup>مقامه</sup> <sup>مخضرا</sup>  
 زهدا ان يكون ضاربا خبر زيدا اي زيدا بمعنى هو هوفان  
 الضارب هو زيد متحدا في الوجود **قوله** نعم في أم الجملة فان  
 اسناد الجملة الى المبتدأ وفي نحو زيد يضرب ليس كاسناد الفعل  
 الى الفاعل لعدم قيام مضمون الجملة بالمبتدأ فمفعول هو هو  
 يتاويل ضاربا في الاسناد منصرفا القسمين **قوله** لفظ بعد  
 واحدا والجملة لا بعد لفظا واحدا وان صح التعبير عنه  
 بالاسم **قوله** متعلقة بالايقاع المضمين في التضمين في الاصطلاح  
 ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقة ويلاحظ مع جمعة فعل  
 اخبره لكثر شيء من متعلقات الاخر <sup>متعلقا</sup> <sup>بفعل</sup> <sup>الاول</sup>  
 لا يخفى عدم صحة احمل يعبر مع الاسناد مع الايقاع بل جعل  
 الايقاع مسندا الى الاسناد ولانه لم يدل على الايقاع بذلك  
 شيء من متعلقاته فان الايقاع المتعدي الى المفعول الثاني  
 بالباء معناه الحمل في شئ من العلوم يقال وقع فلان في فلان ما  
 يكره اي حمله عليه وفي النتائج الايقاع اقلندك وشيخون  
 كرون وهذا يعدي بالباء فالمراد بالتضمين المعنى اللغوي  
 يعني ان الضمير المشترك في قوله المسند راجع الى مصدره يتاويله  
 بما وقع كما في قوله لقد جعل بين الخير والشر وان والباء متعلقة  
 بالايقاع المعنوم ضمنا على انها للسببية وكون الخبر سببا لايقاعا  
 الاسناد بنا على انه المقصود بالذات عن الجملة وهو محط الفاعل  
**قوله** انه بنفسه يتعلق بالمسند اي الاسناد لكونه متعلما

عليه

معلق

متعلق بالواسطة حرف الجر بالمفعول <sup>الذي</sup> <sup>أقيم</sup> <sup>مقامه</sup> <sup>مخضرا</sup>  
 في تعليقه الى الباء بل الواجب المسند بالاستنار الضمير الرابع  
 الى الموصول **قوله** ان الاسم اي بحسب اللفظ ان كان المعنى  
 مختلفا فان المذكور في تعريف المبتدأ ليس فيه ضمير الى  
 والمجرور مقام الفاعل الذي في اسناد اليه والمذكور  
 في تعريف الخبر منه ضمير راجع الى الالف واللام الموصول  
 اي الذي اسند الى المبتدأ **قوله** وح نظما اي حين جعل  
 الباء بمعنى لا يظهر لا يراد قوله في فائدة وهو اخراج نظير  
 في يضرب زيد وفي يضرب زيد قوله قد بينا وجه عام  
 الاحتياج اليه وهوان المراد للرفع المجرد ويضرب ليس  
 مرفعا بالمعنى المذكور **قوله** لكن فيه الخ يعني باعتبار الاسناد  
 الى المبتدأ وان صار التعريف ما نفع الكثرة صار غير جامع **قوله** لا  
 الى المبتدأ واذا الشئ الواحد لا يسند الى شيئين **قوله** مع انه خبر  
 ولذا اعرب بالرفع على الخبرية **قوله** اللهم الا ان يقال الخ اي لا يتم  
 ان ضارب خبر حق كل الجمع بل الخبر المجموع كما في زيد زيد قام  
 لكن لا يمكن الخ دفع للترجم الثاني من السابق اي ان كان الخبر  
 هو المجموع فلم اعرب ضارب بالرفع ولما لم يكن المجموع قابلا  
 للاعراب لكون الثاني الذي هو آخر المجموع مشغولا بالاعراب  
 الفاعلية **قوله** اعرب على الخبر والقبيل للامراض بخلاف  
 ما اذا كان الخبر جملة فانه لا يمكن اعراب الاعراب على شئ  
 من خبره لانشغالها بالحركة الاعرابية او البناءية فبا



الضرورة جعل المجموع في محل الرفع مع ان فاعل الصفة في حكم  
العدم تشبها بالخلل من الضمير لعدم تغيره في حال التكلم والخطاب  
والعينة نحو انا ضارب بذا انتضارب ونهضارب **قوله** او تقال  
للراد الخ منع لقوله لا الي المبتدأ بمعنى لان ان ضارب ليس مبتدأ  
الي المبتدأ لان المراد بالاسناد في قولنا المسند الي المبتدأ  
المعنى الشامل الايم للاقسام الثلاثة فيكون الاسناد الي الفاعل  
الذي هو ضمير المبتدأ او متعلقه اسناد الي المبتدأ **قوله** وفيه  
نظر الخ ليس المقصود من النظر ايراد النقض على التعريف بضارب  
بعد فهم الاسناد بان يقال ضارب خبر مع انه ليس مبتدأ الي  
شيء اصلا اما الي المبتدأ فلفظ لا شفاء النسبة اليه واصلا  
فاعله فلو لم يكن النسبة تامة لانح لا اختصاص للفقير بآراء  
الاسناد الي المبتدأ بل هو اعم في المسند في التعريف بل  
مقصودة تزييف الجواب الثاني بان فيه اعتراف بان ضارب اسناد  
الي المبتدأ باعتبار الاسناد الي فاعل وذلك فاسد اذ ضارب  
لم يسند الي شيء اصلا فالجواب منع كونه خبرا لتسليم اسناده  
الي الفاعل وجعل اسناده اسناد الي المبتدأ **قوله** لان الاسناد  
هو النسبة التامة قبل جعل الاسناد في تعريف الفاعل بمعنى  
النسبة مطلقا وفي تعريف الخبر بمعنى النسبة التامة تكلف والجواب  
ان الاسناد حقيقة في النسبة التامة فالجمل عليه واجب  
ما لم يصرف صار في تعريف الفاعل عطف وشبهه صار في  
عنه فلما حمل على المعنى المجازي **قوله** عدي اي عذوم لدخول

السلب

السلب مفهوم **قوله** فلا يوثق لان التامة صفة شوية فلا يثقف  
به العدي اذ لا يوثق في الوجودي الذي هو الاعراب في الوجود  
لا يكون اثر العدي **قوله** او تقدير كما في صورة تاجر المبتدأ  
لفظ **قوله** علامات لتاثير المسكلم والموش في الاعراب بالمختص  
هو المسكلم والعوامل علامات يفهم منه تاثيره بالاعراب بالمختص  
**قوله** بخبر ان يكون علامة لمخصوصة قوله امر اعتبارهما اي غير  
موجود في الخارج **قوله** كما في القسم الثاني من المبتدأ فالظن ترك  
كما في الموضوعين للاختصار ففهما فان قيل تعريف المبتدأ هو  
في الخبر ايضا قلت لان قولنا تجريد الاسم ليسند الى شيء  
او يسند اليه شيء يشعر بتقديم ذلك الاسم على الشيء المسند  
والمسند اليه حيث جعل اسناد الشيء او اسناد شيء اليه  
غاية للتجريد ولذلك قال ابو علي الفارسي في دفع لزوم كون  
العدي موشرا ان المراد من التجريد يكون المبتدأ او الثاني  
وذلك الثاني حديث عنه كما في العباب والظاهر تجريدا للاسم  
من العوامل اللفظية ليسند الي فاعله او ليسند الخبر اليه  
كما في العباب **قوله** لينح عنه التجريد للعدد فان الاسماء  
المعدودة مجردة عن العوامل اللفظية لكن الاسناد **قوله**  
لطلبها على السواء فان التجريد للاسناد يقتضي المسند  
اليه والمسند وفيه انه لو كان اقتضاءه لهما على السواء  
لزم ان يكون الخبر الثاني في القسم الثاني مرفوعا بالعوامل  
المعنوية على الخبرية مع انه مرفوع بالعوامل اللفظية على الفاعل



ولذا قالوا انهم مبتدأ والخبر لقيام الفاعل مقام **قوله** هذا  
الوجه قوي الخ وذلك لا قبضاء كل واحد منهما صاحبه اذ لا يكون  
احدهما كلاما بدون انضمام الآخر اليه قالوا ولا يمنع ان  
يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا للثبوت نظائره نحو قوله  
تعالى يا ايها الذين آمنوا قلوا الاسماء الحسنى تصيب ان يدنو من جبرم  
تدعوا يا ايها **قوله** وهما قولان آخران في الرضي قال بعضهم المبتدأ  
الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل  
وقال بعض الكوفيين المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد  
من الخبر اليه لا اشتراط ضم الضمير في الخبر الجاهل **قوله** غالبا  
متعلق بقوله والخبر حال من احوالها وفيه الحيشية معبر في  
الحالين اي المبتدأ ومن حيث انه مبتدأ ذات والخبر من  
حيث انه خبر حال من احوالها لان المبتدأ في كلام بصير خبرا  
في كلام آخر واعلم انه ذكر السيد قدس سره في حاشية شرح  
التلخيص في بحث هل ان الذات قد يراد به الحقيقة وقد يراد  
به ما قام بذاته وقد يراد به المستقل بالمعنوية والاشارة  
في عدم صحة ارادة المعنيين الاخيرين ههنا فالمراد به المعنى  
الاول فان اراد به الحقيقة الماهية فلا خفاء في كون كل مبتدأ  
ذاتا وان اراد به الماهية الموجودة في الخارج فباستمرار ان  
المغالبة الحكم على الحقائق الخارجية **قوله** فلا يراد المنقضي الخ فان  
الخبر ههنا ذات شخصية كما ان المبتدأ كذلك اذ المقصود  
الحكم بايجاد المنطق المعهود بالذات المستخص المسماة **قوله**

فان قيل ان الخبر ههنا ما دل عليه بزيادة فيكون حالا اغفول عن  
المقصود من الكلام **قوله** اجيب بان تقديم الخ لاختصاصه ان الدليل  
المذكور وان كان مقتضيا اما لتا المقدم في الفاعل لكن  
عارضه دليل اخر قوي منه وهو كونه عاملا او احتاج الفعل  
الى الاسم **قوله** وانما اعتبر الامر اللقطي وهو كونه عاملا دون الامر  
المعنوي اعني كونه ذاتا **قوله** ولا اعتبار بالطاري الخ لان  
المطر وعليه كالشرعية المنسوخة بالقياس الى الطاري  
والطاري كالناحية **قوله** اشار بطريق الاستعارة اي اشار  
بكلمة الموضوع لان المكان المشار اليه الى الحكم السابق وهو  
ان الاصل في الفاعل التقديم باعتبار تشبهه بالمكان باعتبار  
استخراج شئ منه كما يستخرج الشئ من المكان **قوله** لو جاز  
تاخيره لكون تقديم الخبر مصححا للابتدائية **قوله** اختلفوا  
الخ في المعنى لم يحوز الكوفيين واجاز البصريون وما ذكره  
المعنى من تخصيص الاخفش هو اقول لما في التسهيل وظاهره  
ان بقية البصريين لمفعول ذلك في جواز في داره قيام زيد  
اي في مثال يكون الضمير في الخبر المقدم واجعا الى ما يضاف  
اليه المبتدأ **قوله** وقد جاء الخ ليعني السماع شاهدا لما خوله  
الاخفش ودرج الميت طيه وليفيد بطلان جهالة وراء  
سالكه فجميع مع انه المناسب الخ يعنى ان المناسب للنظم  
ان يذكر لرعاية المناسبة بين الاصول الثلاثة قيل عدم  
لزوم الانتشار يحصل بان خبر هذا الاصل من الاصلين



الاخرين وذكر مواضع لزوم التقديم بعده والجزايات اتصاله  
التقديم لكونها متعلقة بالمتبدا والخبر معا الحق ان يذكر بعد  
تعريفها بخلاف تعريف المتبدا وافراد الخبر **قول** لا يلزم تقديم  
الخ بمعنى لو قدم مواضع لزوم التقديم على هذا الاصل يلزم تقديم  
المبتنى على اللبني عليه لان من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر ان  
يكون مصححا له نحو في الدار رجل فانه مبني على ان المتبدا لا  
يكون خبر نكرة غير محضصة **قول** ان بناء ما وها انبناء والحكم على  
الدليل فانه لاستفادة منه كانه مبني عليه **قول** القول الخ يعني ان  
الحصر المستفاد من قوله انما هو الحكم على الامور المعينة يقتضيه  
القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرفة بلام الجنس  
مطلوب دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة  
مع ان الفرق غير ظ لان الفرق بينهما ليس الا باعتبار الجسور  
في ذهن السامع في الاول دون الثاني ودالا يوشى في الفرق  
المذكور **قول** اذا كانت مستفادة من النكر ولو مجازا فلا  
يرد ان المنكر موضوع للفرد المنتشر فليقتضيه استفادة الطبيعة  
منه على انه نفس المفتاح على ان المصاد لا يد الاعم الحقيقة  
المتحدة والفرق بين معرفتها ونكرتها باعتبار الدلالة على الحضور  
وعدهما **قول** لفظ ما زائدة الخ اختلف في ما التي هي المنكرة لا  
فادة الاجسام تأكيد فعال بعضهم اسم فمعنى قوله مثلا  
ما مثلا اي مثل وقال بعضهم زائدة فليكون حرفا لان زيادة  
الحروف في من زائدة الاسماء وايضا زيادة ما ثبت في نحو

فما بعد

فيما رجمه وصنعتها لم يثبت في الحمل على ما ثبت في موضع الا  
لتباس او لكونها في الرضى وتايد هما ههنا التنوع نحو اضر بها  
**قول** لما كان التخصيص منحصرا في الحكم كما يشعر به كلام المتن حيث  
اورد من كل نوع من التخصيص مثلا لو كان غرضه التمثيل  
لاكتفى بتمثيل واحد اللهم الا ان يقال فكم امثلة الانواع الثمانية  
الوقوع **قول** واحتمال انها فرشترا كالتكررة بالاحتمال اذا اشتراك  
فيها الفظيا ولا المعنوي بل لكونها موضوعا لفرد ما ويحتمل  
على سبيل البدل لكل فرد احدهم الافراد او قوله يرتفع فقوله  
لعل ذكر الماهر الواجب **قول** التخصيص المفرد اي ما يصير  
به النوع فردا صحيح للابتداء بصرفه النكرة بسببه كما  
لمعرفة في كون الحكم على معين **قول** واما التخصيص المنوي  
اي ما يصير به الجنس نوعا كالعبد صار بسبب صفة الايمان  
نوعا **قول** الا ان يفرق الخ بان الاول صحيح لكون التخصيص  
بجائز في ذهن السامع على وجه يقل اشتراكه فيكون الحكم  
عليه مفيدا بخلاف الثاني فانه لا يحضر به التخصيص على  
وجه يقل للاشتراك به عند السامع وان كان ثابتا للمفهوم  
في نفسه **قول** اذا لم يكن اي المثال المذكور من باب التخصيص  
بالصفة بناء على ان التخصيص المنوي غير صحيح من اي  
بار هذا المثال حيث وقع المتبدا وفيه نكرة **قول** اذا لا  
فرد المتبدا وعلى ان النكرة الموصوفة يعنى على ما بين في الاصل  
**قول** المدد على صنعة اسم المفعول من التدديد كرم افتان



درهما **قوله** ان قلت ان اثبات يكون التخصيص المصح في  
 المثال المذكور بالصفة لا بالعموم فانه لو لم يعتبر الصفة واعتبر  
 العموم لا يقع الابتداء لعدم صحة الحكم على مطلق العبد  
 بالخيرية عن المشترك **قوله** فلما فرق الخ ليعني لا يلزم من عدم صحة  
 الحكم بدون الصفة عدم صحة الابتداء وبدونها التحقق  
 الافتراق بينهما في قولنا الاربعة نصف الاثنين حيث  
 يقع الابتداء وكونه معرفة دون الحكم لان الاربعة ضعف  
 الاثنين والرابعة الابتداء مبني على الافادة صادقا  
 كان الكلام او كاذبا وصحة الحكم مبني على الصدق **قوله**  
 فيكون نظر الثاني ان مصحح الاستدلال في كل من المثالين العموم  
 ومصحح الحكم بالصفة **قوله** ان قلت فرق بينهما الى ان لم يكونا عبيد  
 موضع نظير كل رجل كافر **قوله** انما صار من قبل الصفة في  
 المصححة للحكم الابتداء فصح ان التخصيص بالصفة مصحح  
 فيه **قوله** الصفة المعنى ان العموم لما جاء من قبل الصفة كان  
 الصفة محققا مستتبنا المصحح الذي هو العموم ولا يكون  
 الصفة للتصحيح فانه اذا كان التعليل في الاشتراك الحاصل  
 من الصفة مصححا كان الصفة للتصحيح **قوله** فيه ان هذا  
 التخصيص في هذا الاعتراض او رد الشك الرافض وهو  
 انه انما يراد على عبارة حيث قال ان التخصيص حاصل عند  
 المتكلم بالعلم يكون احدهما في الدار والشك قدس سره نظر  
 في الاستدلال افراد ان النكرة تخصص ههنا عند المخاطب

بالصفة بحسب المعنى كما نه قيل اي من الامرين هذين المعلوم  
 للمتكلم كون احدهما في الدار كما ين فيها فلا وجه لا يراد به على  
 عبارة الشرح **قوله** وفيه ان هذا التخصيص في مثل رجل  
 في الدار اي فيما وقع نكره بعد الاستفهام بدون ام الدالة  
 على حصول الخبر لا احدهما عند المتكلم **قوله** فينبغي ان يمتنع  
 الابتداء لعدم شيء آخر من الخصائص المذكورة فلا يراد  
 ان اشقاء هذا التخصيص لا يستلزم لامتناع لجواب  
 تخصيص آخر فان كوكبي عظيم انقض الساعة جازع جوا  
 كوكبي انقض الساعة الا وجه ان يقال تخصيص النكرة هنا  
 لوقوعه بعد الاستفهام لانه يكون المقص منه اعلام الحالة  
 الذهنية لا الحكم على النكرة كما نه قيل استفهم منك هذا  
 الحكم المحمول فليس المقص افادة الحكم بل استفادة  
**قوله** لان التخصيص ان يجعل ههنا ليس كذلك لشمول  
 الحكم لكل فرد ولا تخصيص **قوله** فيما اذا اريد بالنكرة  
 الطبيعة ولو مجازا **قوله** لان الطبيعة الحاصلة الاولى ان  
 النكرة تدل على الطبيعة مع الوحدة والاستكفا انه لا يدل  
 للوحدة في التخصيص فيكون الحكم على الطبيعة فيعم كل فرد  
 وحاصل الثاني ان الحكم على فرد ما لكن لا بخصوصه بل  
 باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعم وحاصل الثالث ان  
 الحكم على فرد غير ههنا معين في المقام الخطابي يستلزم  
 عموم الحكم لان ارادة النقص ترجيح بلا مرجح **قوله** كما قالوا



فلازم الاستغراق فإبهم قالوا انه لا يمكن ان لا يكون الحكم  
على الجنس من حيث التحقيق اذ اذا العموم لان ارادة فرد دون  
فرد ترجح بلا مرجح **قوله** يعني ان الكلام محمول على التقديم المتيقن  
يريد الشرح بقوله او يستعمل في ان هذا القول يستعمل  
في مقام المحصر وشئ من اداه المحصر غير موجود فيه فهو  
محمول على التقديم والتأخير اي كان في الاصل موخر اعلى انه فاعل  
معنى يتم قدم المحصر وهذا على طريقة السكالي حيث شرط في  
افادة تقديم المسند اليه المحصر بتقديم كونه موخر اعلى انه  
فاعل معنى اي يدل وتأكيد كما قالوا في اسرود النحوي الذين  
ظلموا واما على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند اليه على  
المسند الفاعل يفيد المحصر من غير اعتبار التقديم والتأخير فا  
لاظهر ان يحمل عبارة الشئ على ما يشتمل الطرفين ويقال ان  
هذا الكلام مستعمل في مقام المحصر فيكون فاعلا في المعنى  
كانه قيل ما احرز اناب الاشرا لا انه لما كان مشبه بالفاعل اظهر  
على طريقة السكالي خص المحل البيان ب**قوله** قالوا في انما عرفت  
ان اصله عرفت انما اعلى انه تأكيد ثم قدم لعدم اصغاء السامع  
الى الحكم عليه اما لو كان لاجل عدم الافادة فالتكرار محل وقد  
اواخرت **قوله** لا بالنية على الكلب اذ المراد بحجب والعدو في  
عبارة الشرح حصد عن الكلب عدوه واليه اشير **قوله** يتبين  
به فان المتشابه غير الكلب **قوله** واما بالنسبة اليه فشر لا ان لا  
الا عند التأدي في محاور المعتاد واما ما قيل ان يتبع عند محي

لا افاده المحصر **قوله** فلا يحمل  
التكرار بالا فقام انما يتم  
ذلك لو كان احلال التكرار  
بالا فقام لاجل صح

جيب لئلا رآه غير اجنبى فخلافت الواقع انما الواقع تعلقه به  
واظهار المحب **قوله** يخرج ان يكون اي اذا قدر الصفة بخبر  
ان يقال اي التكرار تختصت المقدرة من غير اعتبار كونه  
فاعلا في المعنى محو الاعلى التقديم والتأخير سواء قلنا بالاحصر فيكون  
موافقا لما قاله القوم من ان معناه ما احرز اناب الاشرا  
على ما قيل ان التخصيص بالصفة في الحكم عا عداها اولا  
**قوله** فلا حاجة لا التقدير لو حمل التقديم في عبارة الشئ  
على الغرض والاعتبار يشمل التقديمين **قوله** حذف الصفة  
وكون التنوين للتعظيم **قوله** انه فاعل في قد سبق في كلام المحقق  
ان القسم الاول من المبتدأ يخرج ان يكون صفة فيقول ذكر  
نريد يخرج ان يكون قائم مبتدأ وقال المصنف في شرح المنظومة  
ان المقدم اذ لم كان طرفا تعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا  
يتعين المحرر عند قولك قائم لجران ان يقول القايام قائم في الدار  
فيكون مبتدأ **قوله** التخصيص المح كون تقديم الخبر مصححا  
للطرف لسقته فاهم كثيرا الاستعمال احران يمنع فيه **قوله** فيه  
انه لا يخرج المحل يعني ان وقوع التكرار مبتدأ في الدعاء مشايخ  
نحو ويل الكروبيح وجهه لك وهذا الوجه لا يجري فيها **قوله**  
لان الويل هو المبالغة ولا يمكن ان يكون هلاك شخص  
لاخر **قوله** لعدم الفائدة في هذا الدعاء لان هلاكه يكون له النسبة  
**قوله** للملاك لا فلا يكون فيه نسبة الى المتكلم والقول بان  
المراد بالويل الى ان في القول في تصحيح النسبة لا المتكلم ويل لك



الاطلاق الدعاء الشرعية مبرته على ويل لك متأخر عنده في الخبر  
 متقدم عليه في الذهن فيصح ان يقال انه اطلاق لاسم السب  
 على المسبب بالعكس فلذلك اختلف الشيخ ههنا في تقديم المسبب  
 بالميم على السبب في بعضها بالعكس فتكبر سلام له نهاية اصله  
 الخ فهو في الرفع على ذلك المعنى وقد كان حين كونه مصدرا  
 منصوبا محض صا بانه صادر عن فاعل الفعل المقدر فهو  
 في الرفع ايضا متخص بنسبة اليه ولا يخفى جريانه في باب  
 سلام عليك اعني كل مصدر مكررة وقع مبتدأ في مقام  
 الدعاء وانما قال قال الاولي اذ يمكن ان يقال ان ذكر التكليم في  
 في عبارة الشئ بطريق التمثيل والمراد بنسبة الفاعل المقدر  
**قوله** وانما اخراج الجار والمجرور يعني كان الظن تقديم الخبر لكونه  
 ظرفا والمبتدأ نكرة كقولك في الدار رجل لتقديم الاحم  
 فانه لدلالة على معنى على السلامة اهم من عليك وفيه  
 يكون احد جزئي الجملة اهم من اخر ان كان كل منهما ركنا  
**قوله** اذ لو قدم الخ اي لو قدم عليك فقيل ذكر سلام بهما يذهب  
 الوجود لا اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولذا انخرل  
 ابو تمام وترك لنا نشاء وعلى ما يحكي لما ابتداء القصيدة  
 وقال على مثلها من اربع وتلا عيب فعارضه شخص كان حيا  
 فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين **قوله** لا يجوز  
 ان يكون الخ اي لا يجوز ان يكون سلام بمعنى التسليم  
 الذي هو مصدر همت **قوله** لان سميت الخ في شرح الرضي

قوله ١٢

لشافية

بسم الله الرحمن الرحيم  
 على عبد العزيز بن علي بن ابي طالب

لشافية وهي فعل للدعاء على الفعل باصل الفعل نحو جردعة  
 وعقربة اي قلت له جردعا لك وعقربا لك او الدعاء له نحو سقيه ماء  
 قل له سقيا لك فاذا يكون الخ اي اذا يكون معنى سلام قوله سلاما  
 عليك في دعاء اعتبار البنية الى الفاعل واعتبار الخبر معه يكون  
 معناه قولي سلام عليك عليك وانته هذا التكرار من غير فائدة  
**قوله** بل بمعنى الخ اعطفه على قوله بمعنى مصدر سلمت اي سلام بمعنى  
 التسليم الذي هو مصدر سلمك الله بمعنى جعلك الله سالما  
**قوله** بل بالغائب اي في ان تقع المعبر بلفظ الجلالة **قوله** يرد على اختيار  
 وهو كونه مصدرا سلمك الله انه يكون عليك مستدرا كالاستيفاء  
 سلم مفعوله الذي هو كذا والخطاب **قوله** زيد لفظ عليك ليصير  
 جملة اسمية معذولة عن الفعلية فيفيد الدوام واليقوت  
**قوله** وسلا عليك يدل الخ ان كان القول بمعنى المقول فزيد  
 او بيان وان كان بمعنى المصدر فهو مفعول **قوله** وهذا المعنى  
 مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكونه الاو لوجه من القول والثاني  
 حرا عنه **قوله** فيه تكرر الخطاب بمعنى ان دفع ما ذكر تكرر عليك  
 لكن فيه تكرر الخطاب **قوله** الخطاب الثاني ان خلاصته ان  
 الخطاب الاول عام والثاني محض له بالمخاطب المعين فلا تكرر  
 في الخطاب ايضا **قوله** غير مراد لان المقصود الدعاء بالسلامة على  
 الخطاب لا الاخبار بان قولي سلام عليك كائن عليك **قوله** لكن  
 يمكن الخ اي فلا تزييف للزوم التكرار لكن يمكن الخ **قوله** لم يرد احد  
 الخ حيث مر سلام عليك فهو قولي سلام عليك **قوله** فبذلك انتهى



كل واحد من المفسر والمفسر على **الخرقة** وهو في المفسر محتاج الى بناء  
على كون المتبدا فيه نكرة مخصصة بنسبة الى المتكلم وهكذا  
يجتاج كل مفسر الى التفسير **قوله** التناي يلزم ترتيب تفسيرات و  
ومضرات غير متناهية **قوله** ان معنى سلمت الخ يعني يعبر في  
المتبدا في التفسير معرفة فلا دور ولا **قوله** وان سلمت  
الخ الحبيب بان سلمت الخ اي التام ان معنى سلمت المقدرة قلت  
سلام عليك بل معناه قلت سلامك الله اي بمعنى جعلك الله  
سالمًا فلا دور ولا **قوله** لا يخفى ان الاولى تاخر الجواب السابق  
عنه اكونه مبنيًا على تسليم ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك  
**قوله** ان السلام الماخوذ الخ يعني ان سلام عليك بمعنى مقتدر  
سلمت بمعنى قلت سلام عليك لكن السلام الماخوذ في التفسير  
مصدر سلمت بمعنى سلامك الله فلا دور ولا **قوله** لا يخفى  
ما في هذا الجواب من تطويل المسافة **قوله** مصدر سأل في  
الصحيح سبحانه الله معناه التنزيه بعد نصب على المصدر  
كانه قيل بروا الله من السوء براء **قوله** والفعل والحدوث دلالة  
على الزمان المقتضي لحدوث ما يقارن **قوله** في التفسير تامل لانه اذا كان  
سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك يكون التقدير  
**قوله** سلام عليك عليك فلا معنى لتقدير من قبلي والجواب  
انه بيان الحاصل لا تقدير النظم فان معنى قول سلام عليك  
عليك هذا الدعاء من قبلي عليك **قوله** بالنسبة اي نسبة الخبر  
الى المتبدا **قوله** وهل من مزيد فان عن زيادة ومن مزيد مصدر

والتقدير

والتقدير هل من زيادة **قوله** فيوم علينا ويوم لنا اخره و  
يوم نساء ويوم نساء **قوله** تكلف ان يقال في اول التنوين للتعظيم  
او بقدر الصفة بدلالة السياق لا لاية اي وجوه من وجوه التناهي  
في الموقف في الثاني بان مزيد ليس بمصدر بل اسم مفعول **قوله**  
مخدواي هل من شئ مزيد والخبر المقدر مقدم اي هل  
من زيادة وفي المثالين التقدير في يوم من الايام الماضية  
علينا ويوم منها **قوله** ان الخبر المعروف يجوز ان ياتي بقد  
المرفوع دون **قوله** للاشارة الخ فان كلمة قد المفعولة للتعليل  
يشعر بوجود غير الجملة كثيرا والكثرة دليل الاصل **قوله** ولو كانت  
قسمة لما تعرض للقسمة بخصوصها لما قال ان قلت ان لا يجوز  
ان يكون قسمة نحو زيد والله لا ضربته **قوله** متمسكين بالاطائل  
تحتد قال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون استثناء  
لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما التوايه من  
ابهام الخبر وليس جزم المتبدا بمعنى ما يحتمل الصدق  
والكذب **قوله** بان الخبر يحجب اي مدلول الخبر يحجب ان يكون  
حالا من احوال المتبدا وفيه انه اراد انه محبان يكون  
مدلوله الصحيح كذلك فيجب تاويل الجملة الخبرية الواقعة خبرا في  
نحو زيد قام ابوه لان قيام الاب ليس حالا من احوال زيد وقد  
اعترف السيد في بحث تعريف الدلالة به بان اراد اعم  
من مدلوله الصحيح والضمي فلا شك ان قولنا زيد اضربه  
يدل على كون زيد بحيث يتعلو به طلب المضرب كما ان زيد قام



ابو زيد على وزن زيد بحيث قام ابو زيد **قوله** والانشاء ليس  
 حالاً من احواله لان الانشاء اعلام عن حال الغير من الحكم  
 من الاستفهام والتمني والترجي والطلب والنداء والتعجب  
 وغير ذلك واستحقاقه ان يخطف نفسه لكونه مقولاً في حق  
 ادفع ما يتوهم من ان التاويل بمقول في حق يستدعي تقديم  
 هذا القول في حقه فلا يصح زيدا ضربه الا بعد تقدم خبر  
 ولو بالآخره اي بالتقديم كما في قوله تعالى ومن لم يجد فصيام  
 ثلثة ايام اي فعلية صيام ايام او فجب في الصحيح جاء فلان  
 تاخره بفتح الحاء اي اخيراً **قوله** لا شتم لها على العايدة اي المستند  
 لانه المقص بالافادة ومحلها اي ما يقوم به وهو المستند اليه  
**قوله** اصله لا باعتبار الفائدة التي اشتمل عليه الجملة لعدم  
 كونها حالاً من احواله ولا باعتبار ما يتضمنها لعدم  
 التضمن **قوله** فانه وان لم يكن في اي وان لم يكن المبتداء محلاً  
 للعايدة التي اشتمل عليها الجملة لكنه محل للفائدة التي  
 تضمنها الجملة باعتبار الرابطة فان قولنا زيد ابوه منطلق  
 سمي كون زيد تحت سطلو ابوه وهذا أولى مما ذكره  
 المحقق من تضمن المنع والمانع وغير ذلك لظهور دلالة  
 الجملة باعتبار الرابطة عليه واطراد في كل مستدسبي  
**قوله** وكذا لا بد من اتمام المشق المستند الى متعلق المبتداء  
 فلاجل ان يصير المبتداء محلاً للفائدة واما في المستند الى  
 المبتداء فليس لا يبق بالافاعل **قوله** العرف بفتح العين المهملة

وسكون الراء المهملة وفتح الفاء والجيم ولحد منه في التبريل بين  
 ثم الغليظ استبر **قوله** تأكيد للضمير لا للمبتداء والالزم الفصل بين  
 المؤكد والمؤكد **قوله** وضار بمعنى الفعل لا التامع كان على معنى  
 مقترن بالرفق الماضى فقد ير قولنا كان زيداً **قوله**  
 والاضرب اي لو كان من عايد متعلقاً بالاسم والخبر محذوف  
 اي لا يد من عايد لها كان منصوباً بمنونا لكونه متعلقاً بها يا  
 لمضافه عدم تمامية بدو المتعلق واسم لا اذا كان مضافاً  
 او متعلقاً بنصب وفي الاكتفاء على المانع اللفظي اشارة الى انه  
 لا تفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فان البدق في اللغة الفراق  
 في الصحيح قولهم لا يد منه لا فراق منه ولا تفاوت بين ان  
 يقال لا فراق من العايد للجملة وبين لا فراق للجملة من العايد  
 في افادة كل منها اشتراطها بالعايد ولزومه اياها **قوله** لانه  
 للعبارة اختلاف في الرجل هل هو بمعنى كل رجل جعل الممدوح بمنزلة  
 جميع افراد الرجل بالغة او بمعنى الجنس جعله بمنزلة الجنس  
 مبالغة ومعنى رجل مبهم بحسب الوجود والمختار هذا لان الا  
 بهام يناسب الحال والتعظيم ويؤيده تشبيهه وجمعه نحوهم  
 الرجال ان نعم الرجال وكون اللام فيه عايداً فقد قيل على الا  
 ولين لشؤله للمخصوص وغيره وعلى الثالث مطابقة له و  
 زيفه الرضي بانه لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان الرجل مطلق  
 لكل فرد وليس نعم الرجل من قيل وضع الظام وضع الضمير على  
 ما توهم كيف قد صرح في شرح التلخيص بان من وقع المظهر



موضع المضمرة لم نعلم نعلم مكان نعم الرجل فان مقتضى الظنية  
هذا المقام الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم المسند اليه  
وعدم قرينة **قوله** اجاز قياسي في الخبر وغيره لقوله تعالى الخاق  
ما الخاق اي ما هي **قوله** عند الاختصار يجوز مطلقا اي في الشعر  
وغيره وبلفظ الاولي وغيره لا يبرر مثال **قوله** لا حاجة الى العايد  
الح يعني انه انما يحتاج الى العايد ليصير الجملة بسببه متضمنا للقائد  
التي يكون محلها المتبادر اذ كان الخبر تفسير للمتبادر والمتبادر  
محل للفائدة التي يشتملها من غير حاجة الى الرباط **قوله** عن المتبادر  
اي معنى قوله وهو صفة اي مجموع الحار والحور صفة فيقدر  
مقدما على الخبر كيلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة **قوله**  
بالاجنبي **قوله** معر فباللام اي بلام العمد الذهني لان في  
المعنى كالتكرار **قوله** ولقد امر علي اللين بسبني آخره فضيت  
ثمة قلت لا يعينني فان بسبني صفة المليم وليس حال لعدم  
افادة المقصود وهو التمدح بالحلم والمعنى استمر في المروءة على  
اللين حاله وصفه السبب فضيت عنه وما تعرضت له ثم قلت  
انه لا يقصد لي بل غيري وكلمة ثمة هي العاطفة عند الحقيقة التاوفي  
عطف الجملة **قوله** والعامل فيه الخبر اي البراكر كراين بسبني كرا  
منه **قوله** اذا كان ظرفا اي اذا كان الحال ظرفا او العامل ظرفا **قوله**  
وسامعي في غير ذلك اما في الجور ونحو قوله تعالى ومن جبر وعقر فان  
ذلك من غير الامور اي منه واما في المنصوب فيشرط كونه منصوبا  
بالفعل لفظا او بصفة محلا نحو زيد انا صار بولا لا يخص كونه

بالشعر لافا للكرفين كذا في الرضى **قوله** لا في الضمير المرفوع كونه  
عمدة **قوله** الكراي لما كان ما في الحاشية متغيرا في تفسير الكراي  
المحتمل فالوسق بالواو وسكون السين المهملة والفاء على هذا  
الحمل البعير على ما في الصحاح نقلا عن الخليل **قوله** والمدبغم  
الميم وتشديد الدال المهملة قليل يسع فيه المزول والمن وطلان  
والرطل اشاعرا وقيته الاوقية اربعون ذراعا كذا في  
القاموس **قوله** قالوا ان طرف الزمان الخ في شرح الالفية للشخ  
السيوطي لا يجوز الاخبار بنظر المرقان عن اسم عين فلا يقال  
زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور واجازته قوم  
كان فيه معنى النظم نحو الرطب اذا جاء الحار واجازة بعض  
المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بان  
يشابه اسم العين اسم المعنى في الحدوث وقتادون وقت  
نحو الليلة الهلال والرطب شهري يسع او يضاهي اليد  
اسم بمعنى عام نحو اكل يوم ثوب اي يلبسه او يعم والزمان  
خاص نحو نحن في شهر كذا او مسؤول به عن خاص نحو في اي  
المفضول نحو ونحو الاخبار عن اسم المعنى مطلقا سواء  
وقع في جميعه نحو جملة وقصلا ثلثون شهرا او اكثره  
نحو الخ اسنهم معاومات او بعض الزيادة يوم الجمعة  
انتهى وفي شرح السهيل مذهب الجمهور انه لا يجوز الاخبار  
بنظر الزمان عن الحاشية سواء نصت ام خلت في منجم  
تفصيل وتا ولو اما ورد من ذلك على حذف مضاف



وفي العباد نظر في الزمان لا يكون خبر الا عن حدث غير  
مستمر ان لا يكون خبر عن اسم عين او عن حدث مستمر فلا يجوز زيد  
يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الغايده و  
ذلك لان زيدا لا يقع يوما وينقطع يوما لان زيدا يوم الجمعة  
هو الذي كان يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار  
لا يخص يوم وذيوم انتهى فعلم ان ما نقله المحقق من اطلاق  
الحكم المذهب المشهور والمقتضيل الذي ذكره الشافعي  
موافق لابن مالك ومذهبه فاقبل ومن العجائب ما وقع لبعض  
في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلمه بان الاخبار عن  
الجمعة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان بجمعة دون  
جمعة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخفيف  
مفيد لمن لا يعرف ان الزمان مجرد في الخفيف ولا يخفى ان  
الزمان الخفيف من قبيل الهمال اليلة الجمعة فالاعتراض على  
على ما نقله الا على ما قاله ليس بشيء **قوله** لا يقع جارا على الا يقع  
خبرا ولا صفة ولا صلة ولا حالا **قوله** لان العين الخ وذلك  
لان الزمان باعتبار تجدد طرفه لا امور المتجددة **قوله** وفيه  
الان الظرف مطلقا سواء كان زمانا او مكانا متعلقا بالحوصل  
نظرف له والحصول معنى فالظرف مطلقا لا يقع جارا على اسم  
العين فلا وجه للتخصيص بالزمان **قوله** وان المعنى الخ اي ان  
اسم المعنى لا يتعلق بالزمان باعتبار ان لا اعتبار بحدوث  
مقارنا اياه وهذا التعلق حاصل لا اسم العين ايضا فلا وجه

لتخصيص اسم

لتخصيص اسم العين بانه لا يقع طرف الزمان جارا عليه فان  
قيل مراد القائل ان اسم العين لا يتعلق بحدوثه بزمان مخصوص  
حتى يثبت الاخبار به لمحصله في جميع الاوقات قلت فلا يكون  
الدليل مثبتا للحكم المطلق لعدم جريانه في الاعيان المتجددة  
وجريانه في المعاني المستمرة **قوله** لا ان الازمنة الجزئية اي  
المعينة هذا الوجه لو تم للدلالة على عدم جريان جريان ظرف  
الزمان على اسم المعنى ايضا لان الخلقوات شاملة للمعاني  
ايضا والقول بان مقصوده بيا وجه تخصيص ظرف الزمان  
بذلك الحكم وما ذكر اسم العين فلا اجل ان اختلاف حكم  
طرف الزمان والمكان انما يجري فيه لعدم المكان لاسم  
المكان المعنى وليس اللاحق ان يغنى اسم المعنى لانهم صرحوا بان  
ظرف الزمان يقع جارا على اسم المعنى **قوله** مع ما اوضحنا ذلك  
الى ان طرفيه الزمان لشيء **قوله** معناه المقارنة بينهما في  
الحدث **قوله** بعضها بيا اي بعض الازمنة الجزئية  
**قوله** الالبعضها لان ظرفية المكان على الحقيقة موزعة  
اياه **قوله** خلافا للكوفيين لان طرفيه في شرح التسهيل منع الكوفيين  
المضرب والجرع ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعض  
فيما يفصده الاستغراق وفي الرض خلافا للكوفيين لان  
في عندهم يوجب التبعض ولا يجوز صمت في يوم الجمعة وهذا  
مشعر بان الخلاف في الجرف **قوله** وان لم يستغرق اي لم  
يستغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثره بل وقع الفعل



لاني اكثر الزمان **قوله** قال اغلب نصل وجهه سواء كان الزمان  
 معرفا او منكرا نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او  
 في كيووم الجمعة وهرما رفع بالاتفاق بين البصريين والكوفيين  
**قوله** واما قوله تعالى اشهر معلومات حيث لم يستغرق افعال  
 الجميع ان منه الاشهر اعني شوال وذو القعدة وعشر  
 ذي الحجة ولا اكثر **قوله** مستغرق لجميع الاشهر وليس تلك الاشهر  
 محلا لما سوي افعال **قوله** فان كان غير متصرف هو ما لم  
 يستعمل الا متصوبا بتقدير في او مجرورا بمن والمتصرف ما  
 لا يلزم ان تصابه بمعنى في او انجراره بمن كذا في المضي **قوله**  
 فلا كلام في بل يجب نصبه اجماعا نحو زيد عندك الا اذا كان  
 خبرا عن المكان نحو دارى خلفك ومنزل امانك فانه في  
 حوزة واقع في السبعة **قوله** اي مكانا لم ينعى ان يوافق الظرف  
 والمضاق نحو فلما من المبتداء او من الخبر وهذا عند  
 البصريين وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل في رفعه  
 وليس نظرف **قوله** فالرفع مرفوع نحو زيد خلفك ودارى  
 امانك وذلك لان اصل الخبر التذكير ومع ذلك فرفع المعرفة  
 لا يختص بالشعر **قوله** متصفا احترازا عن غير المتصرف نحو صورة  
 معينا محبسا صورة فانه يلزمه النصب على طرفية اجماعا  
**قوله** موقفا محذورا الوقت المعين واحترازا عن غيرهم  
 والمحدود بالضرب له حد واحترازا عما اذا كان غير محذورا  
 اي مختصا فانه لا يجوز الرفع ولا النصب نحو زيد جارك يستأجر

الاقيما سمع نحو زيد جارك لا يقاير عليه زيد بل يدرك ولا يخزه  
 كذا في شرح التسهيل وسري على وزن هدي مصدر سري  
 سري **قوله** واما ان تصاب نحو دارى اي ان تصاب في نسخين  
 وميلاد يوما وليلة مع كونه محذورا احترازا عن اسم غير الار  
 تقدير المسافة ونحو زفوه وخلف ظرف للخبر اي ذات صافة  
 في نسخين خلفه اركا واما خبر ان فالفرشخان مبعدان  
 يعني ان التميز في الاصل فاعل بعدت اذ جعلته متعديا كما ان  
 الماء فاعل امتدات اذ جعلته متعديا **قوله** وقيل في قال المبرد  
 انه حال من الضمير في الطرف اي ذات صافة في نسخين **قوله** لم يقع  
 نسبة المتعد الى الا ان الطرف مذكور لا متعد **قوله** وذكر الباء  
 في الجملة ولان الجملة مقدره لا مقدر لها **قوله** من حيث انه جملة  
 فيكون التميز لمتعلق ما انصب عنه **قوله** او من حيث انه جملة  
 فالتميز لما انصب عنه **قوله** اي معروض في الجملة باعتراف  
 نيابة عن الجملة **قوله** ان الظرف معروض ملتصقا بحال والخبر  
 راجع الى الوصف لا الكسوة والجملة باعتراف من الجملة ولا يخفى  
**قوله** الحاق الجزء بالكل يعني ان الطرف فرد من افراد الجملة  
 لا الحاق الجزء بالكل اذ ركني الجملة المسند اليه والمسند  
 واحسن التوجيهات الح اذ لا يخفى **قوله** كما قاله قاسوا **قوله** غالبا  
 ولذا اشتهر بينهم ان الظرف المستقر ما يكون عاملا محذورا  
 من الافعال العامة والتحقيق ما حذف عاملا واستقر  
 مكان عاملا **قوله** فعناه ساكنا غير متحرك لا حاصل او كائنا



والعامل والفاعل من الافعال الخاصة فلذا جاز اظهار **قوله** اتفاق النخاة  
على ذلك ذكر في شرح التفسير قال بعض المتأخرين في المنظر والمجاز والمحكي  
اذا وقع اخير الربعة مذهب احدها انهما من قبيل المفردات فيكون  
العامل فيهما اسم فاعل والثاني انهما من قبيل المحل فيكون العامل  
فيهما فعلا محركان واستقر وهو اختيار جمهور البصريين الثالث  
انه يجوز ان يكون من قبيل المفرد وان يكون من قبيل المحل وهو اختيار  
بعض المتأخرين الرابع انهما قسم راسه واليه ذهب ابن السراج **قوله** وللخا  
لما اعتبر امر اخر لان ذات زيد مظهر للدار من غير اعتبار امر اخر فما  
قتل الظرف يكون ظرفا لامر من الموزيد من قياما وحصوله فلا بد له  
من تقديره ليس بشئ **قوله** يتاويل بان يقال معنى زيد حصل في الدار  
زيد موصوف بالحصول في الدار **قوله** وللتباس على الخ فان المتعلق  
هنا فاعل بالاتفاق لان الصلة لا يكون الاحمل وكذا المبتدأ و  
المنكره المصدرية بكل اذا دخل الفاعل في خبره لما يكون صفة الاجلة  
**قوله** المتبادر الى الذهن لا التبادر محتمل ترد فان المتبادر من  
الظرف الواقع خبر معنى المفرد لانه اسهل ارتباطا بالمبتدأ **قوله**  
ولا يخفى الخ يعني ان افادة الظرف الواقع خبر للزمان وعدم افاد  
التقوى الحكم تقوى عدم كون متعلقة الفعل لا افادته للزمان  
بسبب صفة ولا افادة التقوى باعتبار تكرر الاستناد للحال  
من استاده الى الضمير المستتر المرجع الى المبتدأ ولا يخفى ان هذا  
تقوى عدم تحمل الظرف للضمير ولا افادة التقوى **قوله** الاحكام الخمسة  
الخ اي الجوب والندب والحرمة والكراهة والاباحة كما يكون

في النسخ باعتبار لزوم الفعل والتركيب فحان احدها وتساويها يكون  
في النسخ باعتبار ارات الواقعة عن اصحاب تلك العلوم الا انهم يعبرون  
عن الحرمة بالامتناع وعن الندب بالاولوية وعن الكراهة بالضعف  
وعن الاباحة بجواز الامر **قوله** اشتغال الدال على المدلول بقرينة  
ان المبتدأ والفظ وماله صدر الكلام معنى **قوله** نحو غلام من جارك  
فان استفهام المضاف اليه يسري الى المضاف ولذا ليس بمتعلق  
قال صاحب الكشاف في مبهمات في تفسير قوله تعالى وما علمتم من الجوارح  
ان تقدير المضاف لا يطل كونه ما شرطية لان المضاف الى الاسم  
الحامل المعنى الشرط في حكم المضاف اليه فيقول غلام من تضرب  
اضرب كما تقول من تضرب تضرب صاحبك اخرا لصفة الدال  
على المدلول **قوله** ولو بنوع تضمن اي ولو كان الشرط بنوع تضمن  
كما في المثال المذكور فان تقدير المبتدأ وفيه واجب لتضمنه  
معنى الشرط باعتبار مشابهته للشرط في السببية لما بعده **قوله**  
وبالجملة ما ينفي الكلام الخ فان قيل هذا الدليل لا يجري في ضمير  
الشان ولا م الام ابتداء قلت معنى التفسير ان يحدث في الكلام معنى  
تزايد الخ اصله ولا شك ان ضمير الشأن يحدث فيما بعده كونه  
مفسرا له ولا م الام ابتداء يحدث معنى التاكيد فيما بعده **قوله** انه المختار  
اي يكون من متبدا واول خبره **قوله** بالمثل المتفق عليه اي على  
كون من فيه متبدا وما وجد خبره من جارك فان الجملة  
الفعلية لعدم صلاحية للابتداء تعين كون من متبدا  
**قوله** بل غير سبويه على ما صرح به في الرضى ومن قال لم يقل ذهب



غير ميسورة لئلا يدخل فيه ما بعده لم يأت بشئ لان الكلام في اصح  
 المذاهب دون التابعين **فان** لان من زيد معناه الجاهل  
 اي الذات المشخصة لهذا الوصف لان من سوال عن العارض  
 المشخص لذوي العلم فاذا قيل من جبرئيل يجاب بما يفيد تعيينه  
 وتخصيصه من ان تلك كذا وكذا **فان** والمعدة الاولى اي معناه  
 الخيارات الخياطة غير مسلمة لصحة الاخبار بالكنى واللقاب  
 في الجواب عن قولك من زيد بان يقال هو ابو عمر واو بطح عدم  
 كونها اوصاف لانها من اقسام العلم والجواب اننا نجايب  
 في السؤال عن باللقاب والكنى لانها في معنى الذات المعينة  
 المسماة بهذا الاسم على ذكره الفاصل الكاشي في شرح المفتاح من  
 انه انما يجاب بزيد مثلا لان معنى زيد هو البشر المنصف بصفاته  
 معينة **فان** وكذا التابته اي الوصف متعين للخبرة ايضا ممنوعة  
 لانه لما كان المراد به الذات المتعينة الموصوفة بهذا الوصف يصح  
 الاخبار عنه بزيد سواء اريد به الذات وحكم بالاتحاد بينها  
 او بابل بما يسمى زيدا والجواب ان المراد الوصف متعين للخبرة  
 في جواب السؤال من لما امر اننا للسؤال عن العارض المشخص  
 وتاويل الوصف بالذات والذات بالوصف بعيدا عن طريق الابهام  
 اي طريق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب التنكير  
 لانها انما اشأ من قبل جعل المتكلم من حيث الوضع **فان** ولا يخفى  
 ضعفه لان كلمة من دال على واحد منهم من ذوي العلم صالح لكل واحد  
 منهم على سبيل المبدل كحل وكون كل واحد من المسميات التي

قوله

في العلم ما معرفة لا يقضي كونها معرفة الظابط الح فيه اشأ  
 الى كونها معرفتين اي معلومتين للسامع لا ينافي كون الكلام المركب  
 منهما مفيد الجواز كون النسبة بينهما مجزولة مفيد للسامع  
 بحيث يحجز السامع كونها متعددين في الخارج فيكون الحكم  
 باتحادهما في الخارج مفيد للسامع **فان** يكونه وصلاي امر قايما  
 بالآخر **فان** يجعله خبرا مثلاً اذا عرف السامع زيدا بعينه وعلم  
 كان من انسان انطلق ولم يعرف انصاف زيدا بالذات المنطلق  
 ونقول من المنطق قلت المنطق زيدا ولا يصح للمعروف وارتدت  
 ان تعرف ذلك قلت زيدا المنطق وان كان طالبا لتعيين ذلك  
 المنطق ونقول من المنطق قلت المنطق زيدا ولا يصح زيدا المنطق  
**فان** ومنه لعاب الافاعي الثابتات لعابه اي لعابه مثل كجاب  
 الافاعي جمع افعى آخره واهي الجني اشارة ابي عواس قاله  
 في وصف العلم والمقص تشبيهه بمداد قلم المدوخ باسمه في حق  
 الاعداد وبالعمل في حق الاولياء والخبر مقدم لعدم الالتفات  
 لوجود القرينة الا بردي العمل بالعمل والجني ما يحتنى ما يحتنى  
 ويؤخذ طريقا اشارة اي جنة لاخذته والعاسل من باخذ العمل  
 من بيت الخلل وصفه بالطيب والمنطقة اذ لم يمسه ايدي من اجتناء  
 كذا في شرح المفتاح الشريف **فان** وفيما ن هذا الرهم لا يخفى ان العلم  
 بامر الفاضل الهندي وهو ضرب التباوي يكونها متساويين في  
 رتبة التخصيص فلا يراد عليه ما ذكره الحنفية ولعل مسألة التباوي  
 في التخصيص محتاف فيه ففي شرح التسهيل للفاضل المصري المعبر



في اصل التخصيص لا في قدره كما اختاره الشرح وفي العباب او  
كانا متساويين بخلافه منكر افضل مني فانها مخصوصان بتو  
واحد من التخصيص وهو التخصيص بالمعهود **قوله** لغزات <sup>التفصيل</sup>  
المطلوب في المقام **قوله** فيدان الخبر لا يكون فعلا الى اي المراد بال  
الفعل الاصطلاح ومعنى قوله ان يكون مسندا اليه متحلا  
الضمير فيه وان الخبر لا يكون فعلا في جملته وليس الفعل  
ههنا بالمعنى اللغوي لانه يحتاج الى التاويل ليكون مدلول الخبر  
فعلا له وينتقض بمثل اقام زيد فان الخبر فعل للمبتدأ وهذا  
المعنى مع عدم وجوب تقديم المبتدأ على الخبر **قوله** بان المراد  
فعل صورة والخبر وان كان جملة في الحقيقة فعل صورة  
لا استتار الفاعل وكونه امرامعنويا **قوله** وفيه انه لا حاجة  
الى لفظ له الخ يعني اذا كان المراد الفعل صورة خرج نحو زيد  
قام ابوه عن الفعل فلا حاجة الى لفظ له مع ان المصريح في  
شرح بانه احتراز عنه **قوله** ذلك المبتدأ مشتق الخ فهو داخل  
في قوله واذا كان المبتدأ مشتقا على ما صدر الكلام **قوله** الوجوب  
تقديم المبتدأ لانه ان قدم الخبر مع الا انعكس المعنى كما مر في  
تقديم الفاعل وتأخيره وان قدم بدون الابلزوم وهو المحكم قبل  
تمامه لتكرار العلم وجوب تقديم الفاعل وتأخيره **قوله** منكم  
يقول الخ ان بعضهم ذهب الى جواز تأخير المبتدأ وان كان الضمير  
بارز حتى قيل ان قوله تعالى تم عموا وصموا اكثر منهم وقوله تعالى  
واسر الخوي الذين ظلموا ان كثيرا من الذين مبتدأان تامل و

هو لزوم عود الضمير قبل ذكر المخرج على تقدير المبدل ولزوم  
خلاف الاصل على تقدير العامل لان الاصل ان يكون الا لف  
والواو ضميرين لا مجرد علامتين **قوله** نحو غلام زيد ركب  
اي علي ما فان الجار والمجرور متعلقين بركب متضمن لمعنى الاستفهام  
واجب تقديمه على المبتدأ ودون تقديم الخبر **قوله** منصرف الاستفهام  
سواء كان الخبر كلمة الاستفهام نحو ابن زيد او مضافا اليها  
نحو غلام من زيد **قوله** واما جواز الجمع ان الموصول مع الصلة  
كلمة واحدة **قوله** لا يؤثر في صله معنى ولم يحل صدره بوقوع  
صلة **قوله** بسبب الخبر اي جوف الجركون بالفعل فاصر عن الوصول  
الى المجرور **قوله** ليس الا في الطرف المستقر فان في الطرف الملقى  
يجوز تقديمه على عامله الخبر فلا يجب تقديم الخبر نحو علي الله عبد  
معوكل بان يتوسط الخ بان يقال زيد النمرة علي مثلما **قوله**  
لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله فان تقديم الخبر ههنا  
واجب لكون البقاء متحلا للضمير راجع الى متعلق الخبر  
وهو رجل لكونه مضافا اليه مع انه ليس متعلقا برجل فخلا  
تعلق المعمول بالعامل بناء على ان العامل في المضاف اليه  
هو حرف الجر المقدر اما على راي من قال ان العامل في  
المضاف اليه هو المضاف فطردة **قوله** اذا جعلته  
مبتدأ وبان نصبته فرنية على كونه مبتدأ والا فعلا  
رجل متعين للامثلة لئلا يكون فيما يتبعين متبعا  
في التخصيص بالاصافة **قوله** بشرط ان لا يكون ان بعدا ما



فيل اذا لم يكن فيما يتبعين موقعا للمبتدأ وليشمل نحو لولا انك  
 خارج وخرجت فاذا انما ليس حاضرا لصدرها نحو اي صكاً  
 ان فلا يجوز تقديم ما في خبره عليه **قوله** لانها موصولة اي  
 حرف موصولة لانها لا يتم جزءها من الكلام الا بصيغتها اعني  
 الجملة التي بعدها **قوله** لانها جملة تامة اي ان المكسورة مع اسمها  
 وخبرها جملة تامة غير ما رله مفرد والمبتدأ يتبعين ان  
 يكون مفرد اللفظ او تامة **قوله** الجواز اي لا يقع محيى  
 موقع خبر المبتدأ بعد خبر ان السبق اذ ربما يظن انه خبر  
 بعد خبر لان المكسورة او يظن في الطرف فتعلقه بخبر ان  
**قوله** وجاز ان اي جواز حمل المخاطب على سبق لسان المتكلم  
 بناء على ان صدر الكلام موقع ان المكسورة لا المفتوحة  
**قوله** للتعليل اي مع التحقيق لان التحقيق لا ينقل عن قد  
 اصلا كما سمحني بناء على انه الاغلب اذ دخل قد على  
 المضارع والتعليل بالنسبة الى مواضع عدم التعدد  
 وان كان التعدد كثيراً في نفسه **قوله** او التحقيق اي المحذور  
 التحقيق نظر الى كثرة مواضع التعدد في نفسها كما  
 في قوله تعالى قد نرى قلبه وجهاك في السماء **قوله** او غير  
 واجب بان يصح جعل كل واحد منهما المبتدأ بدون  
 الآخر **قوله** او واجيل لانه لا يصح الاخبار عن ضمير التنبيه  
 بعالم بدون ضمير جاهل **قوله** ويجعل المعطف لان ترك المعطف  
 يؤهم كون كل واحد خبرا براسه **قوله** وتوجيهه دفع لما يرد

من ان المعطف يقتضي اشتراك المعطوف بالمعطوف  
 عليه فيما يصح ويمتنع له بالنظر الى ما قبله فالواو يفيد  
 شركة جاهل بعالم فيكون كل واحد خبرا لما قبله وهو  
 اي توجيه العطف ان يعتبر المعطف سايقا على الحمل ثم  
 يجعل المجموع خبرا عن المبتدأ وعلى اراؤه التفصيل بين خبر  
 في المبتدأ وتوزيع الخبرين عليهما بان يكون احدا الخبرين  
 لاحدهما والاخر لاخرهما اعتمادا على فهم السامع يعني ان  
 السامع يفهم ان الخبرين متضاوان فلا يمكن الاضمار  
 عنهما الا باعتبار التعدد والتفصيل بين اجزاء المبتدأ  
**قوله** وليس في المعطوفين الواو والاكل كل واحد منهما من  
 متبذله براسه **قوله** لان المبتدأ واي بهما متفكول تقديره اذا  
 لا اتصال بين الشخصين الذي هما مرجع المبتدأ بخلاف  
 ما اذا لم يمكن المبتدأ وتفكولا تقديره بان يكون بين الخبرين  
 اتصال كما في قولك لا ابلق هذا اسود واسنقر فان في كل  
 من الخبرين ضمير راجع الى المبتدأ ولانه اذا جاز ارجاع  
 الضمير اليه باعتبار امر خارج عنه متعلق به كما في قولك  
 نريد حسن الغلام فباعنا راجزاية المتصلة بطريق الاولى  
 كما يقال المتارخ اصغاري فشره وسجحي تفصيلا **قوله** جاز  
 ان يكون قولنا بان يراد من غير تعدد الخبر عنه حقيقة  
**قوله** ويريد الخ فانه لو كان مثلهما عالم وجاهل اختلفا في  
 صورة التعدد لم يصح الحكم واستعمال الخبر المتعدد مطلقا

الخبرين



بالوجهين اذا استعمل بالعطف واجب وانما قال يريده اذ  
 يمكن ان يقال مراد بقوله يستعمل على وجهين اعم من جواز  
 الوجهين او تعيين احدى **قوله** لان المقصود اي مقصود التكلم  
 بقوله هذا حلوجا مضافا ثبات الكيفية المتوسطة بين الطهين  
 واستيفاد من اثبات الطهين ثبوت الكيفية جميع اجزائه لانه الطم  
 الظالم ذكر فيه لا اثبات كل واحد من الطهين واستيفاد  
 من اثبات الطهين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق الزوم  
 بناء على ان الطهين امتزجا واختلاطا في جميع الاجزاء  
 فانكسر احدى ابا الآخر وحصل الكيفية المتوسطة **قوله** فعلى  
 هذا القول اي على القول يكون المقصود اثبات الطهين **قوله**  
 وعلى ما قلنا من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة  
**قوله** قلنا جاز الخ يعني انما يلزم الضمير في الصفة اذا كان  
 مسندة شئ الى غير بطريقتها اما اذا لم يكن مسندة الى  
 شئ كما فيما نحن فيه فان المسند هو مجموع الصفتين  
 وكل واحدة منهما جزء المسند فيجوز خلوها عن الضمير  
 لا نزاع يكون بمنزلة الضاد من ضاربه في زيد ضارب  
 هذا لكن جواز استعمال الصفة غير مسندة الى شئ  
 ممنوع لا بدله من شاهد وقد نص الشارح الرضوي في  
 بحث الاضافة بانه لا يجوز بقاها الصفة بالامتناع في  
 الظلقة شبهها باللفظ هذا وقد ظفر ان الاستعمال  
 العربي ان في كل منها ضمير يعود الى المتبدل وان كان

الاسم

والضمير يعود الى  
 ما قبله في قوله  
 لا بدله من شاهد

الاسم من حيث المعنى ما ذهب اليه المحققين في قوله تعالى  
 كل منها ضمير امرئ خيث انما مشتقان من الفعل وضمير واحد من حيث ان  
 المجموع خبره يخفى ما فيه من النقص **قوله** لا قلت ينبغي ان لا يكون ضمير  
 المتبدل في شئ من الخبرين فينبغي ان لا يمتنع ولا يوجب عند تنبيه  
 المتبدل وجعه وانما يشترط ان الاستعمال على خلاف ذلك يقال ما حلوا  
 حلوا من ومن حلوات حامضات وفي حلوة حامضة **قوله** لكن  
 لما لم يكن المجموع الخ وذلك لان المجموع انما يقبل الاعراب اللفظية والمحملي  
 اذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب من الخبرين ههنا اما الاسنادي  
 والاضافي والتوصيفي فطوا اما الامتناعي فلان المركب الامتناعي  
 من الاسمين اما يتضمن جزا العطف نحو خمسة عشر وحر فالحز  
 نحو بيت بيت ولا يتضمن الجزا وهو لا يكون الاعلما **قوله** اعلم انك  
 الخ لما ليس احوال الخبرين فيما اذا انصف المتبدل بكل واحد منهما  
 الخبر الكلام الى بيان احوال الخبرين فيما اذا انصف جزء من المتبدل  
 باحدهما وجزء آخر باخر والجزءان متصلان لتشاركتما في الا  
 حكام فقال واعلم الخ **قوله** فحكم حكم حلوجا مضافا جواز العطف  
 وتكرره كونه التركيب على الخبرين عن ضمير المتبدل **قوله** قبل هذا  
 الوجه الخ فابله الشم الرضوي وهو الموافق لقواعد العرب **قوله**  
 لشهادة مطابقتها الخ يقال هما ابيضان واسودان وهم  
 بياض وسود **قوله** كما المطابقة في المثال المذكور اي هذا حلوجا  
 في انه لما اجري الاعراب على كل واحد من الخبرين قبل عليه سائر  
 الاحوال **قوله** ولان الضمير الخ هذا المبحث مما اورد السيد



السند قد مر في حاشي الرضى وحاصله ان الحكم في قولنا  
هذا اسود وابيض انما هو باعتبار انضاف بعض المتبداء  
بالسواد وبعضه بالبياض فيجوز ان يكون الضمير في كل من الخبرين  
راجعا الى الاعراض المستفاد من الكل فاذا كان بعض من شئ  
واحدا اسود وبعض منه آخر ابيض تغير الضمير فيهما واذا  
كان البعضان كذلك بشئ واذا كان الاعراض كذلك يجمع و  
اذا كان البعض مونا بونث **قوله** لا الى نفسه اى لا يكون  
راجعا الى اللفظ نفسه حتى يكون مطابقا له دليل على ان  
في كل منهما ضمير المتبداء **قوله** فيكون من قبيلهما عالم رجال  
في ان المتبداء متعددا في الحقيقة اعني الخبرين الا ان الخبرين  
متصلان فيما نحن فيه مفلوكان في هذا المثال **قوله** وينبغي  
الاخراج الى اي دفع البعث الاخير بانه لو كان الضمير في كل منهما  
راجعا الى الاعراض لكان خبرا ثانيا للضمير وجمعه في الخبرين  
مع افراد المتبداء بحسب تعدد ابعاضه بان يتصرف البعض  
او الاعراض منه بالسواد والبعض الاخران او الاعراض  
منه بالبياض **قوله** الجنا الجامع بين الحلاوة والحوضه لا يفي  
ان المناسب الى اختياره من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة  
ان يفرق بينهما بين الحلو والحامض على ما في الصحيح الشراب  
منزوع بان من بين الحلو والحامض هذه الصورة اى  
ما يكون التعدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى **قوله** لا يجوز  
الطف فيه اصلا فكيف يصح اطلاق قوله وفي هذه الصورة

ترك

ترك اللفظ اولى **قوله** مثل هذا خارج عما عليه ان يكون التابع  
اتباع الخارج واما على ما زعم بعضهم من ان النفع العطش  
هو من قبيل تعدد الخبر لفظا ومعنى مثل زيد عالم عاقل مجرب  
فيه الاعراض من غير اولية **قوله** انه من باب التاكيد حقيقة  
قال الشرح الرضى التاكيد اللفظي على صواب لان الامارات  
تفيد اللفظ الاول بعينه يخرج ان زيد زيدا او يموت **قوله**  
لوانه مع اتفاقهما في الحرف لاخير يسمى اتباعا **قوله** فليس  
الخ اى من باب تعدد الخبر فهو خارج عن المقسم فلا اشكال  
في صحة اطلاق قوله وفي هذه الصورة ترك العطف  
**قوله** من اتباع تعدد الفاعل فان المراد منه بغير العطف  
اذ لا شك في جوازه مع العطف **قوله** الاضافة بيانية ان  
كان المراد بالشرط المعنى المصدري اعني الاشتراط و  
لا نية ان اريد بدمر الشرط **قوله** ليس معنى الشرط الخ  
فاد الشرط قد يكون مسببا من الجزاء بخلاف ان كان المفاد موقفا  
افا لشيء لا لشيء وقد يكونان يبين لامرثا لثخا ان كان الثما  
موجودا فالارض مضية **قوله** فلا بد من الاطلاق لصورة النعمة  
بهم ملووم لصدر وهما من الله تعالى **قوله** يوافق كلام المتن الخ  
حيث قال وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول  
وبسببية الثاني **قوله** فان الجملة الخبرية الخ تدفع لما يتوهم  
من ان مدخل الفاء بمنزلة الجزاء فيجب ان يكون مضمون  
الجملة الخبرية مسببا عما قبلها لا الاخبارية وحاصله ان



الجملة الخبيرة قد يقصد بها ما هو لازم لمعانيتها كإخبارها  
 كما في قولك إن كرتني اليوم فقد كرتك من أي كرتني  
 اليوم فقط اعلمت كذا في كرتك من المطول إن الجملة الخبيرة  
 كثيرا ما تورد لأغراض أخرى سوى فائدة الحكم ولازمها وفيما  
 نحن فيه كذلك فإن المشركين لما جعلوا مكان النعم ولم يشكروا  
 النعم لها صار ذلك سببا للأخبار بصدورها منه تعالى **قوله**  
 وذلك إذا اللصوق متأخر عن الصدور فكيف يكون سببا له  
**قوله** لأن من المعلوم الخ أي من المعلوم استناد اللصوق إلى  
 ما هو صفة تعالى أي الإيجاد والاعطاء وأما كونه مستند  
 إلى الصدور والمعلولة الذي هو صفة النعم فغير معلوم  
 وهذا البحث مبني على ما حقيقة السيد قدس سره في تعريف  
 الدلالة بفهم المعنى من اللفظ من أن الفهم صفة المعنى  
 أو السامع ولا يصير باليقيد بقوله من اللفظ صفة اللفظ  
 فلا يريد أن الصدور وإن كان صفة النعمة لكنه بعد  
 التقييد بقوله منه صفة له تعالى وهو بعينه معنى  
 الإيجاد والاعطاء إلا أنه مركب لا يستق منه بخلاف  
 الإيجاد والاعطاء كما ذهب إليه المحقق المتفان في  
**قوله** وخلا في هذا المعنى أي معنى السببية لأنه ليس  
 من كلمات الشرط لمن وما **قوله** بخلاف الشرط الخ مع كون خبره كالجاء  
 الذي يربط فيه الفاء عن الجزاء الذي لا يمكن وقوعه موقع الشرط  
 فلا يريد أن الشرط أيضا قد يجوز بأن تترك الفاء في جزاءه كانت

الجزاء مضارعا مجزعا غير لازم أو قصد **قوله** في جواز ترك الفاء  
 في خبره أن قصد السببية على ما نص عليه الشيخ الرضائي فما  
 قيل أن قصد السببية لازم للشرط إذا لا فائدة له سوا  
 بخلاف المبتدأ فإنه يصح فيه قصدها وعدم لبقاء  
 الفائدة بدون قصدها فلذا افتراق صحة الدخول  
 على الخبر ولزم في الجزاء ليس بشئ **قوله** وفي جواز كون الطرف  
 الخ معنى أنه لا يكون المبتدأ والمتضمن للشرط شرطاً في  
 الحقيقة جاز أن لا يكون ما بعده مرجحاً في الفعلية بل يكون  
 مما يقدر معه الفعل كالطرف والجاء والمجرى وكذا في  
 جاز أن لا يكون مبهماً وإن لا يكون ما بعده مستقبلاً  
 لمعنى كاسماء الشرط نحو قوله تعالى إن الذين فتنوا المؤمنين  
 والمؤمنات الآية **قوله** تعريف الخبر في الخ لا يدخل تعريف الجزاء  
 الثاني في حكم السند اليد على السند لأن تعريف كل من الجزئين يقتضي  
 حصر في الشرط كان اللائق أن يقول تعريف كل من الجزئين يقتضي حصر  
 في الآخر وكلا الحصرين غير مستقيم أما حصر السند في السند اليد فط  
 لأن الاسم الموصول بفعل أو ظرف لا يخبر في المبتدأ والمتضمن وأما حصر  
 السند اليد في السند فلأن المبتدأ والداخل الخ وما ذكرنا ظاهره لكان  
 تعريف الجزئين ليس بالحصر من هذا الباب أي من باب المبتدأ والمتضمن  
 للشرط **قوله** لا التعريف باسم الإشارة فلا يكون تعريفه كذلك فبعد الحصر  
**قوله** فيقول إننا في التعريف بالأم الخبر لا يقتضي الحصر مطلقاً في جميع  
 الموارد بل قد يكون الحصر وقد لا يكون نص عليه في المطول **قوله** الكلام



محمدا على التمثيل والكاف محذوف كحذفنا زيدا **الاستدلال** والحق  
ان التعريف لا التعريف باسم الاشارة اذ اشارة الى الجنس بمعنى كونه  
مقام ضبط المبتداء المتضمن يقتضيه حصص في الاسم الموصول والموصوف  
المذكورين واللام يحصل الضبط **قوله** ان لا يكون ذلك المتضمن بواسطة  
كلمات الشرط بدليل تخالفهما في الاحكام فان التضمن الذي بواسطة  
الشرط يقتضي وجوب الفاء وقتل الماضي مضارعا وخبر الجزاء اذا كان  
مضارعا وعدم جواز وقوع الظرف والجزاء الجور بعد ذلك المتضمن  
المذكور **قوله** اشارة الى المبتداء اي لفظ ذلك اشارة الى الجمع  
ما يستفاد مما قبله من الشرط والجزاء اعني المبتداء المتضمن للشرط  
المتفرع على تضمينه صحة دخول الفاء لانه ما يستفاد من الشرط  
فقط اعني المبتداء المتضمن **قوله** ولا يخفى ان مواد النقص ليست  
مندرجة اعماما على التوجيه الاول فلان المتضمن في المواد المذكورة  
بواسطة كلمات الشرط واما على التوجيه الثاني فلا انتفاء وتخرج صحة  
دخول الفاء في الخبر في تلك المواد لانه دخول الفاء واجبة فيها **قوله**  
كما سمي الفاعل والمفعول فانها في الحقيقة فعل لان الصلة لا يكون  
الاجملة خبرية غير ان الصورة الاسم لكون اللام الموصولة في صورة  
لام التعريف **قوله** لانها في حكم لفظ واحد لا اتحادها في الصديق  
**قوله** وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه اي المضاف الى الاسم  
الموصول المذكور في حكمه لكون المضاف اليه من تمة المضاف  
**قوله** ينبغي ان يقول به الخ انما قال ينبغي الى الرضى من انه لا يستكره  
عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان

المراد احدهما لانها استعملت وكثيرا في الاباحية فجاز الجمع بين الاثنين  
نحو جالس الحسن وابن سمر صارا كالواو في قول الشاعر اي باحدهما  
للمراد لا تقدير المضاف كما تراه اي **قوله** وهو غير نادر بخلاف الماضي  
المباقي على مضيئه فانه نادر كما مر **قوله** ليست او للتزديد اي لا حد  
الامر من مبهما على ما هو اصل وضعه لعدم التردد في وقوعها صلة  
او صفة **قوله** بل للتخيير فان قلت كلمة او انما هي للتخيير اذا كان  
في الامر نص عليه في الرضى قلت هي هنا واقعة في الامر تقدير اي  
قلت اثنيت او في الدار كما في خصال الكفارة **قوله** فالمراد للجنس  
وهو امر متعين للعموم ولا اجزاء فيه **قوله** فيكون الفاء في فانه ملا  
فيكون زائدا كما ذهب اليه الاخفش من جواز زيادتها في جميع  
خبر المبتداء وتخزينه في **قوله** او يكون الموصول خبرا اي يكون  
الموصول المتضمن لمعنى الشرط مع صلاته وخبره جزاء لان في يكون  
الضمير ان في منه وانه للذي بخلاف ما اذا كان صفة للبريت  
والخبر فانه ملا اتيكم فان الضمير راجع الى الموت **قوله**  
لما ذكرنا في وجبه المخالفة وهو كون اختلاف في معنى الشرط **قوله**  
ومقتضاه امتناع الخ فدخل النواحي لضعف مشابهة  
المبتداء بكلمات الشرط فلا يصح دخول الفاء في خبره **قوله** لانها  
لا تخبر معنى الكلام بل تكده وتحققه فتدخلها كما دخل فلم يضعف  
المشابهة **قوله** هذا مبني على اي المراد بقوله والشرط والجزاء مجع  
الشرط والجزاء كما هو المناسب لما قبله من ان ليست ولعل يخرج  
الكلام وهو مبني على انعقاد الربط الفصل بين الشرط والجزاء



على حقيقة اليد السند في حواشي المطول وليس الحكم في الشرط و  
الجزء فيدله بجزء الطرف كما اختاره المحقق التفتازاني و  
لا شك ان مجموع الشرط والجزء باعتبار الحكم الاتصال من  
قبيل الاخبار وان كان الجزء في بعض الصور انشاء وليس  
مراده ان كل واحد من الشرط والجزء من قبيل الاخبار حتى يرد ما  
قبل ان الجزء قد يكون انشاء بخلاف جواك زيد فاخر به وهذا  
الايراد مبني على ان الانشاء يقع جزاء من غير تاويل كما اختاره المحقق  
التفتازاني ونهت اليه الشارح الرضي واما على حقيقة السيد  
السند قد مر من انه لا بد من التاويل فلا ايراد **قوله** لا بد  
وايدعي المخبر ان يكون تقيما لكلام الشرح ويحتمل ان يكون  
ايرادا على الدليل الذي نقله من القوم **قوله** نقل عن المصنف نقله  
السيد السند في حواشي الرضي **قوله** منع سيبويه اي نقل المفسري  
من منع سيبويه **قوله** استشهد بالح اي استشهد بصحة دخول  
الفاء بقوله نعم ان الموت الذي الح فكيف منع صحة الدخول **قوله** في  
مخالفة الراضيات يعني محي الفاء في خبر ان والفتح لكثرة وقوعه  
في القرآن المجيد وكلام الشعراء فيبعد منه وقوعه في مخالفة  
الراضيات **قوله** الفاء بالفتح والمدح في باب البيهقي القلي و  
القلية والقلاء دشمن اشمن وفي الصحاح والقاموس و  
شمس العلوم ما معناه القلي بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمدح  
النفوذ في تخصيصه بالفتح والمدح وتفسيره بدشمني ليس بسديد  
**قوله** والدواعي مذكورة في علم البلاغة من تعينه اوله اعوانه

او تعظيمة وتحقيره او تلقى الانكار في الحاجة وغير ذلك **قوله** لانه  
ركن بخلاف الفضله فانه قد يجب حذف اصل اي مقصودا  
بخلاف الخبر فانه لاجل المبتدأ فلذا قد يجب حذفه فربما بين الا  
صل والمدخل في الركن **قوله** مما لا يبعد في الرضوخ دخول النسخ  
المبتدأ والخبر على الخصوص بالمدح المقدم نحو كنت نعم الرجل  
يدل على فساد كونه خبرا للمبتدأ **قوله** لان في الافتتان في القاموس  
افتن اخذ في فنون من القول والفتن الضرب من الشئ والتربص  
**قوله** وبما لو في اي الاعراب **قوله** زيادة تعينه لتوجيه  
الحواطر الى الحوادث **قوله** وايضا لا اصغاء اليه متعلق بالايقاظ  
على فهمين معنى الحث والتحريض ويحتمل ان يكون على حذف  
المضار في اي لصاحب الاصفاء **قوله** وذلك الذي زيادة النسبة **قوله**  
يعني بزيادة اعتناء انما قيد بذلك لان اصل المدح والذم  
والترحم حاصل على تقديم اجرائه على موصوفه فانه اراد اي القاطع  
للوصف انه اي الوصف امتاز من بين صفات المدح **قوله**  
فلم ينسج الخ فلا يبطل تلك التغير ويمكن ان يقال ان في القطع  
دلالة على انه جعل التابع مطلوب الثبوت في نفس غير تابع للحكم  
السابق فيدل على زيادة اعتناء المتكلم به فيزيد زيادة المدح والذم  
والترحم من اجرائه على الموصوف بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه  
لا يفهم كونه تابعا مطلقا عن التابعية **قوله** وكما انما مستقيم اي  
كلا المعنيين مستفيد من الشرح بين المعنيين اشارة الى  
بيان معنى اللغوي وان كل واحد منهما يصح ارادته لا بيان



المراد حتى يلزم استعمال المشترك في المعنيين **قوله** لا تعين الخ يعني  
 قد عرفت فيما سبق ان المبتداء والخبر اذا كانا معرفتين فأيهما  
 كان مطلوب الثبوت يجعل خبرا وهما المطلوب ثبات الجهلانية  
 لشيء او تعيين الجهل بالاشارة وانبات كونه مشارا اليه  
 وذلك اي الموقف عند عدم ذكر القسم ثابت لان الاصل في المقدمات  
 اي الكلمات التي لا يركب مع بعضها الوقف **قوله** الفاء للعطف  
 في الرصي وهو قرب **قوله** حمل على المعنى فان في الخ معنى  
 المفاجأة **قوله** ولعله اراد الخ والافلا شرط ههنا فلا جواب  
**قوله** وفيه الا يجوز حذفها قال السيد قدس سره جواز الحذف  
 ليس من لوازم الزوايد صرح به ابن هشام في معنى اليبس **قوله**  
 غير من السبع اي فيما كان السبع ولا يجوز على هذا القول ان  
 يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذا لا يضاف  
 من طرف المكان الى الجمل الاحب كذا في الرصي **قوله** وفيه لا يطر  
 الخ اذا لا معنى لقولك فيما كان السبع بالباب **قوله** وجعله بدلا  
 تعف اي جعل الباب بدلا عن اذا تعسف لمعنى فلو لم يتيق  
 الذهن اليه اما لفظا فلا يكون بدلا باعادة الجار والجار  
 المسبدل منه لفظا **قوله** لان الزمان الخ قد مر تحقيقه بالاضافة عليه  
**قوله** وفيه انه يلزم الخ وفيه مكلف لان اذا الظرفية غير متصرفه على  
 الصحيح ان فاجلت الخ فالعنه خرجت فصل المفاجات  
 وقوف السبع في وقت خروجه **قوله** ولو قيل الخ اي على تقدير حمله  
 ظرف زمان **قوله** كما في الوجه الاخر وهي الوجه الثلاثة المذكورة

واحد منها في الشرح واثنان منها في الحاشية اي قبل ملازمه  
 فالمعنى فيما التزم العربي قبل ملازمه فكر غير الخبر موصوفة **قوله**  
 الاظهر الخ انما قال بحسب اللفظ لان ما ذكره الله اظهر من حيث  
 المعنى لان المعنى وهو الخبر المحذوف وجوبا في تركيب التزم غيره  
 موصوفة على طبق ما صرح به في قوله جواز الخ خرجت فاذا السبع  
 فيكون الظرفية ظرفية الكل الجزئية وهو اظهر واسبع بخلاف  
 ما اذا قرئ الخبر فانه يكون الجار والمجرور متعلقا بحذف  
 وجوبا فيكون ظرفية الموصوف لصفته فاندفع ما قيل لا معنى  
 لظرفية الخبر لحذف الخبر لان الذهن يتساق الخ فكانه قيل  
 في تركيب التزم في موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخ **قوله**  
 فيعني غناه الضمير اي يتفق كونه واقعا في التركيب ينفع الضمير  
 وهو ربط الجملة الواقعة حصة بموصوفها يقال ما يعني عندك  
 هذا من باب الافعال اي ما يتفقك والغناء بالفتح النفع  
 كذا في الصحيح **قوله** ليس الا الظرف لان المقصود ظرفية الداء  
 لانه لا ظرفية لها **قوله** والنقد الخ وهو ان الظرف  
 والجار والمجرور لا بد له من متعلق من الفعل او شبهه  
**قوله** الا ان شاء الله مندي عمود لا يظفر لا يدخل الباء  
 فائدة والاظهرها في التاج حرد وخوارد لا مشتق ويعني  
 بالباء وفي القاموس ايسري يا حرد دخل عليه عيا كما  
 نزل اي التيا ما مثل التيا ميرا اي ويظهر في بادي الرأي  
 في الرصي ان الظرفية انما هي التي لا يفتقد امتناع الاول لا



لا متناع المثل في دخلت على ومعناها مع لا باق على مكان  
كما يتبع مع غير لا من حرف النفي في مثل قولك لو لم تثنى  
لشمتك **قوله** واليه ذهب الكسافي الى كونها مركبة من النظرية  
ولا النافية ولذا اوجبه القدر بالفعل بعدها هي المرافعة  
في شرح التسهيل للفاضل المصري قال الغراء لما استغنى الام  
بلولا ارتفع بها كما يرتفع الفاعل بالفعل ولهذا يظهر كما ذكرنا  
قيل لا يخفى انه لا بد من القول بحذف المسند في الكلام في ان  
كان خبرا يلزم كون المسند اليه معولا لا العامل في كل وقت  
الخير **قوله** ولا يخفى قصوره في شرح التسهيل ينطل قول الغراء  
ان لو كانت عاملة كان الخبرا ولجها من الرفع لان  
القاعدة ان كل حرف اخضع بالاسم ولم يكن كالجزء من ذات  
يعمل **قوله** قال الرضي الخ وما ذكره الشافعي موافق لما في التسهيل  
ان هذا لك حيث قال وقيل حال ان كانا مبتدأ او معولا مصدا  
عاملا في مفسر صاحبه او مولا بذلك فانه اعتبر بحرف كونه  
المصدر عاملا وما قاله الرضي موافق لما في شرحه حيث  
قال والمحفوظ ان يكون المبتدأ مصدرها او مولا بمصدر  
او فاعل تفضل مضافا الى مصدرها او مولا بمصدر فترا علم  
ان الاختلاف بين الاعتبارين فقط ليس الا باعتبار ان ضمة  
زيد اقايم اداخل فيما نسب اليها عند الشافعي وفيما اضيف  
الى احدهما عند الرضي وما قيل ان ما ذكره الشافعي يدخل  
فيه ضرب زيد عمر وقايم ليس بشيء لان المصدر المذكور

لا بد ان يكون مضافا الى احدهما ليصح وقوعه مبتدأ  
**قوله** وتخضع ايضا فان باب المتقابل لكونه بين اثنين كل منهما  
فاعل من وجه ومفعول من وجه يكون اضافة النصاب  
الى ضمير المتكلم مع الغير اضافة الى الفاعل والمفعول معار  
لا يخفى ان تضاريا يلزم لما قرر ان الفاعل اذا بني من متعد  
الى مفعول لم يتعد في مضاف الى معموله الذي هو فاعل في  
الحقيقة فالظن ما ذكره الشافعي **قوله** اسمية كانت نحو قوله  
عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد  
**قوله** او فعلية نحو ما يريه كان ذاقا لوقال سمع اذني  
زيد يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيدا حاصل اذا كان  
يقول كذا وفيه خلاف للغراء **قوله** على الاصح اذ الحال فقط  
وقد وقعت موقع العدة فيجب مع ما علامة الحالية اذ كل  
واقع غير موقعه ينكر وجود الكسافي تحريدها عن الواو لوقوع  
موقع الخبر فيقول ضمة زيدا اليه قائم كما في قوله كلمته فوه  
الى **قوله** لت السويق من خد نصر وكذا بل **قوله** فصاح في آخر  
الحاشية اسم كتاب في اللغة نقل الشافعي قدس سره معنى الت  
الشافعي منه **قوله** لما قالوا الخ ولان اذا كان منصوبا لمحل على النظر  
للخبر المحذوف فاو قد الزمان يكون بعضا منه فيكون كون  
الزمان محلا للزمان **قوله** او عبارة عنه اي يكون معنى المصدا  
وهو فعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف  
اليه كذا في الرضي وفي شرح التسهيل فالا من الايضاح



هذا الباب معتبر عند المخبرين في كل مصدر وفيما اضيف اليه  
 اضافة بعض كل او كل الجمع والمعنى ان يكون المضاف مصدا  
 في المعنى نحو اكثر شجرة واقل شجرة وايسر شجرة السوتق ملتزا  
 وكل ركوب في الفرس ارفع **قوله** الرفع قايا المعنى فاعلى هذا لا يكون  
 هذا المثال صامخ فيه لكنه مشروطا بوقوع الحال بعد <sup>المصدر</sup>  
**قوله** جان هذا التقدير اي تقدير الزمان مع المصدرية  
 ايضا كما جاز عدم التقدير فقول الرضى ويجوز رفع الحال  
 الى قوله ويجوز ان يقدر زمان بيان الجواز عدم التقدير  
 وقوله ويجوز تقدير زمان الحان بيان الجواز تقدير الزمان  
 حال رفع قايم وذلك منصوص في الرضى فما قيل جازا في  
 جعل المصدر في الخطيب ما يكون الايسر قايا حينها اي  
 اخطبا وقات كونه فالمراد بالفعل المضاف الى المصدر  
 اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة ليس بشئ  
 كيف وقد نص يكون افعلا فعل التفضيل المضاف  
 الى المصدر بمعنى المصدر كما مر **قوله** فلا يقول ضربى زيدا  
 قايم وكذا لا يقول اكثر شجرة السوتق ملتزا اذا جاز في  
 اول الكلام حتى يونس به جازا **قوله** لان نسبة الخطيب  
 الى الكون مجاز لان المعنى اخطيب كوان الامير حاصل  
 اذا كان قايا كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز لكنه  
 خطيبا حال تلبس بملك الاكوان **قوله** والمجاز يونس بالمجاز  
 في شمس العلوم انه يقتضى احش اي المجاز الذي هو

في اول اسناد قايم الى اخطيب الذي هو بعض الاكوان  
 يونس بالمجاز الذي هو في اول الكلام وهو جعل الكون  
 اخطيبا لما كان اسناد قايم الى اخطيب مجازا لان الخطيب  
 صفة الاعيان دون المعاني **قوله** ويجوز ان يقدر زمان  
 اي على تقدير رفع قايم يجوز ان يقدر زمان مضاف لان  
 ع ليس مما وجب فيه حذف الخبر فلا يشترط فيه كونه مصدا  
 معنى ويكون التقدير اخطبا وقات كونا لا امير قايم  
 فيكون اخطيب بعض اوقات كونا لا امير لان <sup>التفضيل</sup> افعلا  
 يكون بعضا ما اضيف اليه ويكون اسناد قايم الى  
 اخطيب اسناد الى الطرف مجازا **قوله** نحو نهاره صايم  
 اي جعل زمان كونا لا امير اخطيب قايا يكون الامير  
 خطيبا وقايا فيه كما جعل النهار صايا كونه صايا  
 فيه **قوله** لتاويج تقدير الزمان مع ما عطف عليه  
 فعل تقدير الزمان ولا يدرى من اسناد قايم الى الزمان  
 الذي هو اخطيب **قوله** وصويده اي بويده تقدير الزمان  
 جعل الزمان الذي هو يوم الجمعة خبرا عن اخطيب  
 فانه شرع في كون اخطيب عبارة عن الزمان **قوله** لان الاخبار  
 عن ضرب زيد بيان للقرينة الدالة على الخبر المحذوف  
**قوله** يكون حاله معقول المصدر اي عن ياد المتكلم او  
 عن زيد لا عن ضمير حاصل الالة عايد اليه ضربى وهو ليس  
 بقايم **قوله** فان كان عاملا اي عاملا قايا **قوله** كان بعينه مذهب



الكوفيين لا يخرج يكون قايما قيد المبتدأ والخبر للحصول  
مطلقا لا فرق بينهما الا باعتبار تقدير حاصل مقدم على قايمة  
في هذا الوجه موخر على مذهب الكوفيين **قوله** الزم اختلاف عامل الخ  
لان عامل ذي الحال وهو المصدر **قوله** لم يلزم شيء من ذلك المذكور من  
تقدير المبتدأ واختلاف العامل **قوله** حال من ضميره اي ضمير كان الراجع  
الي زيد فيكون العامل فيها كان **قوله** ومنه الخبر فيكون الحال قيد للخبر  
للاستعداد **قوله** وقد وقع في لزوم الاتحاد اي اتحاد عامل ليس يلزم  
والله يذهب ان ما لا **قوله** ثبت على هذا وجه آخر اي ثبت على تقدير  
عدم لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها ثم يطبق هذا الباب وجه  
آخر سوي الوجه الذي ذكره الشافعي وهو ان تقدير الخبر المحذوف  
حاصل من غير تقدير اذا كان ويكون عاملا في الحال مع كونه حالا  
غنى عن فعل فزيد او مفعول **قوله** لا يخرج معنى الشرط وهو كون فزيد معلقا  
بذلك الوقت كعقوب الجزاء بالشرط **قوله** واذا هذه للاستمرار لا للال<sup>ستقيا</sup>  
فلا حاجة الى ما قيل انه تقدير اذا اذا ان زيد الاستقبال وتقدير  
اذا اذا اريد المضي **قوله** ومع الجملة المضاد اليها قبل الواجب<sup>المضاد</sup>  
هو اليها لكونه صفة جرت على غير من هي وليس بشيء لان المضاد<sup>المضاد</sup>  
مستلزم الجار والمجرور لا الي اذا **قوله** ولم يثبت في غير هذا المكان  
اي حذف اذا الظرفية الخالية عن معنى الشرط مع المضاد اليه لم  
يثبت في غير هذا المكان فلا يرد ما قيل ان في مواضع القاء<sup>الفصيحة</sup>  
يحذف اذا مع المضاد اليه وهو كثير **قوله** ومن قيام الحال مقام  
الظرف ولا نظيره وان كان الحال مودبا لمعنى الظرف او معنى جاء

زيد

زيد كالجاء وقت ركوبه **قوله** انما غلوا عنه اي عن معنى  
الناقصة لا التامة **قوله** لان مثل هذا المنصوب لا يكون المقصود  
الذي يحى بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة  
**قوله** وذلك اي كونه المقصود عموم المبتدأ ثابت **قوله** لان  
اسم الجنس المرفوع باللام او بالاضافة بمعنى فزيد فزيد فزيد  
افراد الخبر الواقع من المتكلم على زيد حاصل قايما **قوله** دفعا  
للتراجع بل ارجح من ارادة بعض ما يقع عليه دون بعض  
**قوله** ولا يجوز حذف الموصول الى ان يقال اذا قامت قرينة  
قوة دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب  
المفعول معه ان تقدير ما لك زيد ما لك وبلا سكر اي ما  
ضرب اياه الخ وكذا اكثر شدة السوق ملتوتا تقديره اكثر  
شدة السوق شربة ملتوتا اي ما اكثر شدة اياه الاستربة  
ملتوتا **قوله** امتناع تاليه الخ حوز الكسائي اتساع المصدر  
المذكور بالتابع فيقول ضرت فزيد كذا وضرت فزيد الشديدا  
ومنع غيره فعليه معنى الفعل عليه كذا في الرضى **قوله** لا يخفى ان ال<sup>استقيا</sup>  
الخ بيان للضعف ما ذهب اليه البعض بانه لا استفاد المحض<sup>المفصو</sup>  
من هذا التركيب انما تقدير كونه متبدا والخبر له ليس فزيد ما  
يفيد المحض **قوله** قال الشيخ الرضى الخ ونسك عليه بما في نفع البلاغة  
وانتم الساعته **قوله** ولولا في مع بان في كل رجل مع صنيعة  
كان مع ما بعدها خبرا فكذا الواو التي هي بمعنى مع اي يكون خبرا  
مع ما بعدها **قوله** وفيه ان المحطوف الى المعنى ان الواو وان



كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان  
صيغة مفعولاً على السند لم يكن خبراً **قوله** والنجوى العطف على  
قوله لا يصح وابتداء للمانع المعنوي من كون الواو مع بعدها خبراً  
حاصل اندح لا بد من القول بان الرفع في ما بعد الواو مفعول عنها  
لعدم قابليتها له لكونها في الاصل حرفاً عطفياً في نصب المفعول  
معه ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو  
في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعد ما عارضة  
كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ذلك  
القول لا يصح لان اذن مع الى آخره **قوله** لا يستحق الرفع لفظاً قيد  
بذلك لانه يستحق الرفع محلاً النياتية عن عاملى نحو زيد مع  
غيره **قوله** حتى ينقل الى معنى نقل الاعراب الى ما بعده لعدم القابلية  
رفع استحقاق الاعراب لفظاً اذا المعنى لنقل الاعراب المحلى  
لعدم تعدده ومع اذا وقع خبر الاستحقاق الرفع لفظاً فكيف  
ينقل عند نيابة الواو عنه الى ما بعدها **قوله** ابل يكون عطف  
على لا يستحق اي مع اذا وقع خبراً يكون منصوباً لكونه ظرفاً  
عادم التصرف لانم النصب في قوله منصوباً اختياراً لما ذكره  
المرضى من ان مع معرب لدخول التنوين في نحو كذا معاً وانجلاء  
من وان كان شاذاً في نحو خرجت من مع وظاهر كلام سيبويه  
**قوله** انه مبنى الصيغة في اللغة العقار في الصحاح الصيغة العقار  
والعقار بالفتح الارض والشمل ويقال البصر في البيت عقار  
حسن اي متاع واداه فقوله والمتاع عطف على الارض **قوله**

وهمن كناية عن مصحفاً كلام صحيح في انها مستعملة بمعنى  
الصيغة اعني الحرفة بطريق الكناية لكن في الاشخاص عدل الحرف  
في الحقيقة في شمس العلوم لا يعرف العرب من الصيغة الا  
الحرفة وفي العام من الصيغة العقار الارض المغلة وحرف  
الرجل وضاعة وتجارة ولعل توجيه الكناية ان حصول  
العقار الاغلب تابع ورد في الصيغة مسبب عنها **قوله**  
عن مصحفاً على صيغة اسم المفعول في الاشخاص وهو  
لحانه مصحفاً وصحفاً الكلمة اذا غير ما وانه زيادة لفظ مصحفاً  
بجهد لطف الا اذا دخله لغو المقصود **قوله** الظهور فساد  
المعنى اذ ليس واحد من الرجال مقرراً بصيغة كل رجل **قوله**  
لانه ليس مقصودا يعني ان المعنى وان كان صحيحاً الا ان كل  
صيغة مشتركة بين شخصين مثلاً فيصير ان كل  
مقرون بصيغة رجل بالكل هذا المعنى ليس مقصوداً اذ  
المقصود ان لكل رجل صيغة وهو مقرون ومشتغل بما **قوله** المقصود  
واضح المعنى ان الضمير راجع لكل ومقرونية كل رجل بصيغة  
كل رجل اما بان يكون اي واحد من مقرونا بصيغة كل رجل  
وذلك بين البطلان لا يمكن ارادته واما بان يكون هذا  
مقرونا بصيغة وذاك بصيغة وهكذا وهو المقصود هو  
واضح فلم يبالوا بها بما العبارة معنى ظاهر افاده يادى  
تأمل وكذلك يقول ان الضمير راجع الى رجل وبغير العموم المستفاد  
من كل بعد رجل راجع الضمير الى رجل كانه قيل الرجل مقرون



بصيغة اي رجل كان **قوله** قيل في توجيه التقدير اي تقدير الخبر  
 كان اللاتي ايراده تحت قوله اي كل رجل مقرون مع صيغته  
**قوله** فيجوز مسددها مسدكونه من معمولاته بخلاف ما اذا اجل  
 معطوف على المتبدا وقد خبر مقرونان فان كان يكون من  
 تمام المتبدا و متقدما على الخبر لا مشتركا فيه ولا يجوز نيابة  
 المتأخر عن المتقدم كما سيجي **قوله** حذف المؤكد على صيغة  
 اسم الفاعل وهذا لا يجوز لفوات الغرض من التأكيد **قوله** وجوز  
 النصب لما تقرر ان عامل المفعول معه اذا كان لفظا او  
 جازا العطف فالجهان يمكن ان يقال في ذلك مخضبا اذا كان  
 المعطوف عليه مذكورا **قوله** لان صيغة ليست الخ مع التثنية  
 حذف الخبر في هذا المتبدا و مشروط بان يعطف عليه اسم  
 بالواو **قوله** فيان حذف المؤكد الخ فيما نحن فيه من هذا القبيل  
 حيث حذف مقرون مع تنبيهه المستر وتكيد **قوله** لا بدله  
 من فعل الخ وليس فيما نحن فيه العامل في صيغة الا المقارنة  
 المدلول عليها بالواو فلا يصح كونها مفعولا معه فلا يجوز  
 المصيب **قوله** انظر الى الصورة اي صورة الكلام حيث حذف  
 الخبر و اقيم المعطوف على ضميره مقامه **قوله** كالقول في اقيام  
 وعمر والتشبيه ان الخبر مقدم على المعطوف في كلا المثالين  
 وان اختلفا في كونه مقدرا في احدهما مذكورا في الآخر  
 في ان خبر المعطوف محذوف بقرينة خبر المعطوف عليه و  
 الاصل كل رجل مقرون مع صيغته و صيغة مقرونة معه ويرج

ولا  
 لا

على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم مسد  
 شيء مسد لا ان يقال اجري للمعطوف مجري المعطوف عليه  
 فلم يزم وجوب حذف الخبر **قوله** كما هو الظاهر لفظا لقلة الحذف  
 وحل اللفظ على المعنى المتبادر بخلاف التقدير السابق فان  
 فيه حذف الخبر بين المعطوف عليه والمعطوف وتكرار  
 المعنى **قوله** ولا يجوز الخ ولو جاز بيانه المتقدم عن المتأخر  
 للدلالة عليه لجاز نيابة فاما في ضربين هذين فاما عن الخبر  
 المقدر متأخر كما هو مذهب الكوفية ولا يصح ابطاله  
 بان فيه لزوم وجوب حذف الخبر من غير مسد شيء مسد  
**قوله** لانه من تمام المتبدا لا مشتركا في الخبر لا كونه معطوفا  
 على المتبدا وعلى وهم **قوله** لهذا الخبر حيث ان الخ هذا انباء  
 على ان المشي في حكمه تكرير الواحد فله حيثينان لا انه خبر  
 عن كل واحد منهما **قوله** فعينا للضم بان لا يستعمل الا للضم  
 على تعيين الخبر وهو قسمي اي ما اقسام **قوله** فيجوز بامانة الله  
 من عند الله ويمين الله المراد بامانة الله ما فرض على الخلق  
 من طاعته كانه امانة له تعجب عليهم ان يوردوها **قوله** لا يجب  
 حذف خبره بل يجوز ان يحذف كما في المثال المذكور وان  
 يذكر فيقال على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله  
**قوله** في قسم السؤال اي في قسم يكون يكون جوابه امرا او نيا  
 او استفهاما **قوله** امشا الخ اي امشا را بامانة كلمة اي المضافة  
 الى ان من المرفعات مقدرة في المتن على انه خبران وفي جعله

والله اعلم  
 ما بين يدي  
 من العلم  
 ١٩



من المرفوعات براسه إشارة الى انه ليس اخلاق خبر مبتدأ  
كما ذهب اليه الكوفي **قوله** بقرينة ما سبق وهو قوله ومنها  
المبتدأ والخبر ابتداء كلام اي جملة ابتداء ليس لها محلا  
من التعراب سبق تعريف **قوله** وانما لم يقل ومنها اي غير الاسبق  
السابق منها سواء قلنا انه مبتدأ ومحدد في الخبر وقلنا  
المستند **قوله** فلم يفصل لما هو مشعر الى وهو التوضيح بقوله  
منها ولذلك لم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل  
**قوله** لضعف الى دليل الكوفية يعني انها حرف ضعيف فلا  
يجعل على النصيب الرفع والجواب لان عملها المشايعة  
الفعل المتعدي فيعمل على ما يشبه **قوله** ولان اقتضاها  
الى وذلك لان معانيها من التاكيد والتشبيه والتمني  
والترجي والاستدراك يتعلق بالجرهين على السواء **قوله**  
ان قلت الى اي لائم صدق التعريف بعد زيادة لفظ احد  
على كل فرد من افراد المعرفة لانه ان اعتبر العطف **قوله**  
خبر ان واخواتها مقدما على الحكم فيكون المعرفة مجموع  
اخبار ان واخواتها فلا يخفى في عدم صدق التعريف  
على المجموع بل بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم مقدما  
على العطف فيكون المعرفة كل واحد من خبر ان وخبر  
اخواتها فالتعريف وان كان صادقا على خبر ان لا يصلح  
على اخبار واخواتها لانه ليست مسندة بعد دخول احدها  
**قوله** قلنا المعرفة حقيقة اخبار يا اختيار والشيء الثالث

وانما يحل الى اي لم يحل كلام المن على توزيع الحروف على  
خبر بحيث يتضمن تعريف خبر كل واحد من تلك الحروف فلا يخفى  
الى زيادة لفظا احدها ذلك بان يجعل اضافة لفظ خبر  
الي ان واخواتها للاستغراق فيكون التقدير جميع خبر ان  
ان واخواتها هي التي اسندت بعد دخولها على معنى ان  
كل خبر حرف هو المستند بعد دخول تلك الحروف **قوله** لان  
المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للماهية دون  
الافراد فالتعريف لا افراد غير ملائم **قوله** وان المناسب الى  
معنى المشهور فيما بينهم ان مقابلة الجمع بجمع يقتضي انقاس  
الاحاد على الاحاد وهي هنا خبر ان مفردة وان حمل الاضافة  
على الاستغراق يكون معنى كل واحد واحد لا بمعنى الجمع  
فبالعمل فيها النصيب الرفع لفظا او قدرا او محلا **قوله** ولا  
لشباب الاشجار كشيده شددت كذا في التاج **قوله** يستعمل الى  
الحكمه عليه وبمعنى الحكمه لكان نسبة بينهما فكل  
واحد من التاكيد والتشبيه والتمني والترجي والاستدراك  
المتعلق بدخول الطرفين ويتعلق بهما بالجمع **قوله** وعلى كل  
تقدير اي سواء اراد ابراث فيها لفظا او اراد ابراث  
اثر فيها معنى وفيه إشارة الى كلمة والتخبر لا للتخيم والاكاث  
الراجح لا يقول على هذا لا ينقض وانما حمل على التمهيد إشارة  
الا انه لا حاجتي في دفع النقض الى ارادتها مع الاستفاد كل واحد  
من الاثرين في مواد النقض بخبر المبتدأ او اي لا ينقض



التعريف بجبر المبتدأ الواقع بعد ان المفتوحة والمكسورة  
 المكسورة عن العمل بما اذ ليس دخول الابرار اثر اصلا اما اللفظي  
 فط بطلان عمله بما واما المعنوي فلانه بعد لحرقها الكافة لم  
 يبق فيه المعنى الذي كانت موضوعة له اعني التاكيد بل اقله  
 جديد المعنى المحرر القاهر من المفتوحة فرع عن المكسورة فوضع  
 انما يفيد المحصر كما ولجمعتنا في قوله قل انما يوحى الى انما  
 الحكم الواحد فالاولي القطر الصفة على الموصوف والنات  
 بعكس في الرضى روى ابو الحسن وحده في انما الاعمال و  
 الالفاء لكن الاعمال قل فيها لان التاكيد الذي هو معناها  
 بقوة الثابت لا تجديد معنى آخر ولكن لا يتقضى التعريف  
 بجبر المبتدأ الواقع بعد ان المكسورة المحققة الملقاة  
 عن العمل وذلك لان المثقلة كانت مفيدة لاثرا لفظي  
 ومعنوي معنوي فلما قصد ابقاء الاثر المعنوي و  
 ابطال اللفظي خففت قد دخول المحققة الملقاة لا بطلان ابقاء  
 اللفظي اللفظي وبقاء المعنوي لا الابرار الاثر المعنوي  
 فتدبر وكذا الجواب في لينا ولعلنا ولكنما وكانا المكسورة  
 الملقاة عن العمل فان دخولها لا يقاء المعنى المحقق  
 قبل الكسوة وبطلان الاثر اللفظي لا الابرار اثر لفظي  
 او معنوي هكذا احقق المقال ودع شك القيل والقال  
 وان يقال نهى خبره بالح في الرضى واما الجملة الطليعية كما  
 الامر انتهى والباء والجملة المصدر متجوزا لا

والحق

والعرض والتمنى ونحو ذلك فلا يرى منعها من وقوعها خبر لان المكسورة  
 ولكن في شرح التفسير وحكي ابن عصفور في شرح الجمل الصغير خلافا  
 في وقوع الجملة الغير المحتملة للصدق والكذب خبر لان وجه الجواز  
 انتهى ولعل الشرح لا جمل الاختلاف لم يذكره **قوله** لانه استثناء راجع  
 معني انه استثناء مفرغ من طرف المعنى المعنى الفعل المستفاد من  
 كانت التشبيه فيكون استثناء من وجوه السه كانه قيل وامره  
 كما من خبر المبتدأ في جميع الاحكام الى في التقديم فيجب ان يكون  
 مشتركا بينهما فلا معنى لاضافته الى احدهما وما قيل من ان  
 المراد اي تقديم خبر ان فان حكم الامتناع وحكم تقديم خبر  
 المبتدأ الجواز والوجوب فانما يصح لو قيل لا تقدم دون في  
 بان يكون استثناء من امره وامامه كلف في فلا لانها مركبة في  
 كونه وجه التشبيه كما لا يخفى **قوله** استثناء مفرغ اي استثناء من  
 الحكم السابق بعد تقييده بالاستثناء الاول فيكون الكلام  
 جملة واحدة كانه قيل وامره كما من خبر المبتدأ في جميع الاحكام الا  
 في تقديم في جميع احوال الخبر الاحال كونه ظرفا **قوله** والحاصل  
 اي على كلا التوجيهين **قوله** واجري الجار والمجرور وان لم يكن  
 ظرفا مجري الظرف في التوسيع **قوله** اذا دخلت على النكرة ظرف  
 لقوله لني الجنس معني انها يفيد في الجنس اذا دخلت على  
 النكرة اما اذا دخلت على المعرفة فانه يفيد مدلول تلك المعرفة  
 لما يفهم من قوله خبر لاني الجنس اي خبر لا معدودة من المرفوعة  
 برباسه اذا دخلت على النكرة بخلافها اذا دخلت على المعرفة



فان لاحملقة من الغل وخيرة مرفوع بانه خبر المبتدأ فان قلت  
لا بد من التقييد بان لا يكون تلك المنكرة مفصولة عنها <sup>الضم</sup> لانح  
خبر المبتدأ قلت المراد بالدخول الورود لا يراثر فيها فلا حاجة  
الى التقييد ثم اعلم ان ارتفاع خبر لا يها متفق عليه اذ لم يكن  
اسمها مبنيًا بان دخلت على المنكرة المضافة واما اذا كان  
اسمها مبنيًا فادخلت على المنكرة المفردة مثل الرجل في الدار  
ففيه خلاف مسيويد فان قال ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ  
ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء لانه لما صار الاسم الذي كان  
معربا بسببها متبعا مع قرينه منها استبعد ان يكون الخبر  
البعيد منها يستحق بسببها التعراب فيبقى على اصله من الرفع  
بالابتداء ولا يخفى ضعفه لانها عاملة في الاسم الا ان نصيب  
من الاستعارة صار قسما وذلك مفقود في الخبر وقيل لان لا  
يقض ان كان لا التقي على وجه المبالغة وان للاثبات على وجه  
المبالغة وجه ضعف ظاهر لانه اذا كان محل النظر على النظر  
ممكنا لا يصار الى محل النقيض على النقيض فانه فيه اعتبار التناقض  
وجه التناهي **قوله** والمثال يتبع الموضع اذا كان فيه احتمال  
ما مثله واحتمال غيرهما على السواء واقع اذا كان احتمال غيره اظهر  
كما في مثالي **قوله** كما في تواع ان يعني كما يجوز في تواع اسم ان  
وان كان معربا الجمل على المحل فكذلك يجوز في تواع لاسم لا معربا او  
مبنيًا لانها مبشرة بان **قوله** انما قال ذلك المعنى في قوله كما الظ  
للاعتراض السابق بان ما ذكره المصراع متبني على اللفظ فلا بصرة

احتمال الصفة بناء على غير الظ من الجمل على المحل **قوله** بدون سماحة  
يعني يكون المعنى ليس لغلام رجل طرف في الدار وهذا المعنى  
سميح وما قيل انه لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد طرفا فليس  
بشي لان انصافها بالحدوث والتجدي في وقت دون وقت  
لا يقتضي صحة تقييد نفسها بالظ فانه يقتضي انقسامها  
الى المفيدة بالظ وغير المفيدة به **قوله** اجعل الخبر من هذا القبيل  
اي جعل الخبر المتعدد خبرا واحدا بتاويل المجموع **قوله** الا اذا  
اضنع المعنى في قوله وهي اسم وفعل حرف **قوله** ولا يمنع الاقتصار  
على فيها وان كان يمنع الاقتصار على طرف فيلزم الكذب **قوله** اجعل  
على امر شامل ليس المراد الشمول بحج الصدق بل بحج التحقق فان  
لفظ الجرد يستلزم نفى جميع الصفات **قوله** التي المستفاد رفع الوجود  
الواطي اي النفي المستفاد من الاقتصار بالخبر مع الوجود  
الذي هو رابط بين السند للسند اليه سواء كان طرف ذلك الوجود  
الرابط الوجود المجموع كما في لا اله موجودا وغيره كما في الرجل  
في الدار ولا دلالة للعامة على الخاص فلا يكون قرينه على تقدير وجود  
**قوله** قال الاندلسي في شرح التبيين للفاضل المصري مرئيه  
المعجم التزاما لحدف مطلقا كالزخري او شبهه ان يكون الخبر  
ظرفا للجزء ولا فليس بمصيب **قوله** يجوز والحدف عندهم اكثر  
من الاثبات **قوله** فيكون لاح من اسماء الافعال اذا كان لا اهل ولا مال  
بمعنى اتقى اهل والمال يكون لاسم اسماء الافعال الاخر فيكون  
مع معموله كالمات قد لا او رد عليه يجوز ان يكون حرفا تابعا



من باب الفعل كحرف النداء وليس بشئ لان حرف النداء ثابت  
عن فعل مقدر بعده لان الاصل بان هذا صوت لا يصرح به في  
بعض شئ المقصود والرضى وفيما نحن فيه ليس انقضى مقدر بعد لا  
والمن في هذا ان المنادي مفعول كحرف النداء ودميل في النام  
اسماء الافعال **قوله** في المصريح الح ما ذكره المصريح في شرح  
في بحث المنادي واما في هذا في ان حرف النداء اسماء الافعال  
ان اسم الافعال ليس فيها ما هو اقرب من حرفين ومن هذه الحروف  
الضمة وهي حرف واحد ولا يطل لون الضمة اسم فعل بطل التوبة  
اذ لا يابل بالفضل انتهى ولا يخفى ان هذا الترتيب لا يجري في الاوّل  
هذه العبارة بان جميع اسماء الافعال منقولة عن المصادر  
وعن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا اخرى عن الطرف وعن الحار  
الحروف وصرح به في الرصدي كان الترتيب وجبها لكن المصريح  
**يقول** ان نصيب اسم الفعل لا بد له من فعل ولا فاعل جعنا وما  
او ر عليه انه يجوز ان يكون فاعله للضمير المضمم بالمفعول  
بشيء اما الاول انه ذكر الشارح في بحث المضمم ان يجوز ان  
المفعول ومعنى قصده في المصريح الا ان كان بعد المفعول  
بل وصل في نعمه جدا او قصدا للتعظيم مع اتصال المفعول في  
ضمير الشأن والثلاثة هي ما معدومة اعني قصد التعظيم والمحبي  
بالمفعول في التفسير واتصاله بالمضمم واما ثانيا فانه قد يحد  
اسم لا يلزم حذف التميز بحد في الفعل والفاعل والتميز وذلك  
احجاف **قوله** لا يدخلها على القيلتين في المصريح في شرح الفصل

الخويزن

الخويزن يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس فيقولون ان  
الحرف الذي المبكى له اختصاص بالاسم والفعل لم يكن له عمل في احدهما  
وما لا يدخلها على القسمين فالقياس ان لا يعمل في احدهما قلت  
لا خلافة في اعمال التي لئلا الخبيث واذا صرح اعمالا بالاتفاق فلا  
يعد في الاعمال فان زعموا عملان لا الناصية غير الاخذة على  
الفعل **قوله** المفهوم الخ يعني ان جميع الضمير متقدريه معنى لكون  
ما سبق **قوله** وبصحة الجاء يشترط بصحة اجراء حكمه ليس عليها  
لان حكمه المشبه به يصح اجراءه على المشبه بالضمير راجع الخ لم يلتفت  
اليما شرح لانه يكون اعمالا مفهوما ضمنا وان فهم المرجع  
اظهر مما ذكره الشارح في قوله الموجب لعل على ليس اشارة الى ان معنى  
كون التشبيه مشاذا انه قليل اعتبار في الاستعمال حتى لا يعمل  
لا بسببه او هو على خلاف القياس فلا يراد ما قبل انه لا شذوذ  
في التشبيه انما الشذوذ في شئ محض وما قيل ان الضمير راجع الى  
عمل المفهوم من اضافة الاسم الى ما فلا يخفى وكذا لا يعمل  
لاجل مشابته بما حتى يقال عمل ما في لا شاذ **قوله** فالواو هو  
الشعر صرح به في الرصدي فن زعم وقال وهو النكرة وان التخصيص  
بالشعر فحل لا يملك من شواهد **قوله** في المصريح المذكورة في الامتياز  
السابعة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة في المصريح اذا خذ  
الاقران ولا يبرح في موضع الحال المؤكدة كما يقول انا فلان  
مطال استجاءا كذا في بعض الشرح **قوله** فانه كاسم ليس  
يعني ان اسم ليس يشبه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة محضة

الفعل قبله فالمانع من ان  
يكون فالرافعة غير ما للاذلة  
على



فكذا اسم **الزور** فان لنا ان نقدر ان نقل عن المبرد ان التقدير  
 لا الى ايراج **قوله** ان المعنى على العموم فان المقصود عموم نفي البراج وشموله  
 لكل فرد من افراد **قوله** قال الشيخ ان ما يندلج فادة بمعنى ليس عموم  
 النفي راد اعلى من عموم ان العموم مختص بالالف في الجنس لتضمنه  
 من الاستغراقية **قوله** فانه نفي في العموم لتضمنه من  
 الاستغراقية ولذا قال صاحب الكشاف ان قراءة لا ريب فيه با  
 لفتح ابلغ من قراءة لا ريب بالرفع اي من حيث ان في الفقرة على  
 اعتبار الحيشية ما نقرر عندهم ان في الحيشية معتبرة في  
 تعريفات الامور التي يختلف بها الاعتبار كالكميات الخس  
 والحقيقة والمجان **قوله** طرد التعريفات منع تعريف علم المفعولة  
 وتعريف المنصوب حيث يصدق الاول دون اعتبار الحيشية  
 علاج سلمات والثاني على سلمات **قوله** لصحة اطلاق المفعول  
 بالمعنى اللغوي المفعول الذي استقر من الفعل وهو الاحداث  
 والايقاع ويعبر عنه بالفارسية بكون فمعي المفعول الشيء  
 المحدث اي الاثر الحاصل بالاحداث ويعبر عنه بكونه مشدود  
**قوله** لفظ الصيغة الصيغة والبناء والوزن حقيقة في الشبهة  
 الحاصلة للكلمة باعتبار عدد حروفها المرتبة وحركاتها والمعينة  
 ومكوناتها واعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل في موضعه  
 وقد يقال لجموع المادة والهيئة ايضاً والمراد ههنا ولاشك  
 في تعلها باللفظ باعتبار المعنى اللغوي فان المادة والهيئة  
 المذكورة انما يعبران في الكلمة بحسب وضع اللفظة **قوله** لقابل ان

يقول ان المفعول المطلق اي مدلوله لا يجوز ان يكون مفعولا  
 بالمعنى اللغوي انه لو كان كذلك كان انما الفاعل صادرا عنه  
 بواسطة فعل من افعاله فلا يتخلو اما ان يكون مفعولا بواسطة  
 عين ذلك الفعل الذي وقع مفعولا او بواسطة المحدث  
 الذي حيزه مدلوله كالمفعول او بواسطة غيره ذلك الفعل مما  
 يلزمه مثلاً ضربا في قولك ضربت ضربا لو كان مدلوله مفعولا  
 لغويا للمتكلم فلا يتخلو من ان يكون مفعولا له وصادرا منه  
 بعين ضربا بمدلوله الذي هو المحدث او بفعل آخر بما حدث  
**قوله** ويحتمل على الاول اي على كونه مفعولا بعين ذلك الفعل ان  
 الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعاني المصدرة  
 امور نسبية بين فاعلي والاثار الصادرة منه والنسبة لا يكون  
 عين احدا المنتسبين بالضرورة فلو كان مفعولا بعين ذلك  
 الفعل يلزم اتحاد الفعل مع المفعول لكون المفعول المطلق عين  
 عين ذلك الفعل **قوله** وعلى الثاني اي يحتمل على الثاني اي على كونه  
 مفعولا للفاعل بواسطة غيره ذلك الفعل ان المفعول المطلق  
 يكون محذوا واقعا ذلك الفعل عليه مثلاً اذا قلنا ان الضرب  
 مفعول للفاعل بواسطة الاحداث كلن الضرب محذوا  
 حادث فيكون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا حقيقة اي  
 انما من آثار الفاعل بهذا خلف **قوله** ولان لذلك الفعل الذي  
 يرد على الثاني ان للفعل الذي هو غير الفعل العامل في المفعول  
 مصدرا وكل مصدر مفعول العامل ذلك الفعل بواسطة غيره



فيكون هذا المصدر مفعولا للفعل آخر بان يكون احداث  
 الضرب مفعولا للفعل آخر كاحداث الثاني المتعلق باحداث  
 الضرب ولذلك الفعل الثاني ايضا مصدر هو مفعول للفعل  
 كاحداث احداث الضرب وهكذا فلزم التام في مصدر وفعال  
 غير متناهي من الفاعل من صدر من الضرب منه وذلك  
 بين الطالان ولا يمكن ان يقال انه تسلسل في الامور الاعتبارية  
 فان احداث الاحداث عين الاحداث لان المفروض ان  
 كل مصدر مفعول بغير فعل **قوله** واد فاعل الجاكر الهزة عطف  
 على قوله ان المفعول المطلق وليس بفع الهزة معطوفا على قوله ان  
 المصدر اذ لا اختصاص طر الايراد بالتاثير اذ حاصله ان  
 الفاعل الفعل المذكور او ما يكون عاملا في المفعول المطلق قد يكون  
 قابلا محضا ليس فيه جهة التاثير اصلا فمصدره لا يكون  
 مفعولا للتعين ذلك الفعل ولا بغيره **قوله** لا يخفى ان هذا الابر  
 فليكن لزم التام غير متناه على التام لانه اعم صحة اطلاق المفعول عليه  
 كلف ذلك صحة اطلاقه باعتبار بعض افراده بخلاف الفاعل الثاني  
 فانه لا يصدر عليها المفعول بالمعنى اللغوي اصلا **قوله** فالظالم  
 اعاد المصطلح اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه **قوله** اسم  
 قرن بفعل الا المراد بالفعل اعم من الحقيقة او الحكمي **قوله** ولم يند اليه  
 الفعل الخارج مفعول ما لم يسم فاعلا لانه ليس مفعولا اصطلاحا  
 وتسمية بالمفعول باعتبار ما كان قوله وتعلق به تعلقا مخصوصا  
 كونه خبرا مدلوله وحله او ظرفه او علة او صاحب متول لا يخرج الحال

والذي

والمتشبه

والمتشبه **قوله** لا يظهر وجه التسمية اذ  
 كان اطلاق المفعول عليه بحسب الاصطلاح لا يظهر وجه التسمية  
 بلفظ المفعول لان وجه التسمية عبارة عن نسبة بين المعنى  
 اللغوي والاصطلاح في نقل اللفظ منه اليه وكذا لا يظهر  
 وجه التسمية بالقيود المذكورة فيما عدا المفعول الصدوق تعريف  
 المفعول الاصطلاح على الكل بالاتفاق **قوله** قالوا في انما قال فالاول  
 لان رعاية وجه التسمية امر مستحسن فيجوز ان يكون من الاله  
 المرجحة **قوله** اما يختار الشق الاول هو انه مفعول بغير ذلك الفعل  
 فلو لم يزم ان يكون الفعل الذي هو نسبة عن المفعول الذي هو  
 احد المنسوبين قلنا انما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين  
 المعنى المصدر للفعل العامل فيه وليس كذلك فان المطلق  
 للمفعول المطلق الاثر الحاصل بالمصدر لا المصدر اي معنى  
 المصدر نفسه فالمفعول هو الاثر والفعل الذي هو نسبة هو  
 المعنى المصدر **قوله** الا الضم الذي هو عبارة عن الكيفية  
 الخصوصية مفعول للفاعل بواسطة الضاربية اي احداث  
 الضرب **قوله** وقد صرح المتأيد بكون المفعول عبارة عن الحال  
 بالمصدر **قوله** وعدم التميز اعطفت تفسيره **قوله**  
 وصيغة المفعول عطف على قوله اما يختار الشق الاول جواب  
 عن قوله وان فاعل الفعل قد يكون قابلا **قوله** من الفعل الذي هو  
 المصدر اعني اسم الحدث الجاري على الفعل اي المعنى المنسوب  
 الى الفاعل سواء كان صادرا عنه او لا فيشمل التاثير والتاثير



**قوله** الا انه حاصل المصدر في الفعل سواء كان اثر الفاعل او معنى  
 قائما به فيصدق في طال طول امثلا ان الطول الذي يعبر عنه بدماري  
 اخر حاصل بمصدر الفعل الذي يعبر عنه بدماري مشددا وان  
 لم يكن مفعولا المحدث بمعنى والمؤكد **قوله** وقد سأل الخ حيث اعتبر  
 في كونه فعل الفاعل اسنادا على جهة القيام سواء كان صادرا عنه  
 او لا **قوله** يجوز ان يجعل الخ حاصل كلامه كما انه يصدق على ما عدا المفعول  
 المطلق المفعول المضارع قيد يصدق على الحال والمستثنى انه مفعول  
 مع قيد مضمونه ومفعول بشرط اخر **قوله** وكانهم اثر والى  
 اختار والتحقيق في التسمية فهو باسما احفظان الحال والمستثنى  
 اخف من المفعول مع قيد مضمونه والمفعول بشرط اخر **قوله** او لا  
 وبالذات اي يتعلق به الفعل بالواسطة فتعلقه بشي آخر **قوله** بواسطة  
 انما مبنية على الفعل متعلق بها اصلا **قوله** معمول على سبيل الاتفاق  
 اي جري العادة انما قال ذلك لان معمول على سبيل القصد مجموع  
 المستثنى منه والمستثنى في الرض ان الجحى في قولك جاء في القوم  
 الا انه لا ينسب الي القوم مع قولك الا نهذا كما ان نسبة الي  
 الفعل في جاد في غلام زيد ورايت غلاما طريفا وكذا سائر المشتق  
 مع نوابها الى الخبرين لكنه جري العادة بانه اذا كان الفعل منصوبا  
 ارجح في خبرين او اجزاء فابل كل منهما للاعراب اعرب الجزء  
 الاول منهما بما يستحق المفرد اذا وقع منصوبا اليه في ذلك الوقف  
 وما بقي من اجزاء المنسوب اليه مجرد ان استحق الجزاء المضاف  
 اليه وينبغي ان استحق التسمية كما في التواضع المختصة وان لم يستحق

بواسطة تعلقه بالفاعل  
 والمفعول في لقطع النظر  
 عنها لا يكون للفعل تعلق  
 بخاص

مثنى

شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تبينها بالمفعول في محبة المربوع  
 للمفعول **قوله** يظهر في جميعها وهو انما كان تعلقه بها بالذات كان  
 تائرا في اتصاله فيتحقق الاثر اتصالا واما غيرهما فان تعلقه به  
 بالواسطة فان تائرا واسمحواق الاثر ايضا بالواسطة **قوله** اطلاق  
 المفعول المعرف اي المفعول بالمعنى بالمنسوب اليه في العناية  
 وهو نقله سابقا عن الفراء **قوله** من ضرورات صدق المقيد  
 ان لان المقيد هو المطلق مع القيد **قوله** فكيف يصح القول الخ  
 اي كيف يصح ما قاله الشرح بانه يصح اطلاق المفعول المقيد  
 بلفظه وفيه وله ومعه على المفاعيل لا رتبة وعدم صدق  
 المفعول عليها **قوله** امعنى شامل الخ وهو ما تعلق به الفعل  
 بالمعنى لصدره في الجملة سواء كان اثره او محلا او  
 ظرفا او غلة او مضاعفا للمفعول **قوله** لا المفعول اي ليس  
 هذه المقيدات المفعول فانه مختص بالان لان الضمير  
 المستثنى الذي هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى الالف و  
 لام اي الذي فعل بخلاف المقيدات فاعلم مستند الى الجاء  
 والخروج **قوله** كما في زيد حسن الغلام فانه الحسن المقيد بالاضافة  
 الى الغلام ومطلقة معنى تشمل الحسن المستند الى زيد والمستند  
 الى متعلقة لا الحسن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه  
 مستند الى زيد **قوله** حقيقة او حكما الخ يعني ان الفاعل ههنا  
 بالمعنى المصطلح وقد اعتبر في مفهوم القيام القابل للوقع  
 فلم يرد بان الفاعل ههنا ما يعبر الحقيقي وهو ما اسند اليه

كالممنصوب

كالمفعول المطلق



الفعل على جهة قيامه به والحكمي وهو ما يكون ناسبا عنه مخرج  
 عن التعريف المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول لعدم  
 كونه اسما الى فاعله الفاعل المحقق **قوله** فلا يبطل الطرح المنة  
 معنا بالمعنى اللغوي اي السمول لا بالمعنى المصطلح اعني المنع  
 وهو **قوله** فيشكل عليهم اي على البعض تخرج عما ذهب اليه  
 بعض النسخ فلا يشكل عليه اي على المصنف فيكون تعريفا على  
 النفي في قوله لا ان يكون **قوله** فيلحق هذا ما نقل من المصريح  
 كما نص عليه في الرضى فالمناسب المتعبر يقال قوله شيء  
 فعلة المتكلم الذي هو فاعل فعل مذكور وهو ضرب الاول  
 بمعناه لا اتحادهما في المعنى واما تفسيره بمعناه بان يكون مشتملا  
 عليه اشتمال الكل على الجزء فيقرب به زيادة الاسم والفاظظ  
 على الحال ما هو المتبادر وهو كون الفعل المذكور ملتبسا بمعنى  
 ما فعله سواء كان عينه او مشتملا عليه **قوله** لفعل علي  
 المصدر اي ان اريد بفعل ضربت الاستفاد من بان يحمل  
 الفعل على خلاف المصطلح **قوله** اسم لان كل كلمة موضوعه  
 بالموضع التبعي لغيرها واذا اريد بها نفسيها فيصدر عليها  
 انما اذ على معنى في نفسيها غير مقترن باحد الاثرية  
 التثنية **قوله** كما هو الظاهر من اصطلاحهم على إطلاق الفعل  
 مقابل القول **قوله** لا فيلحق اي الفعل الذي هو صفة مقصود  
 ضربت لا يصح ان ينسب الى ضربت فلا يصح انه شيء  
 فعلة المتكلم باعتبار انه فعل مضمون اعني الحديث

فلا تصديق

فلا يصدق على ضربت الشاخذ انه مما فعله فاعل فعل لا **قوله**  
 لان ذلك المضمون اعني الحديث يدل على انضوي لضربت  
 لدلالة على النسبة والرفعان ايضا **قوله** الفعل متنازل الى اي  
 الفعل المدلول عليه بقوله ما فعله متنازل للقول  
 المتكلم ايضا بل لفعل الجنان ايضا قطعا ولو جازا كيدا  
 يخرج عن التعريف مثل علمت علما فان دفع اذ الفعل لا يتنازل  
 القول **قوله** لان الالفاظ ليست موضوعا لانفسها بل لا  
 لها على انفسها اذ لا دلالة عقلية كما هو الوضع ما خور في  
 تعريف الاسم لكونه قسم الكلمة فلا يكون ضربت حينئذ  
 اسما فان دفع انه باعتبار انه مقول اسم **قوله** الجاري على  
 الفعل اي يكون له فعل يصح ان يكون جارا عليه ومذكورا  
 بعده فيخرج نحو الويل مما لا فعل له **قوله** لضربه التولاع الحان  
 الضرب والروية يصدق على انواع الضرب مرات الروية  
**قوله** يعني ان الفعل اي ضمير هو ليس يرجع الى المذكور  
 فقط اذ المراد بالفعل الاصطلاحي الذي هو قسم للاسم  
 والحرف كما يدل عليه قوله بمعناه فالاسم الذي فيه معنى  
 الفعل هيرد اخل فيه فتعريف المذكور لا ينفع في ادخاله بل هو  
 راجع الى الفعل المذكور ونعيم هذا القيد اما باعتبار نعيم  
 المذكور فيشمل المحذوف فانه في حكم المذكور واما باعتبار  
 الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم  
 الفعل من حيث انه يعمل **قوله** موطوفا على قوله مقدر فيكون



ما خلا تحت قوله او حكما قسما منه اي المفعول المذكور حكما  
 نوعان ما يكون مذكورا حكما وهو المعدر وما يكون فعلا  
 حكما وهو الاسم الذي فيه معنى المفعول هذا لكن عبارة  
 الشرح صريحة في تعيين المذكور وما ذكره المحقق انما  
 يتم لو قدر قبل قوله مذكور احكاما حقيقة لفظا فعلا ويكون  
 حقيقة وحكما متعلقا بالمقيد والمفيد معا فيفيد قوله  
 حكما التعميم في المفعول المذكور بعد ارتكاب ذلك يرد عليه  
 ان الضمير في قوله اذا كان مقدر راجع الى المفعول الحقيقة  
 وان المفعول الحقيقة كما يكون مذكورا حقيقة او حكما كذلك  
 الاسم الذي فيه معنى المفعول فما وجبه تخصيصه بالمفعول  
 الحقيقة فلو كان قوله او اسما عطف على قوله مقدر كان  
 التقدير كما اذا كان المفعول الحقيقي اسما كان فيه معنى  
 المفعول ولا يخفى بطلانه فالصواب ان يحل عبارة التسمية  
 الاحتباك هو ان يحذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني  
 بقرينة الاول كما في قوله تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا  
 فيه والنهار سبطا اذا المراد جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا  
 فيه والنهار سبطا لتبتغوا فيه والتقدير وهو اعم من ان  
 يكون فعلا مذكورا حقيقة او حكما او اسما فيه معنى المفعول  
 الحقيقي مذكورا حقيقة او حكما وما قيل ان عطف على قوله  
 مذكورا ولا يعني ان المفعول المذكور يشمل الملفوظ والمفكر  
 والاسم لان المراد من المفعول اعم من الفعل وشبهه ففيه انه

يقتضي

يقتضي ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا يكون  
 مذكورا اصلا **قوله** وهو بيط والخارج الى الخارج المفعول المطلق  
 الذي يكون للنوع والعدد ولزيادة مفهومه على مفهوم  
 المفعول والذي للتاكيد اذا عبر به بلفظ مفهوم مغاير لمفهوم  
 المفعول متحد معه في التحقق **قوله** بل اراد الى اي اراد ان معنى  
 المفعول مشتمل على مدلول الاسم والقرينة على هذه الارادة ان  
 قوله اسم ما فاعله ناعل يتبادر منه مغايرة ما فاعله لمدلول  
 المفعول فلا يمكن ان يراد من قوله بعناه اشتمال مفهومه  
 على مفهوم الاسم بان يكون جزء مفهوم الذي هو المنسوب  
 عين مدلول الاسم فيكون المراد الاشتمال والاتحاد من حيث  
 التحقق وما قيل ان المفعول اذا كان مصدرا يكون مفهومه  
 عين مفهوم المفعول مدقوع بما مر من ان المفعول المطلق  
 هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه **قوله** وذكر الى الواو  
 للحال في بعض النسخ وانه ذكره للعطف على قوله ان  
 تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقر به  
 بينهما ان قيد الحقيقة مراد تعريفات الامور لا اعتبارا  
 وان لم يذكر المراد من حيث انه بعناه وهو متعلق  
 بذكر المقدر يعني ذكر المفعول المطلق من حيث ان  
 المفعول مشتمل على بعناه ومتحد جزء مدلوله به في  
 الحق فيقول المراد به بيان جبره ومتحد به ولا يخفى الى الوجه  
 الاتحاد بينهما **قوله** لتقديم وتأخير بينهما فان الكراهة للتع

من حيث التحقق بان يكون  
 تحقق جزئية الذي هو المراد  
 تحقق مدلول الاسم



هي مفعول به متقدم في التحقق على الكراهة المتعلقة  
 به ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل والنسبة متناهية  
 عن المنتهين في التحقق **قوله** وان كان هو التاديب في  
 التحقيق فان المعنى المخصوص الذي يعبر عنه بزدن من  
 حيث انه مولى يقال للضرب ومن حيث انه قريب عليه  
 الاثر جارحاً لا يليق به يقال له التاديب فيصدق على  
 التاديب انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور متقدم  
 به في التحقق لكن لم يذكر من حيث انه متحد بالضرب  
 بل ذكر من حيث انه مغاير له بالاعتبار وعلته **قوله** لا يقال  
 يقيد الاتحاد اي بقوله وذكر من حيث انه بيان له وتحدد  
 مع **قوله** الى اعتبار القيد السابق وهو ان تحقق الفعل با  
 اعتبار جزيه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم **قوله**  
 قيد الاتحاد من تمة السابق لانه مفهوم الحيثية المتنا  
 من قوله معناه المضرب بالاتحاد في التحقق **قوله** فلو قيل الضوا  
 فما قيل على ما في الرضى لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا  
**قوله** ان كان ماسحة بالطلاق اسم لكل على الجزئية لدفع توهم  
 السهولة ذلك لانه تاكيد للفعل في الحقيقة كانه قيل احدثت  
 ضربا ضراوا والتاكيد اللفظي يدفع توهم السهولة اي توهم تلفظ  
 الفعل لا في قصد بناء على ان العاقل لا يسهو مرتين واما  
 دفع توهم التجوز في السند بان يراد بضرب مثلا الشتم فلا  
 ذكر الاشارة من غير قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي

يدفع

والله اعلم  
 على عبد الله بن محمد بن احمد  
 بن عبد الله بن محمد بن احمد

يدفع احتمال تحمله على المعنى المجازي **قوله** ان كان  
 دفع ان يكون كلمة مجازية عن الامر بالمكلم فيفيد انه كونه بدائيه  
 لا انه يدفع التجوز في الاسناد كما يوجه التفسير بقوله اي كونه  
**قوله** المصدر المعروف بالام الجنس مخو جعت الرجعي **قوله** لان كان لنا  
 بنا على ذلك لانه على نفس الماهية من غير يقيد وصف او عدد **قوله**  
 وجب تخصيص الزيادة لا كما وقع في الرضى المراد بالتاكيد المصدر  
 الذي مدلوله مدلول الفعل بالزيادة شئ من وصف او عدد **قوله**  
 وان كان النوع بنا على دلالة على كونه معلوما للمخاطب وهو ما  
 على الحد الذي هو مدلول الفعل فانه قيل رجعت الرجعي المعلوم  
 وجب ان يقال الحفيد بحيث لا يترك في الرضى انما يعني بالنوع المصدا  
 للمصدر الموصوف انما بان يكون موصوفا على معنى الوصف كما  
 لفقه في الحذف والاشارة الى المصدر المعروف بالام الجنس موضوع  
 على معنى الوصف وهو معلومة المخاطب **قوله** او كلما تخو ضربت  
 انواع الضرب **قوله** مفهوم ما مخصوصه مخو جعت الفرقضاء  
 اي تعود المحس باليد او بعينه مخو ضربت نوعا من الضرب **قوله**  
 او مفهوم ما من الام العبد مخو ضربت الضرب في امر يد نوع مفهوم  
 بين المتكلم والمخاطب قيل ذكره **قوله** مخو ضربت فان صيغة الفعل  
 للنوع مخو جعت وسركية **قوله** وضرب اي فيما ينشئ المصدر او يجمع  
 لبيان اختلاف الانواع **قوله** او من المادة اي يكون الحرف الحروف  
 مدخل في ذلك **قوله** مخو القهقرى فانه يدل على الحدوث باعتبار  
 حصول المادة كالا لصفة فقط ولا يشاء لها في ذلك ما يكون



على هتفت **قوله** او غير الدلالة الخ اي من الماداة الغير الدالة على الحدث  
 مع صدق الحديث عليه فان انواع الضرب ضرب وكذلك وبعض  
**قوله** وان تقول الخ فكيف في اخلافا من قولنا ويد ويد **قوله**  
 اي وحدة فان الواحد عدد عند العامة **قوله** يعومها ويجوزها  
 اي يعوم الكثرة نحو ضربته ضربا باء ويجوزها نحو ضربته **قوله** ضربتين  
 بالسوط اشار بافراد ما الى ان تثبت الالة ونحوها باعتبار تشبه المصدا  
 وجمعا انك ربما قلت ضربته سوطين اسواط انك لم تضرب العدد المذكور  
 الاسوط واحد الاظهر في العبارة الخ لانه يرد عبارة الشيخ ان دلالة على  
 تمام الماهية المعراة اي الخالية عن الدلالة على التعدد في ثباته في دلالة  
 عليه بعد تحقق علام التثنية والجمع فلا بد من تفسير المعراة بالمفيدة  
 بالتعريف فيقول الجمع غير القابل فلينزل المعراة بغير القابلية لكان  
 اظهر **قوله** تخصيصا كان كما اذا كان للعدد **قوله** فاننا نقابل ذلك اي قابل  
 للتعدد **قوله** والتكثير **قوله** مجازا بجلالة التضاد ويراد بالكثرة  
 ما يقابل الوحدة **قوله** كما في قوله تعالى افديني قال الرخصي قد يعنى  
 معناه كغير الروية اي كغير ما نرى في وجهه في السماء ومقطوعا  
 لنزول التي تجوز القياس من بيت المقدس الى الكعبة لكونها في الابل  
**قوله** و كان ابلغ لكونه اول على دفع توهم السهو والتجوز لان تعابر **قوله**  
 اللفظ مع اتحاد المعنى او على عدم السهو والتجوز **قوله** وقدرنا  
 امثلة او امثلة تغير المصطلح حيث قال و اما ان يدل على  
 الحدث نحو الابل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا  
 وراية الفا **قوله** بخير منه قول الشاعر هذا اسرافه كلفان بدي

المراد

والمراد عند الوشي ان يلحقها ذنت سراقه اسم صحيح في الكتاب يد  
 ارصاد دراسة قراءة والضمير ليس بمفعول بل كونه مذكورا وهو للقران  
 الالة لتقدمه في هذا الاسم التقوية بل مفعول مطلق اي يد يد الله  
 ومنه قوله تعالى فان اعذبنا عبدنا بالاعذاب احدا من العالمين **قوله** قد  
 يفرق في الفهم من العقود الجاوس وهو من الضام والجلوس  
 من الضجعة ومن السجود **قوله** لانه تضمنه اي مفهوم منه تعالما  
 بدلالة التضمن لان **قوله** جعله نبتا او يد الالة الالتزام لان ذنت  
 مطلقا عما ثبت **قوله** الاول لانه الخ تعديل لقوله اما ان في ضمة **قوله** وفيه  
 تامل ان يحى مصدر المجرم بمعنى المزيه لا المشاهدة **قوله** او قيل ان يغي  
 الخ تعديل لقوله فانه مصدر ثبت وكذا قيل الثاني اي جعل مصدرا  
 انبت لانه مفعول التثبت فهو اسم بمعنى المصدر كالتسليم والكلام  
 والعطاء بمعنى التسليم والتكليم والاعطاء **قوله** ليس من هذا الباب  
 اي باب المفعول المطلق غير لفظ الالة مضافات بحذف الزوائد فهو  
 مصدر من لفظ الفعل **قوله** في مثل الخ اي في الالف لانه نحو خلقت  
 يمينا **قوله** و يكون خبرا والمقصود اظهار السهو بقدره لا الاخبار  
 لعلم القادر بذلك **قوله** او دعاء بان يجعل الله قدومه مباركا **قوله**  
 يعني ان العلم الخ يريد ان الحذف في جميع المواضع سماحي بمعنى  
 انه لولا السماع للمجاز الحذف وانقسامه الى السماع والقياسي  
 باعتبار العلم مما لا يكون العلم لوجوب حذفه الا السماع فهو  
 سماحي وما كان العلم به بطريق الاستدلال بان يقال هذا  
 مصدر وقع مثبتا بعد في داخل على اسم لا يكون خبرا عنه وكل



مصدره شأنه كذا فهو واجب الحذف **قوله** الاستدلال بالغطف بيان  
 لقياسه اشار به الى ان القياس بمعنى الاستدلال **قوله** لا يسمع  
 وجها سماع الى القياس عليه غيره لعدم الجامع اي قياس الحذف  
 بمعنى الممثل وانما ما اليهما باعتبار العمل خبر فان الاخبار  
 عن المحذوف **قوله** كان اظهر مما قال ذلك لان الواو يفيد اشتراك  
 الاعضاء المذكورة في كون النسبة اليهما ماخوذة في مفهوم  
 الجوع لا على احتماله فيه ولا يقع في الصراح **قوله** والواو  
 الرضي الحذف منه وجوب الحذف مشروط ببيان الفاعل والمفعول  
 مطلقا وعدم قصد النوعية بخلاف البعض فانهم اشترطوا كونه  
 باللام ولم ينفيدوه لعدم قصد النوعية **قوله** مثل قولهم الحذف  
 قصده ونحوه **قوله** معنى المفعول فانك اذا حددت محمود شخص  
 قلت حددت محمودا كذا الشخص **قوله** لان المواضع بعني لم يصح عن  
 المتبعية لا افاده المحصر ثانيا على ان المقام مقام البيان **قوله**  
 فان المقصود الحذف كون الدوام واللزوم مقصودا من التكرار  
 ظ لانه يدل على ثبوته مرة بعد اخرى واما كونه مقصودا من المحصر  
 فانه ادعاء للمبالغة في انصافه بذلك الفعل ايا ما كان ليس  
 موصوفا بفعل آخر **قوله** على التجدد اي حدوث معناه في  
 زمان دون زمان للدلالة على معنى مقترن باحد الزمان  
 الثلاثة **قوله** يستعمل الدوام للدلالة على زمان المستقبل الذي هو  
 مستمرا **قوله** فان ارادوا الحذف على قوله انما اشترطوا جعلوا  
 المصدر نفسه خبرا فينفيدانه لدوام حصوله منه ولم يؤمن له

صار كانه نفيه **قوله** قبل صفة لنفي الحذفارة الترخيظ لما مر في انه  
 صفة لمعنى نفي حيث قدم الصفة لنفي بقرينة وهو الموقت  
 لقواعد النحوق انه اذا اجتمع النعت والمعطوف بالحرف  
 تقدم النعت ومن جعله صفة لنفي فلعلة راعى ان معنى  
 النفي مانع للنفي في الاحكام فينفيد به يستتبع معنى تقييد  
 النفي وانما ساع تقدم المعطوف على النعت لان  
 المعطوف المذكور في حكم المعطوف عليه وبمعناه فكانه ليس  
 مغايرا **قوله** والاظهر الحذف لعدم الاحتياج الى التقييد لكن  
 الطرح داخلين بصيغة التثنية لان المقصود تقييد كليهما  
 بالدخول لا تقييد احدهما في الرضي افراد الضمير ومطابقة  
 في المعطوفين وموكل الى قصد التكرار فان قصدت  
 احدهما وجب افراد الضمير وان قصدت كليهما وجب  
 المطابقة فلا بد من القول برجوعه الى كل منهما **قوله** والواو  
 منسوخ الحذف وان زيد اسير اسير ليس شطا اي وجوب  
 الحذف **قوله** انما انصاف المصدر الى الجمع ان تاصح واجب  
 الحذف لما مر من ان المقصود من مثل هذا الحصر دوام حصول  
 الفعل ووضوح الفعل للتجدد فذكره نيا في العرض **قوله**  
 كما ان جازم يكون منصوبا كان الحذف بالتاويل والمبالغة  
**قوله** فالشرط الحذف الواجب ان يقال ما وقع مثبتا بنفي  
 او معني نفي ويكون تاصبه خبرا عن شيء لا يصح ان يكون  
 هو خبرا عنه **قوله** لا تاويل ومبالغة انما قيد بذلك



لا يصح جعل المفعول خبرا عن الذات متاويل بايتم الفاعل او  
 تقديره واو المبالغة بجعل الحدث عين الذات كما قالوا  
 عدل وما قيل انه بعد التقييد يصدق على ما زهد الامير  
 انه ليس محذوف الفعل فمدفوع بانه خرج بتفسيره كلمة ما با  
 لمفعول المطلق **وهو ليس** الخ فهو خارج بقوله ما وقع لانه  
 عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة الى قوله لا يكون خبرا  
 عنه قد يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل على ما مر فيقول  
 الخ فان فائدة معرفة احوال واخر الكلمة اعرايا ونباء واذا  
 جاز كون المفعول مرفوعا لم يحصل هذه الفائدة **قوله**  
 لو اعتبر هذه الشرايط في المصدر كلمة بان تفسر كلمة ما بالمصدا  
 عن تلك الشبهة المذكورة بقوله ان قلت هو ليس مفعولا  
**قوله** انشبه بالمقام لان المقام مقام البحث عن المفعول  
 المطلق والمصدر اعلم منه من وجه **قوله** لا يكتفى وهو متاويل  
 اليه عبارة الشمران الجمع بين الضابطين يشير الى اشتراكها  
 في قيد من القيود ولا يصح لذلك الاقوله لا يكون  
 خبرا عنه واما ما قيل من ان المصريح جعل ضمير وقع جازما  
 الى مفعول فطابق بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكره  
 ضمنا فلا يخفى ركائمه لان وقع الثاني معطوف على وقع  
 الاول ففسره راجع الى ما ومفسره بما ذكره باطل **قوله** انما  
 الخ يعني ان وجوب المحذوف مشروط بالقرينة الدالة  
 فلذلك لا على تعيين المحذوف وقيام شيء مقام وكلا الامرين

مستحق في مسئلتنا اما الاول فلذلك الجملة المستفيدة على  
 مضمونها ومنه منتقل الى فوائده اللازمة له في الجملة  
 فيكون الجملة دالة على عوامليها لكونها بمعنى ما واما  
 الثاني فلقيام الجملة مقام العوامل فانه لما تكررت المصدا  
 استغفروا ذكر عوامليها فبايها فالنرموا اقامة تلك الجملة  
 مقام عوامليها دفعا للاستغفال على سبيل اللزوم وما قيل  
 انه لو كان الاشتغال منه الى آثاره لم يحج الى ذكرها مع ان الحاجة  
 بينه بل القرينة على حدث عامل مفعول المطلق بنفسه لانه  
 يتعين ان يكون معناه مدفوع بان الاشتغال من شيء الى  
 شيء لا يستلزم عدم الاحتياج الى ذكر الشيء الثاني فان  
 التخصيص قد يكون مطلوبا في المقام المتكلم كيف ونصيح  
 ما علم ضمنا طريق شايخ وان المفعول المطلق بنفسه انما يقع  
 كونه قرينة لو تعين كونه مفعولا مطلقا وفيما نحن فيه ليس  
 كذلك اذ يجوز ان يكون منا وفداء مفعولا به اي يفعلون  
 منا وما حرون فداء وان يكون حالا اي مانين واخذين  
 فداء ولذا قال الرضي ان ضابطة هذا القسم ان يذكر جملة  
 طلبية اجزئية يتضمن مصدرا يطلب منه فوايد اذا ذكرت  
 تلك الفوايد بالفاظ مصدرة متعوبة على انها مفعول مطلق  
 عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها انني وكذا ما قيل  
 ان الظان يجعل مثل سند والوثاق فاما منا بعد واما فدا  
 مفعولا له فيغني عن تقدير العامل مدفوع بان المفعول له



يحتمل ان يكون عليه محالة للفاعل متقدمة عليه في الزمن ولم  
 يذكر منها وفداء عنها كذلك بل باعتبار انهما معلولات قرنية  
 عليه يدل عليه الفاء التفضيلة ولفظ **بعد** **قول** يخرج بخوله سفر  
 الخ فان صحة واعتناها المفعول مطلق وقع تفضيلا لاثار السفر  
 من غير اعتبار النسبة اي ما قام به بخصوصه ولا يجب هنا حذف  
 عامله اذ يقال يصح صحة ونقته اشتنا ما بعد التزام قيام  
 الجملة مقام لعله ما هو اثر المضمون مفرق **اي** المصدر المضمون  
 منها ان الاختلاف ليس نسبة المصدر الى ما سبق منه  
 كما هو المتبادر بل باجتي ملائمة **قراي** غايته المعنى ان  
 المراد بالغرض هنا الغاية لعدم كونه حاملا للفاعل **قراي** لان  
 يشبه باننا يلج الى المرد ان الكلام على حذف المضاف حتى يخالف  
 قوله فانه الواقع بعد الجملة بل اراد ان ضمير عبارة عما ناب مناب  
 المفعول الحقيقي لان جميعه اعني كلمة ما عبارة عنه بدليل انه  
 الواقع بعد الجملة ظاهر الا المفعول المطلق الحقيقي ولا يريد ان  
 الوجه ان يقول الشئ لان يشبه شئ لان المفعول المطلق  
 في مسلتنا مشبه لا مشبه به وانما لم يقل لان سئل ان حمل الوقع  
 على المتقديري وهو خلا في الظ والسابق واللاحق وكذا  
 ما قيل الاولى ان يحمل قوله للتشبيه معنى التشبيه الذي هو  
 فعل المتكلم وصفته اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء  
 او اداة التشبيه كان مشبهها به كما في مثال المشئ كما في صوت مثل صوت الحمار  
 او مشبهها كما في صوت صوتا مثل صوت فانه لا يصدق عليه

انه ما وقع

انه ما وقع لان يشبه باننا يلج الى المرد ان الكلام على حذف المضاف حتى يخالف  
 قد جرت عادتهم الى المعنى جرت عادتهم انهم يدفون المفعول  
 المطلق الحقيقي في هذا المقام ولا يذكر فيه اصلا او مادة به  
 النقص لئلا يكون متحققة فالشاهد انهم على ناقض الضا  
 لا على المحضة على ما عوتهم **قوله** فاعلم هذا الى علي ما ذكر من لزوم  
 مصدر في موضعه لو فسر الموصول بالمصدر دون المفعول  
 المطلق ليسلم كلام الشئ عن المناقشة بان المفعول المطلق  
 فيما نحن فيه ليس مشبه به **قوله** قال بيوي في مثله الرق اي في الم  
 يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا واجاز التحليل فيه  
 المصباح في ما على المصدر او على الحال وهذا الاعتبار وقع  
 الاخر ان غنه بقوله للتشبيه وكذا سائر الامثلة الامة  
 فانها احتراز عنها على تقدير كونها منصوبة على انها مقاييل  
 مطلقة لعدم وجوب حذف عاملها فان دفع ما قيل ان ما وقع  
 كجاء قسم الشئ عبارة عن المفعول المطلق والامثلة المذكورة  
 ليست منه فلا حاجة في الاخر انز عنها الى القيود المذكورة  
**قوله** بل بما جعل له من الوصف كما في قوله تعالى يا ناصية ناصية  
 كاذبة **قوله** كونه مع وصفه الى ولولا اعتبار ذلك لم يصح جعله  
 وصفا لعدم معنى الوصف فيه كما جعلوا الحال الموصوفة نحو قوله  
 تعالى اما انزلناه قرانا عربيا **قوله** ولد لك اي كونه مع الوصف  
 كاسم واحد **قوله** من ان يكون تأكيد الا انه موصوف  
**قوله** فالاولى الاتباع اي جعله تابعا على انه صفة **قوله**



ويجزئ التعريف اي بجزئ الخليل تعريف المصدر المذكور  
 من كونه وصفا للكرة بناء على تقدير المثل **قوله** يجوز هذا اي وقوع  
 المعرفة تصفة للكرة بتقدير المثل يجوز هذا التركيب مع انه بطل  
**قوله** واما على انه جازي الخ عطف على قوله اما على حذف مضاف  
**قوله** فاذا عرف المصدر المذكور كان بدلا او عطف بيان سبويه  
 لا غيرهما اعني الوصف والحاجة **قوله** الى القول الخ كما ذهب اليه  
 الرضي الاصل له صوت بصوت صوت جازي بصوت جازي  
 فاقسم الاسم مقام المصدر عما في اعطى عطا وكلمة كل ما **قوله**  
 قيل هو اسم الخ في المفاصول صراح كغريب لصوت وشديد **قوله**  
 على انه معني كان بناء على ان الافعال الناقصة غير محصورة  
**قوله** وهذا المهم معني لان الاول يفيد تقييد الوقوع بحال  
 كونه مضمون الجملة ولا يخفى كما كنه **قوله** فاحتمل مصديهي موافق  
 لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره **قوله** وكل وجه لفظي او معنوي  
 اي لكل واحد من الاحتمالين وجه موبله اما لفظي او معنوي  
 فالاحتمال الاول له وجه لفظي وهو قوله لزوم خلاف الاصل  
 فانه تقديم الخبر على المبتدأ فقط بخلاف الاحتمال الثاني فان فيه  
 تقديم المفعول على العالم اليهم والاحتمال الثاني له وجه لفظي  
 معنوي وهو دلالة على لزوم الالف على المتكلم قصد ان يكون  
 مودبا المعنى عامل المفعول المطلق قصد ان يكون فنية ظاهرة  
 على المحذوف فاما ما به بخلاف الاحتمال الاول فانه مذلول  
 بثبوت الالف للمقر له مقيد بكونه على المتكلم فيكون دلالة

ويجزئ التعريف اي بجزئ الخليل تعريف المصدر المذكور  
 من كونه وصفا للكرة بناء على تقدير المثل **قوله** يجوز هذا اي وقوع  
 المعرفة تصفة للكرة بتقدير المثل يجوز هذا التركيب مع انه بطل  
**قوله** واما على انه جازي الخ عطف على قوله اما على حذف مضاف  
**قوله** فاذا عرف المصدر المذكور كان بدلا او عطف بيان سبويه  
 لا غيرهما اعني الوصف والحاجة **قوله** الى القول الخ كما ذهب اليه  
 الرضي الاصل له صوت بصوت صوت جازي بصوت جازي  
 فاقسم الاسم مقام المصدر عما في اعطى عطا وكلمة كل ما **قوله**  
 قيل هو اسم الخ في المفاصول صراح كغريب لصوت وشديد **قوله**  
 على انه معني كان بناء على ان الافعال الناقصة غير محصورة  
**قوله** وهذا المهم معني لان الاول يفيد تقييد الوقوع بحال  
 كونه مضمون الجملة ولا يخفى كما كنه **قوله** فاحتمل مصديهي موافق  
 لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره **قوله** وكل وجه لفظي او معنوي  
 اي لكل واحد من الاحتمالين وجه موبله اما لفظي او معنوي  
 فالاحتمال الاول له وجه لفظي وهو قوله لزوم خلاف الاصل  
 فانه تقديم الخبر على المبتدأ فقط بخلاف الاحتمال الثاني فان فيه  
 تقديم المفعول على العالم اليهم والاحتمال الثاني له وجه لفظي  
 معنوي وهو دلالة على لزوم الالف على المتكلم قصد ان يكون  
 مودبا المعنى عامل المفعول المطلق قصد ان يكون فنية ظاهرة  
 على المحذوف فاما ما به بخلاف الاحتمال الاول فانه مذلول  
 بثبوت الالف للمقر له مقيد بكونه على المتكلم فيكون دلالة



على معنى اعترفت بعبارة ومن هذا القبيل ان اشار الى ان الموكلة  
وان كثر في النكرة يحكى معرفة انهم كما ان المدك وغيره بالعكس  
لا يدعوا الى الصلوة لان الله اكبر والصلوة فمرد عاد الى الصلوة  
لا يحتمل غير كونه دعوة الحق **قوله** عاملة الخ فلا يكون من المنصوب  
الانهم اضماء على **قوله** هكذا التسمية من التاخرين وسيبويه الاول  
بالناكيد الخاص والثاني بالناكيد العام ولذلك زاد المصوح لفظ  
يسى بينها على كون التسمية في الاستقبال بالنظر الى ما قبله اعني ذاب  
القسمين اذ لا يصح ارادة الاستقبال بالنظر الى زمان المتكلم **قوله** كما  
وكذا في ضربت ضربا يعين مع تغيرها في اللفظ فاطلاق الموكلة لنفس  
على الضم الاول الخناج الى تاويل كما ذهب اليه شارح التسهيل حيث  
قال معنى الاول موكلة لنفسه لانه بمنزلة فكر الجملة فكانه نفس الجملة **قوله**  
اعني الفعل يدين الفاعل لان الفعل بدل وحده على الضرب والزمان  
**قوله** مضمون الجملة الاسمية كما ان المضمون اخذ جزئيا **قوله**  
وهو مضمون مفرد اعني الفعل من غير اعتباره استنادا الى الفاعل  
من حق الامر بنصب الامر اي من حق المتعدي **قوله** يحكى حقيقة في الفاعل  
حققت الامر بحقيقة وتيقنته فقوله وكان على اثنين عطف تفسير  
لتحقيقة والضمير ان راجعان الى فاعل حق الامر **قوله** فانه من محملات  
الجملة اذا تكلم بالجملة قد يكون على اثنين من مضمونها وقد يكون من  
شك وتزد فيه **قوله** كما ان اللزب الباطل من محملاتهما وهما  
يحكى ان الصدق ولول الجملة من حيث الوضع والذنب  
احتمال على ما من كون دلالة اللفاظ على معانيها وصنعيته

يكن

يمكن تخلفها عنها فيسبح ان يقال ان مقاموك المضمون الجملة التي  
لنا محتمل غير بخلاف كون المتكلم عالما بالحكم لا نعلم فائدة الخبر  
اللام الانهم مضمون مضمون الجملة بحيث يشمل لانهم المضمون  
ايضا **قوله** قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق مثل لما هو مع القول  
اي قلته قول الحق وخولا فقلت البتة سأل المادون معنى القول  
البت والبتة مصدر من بت الامر قطعة في المنهل البتة بول  
التمرة على القيام وعلى صاحب الذب ان القطع مسموع بل  
ادعي شارحه انما المسموع ولا اعرف ذلك من جهة غيرهما  
قطعة على وزن المرة فواحد للناكيد يحكى في نفسه واحدة **قوله**  
ثم يبدو له في الصحاح بداله في الامر بداء ممدود اي شاوله  
فيه ردي وفي النهاية استصواب شئ علم بعد ان لم يعلم  
**قوله** بل هو قطعة واحدة الامر تركه في اصل الوضع واصا في  
الاستعمال بمعنى القول المقطوعة به في الحديث **قوله** مفعولا  
بحالقلت بيانا للنوع هكذا وقع في النسخ التي وايضاها و  
كانه سهو من المناسخ والصواب ما في الشرح الرضى مفعولا بها  
قلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع  
**قوله** فالقول بالناصب اي بالقول الذي ينصب حقا  
مدلول الجملة المتقدمة في قرينة عليه قايمة مقامه  
فيكون حذقه واجبا **قوله** في مفعولا اي تلك الجملة مفعوله  
ذلك المتكلم فيكون مدلولها التزاميا بالجملة المتقدمة  
حتى تلفظ المتكلم بها **قوله** لا التي فهو مشق من لبيك لان

على اثنين فانه ليس ما لول  
الجملة ولذا استعمل مضمون المتكلم



بها صيغة التكلم من الفعل **لا** لانها مأخوذة من الفعل في النص  
 واما قولهم لي يلي فهو مشتق من ليك لان معنى لي قال ليك  
 كما ان معنى سيج قال سبحان الله **كل** ذلك اي من ذلك  
 اي من حذف الفعل وحذف الزايد والاضافة الي ضمير  
 الخطاب بتقدير اللام **وهو** مفعول اي ليس بشي واليه ذهب  
 يونس في النجاة مضافا الى المظهر فلو كان مفعول العاد الى  
 الالف كما في لذي زيد وعلي زيد قال الشاعر دعوت لماي  
 مسورا فلي يدي مسورا **بكر** اليهم وسكون السين  
 وقع الواو اسم رجل والمعنى دعوت مسورا الما تاني اي اصاني  
 من الحاجة قلباني فاجابني ثم قال فلي اي اقيم في طاعة  
 اقامة بعد اقامة واكون كالشي الذي يهديه اي اكون  
 تحت تصرفه وحكمه وبعضهم يكتبون لي الاولي بالالف  
 دفعا لا لنياس بالثانية التي هي مصدر وان كان  
 بالياء **قوله** انما سمي يد الى اي انما سمي هذا المتعلق لان معناه  
 لغة الذي فعل به علي ان الحال فيه صلة الفعل يقال فعلت  
 به فعلا قال الله تعالى ولا ادري ما يفعل بي ولا بكم والضمير  
 راجع الى الموصولة مرفوع محلا لانه مفعول لم نسيم فاعلم وهذا  
 المتعلق متصرف بهذا المعنى لانه اوقع الفعل به او تعاقب  
 الفعل به والزويد بالنظر الى الياء الوقوع الماخوذة في تعريف  
 بالمعنى الطاهر وقوع الحس عليه على ما قبل والمراد ما  
 وقع عليه او ما جرى مجرى ما وقع عليه ليدخل نحو ما ضرب

او حدث ضربا واحدا فتفعلا او بمعنى المتعلق المفعول على ما  
 المص وتبعه التسم وغيره فمن قال يعني ان الباء النسبية فيعلق  
 بالفعل والاصلة وتعلق بما ضمنه من معنى المتعلق فقد خفي  
 عليه مراد المص **ك** كيف ولو كان مبنى التوجيه على التضمن  
 يكون الباء صلة المتعلق الثمن فلا بد من اعتبار اسناد لفظ  
 المفعول الى مصدره اي اوقع الفعل به متعلقا به بل مندرجا  
 على طريقه وقد قيل بين العبر والنزوان فلا يكون او تعلق به مقابلا  
 لا وقع به بل مندرجا تحتها فالواجب ان يقال اوقع الفعل به  
 او متعلقا به **قوله** اوقع الفعل به في الاساس وقع به السواو  
 او قلعه به اندلته بدقا لا يقال في متعدي بالياء كما متعدي  
 بعل كما لا تزال فما ذكره المحقق بقوله ذلك ان نقول ليس امر مغاير  
 لما ذكره المص فالصواب تركه ولعله فهم ان المص جعل الجار متعلقا  
 بالفعل باعتبار تضمن معنى الاتقاء والتعلق فراد عليه انه  
 يجوز ان يكون متعلقا بالانزال والا لصا **قوله** وقبل لانه سبب  
 الى اي قيل انما سمي به لان هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لانه  
 محل والحال من اسباب وجود الحال بل من صفات فعله ولا  
 بها التضمنية هذا مبني على كون الاستفهام الشرط مبدولا  
 تضمنيا لتلك الاسماء ويؤيد تسميتها بالاسماء المتضمنة للا  
 استفهام والشرط وخروجها عن تعريف الحرف باعتبار ان تمام  
 مدلولها ليس معنى في غيرها بل بعضها في ذاتها وبعضها في  
 غيرها كخروج الفعل عن تعريفه بذلك الاعتبار صرح به الرضي في



تخريف الاسم وأما ما قيل إن الاستفهام والشرط عارضان لها  
 نقل عن سيبويه أن حرفة الاستفهام والشرط اعني الحرفة وان خذ  
 وجوبا قبل هذا الاسم كحرفة الاستفهام كان الاصل ايهم ضربين وان  
 ايهم ضربين ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط والمعينان عام  
 فيهما وان كانا لا يميزان فلا اعتراض أصلا **قوله** تعلقه بداي وصول  
 المعنى الحديث اليه وارتياب اليه سواء كان هناك ووجه جسي  
 كضربته يداي وقتل عمر والاولاخر خاطبة وكلمة وشافيه **قوله**  
 تعلقه بداي ولا اي لا يكون تعلقه به بواسطة انه تعلقه بشي آخر  
 لولا انه لم يصل بتعلق به **قوله** فيخرج الحال لان الفعل انما يتعلق به بواسطة  
 انه مبين له فاعليه او مفعوله لولا انه لم يصل المعنى الحديث اليها  
 وكذا التميز من المفعول بتعلق الفعل به بواسطة انه رافع لا يهاجم  
 ما تعلق به الفعل لولا ذلك فيه لم يتعلق به وكذا المستثنى تعلق  
 الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل له وغيره ولولا ذلك  
 لم يتعلق به اصلا وما قيل ان تعلق الفعل بالحال بواسطة الحرف  
 جزئى ضربته يداي اياها ضربته في القيام فليس بشي اذ لو كان  
 مجرد التعجب كما في كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول  
 به ايهم بواسطة حرف الجر فعني ضربته يداي او فعت التخريف على  
 زيد وكذا ما قيل ان خروج المستثنى والتميز لانه لم يتعلق الفعل به اذ  
 لو لم يتعلق الفعل بالمصاح اطلاق المفعول والتعلق عليهما بما لا يعقل  
 الا به على ان النسبة الى المفعول به ما خوذ في مفهوم الفعل المتعدي  
 كالنسبة الى الفاعل **قوله** طاعرا يمكن تعلق مفهوم الفعل المتعدي

بدون التثنية وان لم يمكن تحققة بدون المفعول فيه **قوله** لا ين  
 ينتقض الخ اي ينتقض التعريف على ما قال المصنف واما على ما  
 قاله الشافعي فلا انتقاض لان تعلق اشتركا بعمر وبواسطة حرف  
 العطف ولذا قال بابا بواسطة حرف ولم يقل حرف الجر واما ما قيل  
 من انه خارج بما تقرر من ان المعبر عن جميع التعريفات ما يخرج  
 التوابع فليس بشي لان قيد الاقيد صالة المعبر عن جميع التعريفات  
 انما يخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات عن تعريفه ولا  
 يخرج تابع قسم عن تعريف قسم آخر وفيما نحن فيه من هذا القبيل  
 فان عمر واثاب للفاعل يصدق عليه تعريف المفعول به لان الاشتراك  
 تعلق به بحيث لا يمكن تعلقه بدون **قوله** لان نسبة تعلق النسبة لا  
**قوله** لا يسمى تعلقا اي لا يطلق على الاسناد اصطلاحا **قوله** واما قولك  
 الخ دفع لما يريد على ارادة التعلق لغيره الفاعل في الحقيقة بانه  
 يلزم خروج عمر وفي ضارب يداي عمر وعن المفعول لكونه فاعلا  
 حقيقة لان الفاعلة يكون بين اثنين كل منهما فاعل و  
 مفعول وحاصل المرفوع ان عمر وفي المثال المذكور لم يقصد  
 جهة فاعلية بل جهة مفعولية وان كان له الفاعلية  
 ايضا **قوله** مطلقا اي غير مفيد بقيد **قوله** في اصطلاحهم فلا  
 فلصاحب الباب حيث عم تعريف المفعول به وجعله  
 قسمين ما وقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع  
 عليه بواسطة **قوله** فيه تامل لعله اشارة الى ما سبق من  
 ان المفعول المطلق عبارة عن الاثر والفعل قوله عن التاثير



والى ما نقله من اليد قد مر من انهم يعرفون ان الالف والياء  
ولذا جعلوه بمعناه **قوله** لا يخفى خروجه بذلك القيد الى الطائ  
يلتقى على قوله في صحة اخراجه تامل ولعله انما زاد انعمان  
الخروج لان المصنف نض على عدم الخرج بقيد الفاعل ذكره  
بعض النحويين ان المصنف قال في المالك الكافية لواقعه على فلم  
ما يقع عليه الفعل كان اربى وما يتوهم من ان ذكر الفاعل هنا  
بقيد اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما  
ان مفعول ما لم يسم فاعله وقع عليه فعل الفاعل لان قوله ضرب  
نريد معلوم انك لاددت فعل فاعل وانما حذفته لوجه من الوجه  
المسموعة محذوف فقد اشتركا جميعا في انها وقع عليهما فعل  
الفاعل واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الاخر  
الثاني ان المراد تحديدهما جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما  
مفعولا به على الحقيقة فلا يستقيم ان يتراد لفظ بقصد به  
اخراج احدهما مع كونه مراد اول ذلك لقال اذا حذف الفاعل  
واقم المفعول به وجب ان يعدل به عن نصب الرفع و  
هذا نصيح بانه مفعول به وان النصب والرفع خياران  
يعتبران به وهو على حاله من كونه مفعولا به انتهى وبما نقلنا  
ظهر صحة قول الخليلي لكن في صحة اخراجه تامل وبطلان  
قول ان الارجح الا لبقائه ليس بمفعول به كيف ولو لم يكن  
مفعول ما لم يسم فاعله اخلا في المفاعيل لما صح تعريفه  
بكل مفعول حذف فاعله واقم هو مقامه والقول باطلاق

المفعول

المفعول بجليه مجازا باعتبار ما كان مما ياتي منه مقام  
المفعول **قوله** لعل المورد الخ يدل على ذلك ما نقلناه من  
المالك الكافية **قوله** وكذا فيما اذا كان الخ مثلا يلزم اتصال  
امام مع الهاء الجزائية **قوله** ولم يكن لمفعول سواء اذ لو كان  
لمنصوب سواء لم يجب تقديمه اما يوم الجمعة فاضرب  
نريد **قوله** لان تقديم الخ لان عادتهم تقديم الاعم  
انما قال في ظاهر الامر لان التقديم دليل على كون المقدم  
اهم بالنسبة الى ما تاخر من اجزاء الجملة اما كونه دليلا على  
ان الفعل غير مهم فبالنظر الى الظاهر يجوز ان يكون الفعل  
ايضا مهما واهمية المقدم بالنسبة الى ما عداه وما قيل  
انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاختصاص  
فليس بشي اما اولها فذكر في دليل الاعجاز انما لم نجد  
اعتمده في التقديم شيئا محري مجرى الاصل غير العناية  
والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية والاهتمام  
واما ثانيا فلان التخصيص يقتضي ان يكون الفعل مسلما  
الشيء عند مخاطبة تالكيد الفعل يقتضي ان يكون  
المخاطب مزمع دافيه فبما فيان **قوله** ذكر المهور الخ تأييد  
لما ذكره الشيخ **قوله** يخرج احوال الخ لم يذكر المضروب  
على الاختصاص كونه مفعولا عن النداء اي المزمع  
ما يعودي معناه **قوله** ونحو الحمد لله الجملة فان عدا  
المضروبان فيضرب بفعل مضمر لا يظهر اصلا وهو ان



اواحده او امدح او اذم او ترجع على حسب المواضع كلها بمعنى  
 الامتناء لا الاخبار ومعناه المحب على الغرض من نفسه لانه  
 عطف نفسه على امره بمنزلة تكرير امره فكأنه قيل اترك امره  
 فيفيد المحب الفرائض ومعناه الخافه ان يكون معناه  
 اترك امره امضا حيا مع نفسه لا يتغير من له فيكون مولود  
 قصر البد والبيان عنه **قوله** اي مما انتم عليه تقدير الفضل  
 عليه بناء على خبر ان اسم تفضل كما هو الشايع والاشتراك  
 في اصل الفعل اما بالعرض او بالنظر الى اعتقاد الخطاب  
 ويجوز ان يكون خيرا مخففا خبر فلا يحتاج الى التقدير **قوله**  
 وليت هذه اي ليت وتهيئة الحذف **قوله** اذا اترك الفعل  
 الخ فان التزام المترك دليل على عدم جواز الاظهار فيكون  
 الحذف واجبا **قوله** ومن هذا القبيل اي مما يجب حذف فعله  
 لاتباع الاستعمال **قوله** اي وسطا بمعنى قاصدا اذا قصد  
 بفتح الفاء وسكون العين بين الافراط والتفريط فاما  
 كالا في قصد الامور في صميم **قوله** واما عند سيبويه  
 فلا اي ليس مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال وما  
 قيل **قوله** ان تعالى انتهوا خبركم عند امر محشي مما يجب  
 حذف فعله وعند سيبويه لا يجب فهو محض نص الرضى  
 وغيره ان سيبويه اورد انتهوا خبركم مما يجب اضماره  
**قوله** ولعله سمع ذكر فعله اي لعل سيبويه سمع من سبق  
 به ذكر الفعل في قوله انه امر قاصدا ولم يسمع اظها ناصبا

انتهوا خبرا

باب في ما عطف  
 على المفعول  
 من غير ان  
 يكون  
 ٢١

امره خبركم وحسبك خبرا لك والافان لانه متعارفة المعنى  
**قوله** ذلك اي ان وجوب الحذف انما يكون اذا اترك الفعل  
 في جميع الاستعمالات **قوله** عطفها اذ متبى وجوب الحذف الظاهر  
 الفعل في جميع الموارد وليس لآية الكريمة موارد في كلامهم كون  
 الخطاب فيها معين اعني المصارفي وهي هذا الاعتبار الخ  
 باعتبار كونها قرانا لا يجوز ذكر فعلها لان القران محذوف الفعل  
 قصد فانه ترك الفعل فيها في جميع الاستعمالات **قوله** لا يستثنى  
 الخ لانه يستلزم ان يكون كلاما ورد في القران محذوف مما يجب  
 حذفه لكونه متروكا في جميع استعماله لانه من حيث قرآن **قوله**  
 عطف مثال على مثال بمعنى ان ليس من قبل امره او نفسه فانه مثال  
 واحد لما وجب حذفه بما عاد سواء كان الواو للعطف او بمعنى  
 مع كونه المحذوف فعلا واحدا بخلاف اهل الارساء فان  
 مثلا لان المكون المحذوف فيه فعلين وليس المعنى ان الواو فيه  
 للحكاية بعطف المثال على المثال لكون الواو واردة في المحكي **قوله**  
 السهل بفتح السين المهملة وسكون الباء وكذا الحزن بفتح  
 المهملة والراء **قوله** يخرج الراء لا ينصرف في ذاته تعالى وجه ولا  
 قلب **قوله** الجاز يعني ليس من افراد المحذوف حتى يضر وجهه عن  
 الحد وانما اطلقوا على المنادي بطريق المجاز **قوله** بعيد يدل على  
 ذلك ما في تفسير القاضي والكشاف ان با وضع النداء البعيد وقد بنا  
 به القريب تنزيلا منزلة البعيدا العظيمة كقول المدعي يا رب  
 وبالله فانه صريح في صحة ندائه تعالى وكيفية النداء والفاء



والمقص منه والاجابة وهو المدعو وكل الاحوال المجيب لدعوة  
المضطرب في جميع الاحوال وبعبارة ما وقع في التقاسيم من قول الاعراب  
في مسيب نزول قوله تعالى واذا سالك عبادي فاني قريب ان لم ير ايما جاء  
اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بهنا امر بيننا جيلام بعيد  
فتباديه فقلت غير مناسب لانه يشبهه الخالق المخلوق والاشياء  
التي اجابة المدعول انما واشهر في ذاته تعالى ويكون كلامه تعالى ان لا  
على لسان العبادي فيقضي ان يكون اسلوب كلامه اسلوب كلام  
العباد ولا يشبه بهم فيقول الاجابة اي اجابة للمنادي لانه  
المقص من النداء كما صرح به الرضي في بحث الترخيم والاجابة  
في اللغة ما منكره والمراد اعطاء المدعول ان كان طلبا  
والمصدق به ان كان خيرا كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني  
مرسول الله اليكم جميع فاندفع ما قبل ان ارهد بالاجابة انما  
ما سئل فولا يستفاد من تقدير ادعوا مع انه قد يكون المقص  
بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة وفيه وان ارهد التنبية فلا يكون  
مطلوبا منه تعالى **قوله** من باب التخييل في التناج التخييل كسبي  
در خيال وظن افكندن يقال خيل اليه كذا اي من باب تخيل المتكلم  
للسامع ان هو لا ينادي وليس بمنادي حقيقة فلا يضر  
خروجها عن الحد والاجابة الى تعميم الايقال بتشبيهها بمنزل  
صلح النداء في حق مرعة الاجابة للمدعول وامتنان له اياه كما  
ارهد منها **قوله** لا يبعد من حد علم والمصدر البعد يضم الباء  
وفتحها وسكون العين والفتن بالاضاد المعجمة والنون المشددة

بني كرون

بني كرون من حد ضرب وعلم ان لا بعدت بكسر العين على صيغة  
التي مستعمل للدعاء ادعوا الاشياء فلا يراد ما قيل انه لو كان يا  
ناينا مناب ادعوا لو كان الجملة الثانية خبرية **قوله** لانه ظاهر في الاشياء  
وان جاز استعماله بمعنى انشاء الطلب **قوله** وهو ينصب المصك  
الح امارة اليه فمما يقال ان الفعل المقدر محذوف ونينا منيا  
لقيام حرف النداء مقام فليق ينصب المنادي وافادة لقاعدة  
نحوية في باب النداء **قوله** اتفاقا وان جاز ان يكون ناصية الفعل  
المقدر كما قيل الله اكبر دعوة الحق **قوله** سيندي بحسب الظاهر  
اذ لو كان نسبة العمل اليه حقيقة لم يكن منادا بل عاملا انبضه  
وانما قال بحسب الظاهر يمكن ان يقال مرادة انه ساد مسند في  
افادة معناه لا في العمل فيكون عاملا حقيقة **قوله** فالظان  
سبويه الخ اذ لا منع في المجاز بعد تحقق العلاقة فيكون التنا  
بين سبويه والمبرد لفظيا اذ العامل حقيقة الفعل ومجازا  
حرف النداء **قوله** لا يجوز في غيرها مثل محالقتها لساير اسما  
الافعال في البناء **قوله** لا لا تري الى الترخيم فانه جاز في المنادي  
في السعة لكثرة استعماله مع عدم جواز في غيره **قوله** بابية  
الخ اي ضمير المتكلم فديستر في اسم الفعل كما ذهب اليه  
بعضهم في اقواوه انه معني الضمير وانصرفت واقوجع  
وتوجعت **قوله** كل جملة التسمية والشرطية فانها العروضة القسم  
والشرط خرجت عن الاستقلال وصارت تابع القسم عليه والمجاز  
كلما تاما فيحذف ان يخرج الجملة الندائية ايضا عن الاستقلال



بدون المنادى لأن النداء لا يدل على من نادى وإنما ان  
 الاجرة الثلاثة متوحد كقول المعترض مستدلا على بطلان كون  
 حرف النداء اسم فعل وما ذكره من التنوير بالترخيم ونحوه فستد  
 للمنع وترك سند المنع الثالث لظهوره مع ان الجرم المنع كان  
 في الجواب فما قيل هذا الجواب الثالث لا يتم ما لم يبين ما عر  
 مهتا ليس بشئ **قوله** اي بالضرورة فانه الظاهر الكثير في المسائل  
 العلمية **قوله** لا الامكان العام بان يكون المراد ان عدم البناء  
 ليس بضرورة مري سواء كان البناء ضرورة مري او **قوله** بالعالم  
 الموصوف بان الحافاة يجوز فيه البناء والنصب **قوله** بجملة الا  
 مستثناء تخصيص الحكم السابق بكلام غير مستقل وهذا تخصيص  
 بكلام مستقل **قوله** فان محلهما اثنان يعني محل البناء والحرف والفتح  
 على ما ذكره المصنف اثنان حيث قال وما سواهما بضمير  
 التنبيه ومحال النصب على ما ذكره ثلثة حيث اورد ثلثة  
 امثلة فلا يرد ما قيل ان محال غير المنصور ايضا ثلثة المفرد  
 المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف **قوله** ليعين  
 مواضع النصب في ايراد صيغة الحج والتعبد بقوله من غير  
 حاجة الى تخصيصها اي تعيينها وارادة انما هي اشارة  
 الى ان مواضع النصب اكثر منها كان مظنة للاختصار كخلا  
 موضع البناء فانه واحد يحصل بنفسه غير محتاج الى  
 التحصيل بالقياس الى الغير فان دفع ما قيل وقال ويخصي  
 بلام الاستغانة وفتحها بلفها ونصبها بضمها وشبهه

والنكرة

والنكرة الغير المعينة وبني على ما يرفع مما سواها كان الا  
 اختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب  
 الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء  
 حتى يتم كلفة تقديم ما بعد النصب عليه **قوله** وفيه قد شغل نقل  
 عنه لان الشروع في الكثير بعد الفراغ اعنى القليل نيا سب  
 القليل والكثير بحسب الذكر لا بحسب التحقيق انتهى فانه يجوز ان  
 يكون للكثير بحسب التحقيق صراحة قليلة وللقليل مباحث  
 كثيرة فيكون تقديم الكثير في الذكر او في الحصول الفراغ منه  
 وينتج منه امره الى بيان القليل الذي في مباحثه كثر **قوله**  
 او تقديم او اعتبارا ورفها سواء باعتبار اصله او باعتبار  
 محله ليتناول المبني قبل النداء ايضا **قوله** وجوز ان ايضا اي جرت  
 في نداء ضمير المخاطب ايراد الضمير المرفوع المتصل نظرا الى  
 وقوعه موقع المنادى المبني على الضم وايراد الضم المنصور  
 المنفصل نظرا الى كونه مفعولا لا دعوا المقدر فله محلان  
 قريب وبعيد لكن رعاية القريب **قوله** اقصر على قد  
 الضرورة والاحتياج ونرا الى موضع آخر لا ضرورة فيه للتناسب  
**قوله** واذا اضطررنا في المفرد المعرفة فانه قال الخليل  
 وسيبويه والمأزني في مضموما واستشهادا وما ذكره المحقق  
 ويرى من ضرورة ايراد الامل واستشهادا وفي شرح المنفصل  
**قوله** كما قال الخ فان مطر الاول مصرا للضرورة رعاية الولى  
 والثاني غير ممنون لعدم الضرورة البيت لا المص



الانصاري لم يحدده وان لم يكن الكساح اصل انثى فان تكلمها مطر  
 احرام مقدم البيرة في طيب المصباح يمتحن اشته وذكرا له نسبة فخرج بها  
 الى المدينة وكانت اختها قريبا من طريقهم فقالت اعد لي بدلي  
 اخفى ففعل فوجد حبل لم واكرمتهم ثم راح زوجها مع رعايته بالابل  
 والغنم الكثير واسم مطر فلما رآه الاحوص اقبلت عنيته كان ذميا  
 واخت امرأتها فسلم عليه فقال واشار الى اخت امراته باصبعه سلا  
 الله يا مطر عليها الح مطر في البيت الثاني مفعول كاحها وهو  
 مضاف للمفاعل **قوله** يعني ان من قبل الح يعني كما ان الفعل في  
 هذا المثال مسند الى المشار اليه بدون اعتبار وصف  
 الكتاب معناه ما تقرر في الاصول من ان الوصف المعنى  
 فيما تعين بالاشارة حتى يحث بدخل الدار الخيرية فيما  
 اذا قال لا يدخل هذه الدار كذلك ضمير يرفع مسندا الى  
 ذات المنادي بدون اعتبار وصف النداء معناه في  
 قولك هذا النائم ضربني بنا وعلي ان الضمير يرفع مسندا الى الذات  
 ولذا قالوا ان ايراد اسم الاشارة في قوله تعالى اولفت  
 على هدي كونه والاعلى الذوات الموصوفة بتلك الصفات  
 المذكورة سابقا يفهم منه العلية ولو اورد الضمير كجاء  
 مقتضى الظل لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات  
 المرجعة الى الذوات المذكورة وليس هذا من قبيل الجح  
 باعتبار مكان او ما يزل على ما وهم والالجح عن الهابط  
 ما لم يستعمل بدون النداء اصلا نحو يا كرامان على ما في شرح

من اجل البناء فقالت  
 ان زوجة في المسئلة  
 سلف الرجل زوج اخت  
 امراته

التسهيل للعلامة المعري **قوله** قال نحن المتكلمون في وقد عرفت  
 انه لا تكلف في ذلك **قوله** ان المفرد الح وقع لما يرد من ان اطلاق  
 المفرد على مقابل المضاف وشبهه غير ثابت اطلاقا  
 على مقابل المثنى والجمع ومقابل المركب ومقابل المضاف  
 وحاصل الدفع ان المراد به ههنا مقابل المضاف لكن  
 المفرد كامل منه بناء على ان المطلق يتصرف الى الكامل  
 والكامل من المفرد المقابل للمضاف ما لا يكون مضافا  
 به **قوله** اما اخرج الح اي اخرجها عن ضابطه البناء حتى لا  
 يحتاج الى اعتبار قيد وان لا يكون مستغاثا بقهرنية  
 ذكره فيما بعد بارة الابل في الافراد بان لا يكون فيه  
 مركب بعد لان المفرد الكامل بمعنى المضاف ما لا يكون  
 ماثية الاضافة لا ما لا يكون فيه ماثية التركيب  
**قوله** اسم اي غير مضاف بقهرنية المقام فلا ينتقض  
 الحد بالمضاف **قوله** من تمام اي معنى نص عليه العباد  
 والفالي حيث قال والمضارع المضاف ما تعلق به شيء  
 هو من تمام معناه لا لفظا لان ما يتم به الاسم لفظا لا انما  
 والتنوين ونحو التنشئة والجمع والمعنى كونه من تمام  
 معناه لا يفيد ما قصد منه تاما بدون صحة اما  
 بان لا يفيد بدون شيئا كما في القرب الثاني او يفيد  
 معنى بافصا كما في الضرب الاول والثالث لكون النبة  
 الى المفعول والصفة معتبرة معه وذلك لا يحصل الا بذكر



الذي في المقصود بالبناء في الجملة العاجلة ليس مطلق الطالع بل طالع  
 الجمل وفي الجمل لا يعمل ليس مطلق الخلق بل الخلق الموصوف بعدم  
 العجلة قال في العجائب والذي يدل على ان الصفة من تمام الموصوف  
 انك اذا قلت جاءني رجل ظرف وجذبت لالة لا تجد لها اذا قلت  
 جاءني رجل لان الاول يفيد الخضوع والثاني وما قيل المراد  
 كونه من تمام في اعتبار انهم لداع معنوي عما في القسمين او لا  
 ضطرر نحو في كل من القسم الثالث ففيه ان يكون من تمام في  
 اعتبار انهم لا يخلو من ان يكون من حيث معناه او من حيث  
 لفظ والثاني بطرفين الاول **قوله** اما معمول له ولا بطول المنادى  
 بمعمول الا ان يكون ملفظا به فيقال يا اذهب بالبناء على الضم  
 وان كان عاملا في ضميره فلو عطفت على اذهب نصب الاسمين  
 نحو يا اذهب وزهد وان عطفت على الضم المستكن في اذهب  
 نصبته نحو يا اذهب وزهد لانه عامل في زهد بواسطه حرف العطف  
 وبما ذكرنا وزهد بالنصب فقط والعطف على الضم لان يا مشر لا لا  
 بواعد كذا في شرح التسهيل للشيخ المصري **قوله** اما بشي واحد  
 الجز الاول الثاني للنداء والثاني ما ما على الحال السابق اعني  
 مطابقا للمعطوف للمعطوف عليه في الاعراف وان لم يكن  
 فيه معنى العطف **قوله** نحو يا ثلثة وثلثين اذا اراد به جماعة مبلغها  
 هذا العدد وهذا ظاهر مذهب جسيوم وقال الاندلسي وابن  
 يعقوب انما يضاعف المضارع اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في  
 في غير العلم يا ثلثة وثلثون او وثلثين كيا زهد والحارث

اذا هـ

اذا قصد جماعة معينة والاكملت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجل اراة  
 لغير معين والاول في الطول قبل النداء وارتباط بعضهم ببعض  
 من حيث المعنى كذا في الرضي فمؤخره عشرة في ان مجموع الثلثين  
 في كل منهما وقعا على اسمي واحد من الجزين معنى واحدة **قوله**  
 الا انه لم يركب اي ثلثة وثلثين لم يركب تركبها امتزاجا بل التقى  
 على حالة العطف **قوله** بما ذكر اي بكونه مع المعطوف على معنى  
 انما بشي واحد **قوله** اذ لو لم يكن كذلك بان يفيد بكل واحد من المعطوف  
 والمعطوف عليه معنى واحدة كان يكون المقصود بالنداء في قولك  
 ثالثة وثلثين كل واحد منهما مقفرا معرفة على تقدير المعين  
**قوله** الاستغناء لعدم اعتبار النسبة لما بعد **قوله** بمنزلة جزاء في  
 كون مجموعهما اسماء في واحد وهو الذات الموصوفة به كما في ثلثة وثلثين  
 في العدد بخلاف تنبيه التوابع من البدل وعطف البيان والثناء  
 فلا يجوز ان يكون المنادي المتبوع بهامضار والمضاف فالمشتق  
 باعتبار خروج النصب عند غير داخل في تعريف شبه المضاف  
 وباعتبار كونه كالجزء منه داخل في تعريف ولكن الصفة بمنزلة <sup>مخرجة</sup>  
 جزء الموصوف فعين عود الضمير من الوصف الى الموصوف على الفظة  
 العينة ولا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التاكيد نحو يا نعيم كلام لان  
 المنادي هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون  
 فيكون حكم الخطاب بمنزلة خطاب النداء اليه بخلاف الثناء عند فانه  
 انما يبيى بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادي هو المذكور  
 وحده فيجوز عود ضمير الخطاب نظر الى عرض الخطاب في الذكر







في الاضافة الى النكرة فافادة الاضافة الى المعرفة للتعريف  
بسبب كون المضاف اليه معرفة لا بسبب صورته الاضافة  
فلا يكون الاضافة الى التعريف لعدم كونها موصوفة له  
فلا يلزم اجتماع الالتيين بل اجتماع التعريفين **قوله** مع ان  
محل الدخول مختلف فلا يتحقق الاجتماع **قوله** اعلم ان لا دفع  
لما تراه اي انه كيف يقع الاسم الظ الذي هو غائب موقع  
كاف الخطاب **قوله** لئلا يتنازع البناء على كون الخطاب  
صالحا لكل واحد من الحاصرين على سبيل البديل بخلاف  
الاسم الظ **قوله** ولا يلزم بالنصب على نقوي اي اعتبر الاف  
والتعريف في المشابهة لمجموع الامر من قوة جهة الاتحاد  
بين المنادى المفرد المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء الامور  
الثلاثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد مجرد وقوعه يلزم بناؤها  
ايضا **قوله** ان قلت مشابه المشابهة الى احد المنطقية  
مطوية مبتني عليه كلام الشرح كما لا يخفى **قوله** لجاز الاختلاف  
كما فيما نحن فيه **قوله** المشابهة هي هنا الى اي ليس المراد  
لمشابهة هي هنا الى اي ليس المراد بل المشابهة لا مشتركة  
في صفة حتى يجه ما ذكره بل مجرد المناشئة والابتلاء بوجه من  
الوجوه ولا مشبهة في ان مناسب المناسب للشيئ مناسب لذلك  
ولا اقل من كونه مناسباً للمناسبة فيقول ان المقصود المنعني ليس  
المقدم من تشبيه المنادى بالكاف الاسمية اثبات الاشتراك  
بين المنادى والكاف الحرفية في صفة حتى يحتاج الى تلك المقالة

ويرد عليه ما ذكره بل المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما وجعل  
المنادى كانه الكاف الاسمية واذا ثبت الاتحاد بينهما حكمنا و  
الكاف الاسمية مبنية لزم بناء المنادى لان المتحد بالمشابهة  
مشابه لذلك الشيء بل اهرية **قوله** العلم اذا شئنا ان قالوا اذا شئنا  
العلم اوجع فلا يد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف  
انما كان بسبب وضع اللفظ بالحين والعلم المثنى والمجموع ليس  
موضوعا الا في اسما معدودة فاذا زال التعريف العلمي وقد  
قلنا ان تكرار الاعلام قليل وجب ذلك التعريف للغات  
باختصار اني التعريف هي اللام فلذلك يكون مثنى العلم و  
مجموعه الامعرفين باللام العهدية **قوله** خض بالاستغناء  
المباذ داخل على المقصود اي لا يتجاوز الاستغناء من باب  
الحرف اخر من حروف النداء لكونها امثلة حروف النداء فكان  
او لي بان يتوسع مشبهها باستعمالها في المنادى المستغاث  
والتعجب والمشهد **قوله** القوية لادعوا المقدر عند سيبويه  
او طرف النداء والقيام مقامه عند الميرد الى المحقق المفعول  
**قوله** لصنعة بالاضمار اي انما جاز بقية باللام مع ان  
متعد بنفسه لصنعة بسبب الاضمار فاللام لتعوية العمل  
عند سيبويه والضعف النابث منابه عند الميرد كما في  
قولك ضربت زيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت  
لزيد الامر بعيني به الاعتناء بهما وداشني ويعدي بالياء  
والاعانة فهاذا رسيد والتعجب شكفة كرفق والمشهد



يتم كونه كذا في التاج **قوله** متعلق بما تعلق به لام المستغاث  
 وهو ادعو المقدرا او التائب منابه لكن يبد اعتبارا وتعلق  
 لام المستغاث به لئلا يلزم تعلق حرفين بمعنى واحد يعامل  
 واحد **قوله** قبل دخول الخ يعني ان دخول الجار لا يخرج الـ لام  
 عن تاثير شبه الفعل حتى كان الاسم غير منصرف بدخوله  
 نحو مرت يا حمد فكيف يخرج عن تاثير مشابهة حرف فلو قوت  
 جهة الاسم فالفعل متعلق بها بواسطة تعلقه بالفاعل  
 والمفعول حتى التطرف عنها لا يكون للفعل تعلق بها اصلا  
**قوله** معمول على سبيل الاتفاق اي جرى العادة انما قال ذلك  
 لان معمول على سبيل القصد يجمع المستثنى منه والمستثنى  
 في الرضى ان المجيء في قولك جاءني غلام زيد ورايت غلاما  
 ظريفا وكذا ساير المتبوعات مع توابعها الى الجزئيين لكنه  
 لكنه الاول منهما بما يستحق المفرد اذ وقع مشقفا اليه في مثل  
 ذلك الموضع وما يقع من الاجزاء المنسوب اليه كجران استحق  
 الجركا لضاف اليه وينبغي ان استحق التبعية كما في المتوابع  
 الحتمية وان لم يستحق شيئا في ذلك فصب كالمستثنى تشبيها  
 بالمفعول في حبيته بعد المرفوع **قوله** نظيره قوله جيبه الخ وهو انه  
 لو كان تعلقه به بواسطة نه بالذات كان تاثيره فيها  
 اصالة فيستحق الان اصاله واما غير هاذان فتعلقه به  
 بالواسطة **قوله** اطلاق المفعول الحر في اي المفعول بالمعنى  
 المنسوب الى حرف النخاة وهو ما نقله سابقا عن الخراء **قوله**

من صرفه لا يتصدق المقيد بالان المقيد به المطلق مع  
 القيد **قوله** فكيف يصح القول الخ اي كيف يصح ما قاله الشرح  
 بانه يصح اطلاق المفعول المقيد بلفظ به وفيه وله ومع على  
 للفاعل الاربعة وعدم صدق المفعول عليها **قوله** معنى مثال  
 الخ وهو ما تعلق بل الفعل بالمعنى المصدرى في الجملة سواء  
 كان انزالا او جملا او ظرفا او علة او مصاحبا للمعمول **قوله**  
 لا المفعول اي ليس مطاوع هذه المقيد بالمفعول فانه يخص  
 بالان لان الضمير المستتر الذي هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع  
 الى الالف واللام اي الذي فعل بخلاف المقيدات فانها مستندة  
 الجار والمجرور **قوله** كما في زيد حسن الغلام فانه الحسن المقيد يا  
 لاضافة الى الغلام ومطلقة يشمل الحسن المسند الى زيد والسند  
 الى متعلقة بالحسن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه  
 مسند الى زيد **قوله** حقيقه او حكما الخ يعني ان الفاعل الى  
 العلم ههنا بالمعنى المصطلح وقد اعتبر في مفهوم القياح  
 القليل للوقع فلو لم يرد بالفاعل ههنا ما لمع الحقيقه فها اسند  
 اليه الفعل على جهة قيامه به والحكمي وهو ما يكون نائبا عنه  
 لخرج عن التعريف المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول لعدم  
 كونه اسما لافعله الفاعل الحقيقي **قوله** فلا يبطل الطرد الى الطرد ههنا  
 بالمعنى العمومي اي الشمول لا بالمعنى المصطلح اعني المنع وهو  
 ظاهر **قوله** فيشكل عليهم اي على البعض تفرج على ما ذهب  
 اليه وفي بعض النسخ فلا يشكل اي على المصم فيكون تفرجا



على التخييل قوله لان يكون الفعل **قوله** هذا ما ينقل عن المصدر كما  
 عليه في النسخ والمناسبات في غير يقال قوله شئ فعله المتكلم الذي هو  
 فاعل فعل مذكور وهو ضرب الاول بعناه الاتحادها في المعنى  
 واما تفسير بعناه بان يكون مشتملا عليه اشمال الكل على الجزء فيقرنة  
 زهايه الاسم والافاظ للجملة على ما هو للتبادر وهو كون الفعل المذكور  
 ملتبسا بمعنى ما فعله سواء كان عينه او مشتملا عليه **قوله** يفعل  
 على صيغة المصدر اوان اراد ان يفعل ضربت المستفاد من  
 قوله لان شئ فعله المتكلم **قوله** بل بقا له حيث يسمون للجملة  
 الواقعة بعد القول مقول القول دون مفعوله **قوله** وان لم تناول  
 بان يحل الفعل على خلاف المصطلح **قوله** اسم لان كل كلمة موصوغة  
 بالوضع البني لنفسها واذا اراد بها نفسها فيصدق عليها انها  
 دلالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الانزعة الثلاثة كما  
 خرافا من اصلهم على اطلاق الفعل مقابل القول **قوله** لان فعل  
 الخ اي الفعل الذي هو صيغة مضمون ضربت لا يتبع ان ينسب  
 الى ضربت فلا يصح ان شئ وفعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمون  
 اعني الحدث فلا يصدق على ضربت الثاني انه ما فعله فاعل  
 فعل **قوله** لان ذلك المضمون اعني الحدث مدلول تضمني لضرت  
 للدلالة على النسبة والزمان ايض **قوله** الفعل متناول الخ اي  
 الفعل المدلول عليه بقوله ما فعله متناول للقول والمتكلم ايض بل الفعل  
 الختان قطعا ولو مجازا كالبلاخج عن التعريف مثل علمت علماء فافان  
 ان الفعل لا يتناول القول **قوله** لان الالفاظ ليست موصوغة لانها

للاشياء

بدل الاشياء على انفسها دلالة عقلية كجاءه والموضع ما خورق  
 تعريف الاسم لكونه قسم الكلمة فلا يكون ضربت حين اراد بنفسه  
 اسمافان في انه مقول اسم **قوله** الجاري على الفعل بها يكون له فعل  
 يصح ان يكون جازيا عليه ومذكور ايض فيخرج نحو الوبل محالا  
 فعل **قوله** ضربت اواعا لافاة الضرب والروية يصدق على انواع  
 الضرب ومرات الروية **قوله** يعني ان الفعل الخ اي ضمير ليس يرجع  
 الى المذكور فقط اذا المراد بالفعل الاصطلاحي الذي هو قسم للاسم  
 والحرف كما يدل قوله بعناه فالاسم الذي فيه معنى الفعل غير دخل  
 فيه فتعريف المذكور لا ينفع في احواله فهو يرجع الى الفعل المذكور وتعميم  
 هذا القيد اما باعتبار تعميم المذكور فيشمل المحذوف فانه  
 في حكم المذكور واما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى  
 الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث انه يعمل عمله **قوله** مقطوعا على قوله  
 مقدر افيكون داخل تحت قوله احكاما قسما منه اي الفعل المذكور  
 احكاما نوعا ما يكون مذكورا احكاما وهو المعصدا المنقذ وما  
 يكون فعلا احكاما وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة  
 الشرح صريحة في تعميم المذكور وما ذكره المحقق اعم من  
 قبل قوله مذكور حقيقة لفظ فعلا ويكون التقدير هو اعم من  
 ان يكون فعلا مذكورا حقيقة فعلا مذكورا احكاما ويكون حقيقة  
 وحكما متعلقا بالمفيد والقيد وان الفعل الحقيقي كما يكون مذكورا  
 حقيقة وحكما كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل فوجه تخصيصه  
 بالفعل الحقيقي تبيين قوله وحكما التعميم في الفعل المذكور بعده



ان كان كذا في قوله ان التفسير في قوله اذا كان مقدر الزاج  
 لا الفعل الحقيقي فلو كان قوله او اسما عطفا على قوله مقدر كان  
 التقدير اذا كان الفعل الحقيقي اسما كان فيه مبنى الفعل و  
 لا يخفى بطلانه فالصواب ان يحمل عبارة الشئ على الاختيار  
 هو ان يحدد من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة  
 الاول كما في قوله تعالى امر الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه  
 والنهار مبصر ان المراد جعل لكم الليل مظلم لتسكنوا فيه  
 والنهار مبصر لتبصروا فيه والتقدير وهو امر من ان يكون  
 فعلا مذكورا حقيقة او حكما واسما فيه معنى الفعل الحقيقة  
 مذكورا حقيقة او حكما وما قيل ان عطفا على قوله مذكورا  
 او لا معنى ان الفعل المذكور يشمل الملقوط والمقدر و  
 الاسم لان المراد من الفعل اعم من الفعل وشبهه ففهم انه  
 يقتضي ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا  
 يكون مذكورا اصلا وهو ربط والاشترج الى اي خرج المفعول  
 المطلق الذي يكون للنوع والعدد زيادة مفهومة على مفهوم  
 الفعل والذي للتاكيد اذا عبر به بلفظ مفهومة مغايرة  
 لمفهوم الفعل متحد معه في التحقيق **قوله** بل اراد الى اي اراد ان  
 معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقيق بان  
 يكون تحقق جزئية الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم و  
 القرينة على هذه الرادة ان قوله اسم مفعول فاعل فعل  
 يتبادر بينه مغايرة ما فعله المدلول الفعل فلا يمكن

ان يراد من قوله بمعناه اشتمال مفهوم على مفهوم الاسم بان  
 يكون جزء مفهوم الذي هو المنسوب عين المدلول الاسم فيكون  
 المراد الاسم والالاتحاد من حيث التحقيق وما قيل ان الفعل  
 اذا كان مقصدا يكون مفهوما عين مفهوم المفعول مدفع  
 بما مر من ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر  
 نفسه وذكر الخ والواو للمحال وفي بعض النسخ وانه ذكر مفهوم  
 للعطف على قوله ان تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا  
 القيد بما تقر به من ان قيد الحيشية مراد ان تعريفات الا  
 مور الاعتبارية وان لم يذكر فالمراد من حيث ان بمعناه و  
 هو متعلق بذكر المقدر معنى ذكر المفعول المطلق من حيث  
 الفعل مشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله به في التحقيق  
 فيقول الى بيان جزئية ومتحد به **قوله** ولا يخفى الخ لوجود الخ  
 بينهما **قوله** المتقدم وتاخر بينهما فان الكراهة التي هو مفعول  
 به متقدم في التحقيق على الكراهة المتعلقة به ضرورة دخول  
 النسبة في مفهوم الفعل النبت متأخرة عن النبتين في  
 التحقيق **قوله** وان كان هو التاديب في التحقيق فان  
 المعنى المخصوص الذي يعبر عنه بزوف من حيث انه موم  
 يقال له الضرب ومن حيث انه ترتيب عليه الاترجار  
 عملا يليق به يقال له التاديب قيودا على التاديب  
 انه اسم فاعله فاعل فعل مذكور متحد معه في التحقيق  
 لكن لم يذكر من حيث انه متحد بالضرب بل ذكر من حيث



انه معيار للاعتبار وعلية له **قوله** لا يقال يقيد الاتحاد اي  
اي بقوله وذكر من حيث انه بيان له وصحة معه **قوله** الى  
اعتبار القيد السابق وهو ان تحقق الفعل باعتبار  
جزئية الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم **قوله** قيد الاتحاد  
من تيمم السابق لانه مفهوم الحيشية من قوله بمعناه المفر  
بالا اتحاد في التحقق **قوله** فلو قيل الى الصواب فما قيل على ما  
في الرضى لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا **قوله** كان  
مساحة باطلاق اسم الكل على الجزء **قوله** المدفع توهم السهو  
وذلك لانه تأكيد لفظي في الحقيقة كان قيل احدثت  
ضربا منها والمتاكيد اللفظي يرفع توهم السهو اي توهم **قوله**  
توهم تلفظ الفعل لا عن قصد بناء على ان العاقل لا يسو  
مرتين واما دفع توهم التجوز في المسند بان يراد بضرب  
مثلا الشتم فلان ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة  
صارفة عن المعنى الحقيقية يدفع احتمال جملة على المعنى  
المجازي **قوله** بان امر الخ يعني ذكر كليها دفع ان يكون  
كلم مجازا عن الامر بالتكلم فيقيد ان تعلل كلمة بذات لا  
انه يدفع التجوز في الاستناد كما يوهم التفسير بقوله اي  
كل بذات **قوله** المصدر المعرف بلام الحبس نحو رجعت الرجعي  
**قوله** ان كان للتاكيد على دلالة على نفس المابقية من غير  
تقييد ووصف او عدد وحيث تخصيص الزيادة الى المحقق  
في الرضى المراد بالتاكيد المصدر الذي يدل على مدلول

الفعل

الفعل لا زيادة شئ عليه من وصف او مبدء **قوله** وان  
كان للنوع بناء على دلالة على كونه معلوما للمخاطب هو  
رايد على الحديث الذي هو مدلول الفعل كانه قيل رجعت  
الرجعي المعلوم **قوله** وحيث ان يقال ان فيه بحث لانه ذكر في  
الرضى انما يعني بالنوع المصدر المعصوف اما بان يكون  
موضوعا على معنى الوصف كالتقري ولا شك ان المصدر المعرف  
بلام الجنس موضوع على معنى الوصف وهو معلومية المخاطب  
او كلها نحو ضربت انواع الضرب **قوله** معنى وما يخصه نحو  
جلست القريضا اي تعود المحبة باليد او بعموم نحو ضربت  
نوعا من الضرب **قوله** او معروفا من لأم العهد نحو ضربت الضرب  
اذ اريد نوع معهود بين المتكلم والمخاطب قيل ذكر **قوله**  
نحو ضربته فان الصيغة الفعولة للنوع نحو جلسته وركبته  
ومن بين اي فيما يشتمل المصدر او يجمع لبيان اختلاف  
الانواع **قوله** او من المادة اي يكون لجوهر الحروف مدخل  
في ذلك **قوله** نحو القهقري فانه يدل على الحديث باعتبار  
حضور المادة لا بالصيغة فقط والايثار كما في ذلك  
ما يكون على هيئته او غير الدالة الى اي من المادة الغير الدالة  
على الحديث مع صدق الحديث عليه فان انواع الضرب  
ضرب كذا كله وبعض **قوله** ولك ان تقول ان فيكون داخلها  
من قوله او ببدونه **قوله** اي وحده فان الواحد عدد عند  
العام **قوله** بعد ما او بخصوصها اي بعموم الكثرة نحو ضربته

بأنه ما يوجب العلم او غيره  
على مبدأ القول لا غير



ضربات او بخصوصها نحو ضربته ضربتين **قوله** بالسوط اشار بافاده  
 الى ان تشية الالة وجمعها باعتبار تشية المصدر وجمعه لانك  
 ربما قلت ضربته سوطين او سوطا اناك لم يفرق العدد  
 المذكور الا بسوط واحد **قوله** الاظهر في العبارة الى انه يرد على  
 الشئ بان دلالة على لطافية المعرفة الى الحالية من الدلالة  
 على التعدد لا ينافي في الالة عليه بعد الحق علامة التشية و  
 الجمع فلا بد من تفسير المعرفة بالمفيدة بالتعريفية قبول الي  
 معنى غير القابلة فلو بدل المعرفة بغير القابلة كان اظهر  
 تخصيصا كان كما اذا كان **قوله** فانه قابل لذلك اي قابل للتعد  
**قوله** او للتكثير مجازا العلامة المتضاد ويراد بالكثرة ما  
 يقابل الوحدة **قوله** كما في قوله تعالى قد نرى حال ان حشرى مضا  
 كثير الروية اي كثير اما نرى يرد وجعل في السماء نطقا لولا  
 المرحي تجويل القبلة من بيت المقدس الى الكعبة لكونها  
 قبله آباء **قوله** ورج كان ابلغ لكونه اول عباد حق توهم السهو  
 والتجوز لان تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى اول على عدم  
 السهو والتجوز **قوله** وقدم امثلة اي امثلة غير المصدر  
 حيث قال ورج اما ان يدل على الحديث نحو اول ايدل  
 عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا اورايت الفا  
**قوله** نحو يدسه في قول الشاعر هذا سرافة للقران  
 يدسه واطره عندا الوسي ان للمعتبرها ذنب رافة  
 اسم صحابي درس الكتاب يدسه درس مسادرس

فزادة والتضمير ليس بمفعول بل كونه مذكورا وهو للقران للالة لتقد  
 نريد فيه اللام للتقوية بل مفعول مطلق اي يدسه من الدرس  
 ومنه قوله تعالى فاني اعذبه عذابا لا اعديه احدا من العالمين  
**قوله** قد عرف الحق القاموس المفعول الجلس او هو من القيام  
 والجلوس من الضجعة ومن السجود **قوله** لانه في ضمنه اي مفهوم  
 منه نفعاما بدلالة التضمن لان امنت جعله نيتا او بدلالة  
 الالتزام لان نيت مطاوع امنت **قوله** اول انه لم يعدل لقوله  
 اما انه في ضمنه **قوله** وفيه تامل لان يحي مصدر المجرد بمعنى الميز  
 لا مشاهد **قوله** وقيل انه بمعنى اعدى لقوله فانه مصدر نيت  
 وكذا قيل الثالث اي جعل مصدر امنت لانه بمعنى التثبت فهو  
 اسم بمعنى المصدر كالسلام والكلام والعطاء بمعنى التسليم  
 والتكلم والاعطاء **قوله** ليس من هذا الباب اي باب المفعول  
 المطلق بغير لفظه لانه غير انبات بحذف الزوايد فهو مصدر  
 من لفظ الفعل **قوله** في مثل الى اي فيما لا فعل له من خلقت يمينا  
**قوله** يكون خبرا والمقصود منه اظهار السرور بقدمه لا  
 الاخبار لعلم القادم بذلك **قوله** او دعاء بان يجعل الله قدمه  
 مباركا **قوله** يعني ان العلم لا يريد ان الحذف في جميع المواضع  
 سماوي بمعنى انه لولا السماع لما جاز الحذف وانقسام الى  
 السماوي والقياسي باعتبار العلم مما لا يكون العلم لوجب  
 حذف الا السماع فهو سماوي وما كان العلم به بطريق الا  
 استدلال بان يقال هذا مصدر وقع مثبتا بعد في داخل



على اسم لا يكون خبرا عنه وكل مصدر يشانه كذا فهو واجب الحذف  
**قوله** استدل الياء عفيان لقياسها اشاريه الى ان القيا  
 في معنى الاستدلال بجمع حذفه وجوبا سيما اي لا يفتي  
 عليه غيره لعدم الجامع **قوله** اي يقاس الخ والقيا من معنى  
 التمثيل وانقسام اليها باعتبار العمل **قوله** خبر فان الاخبار  
 عن الحمد ايضا **قوله** كان اظهر انما قال ذلك لان الواو  
 يقيدها اشتراك الاعضاء المذكورة في كون النسبة اليها  
 ما حوذة في مفهوم المدح لا على اجتماعها فيه ولذا وقع  
 في الصحاح بالواو **قوله** قال الله الرضخ الخ فعنده وجوب  
 الحذف مشروط بسان الفاعل والمفعول مطلقا وبعد  
 قصد النوعية بخلاف البعض فانهم اشترطوا كونه باللام  
 ولم يقيده بوجه لعدم قصد النوعية **قوله** مثل قولهم الخ لقصد  
 قصده ونحوه **قوله** بمعنى المفعول فانك اذا احدثت  
 محمود شخص قلت حدثت حمد ذلك الشخص **قوله** لان  
 المواضع يعني لو لم يصرح بمن القبطية لا فاد الحذف على  
 ان المقام مقام البيان **قوله** فان المقصود لا قصد كون  
 الدوام وال لزوم مقصودا من التكرير بل لانه يدل على  
 بثبوت مرة بعد اخرى واما كونه مقصودا من الحصر فانه  
 ادعائي للمبالغة في انصافه بذلك الفعل ايما كان ليس  
 موصوفا بفعل آخر اصلا **قوله** على التخذ اي حدوث  
 معناه في زمان دون زمان للدلالة على مقتدر باحد

الارثمة الثلاثة **قوله** يستعمل للدوام للدلالة على زمان المستقبل  
 الذي هو مستمر **قوله** فان ارادوا المعطف على قوله انما اشترط  
**قوله** جعلوا المصدر نفسه خيرا فيقيد انه لدوام حصوله  
 منه ولزوم له صار كانه نفسه **قوله** قيل صفة لنفي المعيارية  
 ظاهرة انه في انه صفة لمعنى في حيث قدما الصفة لنفي  
 بقرينة وهو الموافق لقواعد النوقاة اذا اجتمع النعت  
 والمعطوف بالحرف تقدم النعت ومن جعله صفة لنفي  
 فاعله داعي ان معنى النفي تابع للنفي والاحكام فيقيده  
 يستتبع تقيده معنى النفي وانما ساء تقدم المعطوف  
 على النعت لان المعطوف المذكور في حكم المعطوف  
 عليه ومعناه فكانه ليس مغاير له **قوله** والاظهر ان عدم  
 الاحتياج الى التقدير لكن الظاهر اخلين بصيغة  
 التثنية لان المقصود تقييد كليهما بالدخول لا تقييد  
 احدهما في الرضى افراد الضمير ومطابقته في المعطوف  
 باو فوكول الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما  
 وجبت افراد الضمير وان قصدت كليهما وجبت  
 المطابقة فلا بد من القول برجوعه الى كل منهما **قوله**  
 او مستنوخ الخ نحو ان زيد اسير اسير **قوله** ليس شرط اي  
 لوجوب الحذف **قوله** انصاف المصدر الخ مع ان ما صبح  
 واجب الحذف الامر من ان المقصود من مثل هذا الحصر واما  
 حصول الفعل ووضوح الفعل للتجديد فذكره نياف



العرف **قوله** كما جاز ان يكون منصوبا كان الخ بالتأويل او  
 المباعدة فالشرط الخ فالجواب ان يقال ما وقع مشتبا بعد  
 نفي او معنى نفي ويكون ناصبا خبرا عن شيء لا يصح ان يكون  
 هو خبرا عنه **قوله** بل التأويل ومباعدة انما قيد بذلك لانه  
 يصح جعل المصدر خبرا عن الذات بتأويل باسم الفاعل  
 او تقديره وومباعدة يجعل الحدث عن الذات  
 كما قالوا في رجل عدل وما قيل ان بعد التقييد يصدق  
 على ما زيد الامير ان ليس بخلف الفعل فذوق بان خرج  
 بتفسيره كلمها بالقرن المطلق **قوله** وحوليس الخ فمن خارج  
 مقوله ما وقع لانه عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة  
 الى قوله لا يكون خبرا عنه **قوله** قد يكون مرفوعا لقيام مقام  
 الفاعل على ما مر **قوله** فيقول الخ فان قايده معرفة احوال  
 او اخر الكلام اعرابا وبناء وانما يكون المفعول مرفوعا لم يحصل  
 الفائدة **قوله** الواجبة هذه الشرايط في المصدر بان تفسير  
 كلمة بالمصدر **قوله** عن تلك الشبهة المذكورة بقوله ان قلت  
 هو ليس مفعولا **قوله** انسب بالمقام لان المقام مقام  
 البحث عن المفعول المطلق والمصدر اعم منه من وجه  
**قوله** الا يكلف وهو ما بشر فيه عبارة الشئ من ان الخ  
 بين الضابطتين بشر الخ اشترطهما في قيد من القيود  
 ولا يصح لذلك الاقوله لا يكون خبرا عنه واما ما قيل  
 من ان المصريح جعل ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق بعد

اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمننا فلا يخفى زكاته لان  
 وقع الثاني معطوف على وقع الاول فتفسيره راجع الى ما و  
 تفسيره بما ذكره باطل **قوله** انما وجب الخ بمعنى ان وجوب الخ  
 مشروط بالقرينة الدالة على تعيين المحذوف وقيام شيء  
 مقامه وكلا الامرين متحقق في مثلنا اما الاول فللدالة  
 الجملة المتقدمة على مضمونها ومنه ينتقل الى فوائده الا ان  
 له في الجملة فيكون الجملة دالة على عوامليها لكونها بمعنى  
 فوائدها واما الثاني فلقيام الجملة مقام العواصف فانه  
 لا تكررت المصادر استغلو اذكر عوامليها قبلها فاما  
 لنزوا اقامة تلك الجملة مقام عوامليها فواللاستتغال  
 على سبيل اللزوم وما قيل انه لو كان الانتغال منه الى اتاره  
 لم يحجج لذكر هاجع ان الخ لجهة غيبه بل القرينة محذوف عامل مفعول  
 المطلق نفسه لانه متعين ان يكون بمصانه فذوق بان الاشغال من  
 شئ الى شئ لا يستلزم عدم الاحتياج الى ذكر الشئ الثاني فان التخصيص  
 قد يكون مطلوبا في المقام المتكلم كيف نصح ما علم ضمنا طريق شايخ و  
 ان المفعول المطلق نفسه انما يصح كونه قرينة لو تعين كونه مفعولا مطلقا  
 وفيما نحن فيه ليس كذلك اذ يجوز ان يكون مينا وفداء مفعولا به اي  
 يفعلون مينا ويأخذون فداء وان يكون حالا اي ما بين واخذين  
 فداء ولذا قال الرضي ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او  
 خبرية يتضمن مصدرا يطرأ منه فوائده اذ اذكرت تلك الفوائد فان  
 مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقا عقب تلك الجملة وجب حذف



أفعالها انتهى وكذا ما قيل إن الظاهر جعل فشد والزنا فاما ما نبدا و  
فداء مفعولا له فيسقط على تقدير العامل به فوقع بان المفعول له يجب  
ان يكون على حامله للفاعل متقدمة عليه في الزمن ولم يذكرنا وفدا  
ههنا لذلك بل باعتبار انهما مفعولات مترتبة عليه يدل عليه الفاء  
التفصيلية ولقطة بعد **قوله** يخرج نحو سفر الخ فان صحه واعتنا ما  
مفعول مطلق وقع تفصيلا لان السفر من غير اعتبار النسبة الى ما قام  
به بخصوصه ولا يجب ههنا حذف عامله ليقال بوجه صحه ونعني  
اعتنا بعد التزامهم قيام الجملة مقامه لقوله ما هو اثر لمضمون مفرد  
**قوله** اي المصدر المفهوم منها يعني ان الاضافة ليست نسبة المصدر  
الي ما يشق منه كما هو المتبادر بل يادى ملائمة **قوله** اي غايته لا يعني  
ان المراد بالغرض ههنا الغاية لعدم كونه حاملا للفاعل **قوله** اي  
لان يشبه بما ناب الخ المبرور ان الكلام على حذف المضاف حتى يخالف  
قوله فانه الواقع بعد الجملة بل اراد ان ضمير به عبارة عما ناب مناب  
المفعول الحقيقي لان مرجعه اعني كونه ما عبارة عنه بدليل ان الواقع  
بعد الجملة طاهر الا المفعول المطلق الحقيقي فلا يرد ان الواجب ان  
يقول الشئ لان يشبه بشئ لان المفعول المطلق في مثلنا شبه  
لا مشبه به وانما لم قيل لانه يستلزم حمل الوقوع على التقدير وهو خلاف  
الفظ والسابق واللاحق وكذا ما قيل الا ان جعل قوله للتشبيه بمعنى التشبيه  
الذي هو فعل المتكلم وضعت اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء  
كان مشبه به كما في مثال المتن او اداة التشبيه كما في صوت مثل  
صوت حمار او مشبه به في صوت صوتا مثل صوت حمار **قوله** بحسب

الظ قيد بذلك لان الواقع بعد ما في التقدير المفعول المطلق <sup>الحقيقية</sup>  
المحذوف **قوله** فاذا نخرج اي اذا افسر التشبيه بما ذكر بخلاف ما  
اذا افسر بان يشبه بشئ **قوله** اذا اذكر المفعول المطلق نفسه نحو صوت  
صوتا مثل صوت حمار فانه لا يصدق عليه انه ما وقع لان يشبه  
بما ناب منابه امر لعدم اليانية **قوله** قد جرت عادة اتمم لا يعني جرت  
عادة اتمم اتمم بجذور المفعول المطلق الحقيقي في هذا اللقام ولا  
يذكره اصلا ومادة النقص لا يدان تكون في حقيقة فالشاهد  
لانهم على ناقض الضابطة لا على المحش على ما وهم **قوله** فاعل هذا اي  
على ما ذكر من لزوم مصدر في موضعه لو فسر الموصول بالمصدر  
دون المفعول المطلق لسلام كلام الشئ عن المناقشة بان المفعول  
المطلق فيما نحن فيه ليس مشبه به **قوله** قال سيبويه بحسب مثله  
الرفع اي فيما لم يكن المصدر للتشبيه وجا وموصوفا واجاز التحليل  
فيه النص ايضا اما على المصدر او على الحال وهذا الاعتبار وقع  
الا حترانه عنه بقوله للتشبيه وكذا سائر الامثلة الاية فانها  
احترانه عنها على تقدير كونها منصوبة على انها مفاعيل مطلقة لعدم  
وجوب حذف عاملها فاندفع ما قيل انما وصل في كفاية الزعما  
عن المفعول المطلق والامثلة المذكورة ليست منه فلا حاجة في  
احترانه عنها الى القيود المذكورة **قوله** بدل ما حصل لوصف  
كما في قوله تعالى بالناحية ناصية كاذبة **قوله** كونه مع وضعه الاول لا  
اعتبار ذلك لم يصح جعله وصفا لعدم معنى الوصف فيه **قوله** حما  
جعلوا الحال الموطنة نحو قوله تعالى اما اترلناه فانا غرنا **قوله** اولئك



اي كونه مع الوصف كأنهم واحد **قوله** من ان يكون تأكيداً لا أنه موقوف  
**قوله** فالاولى الاتباع اي جعله تابعاً لانه صفة **قوله** ويجوز ان نصب  
 على حذف للوصف اي صوتاً حساً لانه مفعول مطلق اي بصوت  
 صوتاً حساً لكن لا يجب حذف عاملاً وعلى الحال من الضمير المستتر  
 في له بخلاف اذا ذكر الموصوف فانه يتعين الاتباع عند سبويه  
 لكونه بلفظ الاول ومعناه فيجعل الثاني مع تابعه تابعاً لاول حتى  
 يكون تابع الثاني كما في تابع الاول **قوله** وهو ان يكون الاسم الذي  
 يكون بمعنى الاسم عارضاً لصاحبه اي حادثة له غير لازم **قوله** فيخرج نحو  
 لزيد هذا لان المعنى على الثبوت دون الحروف ويتعين  
 المرفع فيه على البدل او عطف البيان **قوله** هذه الدلالة اي  
 دلالة الجملة على الفعل وعلى صاحبه **قوله** يعني غناء التقدير اي  
 يشفع لغة تقدير الفعل للجملة لكونه بمعنى بصوت ينصب المصدر  
 من غير حاجة الى تقدير الفعل **قوله** وحسن الشارح الرضي حيث  
 قال وهذا وجه قوي **قوله** لم يجعلوا الاسم المذكور عاملاً فانه مصدر  
 يعمل عمل فعل اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً كما تقول عجبت من ضربك  
 ضرب الامير **قوله** ويسمى ذلك الخ بان يقال مرهت به فاذا دل ان بصوت  
 صوت حمز **قوله** لانه قطع اي الذي مرهت فاذا دل الصوت قطع وجزم  
 بوقوع الصوت وان بصوت ليس قطعاً وجره بوقوع الصوت  
**قوله** لان معنى ان مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمنع **قوله** لخلوه مما  
 لا بد للفعل منه اعني الفاعل على الحال من الضمير المستتر **قوله** والمصدر  
 الخ وبهذا الاعتبار احترضه بقيد وعلى صاحبه **قوله** على اخذنا وبه الوصف

اي تقدير

اي تقدير المضاف وجعله بمعنى منك **قوله** ويجوز التعريف اي يحبر  
 التحليل تعريف المصدر المذكور مع كونه وصفاً للشيء بناءً على التقدير  
 المثل لوجاز هذا اي وقوع المعرفة صفة للشيء بتقدير المثل الجاز  
 هذا التركيب مع **قوله** واما على انه حاد المعطوف على قوله اما  
 على حذف مضاف **قوله** فاذا عرف اي اذا عرف المصدر المذكور  
 كان بدلاً او عطف بيان عند سبويه لا غيرهما اعني الوصف  
**قوله** ولا حاجة الى القول الخ كما ذهب اليه الرضي لاصل الصوت  
 بصوت صوت مما راى تصويت مما فاقم الاسم مقام المصدر  
 كما في اعطى عطاء وكلم كالمات **قوله** قيل هو اسم الخ في القاموس صرح كذا  
 الصوت او شديد **قوله** على انه بمعنى كان بناءً على ان الافعال  
 الناقصة غير محصورة **قوله** وهذا اظهر معنى لان الاول يفيد الوقف  
 بحال كونه مضمون الجملة ولا يخفى ركاز **قوله** المحتمل مصدر ممي  
 موافق لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره **قوله** وكل  
 وجه لفظي او معنوي اي لكل واحد من الاحتمالين وجه يؤول  
 اما لفظي او معنوي فالاحتمال الاول له وجه لفظي وهو قوله لزوم  
 خلاف الاصل فان تقديم الخبر على المبتدأ فقط بخلاف الاحتمال  
 الثاني فانه فيه تقديم المفعول على العامل ايضم والاحتمال الثاني  
 له وجه معنوي وهو دلالة التزم على لزوم الالف على المتكلم وقصد  
 فيكون موداً بالمعنى عامل المفعول المطلق وقصد ان يكون قريته  
 ظاهرة على المحذوف نائبا عنه بخلاف احتمال الاول فان مدلوله  
 مثبت الالف للقر له مفيداً بكونه على المتكلم فيكون دلالة



على معنى اعترفت بغيرها **قوله** ومن هذا القبيل ان اشار الى ان الموكلة لنفسه  
وان كان فيه النكرة بحسب معرفة اى يصح كما ان المعكرا غير بالعلس  
**قوله** لانه دعاء الى الصلوة لان الله اكبر والاذان الصلوة فهو  
دعاء الى الصلوة لا يحتمل غير كونه دعوة الحق **قوله** عامله الى فلا  
يكون من التصويب اللازم اضمرا عامله **قوله** هذه التسمية من  
المتاخرين ومسبوبة الى الاول بالتاكيد الخاص والثاني  
بالتاكيد العام ولذلك زاد المصريح لفظ يسمى تسمية على  
كون التسمية في المستقبل بالنظر الى ما قبله اعني ذات القسمين  
اذ لا يقع ارادة المستقبل بالنظر الى ما كان التكلم كما يوكدها  
في ضربت ضربا بنفس مع تغيرهما في اللفظ فاطلاق الموكلة لنفسه  
على القسم الاول لا يحتاج الى تاويل كما ذهب اليه مشايخ التسهيل  
حيث قال سمي الاول موكلة لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكانت  
نفس الجملة **قوله** اعني الفعل بدون الفعل الفاعل لان الفعل يدل  
واحدة على الضرب والرضان **قوله** مضمون الجملة الاسمية بكما هما  
لا مضمون احد خبرهما **قوله** وهو مضمون مفرد اعني الفعل من  
اعتبار استفادته لا الفاعل **قوله** من حق الامر بنصب الامر  
اي من حق المتعدي تحقيقه **قوله** بمعنى تحقيقه في القاموس  
حققت الامر تحقيقه بتفنت فقوله وكان على تعيين هطفت  
لتفسيره بتحقيقه والتعدي ان راجعان الى فاعل حق الامر **قوله**  
**قوله** فانه محتملات الجملة التكلم بالجملة قد يكون على  
تعيين من مضمونها وهو **قوله** من شك وقود وفيه **قوله**

كما ان الله تعالى الباطل من محملا لثبوتها وهي شاذة لان  
الصدق مدلول الجملة من حيث الوضع واللاذيا احتمال  
عقلنا من كون دلالة الالفاظ على معانيها وضعية  
يمكن تخلفنا عنها فيصح ان يقال ان حقا موكلا لمضمون  
الجملة التي لنا محتمل غيره بخلاف كون التكلم على تعيين  
قائمين من الاول بالجملة وضعا ولذا سموه اكون المتكلم  
عالم بالالحكم لازم فائدة الخبر اللهم الا ان يعي مضمون  
الجملة بحيث يشمل لانهم المضمون ايضا **قوله** قال الله تعالى  
عيسى بن مريم قول الحق مثال لما هو صرح القول اي  
قلته قول الحق **قوله** ونحو لا فعلية البتة مثال لما هو في  
معنى القول والبت والبتة مصدر من بت الامر قطعه  
في المنهل البتة يوصل الهمزة على القياس وحكي صاحب  
اللباب ان القطع فيها مسموع بل ادعي شارحه انه  
المسموع ولا يعرف ذلك من جهة غيرهما **قوله** وقطعة  
على وزن المرة فواحدة للتاكيد كما في نسخة واحدة **قوله**  
ثم يبدو له في الصحاح بدل في الامر بداء معدود اي  
نشأ له فيه راي وفي النهاية البداء استصواب شي  
على بعد ان لم يعلم **قوله** بل هو قطعة واحدة الاولى تركه  
**قوله** في اصل الوضع واما في الاستعمال بمعنى القول المقطوع  
به ففي الحديث **قوله** مفعولا بها قلت بيا نال للوع هكذا  
وقع في الشرح التي راينا وكان سمي من الناسخ والصواب



ما في شرح التوضي مفعول لا بها قلت وهذا المصدر مفعولا  
 مطلقا قلت بما نال السمع **قوله** فالقول المناصب أي القول  
 الذي ينصب حقا مدلول الجملة المتقدمة في قرينة عليه  
 فاقمة مقامه فيكون حذفه واجبا **قوله** في مفعول أي تلك الجملة  
 مفعول ذلك المتكلم فيكون مدلول التناصبا للجملة المتقدمة  
 حين تلفظ المتكلم **قوله** لا ألبى على صيغة التكلم من  
 التفصيل **قوله** لا أنما مأخوذة في الرضى وأما قولهم لبي  
 هو مشتق من لبيك لأن معنى لبي قال لبيك كما أن معنى  
 سبح قال سبحان الله كل ذلك أي من ذلك الفعل وحذف  
 الزوائد والاضافة إلى ضمير الخطاب بقدر الام **قوله** وهو مفرد  
 أي ليس بمثنى والميم ذهب يونس **قوله** بقاؤه مضافا إلى المظهر  
 فلو كان مفردا عاد إلى الالف كما في الذي نزل على نبي  
 قال الشاعر دعوت كاتاني مسورا قلبي قلبي يدي مسورا  
 بكسر الميم ومسكون السين وفحوا والواو اسم رجل والمعنى دعوت  
 مسورا كاتاني أي أصابني من الحاجة قلباني فاجابني شعر  
 قال قلبي أي أقيم في طاعة إقامة بعد إقامة وأكون كاتاني  
 الذي يديه أي أكون تحت تصرفه وحكم وبعضهم يكتبون  
 قلبي الأول بالالف دفعا للالتباس بالناسية التي هي مصدر  
 وإن كان القياس بالياء **قوله** أنما سمي به الخ أي أنما سمي هذا  
 المتعلق لأن معناه لغة الذي فعل به علي أن الجار فيه  
 صلة الفعل يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى ولا إله

ما يفعل

ما يفعل ولا يكدر والغير واجع إلى الموصول مفعول محلا بانه  
 مفعول ما لم يسم فاعله وهذا المتعلق متصرف بهذا المعنى  
 لأنه أوقع الفعل به أو تعلق الفعل به دلالة ديد بالنظر  
 إلى أن الوقوع الماخوذ في تعريفه بالمعنى الظاهر وهو الوقوع  
 المحي عليه على ما قيل المراد أوقع عليه أو ما جرى مجرى  
 ما وقع عليه ليدخل نحو ما ضربت زيدا وأوجدت ضربا  
 وأحدثت فعلا أو معنى المفعول على ما اختار المصنف  
 والش وغيره فمن قال يعني أن الباء البسيطة فتعلق بالفعل  
 أو للصلة وتعلق بما ضمنه من معنى التعلق فقد خفي عليه  
 مراد المصنف كيف ولو كان مبنى التوجيه على التضمن يكون الباء  
 صلة لتعلق المصنف فلا بد من اعتبار اسناد لفظ المفعول إلى  
 صدره أي أوقع الفعل متعلقا به على طريق وقد جعل بين العبر والنزول  
 فلا يكون أو تعلق به مقابلا لما وقع به بل مندرجا تحته فالواجب  
 أن يقال أوقع الفعل به أو متعلقا به **قوله** أوقع الفعل به في الاسم  
 وقع به السوء وأوقسته به وانزلته به فالانقياع يتعدي  
 بالياء كما يتعدي بعلا كالانزال فذكره المحقق بقوله ولك أن  
 تقول ليس امرأعا من الما ذكره المصنف فالصواب تركه ولعله أنه يجوز  
 أن يكون متعلقا بالانزال ولا التصاق **قوله** أو قيل لأنه سبب الخ أي  
 قيل أنما سمي به لأنه هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لأنه محله و  
 المحل من اسباب وجود الحال **قوله** بل من صفات مدلولها  
 التضمينية هذا مبنى على كون الاستفهام والنشرط مودولا لتضمينا

فهم أن المصنف جعل الجار متعلقا  
 بالفعل باعتبار تضمين معنى  
 الانقياع والمتعلق فزاد عليه



لتلك الاسماء ويؤيدون تسميتها بالاسماء المتضمنة للاستفهام  
 والشرط وخروجها عن تعريف الحرف باعتبار ان تمام مدلولها  
 ليس معنى في غير ما بل بعضها في ذاتها وبعضها في غير ما كخروج  
 الفعل عن تعريف تلك الاعتبار بوضع به الرضى في تعريف الاسم  
 واما على ما قيل ان الاستفهام والشرط عارض طحا كما نقل عن  
 مسيويدان حرف الاستفهام والشرط اعني الهزلة وان خذفتا  
 وجوبا قيل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل واليم ضربتان  
 ايه ضربت ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط والمضيان عارضان  
 فيهما واكتافا لا فيمن فلا اعتراض اصل **قوله** تعلق به اي وصول المعنى  
 للحرف اليه وارتباطه به سواء هناك وقوع حتى كضرب زيد  
 وقتلت عمر والاولاخر خاطبة وكلمة وشامة **قوله** تعلق به اولا  
 اي لا يكون تعلقه به بواسطة تعلقه بشي آخر لولا لم يتعلق **قوله**  
 خروج الحال لان الفعل انما يتعلق به بواسطة انه مبين لشيء  
 فاعله او مفعوله لولا لم يصل المعنى الحرفي اليها وكذا التميز من  
 المفعول يتعلق الفعل به بواسطة الرفع اليها ما يتعلق به الفعل  
 لولا ذلك فيه لم يتعلق به وكذا المستثنى تعلق الفعل به بواسطة  
 تعلقه بالمستثنى منه الشامل له وغيره وما قيل ان تعلق الفعل بواسطة  
 حرف جر فمعنى ضربت زيدا قايما ضربته في حال القيام اذ لو كان مجرما  
 التعيين كافي في كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول به  
 ايضا بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيدا او قعت الضرب على  
 عما زيد وكذا ما قيل ان خروج المستثنى والتميز لانه لم يتعلق الفعل

بها اذ لم يتعلق الفعل به لم يقع اطلاق المفعول المتعلق عليها بما  
 لا يحفل الابه على ان النسبة الى المفعول به ما خور في مفهوم الفعل  
 المتعدي كالنسبة الى الفاعل فيه **قوله** لا يقال ينتقض الخ اي  
 ينتقض التعريف على ما قاله الشافعي فلا اشعار بفعل حرف الجر  
 اما ما قيل من انه خارج بما تقرر من ان المعنى في جميع التعريفات  
 ما يخرج التوابع فليس بشي لان قيد الاصلية المعنى في جميع  
 التعريفات انما يخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات  
 عن تعريفه ولا يخرج تابع قسم عن تعريف قسم آخر فيما نحن فيه  
 من هذا القبيل فان عمر واتباع للفاعل يصدق عليه تعريف المفعول  
 به لان الاشتراك تعلقا به بحيث لا يمكن تعلقه بدونه **قوله** لان  
 نسبة الخ لتعليل المنفى لانه انتقض **قوله** لا يسمى تعلقا اي لا يطلق  
 على الاسناد اصطلاحا **قوله** واما قولك الخ وقيل ما برده على ارادة  
 التعلق بغير العامل في الحقيقة بانه يلزم خروج عمر واتباع في ضارب  
 نريد عمر وعن المفعول كونه فاعل حقيقة لان الفاعلة يكون  
 بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول وحاصل المدفع ان عمر واتباع  
 المثال المذكور لم يقصد جهة فاعلية بل جهة مفعولية وان كان  
 له جهة الفاعلية ايضا مطلقا اي غير مقيد بقيد **قوله** في اصطلاح  
 حرم خلافا لصاحب الباب حيث عم تعريف الفعل المفعول به وجعل  
 قسمين ما وقع عليه الفعل بالا واسطة حرف الجر وما وقع من بواسطة  
 فيه نامل لعله اشارة الى ما سبق من ان المفعول المطلق عبارة عن  
 الاثر والفعل فراجع التاثر والما نقله عن السيد قدس سره من انهم



تفرق بين الائم والثابت ولذا جعلوه بمعنى **قوله** لا تخفى خروجه بذلك  
الفيداع الطان يكتفى على كونه في صحة اخراجه تامل ولعله انما اراد اهتماما  
بشان الترويج لان المصريح ينص على عدم الخروج ليفيد والفاعل ذكر  
في بعض الترويح ان المصريح قال في اما الكافية لوافق على قولهم ما  
يقع عليه الفعل كان اولى وما يتوهم من ان ذكر الفاعل هو ما يفيد  
اخراج مفعول الم اسم فاعله فاسد من وجهين احدهما ان مفعول  
ما لم اسم فاعله وقع عليه فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم  
انك اردت فعل فاعل وانما حذفت لوجه من الوجوه الموسوعة المستغنة  
لحذفه فقد اشتركا جميعا في انهما وقع عليهما فعل الفاعل واذا لم يخرج  
ذكر الفاعل احدهما دون الآخر والثاني ان المراد تخديدهما جميعا  
ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة فلا يستقيم ان  
يراد بقصد به واخراج احدهما مع كونه وارا ذلك يقال اذا حدد  
الفاعل واقم المفعول به وجب ان يجادل به عن النصب الى الرفع و  
هذا نصيح بانه مفعول به وان النصب والرفع جائزان يعتبر  
انه وهو على حاله من كونه مفعولا به انتهى وبما تعلقا ظهري صحة قل  
المحتمل لكن في صحة اخراجه تامل وبطلان ما قيل ان الارجح الابق  
انه ليس بمفعول به ولو لم يكن مفعول ما لم اسم فاعله دخل في المثال  
لما صح تعريفه بمفعول حذفت فاعل واقم هو مقامه والقول باطلاق  
للمفعول عليه مجازا باعتبار ما كان مما ياتي عنه مقام التعريف **قوله**  
لعل الموجد الى ذلك على ذلك ما نقلنا من امل الى الكافية وكذا فيما  
اذا كان المثال يلزم اتصال ما مع الفاعل الجزائية **قوله** ولم يكن له مفعول

مولا

سواء اذ لو كان له مفعول سواء لم يجز تقديم ما يوم الجمعة فاضرب  
زيد **قوله** لان تقديم الخ لان عادتهم تقديم اسم الاصل وانما قال في ظاهر الا  
لان التقديم دليل على كون ما المقدم انهم بالنسبة الى ما تاخر من  
اجزاء الجملة المكونة دلالة على ان الفعل غيرهم في النظر الى الظاهر  
ان يكون الفعل ايضاً معها واسمها المقدم بالنسبة الى ما عداها و  
ما قيل انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص للاهتمام فليس شيء  
اما اولاً فلما ذكر في الامثلة الاعجاز انما لم يجز اعتمداً على التقديم شيئاً  
مجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفهم وجه العناية  
واللحا والاهتمام واما ثانياً فلان التخصيص يقتضي ان يكون  
الفعل مسلم الثبوت عند المخاطب وتأكيد الفعل يقتضي ان  
يكون المخاطب مزدهر دافيه فتيان **قوله** ذكر الجوهري انما شد  
لما ذكره الشرح **قوله** نحو اخاك اخاك الخ لم يذكر المنصوب على الا  
ختصاص لكونه منقولاً عن النداء اي المزمع وما يودي معناه  
**قوله** ونحو الحمد لله الحميد فان هذه المنصوبات ينصب بفعل  
لا نظير اصلاً وهو اعني واحصوا واحداً واذا لم اترحم على جيب  
كلها بمعنى الانشاء لا الاخبار ومعناه للتحشيط والقراءة عن  
نفسه لان عطف نفسه على امره بمنزلة تكرير امره فكانه قيل انرك  
امرء انرك امرءا فيفيد لان التحشيط الفراء منه **قوله** ومعناه  
الخ فانح يكون معناه انرك امرءا مصاحبا مع نفسه لا يتعبر  
له فيكون موداً وقصر الميز والبيان **قوله** اي ما انتم عليه تقدير  
المفصل عليه بيا ويح ان خبر اسم تفصيل كاهو الشايح والاشتراك في







اللغة بما سمع كرودن في الجوار إعطاء المدح لانه كان طليبا والمضيقة  
 به ان كان خيرا كما كان في قوله تعالى يا ابراهيم النابلس اي رسول الله  
 اليكم جميعا فاندفع ما قيل ان اريد بالاجابة انعام ما قيل فهو  
 لا يستفاد من تقديره دعوى مع انه قد يكون المقصود بالنداء  
 التحفيز فلا معنى للاجابة فيه ان اريد التنبيه فلان المطلوب  
 من **قوله** من باب التحفيز في التاج التحفيز كس راد خيال  
 وطني اقلدن يقلل خيل اليه كذا اي من باب تحفيز المتكلم للسامع  
 ان هو الا منادى وليس منادى حقيقة فلا يصح وجها عن  
 المحذور الحاجة الى تعميم الاقبال التسميها بمن له صلاح النداء  
 في حوزة الحاجة للمدح قوله وامثلة اياه كما امر بها  
**قوله** لا يبعد من حد علم والمصدر البعد بضم الباء  
 وفتحها وسكون العين والضم بالضاد المعجمة والنون  
 المشددة بخيل كرودن من حد ضرب وعلم **قوله** ان لا يجد  
 بكسر العين على صيغة الخطاب يعني ان صيغة النون مستعمل  
 للدعاء **قوله** ادعوا الانشائي فلا يرد ما قيل انه لو كان يائسا  
 من ابله عو كانت الجملة الندائية خبرية **قوله** لانه طاهر  
 في الاخبار وانجاز استعمال بمعنى انشاء الطلب **قوله**  
 وهو ينصب المصدر الى اشارة الى رفع ان الفعل المقدر  
 محذوف في نسيانها القيام حرف النداء مقام فكيف  
 ينصب المنادى افاذة لقاعدة نحوية في باب النداء  
**قوله** الخفا وانجاز ان يكون ناصبا للفعل المقدر كما

قيل

مثل قوله الكرودن في قوله **قوله** يستدعي بحسب الظاهر ان يكون كان  
 نسبة العمل اليه حقيقة لم يكن منا وقبل عاملا بنفسه وانما  
 قال بحسب الظاهر يمكن ان يقال مراده انه سادس في اقادة  
 معناه لا في العمل فيكون عاملا حقيقة فالله ان سيئوبه الخ  
 اذ لا منع في المجاز بعد تحقق العلاقة فيكون النزاع بين سيئوبه  
 والمبرد لفظيا اذ العامل حقيقة الفعل ومجازا حرف النداء  
 لا يجوز في غيرها مثل محالقتها لساير اسماء الافعال في البناء  
**قوله** لا ان ترى الى الترقيم فانه جائز في المنادى في السعة لكثرة استعماله  
 مع عدم جواز في غيره **قوله** بانه قد تدبر الى اي ضمير المتكلم  
 يشير اسم الفعل كما ذهب اليه بعضهم في ان واقره ايمعني  
 انضجرا وانضجرت واتوجه او توجهت **قوله** كالجملية التسمية  
 والشرطية فانها عروض القسم والشرط خرجا عن الاستعمال  
 وهما خارجان عن القسم عليه والجزاء كالا ناما ما يخرج عن ان يخرج  
 الندائية ايضا عن الاستقلال بدون المنادى لان النداء  
 لا بد له من منادى واعلم ان الاجوبة الثلاثة منوع للمعرض  
 مستدلا على بطلان كون حرف النداء اسم فعل وما ذكره  
 من المتولين بالترقيم ونحو سند المنع وترك سند المنع  
 الثالث لظهوره مع ان المنع المجرد كاف في الجواب  
 فاقيل هذا الجواب الثالث لا يتم لم يبين ما عرض بهما  
 ليس بشي **قوله** اي بالضرورة فانه الظاهر لكثرة المنايل العلمية  
**قوله** لا لا مكان العام بان يكون المراد ان عدم البناء ليس بضروري



سواء كان البناء صهيها **الاول** **قوله** بالعلم الموصوفين  
 الخ فانه يجوز فيه البناء والنصب **قوله** بمنزلة الاستثناء  
 فان الاستثناء تخصيص للحكم السابق بكلام غير مستقل  
**قوله** فان محلها اثنان الخ بمعنى محل البناء الحجر والفتح عالي  
 ما ذكره المصنف اثنان حيث قال ما سواها ضمير التثنية  
 ومحل التصيب ما ذكره ثلثة حيث اورد له ثلثة امثلة فلا يرد  
 ما قيل ان محال غير المنصوب ايضا ثلثة المفرد المعرفة والمستغاث  
 باللام والمستغاث بالالف **قوله** معن مواضع المصنف ايراد  
 صيغة الجمع والتقيد بقوله من غير حاجة الى جعلها اي  
 تعيينها وازالة ايمها ما اشار الى مواضع المصنف  
 لكثرة ما كان مظنة للاختصار بخلاف موضع البناء فانه  
 واحد يحصل بنفسه غير محتاج الى التحصيل بالقياس الى  
 الغير فاندفع ما قيل لو قال ونخص بلام الاستعارة ويغني بالفتا  
 وينصب المضاف وبشبهه والثكرة الغير المعينة وبشيء على ما  
 يقع نعم ما سواها كان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع  
 به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان المصنف على طلب  
 الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عند المصنف  
 عليه **قوله** وفيه حذوثة نقل عنه لان الشروع في الكثير بعد الفراغ  
 عن القليل ناسب القليل الكثير بحسب الذكر لا بحسب التحقيق  
 اشئ فانه يجوز ان يكون للكثير بحسب التحقيق مباحث  
 قليلة وللقليل مباحث كثيرة فيكون تقديم الكثير في

الذكر

الذكر او ليحصل الفراغ منه ويوجهه بشرا الى بيان القليل  
 الذي في مباحث كثيرة **قوله** او تقدير اي اعتبارا او فرضا سوا  
 باعتبار اصله او باعتبار محله ليشا الى المبنى قبل النداء اي  
**قوله** وجوز ايضا الخ اي جوز في نداء ضمير المخاطب ايراد الضمير  
 المرفوع المتصل نظر الى وقوعه موقع المناادي المبنى على  
 الضم و ايراد الضمير المنصوب المتفصل نظر الى كونه مفعولا  
 لا دعوا المقدر فله محلان قريب وبعيد لكن رعاية القريب  
 اولى **قوله** اقصر على قدر الضرورة ولا يتجاوز الى موضع آخر  
 للضرورة فيه للتناسيب **قوله** واذا اضطر الشارح في المفرد  
 المعرفة نونه قال الخليل وسيبويه والمأزني في مقصود ما استشهدوا  
 بما ذكره المحقق ويونس منصوبا الى الاصل واستشهاده في  
 شرح المفصل **قوله** كما قال الخ فان مطرا الاول منون الضرورة  
 زعمانية الوزن والثاني غير منون لعدم الضرورة البيت  
 للواحد الا انصاري وبعده وان لم يكن المتكلم اصل الثاني  
 فان تكا حرمها مطرا حرام قدم البصرة فخطب الى رجل يمتنى  
 ابنة وذكر له ابنة فخرج بها الى المدينة وكانت اختها قريبا من  
 طريقهم فقالت لعبل اي الي اختي ففعل قد بحت ام والكرم ثم  
 راح زوجها مع رعاية ما لا امل والغنى الكثير وامم مطرا فلما راد الا  
 حوص افجحة عينه وكان ذمها واخت امراته فلم عليه فقال  
 واسار الى من اجل النساء فقالت له زوجة ثم الى اسلفك  
 وسلفا الرجل زوج اخت امراته فلم عليه فقال واسار



الى اخت احرته باصبعه سلام الله بامطر عليها المنظر البيت  
 الثاني مفعول كاحها ومضاف الى الفاعل **قوله** معنى ان من  
 قيل **قوله** معنى كما ان الفعل في هذا المثال مسند الى المشار اليه  
 بدون اعتبار وصف التشابيع بناء على ما تقره في الأصول  
 من ان الوصف لمعنى فيما تعين بالاشارة حتى تحت يد  
 الدار الخيرية فيما اذا قال لا يدخل هذه الدار كذلك يرفع  
 مسند الى ذات المنادي بدون اعتبار وصف النداء معه  
 كما في قولك هذا القائم ضربتي بناء على ان الضمير يرجع الى  
 الذات ولذا قالوا ان ابراد اسم الاشارة في قوله تعالى او  
 لنك على هدي لكرته والاعلى الذات الموصوفة بتلك  
 الصفات المذكورة سابقا يقيم منه العلمية والورد الضمير  
 كما هو مقتضى الظاهر لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات  
 لرجوعه الى الذات للذكر وليس هذا من قبيل المجاز  
 باعتبار ما كان او ما يور على ما وهم والالخرج عن الضابط  
 ما لم يستعمل بدون النداء اصلا نحو يا كرميا على ما في شرح  
 التسهيل للعلامة المصري **قوله** تعالى عن النكت وقد عرفت ان لا تكلف  
 في ذلك ان المفرد الى دفع لما يرد من ان اطلاق المفرد على مقابل المضاف  
 وشبهه غير ثابت انما الثابت اطلاقه على مقابل المشي والمجموع ومقابل  
 المركب ومقابل المضاف وحاصل الرفع ان المراد به هنا مقابل المضاف  
 لكن المفرد الكامل منه بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل والكامل  
 من المفرد المقابل للمضاف لا يكون مضافا ولا مشابها **قوله**

المراد

اما اخراج

اما اخراج اي اخراجها عن ضابطة الساء حتى لا يحتج الى اعتبار  
 قيل وان لا يكون مستغنا بقرينة ذكره فيما بعد بامارة الكامل في  
 الافراد بان لا يكون فيه تركيب بعد لان المفرد الكامل لمعنى  
 المقابل للمضاف ما لا يكون فيه تشابه الاضافة لا ما لا يكون  
 فيه تشابه التركيب **قوله** اسم اي غير مضاف بقرينة المقام  
 ولا ينقص الحد بالمضاف **قوله** من تمام اي معنى بض علب في العبا  
 والعلا حيث قال والمضامير للمضاف ما تعلق به شئ هو من تمام  
 معناه لا لفظا لان ما يتم به الشئ لم لفظا الاضافة والتنوين و  
 نوني التنشئة والجمع ومعنى كونه من تمام معنى انه لا يفيد ما قصد  
 منه باماد دون ضم ابايان لا يفيد موزونة شيا في كما في الضرب  
 الثاني او يفيد معنى ناقصا كما في الضرب الاول والثالث لكن النسبة  
 الى المجرور والصفة معتبرة معه فذلك لا يحصل الا بذكرهما الا ب  
 ان المقسم بالنداء في باطالع العاجلا ليس مطلق الطالع بل  
 طالع الجبل وفي جملها لا يغفل ليس مطلق الجبل بل الجبل الموصوف  
 بعدم العجلة قال في العباب والذبي يدل على ان الصفة من  
 تمام الموصوف انك اذا قلت جاءني رجل ظريف وجدت  
 دلالة لا تجدها اذا قلت جاءني رجل لان الاول يفيد الشخص  
 دون الثاني وما قبل المراد كونه من تمام في اعتبار انهم للماع  
 معنوي كما في القسمين الاولين والاضافة تخوي كما في  
 القسم الثالث ففيه **قوله** لان كونه من تمام في اعتبار انهم لا يغفل  
 من ان يكون من حيث معناه او من حيث لفظا والثاني







فما يشعركم بانزوي ويؤيده بغير عود الضمير من الموصوف الى المناد  
الموصوف بلفظ العينية وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز في  
التاكيد نحو يا نعيم كلتم لان المنادي الموصوف مع الصفة لانه  
الموصوف وحده حتى يكون في حكم الخطاب بخلاف التاكيد  
فانه يحكي بعد تمام المتبوع لدفع الاحتمال فيكون المنادي  
هو الموكد وحده فيجوز عود الضمير من التاكيد اليه على لفظ  
الخطاب فخطرا الى عرض الخطاب في الذكر ويجوز على لفظ  
العينية ايضا نظر الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار  
الوضع كذا في الباب وقال المشي الرضى فيما صرح به اشكال  
واستلزام جواز لا رجلا راكب مع انه لا قابل به ويمكن ان يقال  
لما وجب جعل الموصوف بالجمل والظرف في النداء من قبل  
المضارع حمل الموصوف **قوله** بالمفرد عليه طرد الباب بخلاف  
اسم لانه لا يوجب الاعتبار الشبه فيه اصالا فاجروا على  
ما هو الاصل من عدم اعتبار الشبه **قوله** فانه لا يجوز ان  
يجعل المنادي في عند قصد المعنى منه **قوله** وفي جعلها  
في جواب سوال مقدر تقريره **قوله** مضارعا للمضاف  
يجعل الموصوف منادي لا المنادي موصوفا **قوله** وهذا  
اي لعدم الاضطرار لم يجعلوا الموصوف بالجمل والظرف  
اذا كان اسم لا مضارعا للمضاف فلم يصبوا بل شوب على  
الفتح على ما هو الظاهر من كونه مفردا اما ما ينقشه والصفة  
خارجة عنه لانه يجوز توصيف اسم لا بالجمل والظرف كونه

نكرة **قوله** ولا يجوز ان يخواب سوال مقدر وهو ان لا اضطرار  
باب المنادي ايضا لجواز جعل الجمل والظرف حالا وحاصل  
انه لو كان حالا لكان قيدا لا دغوفيلون المعنى على تقدير  
النداء ليس كذلك اذ ليس النداء في قوله يا حليما لا يجعل مقيدا  
بحال عدم عيشته بل المنادي الموصوف به **قوله** وهو ممنوع وهذا  
العلم بعد تكبره واليه ذهب الجرح فيكون يا زيدا في تاويل  
ما مسمى هذا اللفظ وعندنا لاكثر من تعريف للمعنى بان  
والممنوع اجتماع التعريفين اذا كانا بعد اداة لفظية كالنداء  
والالف واللام **قوله** انما الممنوع اجتماع التي التعريف بحصول  
الاستغناء باحدهما **قوله** يلزم ذلك الاجتماع اي يلزم اجتماع  
الاثنتين الاضافة وحرف النداء **قوله** صورة الاضافة في  
اي صورة الاضافة ليست بضا في التعريف بل قد يكون  
للتخصيص كما في الاضافة الى المنكرة فافادة الاضافة  
الى المعرفة للتعريف بسبب كون المضاف اليه معرفة لا  
صورة للاضافة فلا يكون فلا يكون الاضافة دالة التعريف  
لعدم كونها موضوعا له فلا يلزم اجتماع الاليتين بل  
اجتماع التعريفين **قوله** مع انه محل الدخول مختلف فلا  
يتحقق الاجتماع **قوله** لا علم ان الخ ومع لما تير اي انه كيف يقع  
الاسم الظاهر الذي هو غايب موقع كذا الخطاب لئلا  
**قوله** لا يتنازع على كون المخاطب صا حاكلا واحدا  
من الحاصرين على سبيل البديل بخلاف الاسم الظاهر **قوله** ولا



يلزم بالنسبة لخطف على تعري أي اعتبار الأفراد والتعريف في  
المشابهة لجميع الأمرين قوة جهة الاتحاد بين المنادى المفرد  
المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء الأمور الثلاثة فانه لو اعتبر  
جهة الاتحاد مجرد وقوعه وقوعه بغير بناءها البض **لأن**  
قلت مشابه المشابهة من هذا منع لمقدمة مطوية بتني عليه  
كلام الاشتراك في صفة حتى يتم ما ذكره بل مجرد المناسبة  
والارتباط بوجه من الوجوه ولا مشبهة في أن مناسب  
المناسبات التي مناسبة لذلك ولا أقل من كونه مناسبات  
لمناسبة **وقد** فيقول أن المقصود لا يعني ليس المقصود من  
تسمية المنادى بالكاف للاسمية اثبات الاشتراك بين  
المنادى والكاف الحرفية في صفة حتى يحتاج إلى تلك المقدمة  
وبرهانية ما ذكر المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما حكما  
الكاف وجعل المنادى كانه الكاف الاسمية وإذا ثبت  
الاتحاد بينهما حكما والكاف الاسمية مبنية لزم بناء  
المنادى لأن المتحد بالمشابهة بالشيء مشابه لذلك الشيء بالاربية  
**وقد** العلم إذا شئ الخ قالوا إذا شئ العلم أجمع فلا بد من  
سماه التعريف العلم لأن هذا التعريف إنما كان بسبب وضع  
اللفظ المعين والعلم المشئ والمجموع ليس موضوعا إلا في أسماء  
معدودة فإذا انزل التعريف العلم وقد قلنا أن تنكير  
الأعلام قليل وجب جهة ذلك التعريف الخاتمة باحضر  
أدنى التعريف وهي اللام فلا يكون مثلي العلم ومجموعة الألف

باللام العمودية **وقد** حصر يا بالاستغائية الباء داخلية  
على المقصورات لا يتجاوز الاستغائية من الباء حرف آخر من حروف  
النداء لكونها أشهر حروف النداء فكانت أول بيان يوسع فيها  
باستعمالها في المنادى المستغاث والتعجب والمهدد **وقد** تقوية لا  
دعوا المقدر عند سيبويه وحرف النداء القايم مقامه عند  
الجره إلى المفعول الضعيف بالاضمار أي أنا جازم قد رتبته باللام  
مع أن ادعوا مستعد بنفسه لضعفه لسبب الاضمار فاللام تقوية  
العمل عند سيبويه ولضعف النائب منابه عند الجر كما في  
قولك زيدا حسن وأنا ضارب زيد ولا يجوز ضرب زيد **وقد**  
لا مرعى به الخ الاعتناء بهما ردا شين ويعدى بالباء والافتاء  
فرايد سبيلك والتعجب شكفت كرفتن والشديد بهم كرون  
كذا في التاج **وقد** متعلقة بما تعلق به الأم المستغاث به لئلا  
يلزم تعلق حرفين بجنى واحد بعامل واحد **وقد** قبل دخول  
الخ يعني أن دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه الفعل  
حتى كان الاسم غير منصرف بدخوله يخرج عن تأثير شبه الفعل  
مرهت باحد فكيف يخرج عن تأثير شبه الحرف فلو قويت  
جهة الاسم بدخوله يخرج عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعا لأن  
البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الأصل **وقد** في غاية الضعف  
لأنها مشابهة للحرف بخلاف علة منع الصرف فانها لا ترمز  
فلذا اوجب اعراب المبني دون صرف غير المنصرف **وقد** ولأنه  
بدخول اللام الخ عطف على لأن علة بناءه فنود ليل آخر على



عدم بناء المستغاث من خواص جاعل الأفراد لتركيبه مع لام الاستغاث  
**قوله** وفيه أن البديل في أي البديل من المناذي المفرد المعرفة بشي معناه  
 عن حرف النداء بتوسط المبدل منه **قوله** في مقابلة الاضافة فكيف  
 يخرج التركيب باللام عن الأفراد **قوله** ولا يبعد أن يجاب عن أي  
 الاعتراضين المذكورين بقوله وفيه بتغيير الدليل بأن يقال أن  
 حرف النداء واللام دخلا على الاسم المفرد المعرفة وشبهها تنانع  
 لأن الأول يقتضي البناء والثاني الاعراب فاعمل الثاني على ما  
 من الاسم المذكور كما في تنانعه الفظين حيث يعمل الثاني لفربه و  
 في أن الـم يدخل على المبني ايضاً ويجعل فيه محلاً كما في فيالك من  
 قبل فيجعل فيما كان كعمل بالـم دليلين بقدر الامكان فانه اول من  
 الفاء احدى **قوله** وان في هذا الباب مني عدم دخول المناذي  
 المتعجب والمهمل في المستغاث فلذا عطف يا وقال الرضي قويم  
 لأن لام التهنيد لام الاستغاث مكلف ولا معنى للاستغاث ههنا  
 لاحقيقه ولا يجازا فهذا جواب عن قوله وكيف مضد قوله وبصير  
 ما سواهما وحاصله ان الامثلة المذكورة من مع الفاعله فقوله  
 ما سواهما مختص بالمضاف وشبهه والتركبة الغير الخينة وليس  
 للملابدة ما سواهما مطلقا ثم ان عطف قوله وان على قول  
 قوله المشبه بان لا يقتضي ان يكون المعطوف انضوا با عن الصريح  
 كالمعطوف عليه بل المشاركة في اصل الجواب **قوله** قال الخليل في  
 اشارة الى وجه آخر لعدم كون اللام فيه عند لحوق الالف وهو  
 انه بدل عنه قلوا اجتماع النبدال والمبدل منه وقوله ولا

لا يبين حكم المستغاث بالالف معطوف على قوله ويخفض  
 وليس جالا على ما وهم **قوله** في تلك الزيادة أي تلك الزيادة يكون  
 مرة وافراد مرة يا ومرة الفاكهة يا من المندوب كما سيجي **قوله**  
 لم يصح عمله لأن عمله الاعتماد شرط في عمل اسم الفاعل وهو هنا لا  
 يتصور سوى الاعتماد على الموصوف للمقدم والمعرض انه لم يغير  
**قوله** وان اعتبر في أي ان اعتبر اعتمادا على موصوف مقدم  
 بان يقال تقديره بأرجل طالعاجلا لم يكن بعد اعتبار المقدم  
 منادي مضار بالمضاف اما نفسه فلعدم كونه منادي للمندوب  
 تركه المحشيه واما موصوف قلانه موصوف بمفرد وهو طالعالك  
 شبه المضاف بالاضافة اللفظية مفرد حقيقة كما سيجي  
 انخرجه فيما ينبغي فيجعل حل المفرد على الكامل منه وبما ذكرنا ظهروا  
 أن كلام المحشيه يجازي خلا لا ان الضماير كلها تابعة الى طالع  
 سوى ضمير لانه فانه راجع الى الموصوف المقدم **قوله** اللهم الا ان  
 يغرق الخ ويقال ان المنعوت اذا كان مذكورا فطالعاجلا  
 مفرد لعدم كونه مضافا واضافة حقيقة على ما هو معنى  
 المفرد المفرد المذكور في النوايج واذا كان مقديرا يكون طالع  
 جلا منادي صورة داخل في شبه المضاف لعدم كونه مفردا  
 كلاما على ما هو المراد بالمفرد ههنا **قوله** لكن في شيء أي في  
 بعد تكلف فيجوز عاربا اعتمادا على الموصوف المقدم  
 وادراج في شبه المضاف اعتبار كونه منادي بحسب الظاهر  
 جازان يكون معرفة اذا قصد به معنى **قوله** وانما قال جازلا



اذ لم يقصدا بل يصح في نكرة **قوله** وهذا يوصف بالمعجمة  
 باطالعاجبلا المطر **قوله** فكيف يصح الالاء في نكرة بالمعجمة  
 مع ان تقدير موصوف نكرة باجيب يكون مثلاً لقوله وينصب  
 ما سواها لان المراد منه وجوب النصب ولا يكون مثلاً  
 طالعاجبلا واجب النصب الا اذا كان موصوف المقدرة نكرة  
 لان يكون تابعاً للفظ بخلاف ما اذا قدر موصوف معرفة فأن  
 يكون جازي النصب والرفع لكونه تابعاً للمنادي للمفرد المعرفة **قوله**  
 اللهم الا ان يقال الخ يعني طالعاقبل وقرعه موقع الموصوف  
 كان نكرة ثم لما وقع موقع الموصوف باشره حرف النداء ولم يمنع  
 قصد تعريفه كما في بارجل كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة  
 حرف النداء قد يقصد تعريفه **قوله** اي يقال بارجل الخ يعني ان  
 الجار والمجرور وقع حالاً عن بارجل لا يتقدّر يقال او مفعول  
 لهية ترجل مع قطع النظر عن النصب فيقدر توقيت نصب  
 رجلاً وليس مبنياً اليه مع ملاخط النصب مع حتى يشعر  
 بان رجلاً مع النصب قد يكون لمعين كما هو المتبادر من  
 التقييد **قوله** لا يوصف بالمعجمة بل بحجب وصفه بالنكرة بتقدير  
 انه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات للنكرة قبل النداء **قوله** وان  
 كان الخ اي وان كان الوصف بالنكرة وهي الجملة او الظرف فانها  
 في حكم النكرة قبل النداء وهذا الوصف بعد تعريفه بالنداء  
 اعتماداً على استذكره كانه مستثنى من القاعدة بقرينة الآتي  
**قوله** الذي حكمها في قوله والبدال والمعطوف الغير المنع لافانها كما

المنادي الذي باشره حرف النداء سنواط كانا مفردين با ولا وسواء  
 كان متبوعاً بمضمونا او لا فنصر عليه سيبويه كذا في الرضي **قوله** نحو يا  
 مريد عمر علي ان عمر اعطف بيان له ان لا يكون بدل لكان كالمنا  
 اي المستقل **قوله** ولم يحلوا الخ اي لم يحلوا عمر واعلى محل الزيد الذي  
 هو النصب لكونه مفعول ادعولان الظاهر انما يترك الالم المقدر اذا  
 المقدر اقرى من المظ من الخط من حيث كونه اعراباً والظحركة  
 بناء وكما في يازيد الطرف او اذا قدر العمل على الظاهر في الاستثناء  
 كذا ذكره الرضي في باب المصدر وكلا الامر من منقولان ههنا  
**قوله** كما في اعجبني ضرب زيد عمر واخ واعلم ان مسألة العمل على  
 محل المحرور بالمصدر مختلف فيه فذهب الكوفيون وجماعة  
 من البصريين الى جواز العمل على المحل في جميع النواحي وذهب  
 سيبويه لمحققوا محل البصرة الى انه لا يجوز مطلقاً وقيل ابو عمرو  
 فاجاز في المعطوف والبدال ومنع في المنع والناحية بهذا  
 ثلثة مذاهب للصحيح الاول وتاول لوزورد السماع كقراءة  
 الحسن او لم يكت عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعون  
 وتاول المانعون على اضمار ما منع وفيه تكلف كذا في شرح السهيل  
 وفي شرح الرضي قال لا اندبني الظ من كلام سيبويه منع العمل  
 على موضع المجرور باسم الفاعل او بالصفة او بالمصدر وانما جاز  
 مما يوهل العمل على المحل اضمر له ناصباً او مرفوعاً مفعلاً او متبوعاً من  
 جنس كالمضاف ومجرور مثله هذا الاضمار لقوة القرينة وهذا  
 الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظ الى المقدر اذا



كان المقدر القوي من الظاهر حيث كونه اعرابا والظاهر كونه  
 كما في باب زيد الظرف اذا التقدر الحمل على الظاهر في باب  
 الاستثنا اذا عرفت هذا فقول المحقق كما في المحقق ضرب  
 زيد غير ما يحتمل ان يكون مثالا للشيء وان يكون مثالا للشيء  
 وعلى الاول معناه لم يحلوا على محله كما حملوا على محل معمول  
 المصدر على خلاف القياس لو ردد السماع وعلى الثاني  
 لم يحلوا على محله كما لم يحلوا على محل معمول المصدر حتى  
 حملوا ما جاء على خلاف الظرف فيفيد المبالغة في عدم جواز  
 الحمل على محل المحرّب وبالمجازة عبارة المحقق لا يحلوا عن  
 اخلاق والظواهر في الرضى واما نحو عجبني ضرب زيد وعمرو  
 فسياق الكلام عليه في باب الاضافة فانه جواب عن سؤال  
 مقدم كما لا يخفى **قوله** فان الرفع المعنى ان الحكم بجواز  
 الرفع في تابع المنادى مسبوق بامكان الرفع فيه بناء  
 ولا يتصور الرفع في تابع المستغاث بالالف لعدم الرفع  
 في متبوعه **قوله** في ادراج قيد بذلك لانه يحتاج الى التعميم  
 المذكور في ادراج المضاف بالاضافة اللفظية يحتاج في  
 اخراجه الى كما في قوله اذا كان مفردا معرفة فانه يحتاج في  
 اخراجه شبه المضاف منه الى محتمل ارادة الكامل منه  
**قوله** فاعبر حكم المفرد الى ولم يعكس الامر لان اعتبار  
 حكم المفرد فيما اذا كانتا منادى بان يكون مرفوعا  
 يقتضى رعاها حال كونها تابعين بطريق الاولى لانه اذا

لم يقتض حالها مشقة حرف المنادى وكيف يصح ان يقال كونها  
 تابعين فيلزم ترك العمل بالشيء الاضافة **قوله** وبما هو الاخر من  
 رجلا مثال الشيء المضاف الاضافة اللفظية **قوله** صرح به في الفصل  
 وترك التصريح به ههنا لئلا يقع من كونهم من الاول الى ان  
 حكمه حكم الاول **قوله** لانها ما يفيد ان لا ما يفيد الاول يعنى  
 ان المبدل وعطف البيان يفيدان معنى لا يفيد الاول وهما  
 ليس كذلك **قوله** واذا وصفت الى معطوف على مقدم راي  
 هذا اذا لم يصفى الثاني **قوله** فابو عمرو يضم الثاني كما في حال عدم  
 الوصف بخيار زيد زيد الطويل وحكي يوش ان رويته انه كانت  
 يقول يا زيد يا زيد الطويل ينصب زيد الثاني على انه تابع لمثل  
 بايم اجمعين فلا يمنع اذن رفعه **قوله** ولا يجوز ان يكون الحاي  
 لا يجوز ان يكون زيد الثاني مع صفة وضعا الاول لا كلا وصفة  
 صار مع الصفة كالوصف الاول منه نحو لاما وما ربارد **قوله**  
 على الاختصاص الى انت العالم واعنى العالم **قوله** فحكم حكم المبدل  
 اى حكم المنادى المستقل عند الرضى **قوله** يشعر الى مع الاستقلال  
 فان تعليق الحكم بالوصف المصالح للعلية يشعر بكونه علته **قوله**  
 ويخرج عنه الى يعنى لوقال المعطوف على المرفوع باللام لدخل  
 في هذه الضابطة لفظا لله المعطوف في هذه المثال مع خروجه  
 عنها لكونه حكم المنادى المستقل لكونه منادى في الحقيقة و  
 جواز مباشرة حرف المنادى **قوله** المتعين الرفع اى الضمة  
 التي هي شبيهة الرفع لدخوله فيما سياتى من قوله والمبدل



المعطوف غيرها ذكر حكم المنادي المستقل **قوله** ولا يبنى  
 الصفة الحائز للفرق بين صفة المنادي وصفة اسم لا الية  
 حيث لم يجر بناء والا وبناء الثانية لا رجل طريق  
 بالفتح وحاصل ان لا النقي نحو لا رجل طريق متوجه الى الصفة  
 لان المنفى والحقيقة هو الصفة لا الموصوف فكان  
 لا باسرها الوصف وذلك لان معنى لا رجل طريق  
 الدار لا طرافة الذي فيها فالمنفى مضمون الصفة فهو  
 لنفى الظرف لا لنفى الرجل فكانه قيل لا طريق فيها فلحق  
 مباشرة لا من حيث المعنى جاز بناء وها بخلاف النداء نحو يا  
 زيدا الطريق فان المنادي لفظا وصغى هو المستوعب ذو  
 التابع فلم يباشر بحرف النداء لا لفظا ولا معنى فلم يتحقق  
 سبيل البناء فيها وهو الوقوع موقع الكاف فلم يجر بناء وها  
**قوله** الرفع الى المكان الرفع حركة اعرابية لا بد من الرفع  
 وبين ذلك مع الاشارة الى اصل اشكال قوي ههنا وههنا كيف  
 اعراب هذه النوايج بحركة مستوعبة المبنى مع ان النوايج  
 تابعة للمعرب في اعرابه لا المبنى في بنيانه لا اذ لا تقول في جاني  
 عدولا والكلام يجر الصفة ولذا عرف التابع بكل ثان باعرا  
 سابقه من جهة واحدة وحاصل كلامه ان الرفع به هذه  
 النوايج حرف النداء لكونه مشابها للعامل الرفع في كون  
 اترك كل من حرف النداء والعامل الرفع اعني الضمة والرفع  
 عارض اي يجازي في المنادي والرفع بعروض حرف

النداء

النداء والرفع ويؤول من اللفظ مطروحا عن الرفع ان يقال كامننا  
 مفرد معرفة فهو مبنى على ما يرفع به كما يرفع بفتح ان يقال كامننا  
 الرفع فهو مرفوع فلما شبه الارتفاع في العروض والاطراد تحقق  
 المشابهة بين المعربين فصار المنادي للنداء في المبنى مشابها  
 للمعرب فجاز حمل التابع على اللفظ المشابهة التابعة بتابع المعرب  
 المتحقق رعاية للمعرب وجاز حمله على حمل رعاية لبناء وانما  
 الاشكال المذكور لكون هذه النوايج حالة الرفع تابعة له من حيث  
 كونه مشابها للمعرب **قوله** ولم ينظم الى اي لم ينظم ان تكون حرف  
 النداء مشابها للنوايج في المتبوع حيث تعين فيه الضم ولم يجر  
 المضب رعاية المشبهة بالمعرب لتحقيق البناء فيه باعتبار وقوعه  
 موقع الكاف الحرف وما عمن غير اخره بخلاف التابع فان التابع  
 غير متحقق فيه **قوله** مثل باقى وباهو لا اشارة الى ان المقدر بمن  
 المفروض فيشمل المحل ايضا لا بالمعنى المشهور المقابل للمحل ولما كان  
 هذا الاطلاق غير شائع ايد به بالذهب اليه الرضى حيث قال  
 في شرح قول المصنعي على ما يرفع به الضم مقدر في المنقوض و  
 المقصود نحو يا قاض يا قاضى في المبنى قبل النداء نحو يا هذا و  
 يا هؤلاء وهكذا في شرح التسهيل **قوله** ولا اظهر لانه موافق للفتحة  
 بين النخلة **قوله** للمعرب في الخارج يتقدم ذكره **قوله** والجاء والمجرور  
 الى بالرفع معطوف على معنى عطفا لاسمية على الفعل وليس منصوبا  
 داخل تحت معنى اذ لا اشارة في عبارة الشرح الى بيان المغلق  
 اصلا والمنقذ للمحصري يختار في المعطوف دون غيره من

والشم على يدكم وشيئا  
 عبد الغفور الخ

اسم



التواضع المذكورة **قوله** في امراد الخ فيه استشارة الى ان الاختيار  
قد يستعمل بمعنى الوجوب **قوله** لا ينبغي ان يختار الخليل في المعطف  
المعروف باللام الرفيع اذا كان متبوعه منصوبا اليه لكونه منادي  
مستقلا ايضا **قوله** لا يجب الخ اي ليس علة اختيار الرفيع مجرد الاستقلال  
بل من رعاية الاتباع اللطفي وهي لا توجد الا حين كون متبوعه  
مضمونا **قوله** لا معنى له فيه لان التعريف حاصل بالوضع العيني  
على البلع وجه **قوله** كما انه مجرد عنها فيختار فيه الرفيع كما في المجرد **قوله**  
يخون ان يراد الخ يكون موافقا لما نقله الرضي عن المبرد **قوله**  
كلامه في شرحه اي كلام المصنف في شرح هذا الكتاب باي عن ايراد  
ذلك **قوله** علما كان او غيره لم يلبس ان لتغابر تفسير الشرح لما نقله  
الرضي من حيث الصدق فان مثل الرجل اذا اخل فيما يشبه الحسن  
ونحو الصغر خارج عن تفسيره وبالعكس عما نقله الرضي فيمن  
التفسيرين مجموع من وجه **قوله** وذلك اي دخول اللام في اللفظ الوضعية  
لا القصد منه معنى المخرج او الذم لم يدخله اللام الا اذا وقع  
اشتراك في اتفاق في اما ان تصنف العلم كرين تاو نريدكم وتعرف  
باللام نحو وليدين الري **قوله** اقصد مدح او ذم بها اي بالوصفية  
الاصلية فان الاعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم  
باعتبار معناه ولا يصلح **قوله** لكنه غير مطرد اي ليس كل علم كان في الأصل  
صفة يصح دخول اللام عليه بل في البعض **قوله** وكذا اي يصح دخول  
اللام **قوله** ولعمري جيبه اي كفي في الأصل **قوله** يقصد به مدح او ذم بناء  
على اشتراك ذلك المعنى الجيب بصفة مدح كالاسد بالشفاعة او

الصفة لأم كالكلمة المجنونة **قوله** ولا يخفى الخ لكون الكون باللام غير ضا  
بعد الوصف بالعلمي **قوله** ويجيب ان يكون معها لام اي لا بد ان يكون وقت  
استعمال ذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد كالبيت والكتاب  
والخيم والاضافة كاي من عباس وابن الزبير ليفيد اختصاص ذلك  
الاسم به امتداد ثم يصير كثره الاستعمال فيه علما **قوله** هو العالم العال  
اي العلم الذي صار علما بسبب الغلبة والاتفاق كما بالوضع القصدي  
**قوله** كالشرايح فانه لا يتصور بها معنى سوى المعنى العلمية **قوله** فانها  
اي اعلام الاسبوع **قوله** عند سبويه وعند المصنف مع ما لزمته  
اللام من الاعلام التي لم تثبت استعمال الفاظها في الجمل المشتملة  
لذلك المعنى واخره كالثلثاء والامر بقاء والدبران والمشتري  
لثبوت من الغوالي لئلا العالم الغالب ما كان جناسا صار  
بالغلبة بل هي اسما وموضوعه لمسيما **قوله** لكن يحيل التقدير اي  
قد استعملها اجناسا **قوله** لا الحاق تحليل بقول اي اسما التركيب  
سبويه ذلك الحاق التحليل بالاسم الغلب اجراء لا لزم لانها  
مخبري واحد **قوله** وجزء الشيخ الرضي الخ لا وجه تخصيص الرضي  
بدلك فانه قاعدة محكمة في التسهيل وان كان مع تابع المنادي  
ضمير حي به الا الصفة على الغيبة باعتبار الأصل وعلى الخصومة  
باعتبار الحال وكذا في الباب صفتا ما باعتبار جعل التعريف  
في المعطوف للعهد الذي فيكون في حكم ما اضيفه اليه  
امرا واحدا كما في عليك بالجملة غير غير السكون **قوله** المفرد مبني او  
مغربي المستغاث **قوله** فخرج عبد الله اي خرج يقضي المبني

الذكورة في خبر توصيفه  
غيره اما باعتبار كون خبر  
معرفة لكون مقابل



عبيد الله بن قتيبة بن سعيد ان زهير بن قيس اذا جعلته عالما  
 اذ لم يجعله عالما بغيرها بل بالعلم اذ المتنى والمجموع ليس بعلم  
 الا الفلظ معدودة كاباتين وعماسين وعرفات **قوله** اي سهل  
 ذلك في اشارة الى فايده توصيف الفتح بالموصول **قوله** لا بالتقريب  
 فلا يصدق القاعدة كلية وقد تقرر في غير هذا الفن ان  
 مهمالات العلوم كليات **قوله** في الزيدان الخ حرف النداء وغناء  
 اللام **قوله** وقد يجاب الخ اعلم ان تحقيق المقام يستدعي مقدمة  
 وهي ان تشيئة العلم وجموعها كان خلاف القياس بوجوبين  
 احدهما انه لم يوضع الا مفردة اذ اقصى تشيئة وجموعه فقد زال  
 العلمية والثاني ان التشيئة في الاسماء بالحاق الزيادة المعلومة  
 لبذل على ان معناه من جنسه ولا شك ان الاعلام وان  
 تعدت مدلولاتها اليها ليست موصوفة لها وصنوا واحدا حتى  
 يكون تشيئها يدل على شيئين من جنس واحد فقل الاكام  
 وابن بعيش ان اذ اقصى تشيئتها وجموعها وحب تنكيرها  
 ثم ان قصد تعريفها عرفت باللام كسابر اسماء الاجناس و  
 هذا غير مستقيم لانهم يستعملوا الاعلام مثناة وجموعة  
 تكرات الاضلا ولان تنكير الاعلام قليل لكونه خلاف وضعه  
 فلو كان التنكير لانها تشيئة وجموعه كان تشيئة وجموعه قليل  
**قوله** ليس كذلك وقال المصريح ان العرب لما وصفت الاسم  
 المتنى والمجموع للايجاز كراهية تكرار اللفظ الواحد مرارا او  
 مراد ان العلم احق بذلك لكثرة اغتفر الامر خرج بالوجهين

صه

المتقدمين

المتقدمين لما قصد الاختصار بقرينة الخبر اشتركا في اللفظ  
 فيجوز اشتركا في المعنى والمترمو اذ حال لهم العرف في التشيئة عوضا  
 عن العلمية الزائدة من مفردة من غير تنكيره الذي هو قليل مخالفا  
 للقياس في خبرهم التعريف بالذات لا بالتشبيها باللام **قوله** بالزامة  
 التعريف بالعلم له فكان فيه توفية الامر من الخلاص من التكرار  
 الشيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان  
 متغايرين لانه غاية المجهر وهذا خلاصة ما في شرح المفصل  
 والرضي اذ اقرر هذا فنقول اعتراض المحقق ليس مبتدئا على  
 مذهب الامام لان **قوله** في العلم باللام عند تشيئة غير  
 لانهم عنده فيجوز ان يكون المنادي في يانه يان تشيئة  
 علم منكسر قصد تعريف النداء بل معناه مختار للمصنف  
 اللام اذ كان لانها تشيئة العلم وجموعه لا يمكن نداء مشأ  
 وجموعه بدون اعتبار الامر فاندفع ما اورد من ان  
 قصد النداء في يانه يان الى تشيئة العلم لا المعرف باللام  
 لان تشيئة العلم لا يفسر بدون الامم فيكون القصد الى  
 تشيئة المعرف باللام وما قيل انه لو اراد نداء الزيدان المعهود  
 لقليل ياديهما الزيدان **قوله** لا يكتف الا  
 المعرف باللام لجنس ضريح يبقى التسميل **قوله** وقد يجاب  
 الخ خلاصة الجواب اذ التعريف اللابي جبر للتعريف الغاي  
 بنوال العلمية فالمدلول باق على حاله الاول والتعويض  
 بين الذالين العلمية واللام وليس للتعريف اعدم ضرورة



بالتثنية بكرة بل تبدل تعريف تعريف حفظا للعلم عن التنكير  
فاندفع قيل ان غير نقصان التعريف لا يكون الا بالتعريف  
فيكون اللام للتعريف **قوله** فيخرجان **قوله** يقول المعرف باللام  
لان المراد به ههنا ما يكون بغيرية حاصلا بسبب اللام  
لاذواللام والالا تنقض القاعدة بخوالجها قائم اسميت  
هذه الجملة فانك يقول بالرجل قائم نص عليه سبويه كذا  
في شرح التسهيل **قوله** بالتنكير الصواب تركه لما عرفت من  
ان السؤال والجواب مبنيان على مختار المص وهو لا يقول  
بتنكيره كيف ولو كان تعريفه باللام بعد التنكير كان  
أكابر التكررات اذا قصد تعريفها وليس بحجة الحقيقة  
**قوله** ونحو البسم والمصعق ولا يقال يا ايها النبي ويا ايها  
المصعق واستثناء يا الله من هذه القاعدة فالوايا الله  
خاصة صريح لان تعريفه في الاصل باللام ثم صار بالعلبة  
علما **قوله** كثيرا بطلوا الح ومنه قوله تعالى واذا قرأت القرآن  
فامسح بآله وقله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا  
وجوهكم الايدي وانما وجيلتها ويل بالامراة لان نداء المعر  
باللام بعينه قول يا ايها الرجل مثلا فلنم اتحا والسوط والجراد  
لان نداء المعرف باللام غير صريح حتى يتجدد عليه ما يتوهم من ان  
اذ لم يصح نداء لا يصح ارادة نداءه عند اهل اللسان  
التي فقديرا لارادة لا يسمي لا يغني من جوع **قوله** على اطلاق  
اي شيء معرف بالنداء **قوله** بخصوصها فانه لا يصح ان يقال اذا

نداء العرش قبل يا ايها الرجل **قوله** ولك ايضا في تصحيح المعنى ان  
اللفظ اذا اراد به مجرد اللفظ يكون علما والعلامة تقع تارة  
بالوصف المستعمل صاحب به نحو كل فرعون موسى وقد اشتمل  
هذه الامثلة بين النحاة بنو سبط اي وهذا وكلها فيجوز  
ان يراد بها كلام وسط فيه احد هذه الامور الثلاثة  
حي موصوفة في الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في  
النداء **قوله** قال الاخفش في شرح التسهيل ذهب الاخفش في  
احد قوليه الى ان المرفوع بعد اي خبر لبتداء محذوف واي  
موصولة بالجملة **قوله** وجوبا اندفع بذلك ما قيل انها لو كانت  
موصولة لجاز اظهار صدم صلتها وكان اولي من حذفها  
مع انه لم يات باظهار **قوله** ويؤيد تعرض لبيان مويد الموصولة  
دون الموصوفة اشارة الى ان مويدا منها ظاهرة لا يحتاج  
الى البيان منها عدم الاحتياج الى التذلل منها صدق  
النعت عليه ومنها الموافقة مع هذا فانه موصوف بما بعد و  
مخا انه لو كانت موصولة لجاز ان يوصل بحيلة فعلية او ظرف  
ومنها لزوم جوازها اجمعا اليتم ومنها كونه مقصودا بالنداء  
فان الوصف اقرب بافادته ومنها اختلافهم في جواز نصب ما  
بعدها فانه لا يحتاج الى جواز في جواز نصبه ولو كانت موصولة  
لنعتيت المرفوع ومنها بيان وجه التزام رفع ما بعدها فانه  
انما يحتاج اليه على تقدير الموصوفة دون الموصولة **قوله**  
كثرة وقوعها موصولة في غير هذا الوضع **قوله** وانما لم ينصب الخ



بل يوتى ابدا يتابع تابعه لانه هو المنادي في الحقيقة واي صلة  
 اليه **قوله** الا اذا قصد التحقير بان يكون من غير ان الخطاب ليس  
 فيه شيء مما يكون في العقول الا انه يقع عليه اسم الشيء  
 وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة **قوله** والا توقف الذهن  
 وتحيل اليه منادي **قوله** يجب الوضع متعلق بطالب التلطف  
 وما بمعناه وان كانا مبهمين لكن لم يوضع علي ان يزال  
 ابهامهما بالتحصيل بخلاف اسم الاشارة **قوله** ليستند  
 الحاجة الى التعيين فيكون اول على عدم كونه مقصودا  
 بالنداء **قوله** يكون طالبا المعرف باللام فان الكلام في المثال  
 الى نداء المعرف باللام بخلاف ضمير الغائب المبهم كما في رب  
 رجلا والموصول فانها وان يطلبان ما ينزل ابهامهما من  
 التميز والصلة لكن لا يطلبان المعرف باللام **قوله** اذا اراد  
 تعيين الخ قيد بذلك لانه قد ينزل ابهامه بالاشارة الحية  
**قوله** لا عرف من قوله فاجبر بقرها المتنبه باقات بيعد  
 حرف النداء **قوله** بخلاف ما اذا لم يقطع نحو اي رجل في الدار  
**قوله** او بدل الخ نحو ايا ما تدعو فله الاسماء المحيطة **قوله** فانها  
 معينة الى اما في صورة الاضافة قط واما في صورة التثنية  
 فلان التثنية بدل من مضاف اليه مقدم **قوله** وانما وصف  
 اول الخ فيه اشارة الى انه موصوف بالمعرف باللام ايضا  
 ثانيا وذلك لانه رافع لا بهامه في الحقيقة فيكون كلا الامر  
 منى وهذا وصلة لنداء الا انه ندرج في رتبة ابهامه

بل يوتى ابدا يتابع تابعه لانه هو المنادي في الحقيقة واي صلة  
 اليه **قوله** الا اذا قصد التحقير بان يكون من غير ان الخطاب ليس  
 فيه شيء مما يكون في العقول الا انه يقع عليه اسم الشيء  
 وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة **قوله** والا توقف الذهن  
 وتحيل اليه منادي **قوله** يجب الوضع متعلق بطالب التلطف  
 وما بمعناه وان كانا مبهمين لكن لم يوضع علي ان يزال  
 ابهامهما بالتحصيل بخلاف اسم الاشارة **قوله** ليستند  
 الحاجة الى التعيين فيكون اول على عدم كونه مقصودا  
 بالنداء **قوله** يكون طالبا المعرف باللام فان الكلام في المثال  
 الى نداء المعرف باللام بخلاف ضمير الغائب المبهم كما في رب  
 رجلا والموصول فانها وان يطلبان ما ينزل ابهامهما من  
 التميز والصلة لكن لا يطلبان المعرف باللام **قوله** اذا اراد  
 تعيين الخ قيد بذلك لانه قد ينزل ابهامه بالاشارة الحية  
**قوله** لا عرف من قوله فاجبر بقرها المتنبه باقات بيعد  
 حرف النداء **قوله** بخلاف ما اذا لم يقطع نحو اي رجل في الدار  
**قوله** او بدل الخ نحو ايا ما تدعو فله الاسماء المحيطة **قوله** فانها  
 معينة الى اما في صورة الاضافة قط واما في صورة التثنية  
 فلان التثنية بدل من مضاف اليه مقدم **قوله** وانما وصف  
 اول الخ فيه اشارة الى انه موصوف بالمعرف باللام ايضا  
 ثانيا وذلك لانه رافع لا بهامه في الحقيقة فيكون كلا الامر  
 منى وهذا وصلة لنداء الا انه ندرج في رتبة ابهامه



بان ازيل ولا يجعله مشاراً في بناء جنس ولا يرد ما قيل انه  
 اذا وصف بهذا اسم الجنس لا يكون التركيب مصوغاً لا على نداء  
 المحرف باللام على ما ادعى اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشياء  
**قوله** اندفع لا يعني لو لم اجري الكلام على اطلاقه بان يقال انها تواج  
 معرب وتواج المعرب تابعة للفظ بورد عليه ان تابع المعرب قد يجر  
 فيه الوجهان ان يكون تابعاً للفظ وان يكون تابعاً للمحله بخلاف  
 قال وقد رآه اندفع المنقص لان تواج المنادي المعرب يكون  
 تابعة للفظ فقط لان المنادي المعرب اما منادي مضاف لا محل له  
 فله واما مستغاث ولا محل للنصب لا محل على محله لانه على التقديرين  
 مفعول ادعوا واسطة اللام او بدونه فلا فائدة في ترك اللام  
 الظاهر الرجوع الى المقدر بخلاف المحل على محل اسم ان فان فيه دلالة  
 على كونه عمدة وتركها مع الكلام وان لا تفسير معنى الجملة للوحدة  
 لانه ليس للتذكير اذ المراد معرب معين وهو الرجل فيجمل بمقتضى  
 المقام على الوحدة والمراد به الواحد الكامل اي لا يكون فيه التعدد  
 لاذ انا ولا اعلم باجها هو المتبادر فلا ينقض الحكم الكلي بالمثال المذكور  
 وبما ذكرنا اندفع ما قيل انه هذا الرفع يبلغ من التكلف مبلغاً  
 لا يلتفت اليه الا من الاسترخاء عن النقص **قوله** فلا اعتداد  
 معنى لانه المقصود بالنداء واي وهذا انما هو لجر والتوصل  
 ودفع لزوم اجتماع التي التعريف **قوله** فيكون منصوباً للمحل قبله  
 على ان اعرب بالنصب لنداء لفظاً للمنادي حقيقة والرجل ليس  
 منادي لفظاً وان كان منادي حقيقة اقول انهم قالوا لاجل ان

٢٣٤  
 ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان المعصوب في محل الرفع  
 لانها كالتحريك اذ فائدتها التوكيد فقط لا في الغنة على ذلك الام  
 بالرفع بخلاف ان المكسورة المفتوحة وهذا الوجه في انباء المحل جار  
 في الرجل ايضا لانه لما كان المقصود بالنداء وهو الرجل وتوسط الوصلة  
 لا تترك عدم كونه مقصوداً بالنداء وقد بينه عليه بالتزام الرفع كان  
 الوصلة كالحكم فيكون الرجل في محل النصب وكما انه لا يشترط في كون  
 المحل اسم ان يرفع المحل كونه مبتدأ لفظاً ينبغي ان لا يشترط في  
 كون الرجل منصوباً للمحل كونه منادي لفظاً والفرق تحكم **قوله** في  
 النداء وغيره اي غير النداء وهو القسم اذا حذف حرف القسم و  
 صدر به ختم الاستنهام قبل الفاء او صدر بها والتنبيه والفرج  
 زيادة داجل المقسم به في الرضي منقطع الهمزة فيلحق ساكنها  
 في بالله واذا الله وها الله ذا والمراد جواز القطع فان في نداء  
 وجرحا حذف الهمزة فيلحق ساكنان على حد واحد في الفهما  
 مع الهمزة وقطع الهمزة لكونها الهمزة فكانت من نفس الكلمة وكذا  
 في ها الله ذا الهمزة اوجه وتقصيها في الرضي في باب حروف الخاف  
 وحذف حرف الجاء نحو الله لا فعل كذا **قوله** وقد يراد في آخره ما نحو  
 ما ذا عليك ان تقوي كما سيجي او صليت بالهم ما امرد وعلينا  
 شئنا مسلماً **قوله** نحو اللهم وقال الفراء اصله بالله امانة بالخبر  
 مخفف بخلاف الهمزة ولمفعول وحرف النداء **قوله** لا ابادا المختصة  
 النداء اي لا يستعمل النداء في التسميل وهي فل وفله ولمكان  
 وملا مان وملا م ونقرهان والمعدن التي فعل في سبب التكرار نحو  
 حيث والفعال منبأ على الكسر في سبب المؤنث نحو يا فاسق **قوله**







مؤخر في الاول قدم وبالفصل بين المضائق والمضائق فيه  
**قوله** كذلك الثاني بموافقة الاول **قوله** لا يحتاج الى من ينظر  
 الخ فنفى الالبكناية عن معنى من يتولى امره **قوله** ايجبت باين  
 رنده في النهاية يقال هذا ولده رشدة اذا كان لتكاجح  
 كما يقال في ضده ولده زينة بالكسر وقال الانزهرى كلام العرب  
 فلان ابن زينة وابن رشدة وقد قيل زينة ورشدة والفتح  
 اوضح اللغتين قوله وهذا الاصل لان كل كلمة على حرف واحد  
 اصلها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالسكن واصل حركتها  
 المفتحة لان الحرف الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف فلا  
 محتمل الحركة المقتلة من الضم والكسرة وقال بعضهم اصلها  
 الامكان وهو ولي لان السكون هو الاصل **قوله** وهو الاكثر  
 في الاستعمال اذ لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الالة  
 حتاج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا  
 يتبدل بها مع كونها حرف علة **قوله** وقد يضم ما قبل الباء المحذرة  
**قوله** للعلم بالمراد بتقليل لقوله قد يضم **قوله** وما الخفف بالكون  
 الالف حقيقة بالنسبة الى الباء ومدة حاصلة من الفتح  
 الفيم **قوله** اي ليس بشيء اي ليس بتقليل **قوله** والاصل ما بينا  
 اصل يابسي مثلث بادات مصغر ابن مضاف الى يام المتكلم  
 قلب ياء المتكلم بالالف قصار يابينا ثم حذفت الالف **قوله**  
 لاجتماع البايين يعني لاجتماع البايين صار الكلمة ثقيلة تخففت

بقيل

بقيلها المعاني واخذ فيها وشاع استعمالها **قوله** بالهاء  
 للملازمة متعلقة من الافعال العامة لعدم الفرية على تقدير  
 الخاص وما قيل ان تقدير يكون يقتضي وجوب الهاء في الوقف  
 والوجوب ليس الامع الالف فقيه ان المتعارف في القضا  
 التي لم يذكر جهتها الاطلاق العام والحل في بعض المواضع على  
 الضرورة لخصوصية المقام **قوله** حال من الضمير المتكلم في الياء  
 والمجرى مراهي موقفا **قوله** او ظرف في حالة الوقف **قوله** بوقف  
 بالهاء وقفا موقفا مفعول مطلق وقريته على تقدير الفعل  
 الخاص **قوله** لبيان الالف لان الالف حرف جبهة بعدها بحر  
 اخر وذلك في الوصل يتبين النطق بها واذا لم يات بعدها  
 شئ وذلك في الوقف حقيقت حتى يظن ان آخر الكلمة مفتوحة  
 فلذا وصلت بحرف لين لتبين حرمها **قوله** لا بها عوض  
 عن ترايد اي ترايد على بناء الكلمة خارج عنه فلو كان جانب  
 التانيث جعلها حار حال الوقف **قوله** بخلافه فانه  
 لا يوقف عليها بالهاء لان الثاني عوض عن اصلي لان  
 اصل يابسي بنوة **قوله** من يفتح من ثقلت الى فعل  
 بالكسر والسكون **قوله** والواو اعتبرت الهاء عوضا عنها  
 لان وجوب الحذف لا يكون بدون التعويض **قوله** للمذكراي  
 بالابت **قوله** منابته للحرف المبدل كونها اصلها ومتولدة  
 من اشياء **قوله** وقد جمع الغزروق بينهما اي بين عرض  
 والمعرض عنه في ثمنها في شرح الشهريل وقد اجاز



شبهت في قولنا في العلم في التثبت قولنا ان اخذنا ان الحق  
لان الميم يدل من الواو وقد جمع بينهما والثاني انه جعل الواو دالا  
من اطاء وحقها واو هذا انما قاله لولا العباس من بناء ان الميم يدل  
من الواو على ثبوت لغة المحقق في الميم اصلية **قوله** يعني ان الجواز  
وقوعه يعني في المثل الجواز بالوقوع لان المراد منه الجواز الوقفي  
فالوقوع لا يتم له فذكر المعلوم وارهبا لانهم فاندفع ما قيل ان  
كون المراد الجواز الوقفي لا يصح تفسير الجواز بالوقوع **قوله** ابتداء  
اليه الذهن فاذا قيل ان كون المراد الجواز هكذا واقع في الاستعمال  
ينبأ دهره الوقوع في سعة الكلام اي النشر لانه الكثير الشايخ  
في المجازات **قوله** بوجد الى لان الظم مقابلة المتباينين  
**قوله** ويجعل الجواز شاملا للضرورة ويكون المقابلة باعتبار  
الاطلاق والتقييد وليس من مقابلة العام للخاص حتى يجب  
تخصيص العام باعدا الخاص **قوله** في قصد سرعة الفراغ فيجوز  
اخره اعتبارا تحصيل السرعة **قوله** مع ندرة الالتباس اي التباس  
المنادي بغيره بواسطة الترقيم **قوله** اكثر ابتناع للاستيعار  
فجاء الترقيم في حالة النداء لانه يفهم لكثرة اسماها اسمه و  
ان حذف فيه شئ بخلاف غير حالة النداء فانه يلزم الالتباس  
**قوله** فعل الترقيم اي برغم غيرة ضرورة **قوله** باحتاد القاعل اي قاعل  
كون قاعل المقول له وقاعل الفعل للعل واحد كما ينبغي  
**قوله** ان ضرورة حذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه  
**قوله** يارمية آخره لا يري مثلهما عجم ولا عرب في التاج المسما

المواتة والمساعدة **قوله** ان يقدم الى الان الحكم على الشئ  
بعد معرفته بالمعنى المصطلح **قوله** لانه المقصود اي بالذات  
والتعريف من مبادي الاحكام **قوله** لا يدل اعتبار اي  
المضاف اليه ليس اخر الكلمة يدل على تعاقب الاعراب على ما  
قبله والكلمة الاخيرة من عليك وكذا تاء التانيث آخر  
الكلمة لاجراء الاعراب عليها وان كان بحسب الاصل كل واحد  
منها كلمة براسها **قوله** لان حذف آخره لا مجرد التخفيف  
فخرج بقوله تخفيفا **قوله** اما تقدير الاعراب وذلك خلاف  
الاصل مع كون هذا الاسماء مع كثر الاستعمال **قوله** في التركيب  
اي في تركيب كلمة باخري **قوله** هذا المعنى بلا علة سوى التخفيف  
**قوله** في الشاة بلا علة لعل ذكره الشاة فخرج ببيان التعلق  
في التاج الاعتبار اشتراكي علت كشت **قوله** كان الترقيم  
معنى اظن انه وجه التخصيص بالاسم ان الترقيم لا يوجد  
في غيره **قوله** اي ترقيم تكون قوله وشرطه حروف المنادي  
على قوله وترقيم المنادي جائز وقوله وهو حذف في اخره جملة  
معترضة لبيان مطلق الترقيم فلا يلزم تفكيك الضمائر قوله  
او سبق منه لا في قوله ونصيب ما سواهما فيقرينة ذلك السابق  
بجمل المفرد همتا على ما يقابل المضاف والمشب به بخلاف فهم  
المضاف بحيث يشمل المشب به فان قرينة خفية وهي كون المشب  
بالمضاف مشاركا بالمضاف في اكثر الاحكام **قوله** قيل الكفى اي  
فالمضاف محمول على معناه الحقيقي وحكم المشب به بشرطه



الذكر اكتفاء بذكر اصله **قوله** لا يتم بدون المضاف اليه لان  
المتادى في كلامه زيادة في المحصول فيكون الاستفاد بدون  
**قوله** حذف وحظكم تمام البيت حذف وحظكم بالكلية **قوله** واذكروا  
واخرا والرحم بالغيب تذكر والآخر ما عطفك على رجل منكم  
او فرابة او ظهرا او معروف واجمع الا واخرا والرحم القرام و  
الرحم مثل **قوله** هذا ظاهرا لان كل واحد من جرته والعلوي  
معناه بالاستقلال **قوله** تداعي حال جرته الى فيكون كل واحد  
من خرد المركب العلى منفصلا عن الآخر بالنظر الى اللفظ  
**قوله** بعد نهاية اللفظ والمعنى فلم يمكن الحذف من الاول نظر  
الى المعنى ولم يمكن حذف الثاني والحذف الثاني نظر الى اللفظ فامتنع  
الترخيص فيه بالكلية **قوله** شاذرا في قليل غير ضاير ولا بعناية لانه بمنزلة  
المستثنى من القاعدة **قوله** لما عني فتح الماء كما في قوله كلني لهم يا ابي  
ناصر ليل القامة بطي الكواكب فصار في غير المتادى المرحم اذا كان  
بالنماء وجهان ضم النماء وفتحها **قوله** الحقون ها والسكت نخره و  
وجهه **قوله** السكون اي مسكون **قوله** في قبل التعريف الى اخره  
ولا يكون موقف منك الوداعا ضاعا سم انت ضعيف الموضع الشاعر  
والمراد والوداع بان لا يكون وداع وفراق منك متعاقب بوداع اي  
لا يكون موقف الوداع موقفا منك اي من اجل وداعك **قوله** فيل لا بد  
الح في بعض شرح المتن قال الامام الحادي في اخره يقول زيارتان في  
حكم الواحد على الزيادة في اخره مثل جعفر وعائشة زيادة واحدة  
زعم عافية زيارتان لكن لم يرد معهما لوجع زعم علي زيارتين

اشبه كسرة القاف حتى يصير زعم فان الماء لم يزد مع اسم لم يزد و  
عافية زيادة في المعنى لا في اللفظ **قوله** في ان الصاء والهاء زيارتان  
مع اللفظ بل لا يخاف بغير حمل نص عليه في ضمن الحرف فانه اذا اخرج  
بقال عصفير حذف حرف واحد يقال يوم عصفير صبيح شديد الحر  
او شديد كذا في القاموس **قوله** لصفته زيارتان اي زيارتان كما سلك  
في حكمه الواحدة احترار عن نحو امثلة فان الالف زيارتان واللام  
ثم زيارتان للثاني فلا يقال يا اوط **قوله** ومن قبل فلان في السعادة  
اشارة الى من قبل ان حكم الواحد في الزيارتين وليس الزيارتان  
في حكم الواحد فكيف يستقيم الظرفية وحاصل الدفع ان الظرفية معتبرة  
مشبه اشتمال الصفة بالموصوف باشتمال المظروف كحاف  
فلان في السعادة كما ان حصول الصفة في الموصوف يشبه حصول  
المظروف في الطرف فيقال على العكس **قوله** كزيادتي مسلمان لا فاني  
الالف زيارتان في التثنية والنون عوض تنوين المفرد للدلالة على تمام  
الكلمة وكذا زيارتا جمع المذكر السالم وزيارتا جمع المؤنث السالم  
مجموعهما المعنى واحد وهو تانيث الجمع وزيارتا مهران ونحوه  
للتذكير ويا والنسبة بمعنى النسبة وشبهها محمولة عليها والفا  
التانيث اي الممدودة كصحراء بمعنى التانيث وهمزة الالاق مع  
الالف التي قبلها كما في علياء وخشنا وفانها ملحقات بقرطاس  
بكسر القاف وصنمها محمولة على الممدودة لكونها مثلها صورة وبهذا  
اندم ما تراه اي من ان زيادة الهمزة مع الالف اذا كانت للالاق  
لا يكون زيارتان معنى وقد اعتبر هذا القيد فيما سبق لخراج



يخرج صبيح **قوله** لم يقيد الشارح الرضوية اي باصل ولعل وجهه انه  
 يستلزم في عبارة المتن ترك ما يعنى واخذها لا يعنى لانه لا بد من  
 اعتبار اصله وبعد اعتبارها الحاجة الى اعتبار صحيح **قوله** كان عليه  
 الخ ويمكن ان يقال انها خرجت بقوله حرف فان المراد يخرج في المبدأ  
 وتا التانيث من الحروف والمعاني **قوله** يخرج نحو سعالات فانه لا  
 يحذف منه الا التاء وحدها لكونها كلمة على حدة وان كانت على  
 حرف واخذ السعالة والسعلاء بكسر العين القول وساحرة العين  
 كذا في القاموس وفي الصحاح اخيث الفيلان **قوله** فاعلم هذا اي  
 على اعتبار فريد صحيح سواء قيد باصله او بغيره والتانيث يكون  
 النسبة بين القسمين عموم من وجه فلا يكفي ذكر احدهما عن ذكر الآخر  
 كما يتوهم من تمثيل المصريح للقسم الاول باسماء ومروان **قوله** في اسماء  
 لان آخره حرف صحيح وهو الهمزة فليدة مدة وزيادة فان في حكمه الواحد  
 حيث نهى ما **قوله** واقرأها الخ فان آخر بصري باء النسبة وهي تاء  
 علة فلا يصدق القسم الثاني عليه ومختار ليس في آخره زيادة فان  
 لكون الزاء حرفا أصليا فلا يصدق عليه القسم الاول **قوله** لما احتراز  
 الخ فانه لا يحذف منها الا الحرف الأخير ليخص الواو والباء فيها  
 بالحركة ويقومها والشرهاق بكسر الشين المتحرك وسكون الراء **قوله** فخرج نحو  
 مسوم وعلوفانه لا يحذف منها الا الحرف الأخير لما بهتها اذن  
 بالحروف الصحيحة القلة المدفوعة لان المدفوعة الغلب لا يكون  
 الا في الالف والاء والياء واليتين حركة ما قبلها من حينها  
 السور بكسر السين المباشرة والنون المفتوحة والمشددة وسكون

مائة مائة مائة مائة  
 مائة مائة مائة مائة

نواو والهمزة لجمع سنائر والعلو بضم العين المهملة واللام المشددة  
 المفتوحة وسكون الواو بالفتحة نسبة كذا في الصحاح **قوله**  
 لم يحذف نهى تانيثون مع كونه جمع المذكور السالم **قوله** لانها غير تاء  
 يحذف الالف وحركها للياء **قوله** كتمود خبره خبر اي كانه مثل تمود  
 فاعطى حكمه في الترخيم بان حذف حرف واحد منه **قوله** فصل هذا  
 التفصيل اي جعلها قسمين فاعترف في الثاني فريد صحيح ليكون بينهما  
 عموم من وجه فلم يقل عبارة بحالة يشتمل القسمين كما وقع في التبيين  
 لابن مالك **قوله** ولم يقل يحذف فان الخ فان قيل لا يكاد يصح هذا المحل  
 لانه لا يخلو اما ان يقيد بقوله وهو الاكثر من اربعة احرف او لا  
 فاعلم الاول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه نهى انان في حكم الواحد  
 فيخرج نحو ثبون وقلون مع انه يحذف منهما الجحزان وعلى الثاني  
 يدخل نحو سعيد وعماو وتمود قلت بحسب الاول والمراد من كونه  
 اكثر من اربعة احرف ان يكون لفظا او تقديرا لا يدخل  
 ثبون وقلون واما ما قيل انه يرد على هذا المحل نحو سعادة فمشارك  
 الورد وحسين المفصل والمجلد والجواب الجواب **قوله** ان الثاني  
 اسم براسم ولا يلزم من عاقبة النون حذف الالف مع وجودها  
 مع النون في المنهل الا معنى لهذا الاعتراض مع سماعه من العرب  
 قال سيبويه عن الخليل واما في اثنا عشر فاكرا اربعة حذفت  
 عشر من الفاشان لان عشر بمنزلة نون مسلمين والالف بمنزلة  
 الواو وامر في الاضافة والتحقيق كما هم مسلمين فليكن عشر من الالف  
 كما يلحق النون مع الواو وهو مقتضى لسمع الترخيم في ذلك على



هذا الوجه من الوجهين في العلة من أجل ما سبق وعذا كان العمل  
 التوقيف المعنى الاستمرارية في المثلث منزلة الشيء على حكمه ذلك  
 الشيء وهو التحليل وسيبيل بالاضافة المناسبة بالتحليل والتصغير  
 يعني ان امرنا عشرة في النسبة المبعثرة في النصير كما مر مسلمين  
 اذا نسبت اليه او صغره كما نقول مسلمين ومسلمين بحذف الواو  
 والنون نقول كذلك الشيء في المثلث بحذف عشر والالف انتهى  
 وفيه ان كون ما نضم مقتضيا للسياق ثم كيف قد ذكر في شرح الترخيم  
 الترخيم للعلامة المعري في قوله لم يسم ترخيم المركب كقول  
 الخليل من العرب انما اجازته قياسا ومنع الحذف من المركب من  
 العدد اذا سمي به وقال المثلث الدين والذي اذهب اليه لا يجوز  
 ترخيم المركب تركيب خرج وعلى خلاف العلة لا يكون بيانا  
 للنسبة بل قياسا بل قياسا مبينا للحكم ووجه بره عليه  
 ما اوردته المصريح بلا شبهة **قوله** يعلى الياء فعلا ولا تخلفاء  
 لانها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر **قوله**  
 لم يكن اي بصيغة تثنية الموقف **قوله** وخرجت بحذف الزايتين  
**قوله** بالهاء لان التاء تطرقت لفظا ولا توقف على تاء التانيث  
 الا في بعض اللغات **قوله** بقرينة الفاء فانها واجبة في  
 الجملة الاسمية فايراد الفاء مع ان المص بصدده الاختصاص  
 قرينة على حذف المبتدأ **قوله** لكون هذا الحذف في معنى ان  
 هذه الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية لان مناسبة  
 السابق يقتضي الفعلية والاسمية المعدولة يفيد

التحقيق

واثنان

ترخيم

الاستمرارية

الاستمرارية **قوله** الاستمرارية ما هي استمرارية في الخبر الواحد من جهة  
 بحيث يجوز استعمال المنداد في المنداد الذي هو في معنى استمرارية  
 الاستمرارية التجدد في استيفاء من المنداد على لسانه على زمان  
 الاستقبال المستمر المتجدد لا من الاستمرارية فانه ذال على  
 الدوام المتيقن فينبغي ان يقدح المضارع **قوله** هذا اي كون  
 اسماء ذلك الحذف تجدد بانها هي النظر الى افراد الحذف  
 الخ محاوراتهم اما اذا نظر الى حقيقة الحذف وما هيته  
 فاستمراره فيبقى لانه مستمر ثابت في ضمن افراده المتجددة  
 بلا ريب **قوله** فقدح المضارع فالقرينة عند الشرح الفاء  
 مع ملائمة المناسبة لما سبق وعند المحقق الفاء مع روم  
 الاختصاص في تدوير **قوله** يدخل اي يجوز دخولها **قوله** انما يجعلون  
 الخ يعني ان المعلوم من الاستفراء كلامهم ان الحذف لا يسهل  
 لعله موجه قياسية مطردة كما في بعضا وقاض في حكم  
 الثابت وهما ليس كذلك لان الترخيم جائز لا واجب  
**قوله** لا يجب بان الحذف في الخ يعني ان العلة ههنا وان لم  
 يكن موجبة لكن اجريت بحري الموجبة لكونها قياسية  
 اي دخلت تحت الضابطة مطردة في جميع المواضع انها  
 قريبة من الاحجاب لطبيعتهم التحقيق في المنداد اقصى ما  
 يمكن ليصفي الخطاب لها بحيث يبعد من الكلام المنداد  
**قوله** على وقاض يرد الالف والياء المحذوفين لا التاء  
 الساكنين المزوال للتفاء يزوال الواو والترخيم **قوله**



نحو استجار فان وضعه بالادغام فيكون سكوت المدغم  
 أصليا في اللفظ الآخر انما قلنا **قوله** بحرك الكسر أصل للسكوتين  
 وهو اول كثره اسماء **قوله** وان لم يكن أصل السكوت أي ان لم يكن  
 المدغم الباقي بعد حذف المدغم فيه أصل السكوت بل عرض  
 له السكوت بسبب الادغام سواء قبله الالف ولا **قوله** بالآ  
 بكسر الدال وتحقيقها في زاد اسم فاعل من **قوله** الفاء نصيحة  
 هي التي تدل على ان ما بعدها متعلق بحذف غير شرط هو  
 سبب لما بعدها كذا في الطيبي وقال التقليد المفلأ التي  
 يكون ما قبلها سببا لما بعدها ان كان ما قبلها محذوفا  
 فهي الفصيحة والاف في السببية فالشرح جعل الفاء ههنا  
 فصيحة على وفق ما في الطيبي والمحش على وفق ما قاله القلب  
 فلو على المحش على قول الشرح فيبقى على ما كان المحككا  
 اشار قدس سره الى ان الفاء فصيحة ذلك ان تقدير الشرط  
 كان انبأ واما القول بانها فاء النتيجة فهو لان هذا  
 القول فرع للقاعدة الكلية تمثيل له او رد للتوصيح ليس  
 مقصودا ايا الذات او رد بالقاعدة المذكورة لا ببيان  
 المادلة بالفعلية التاويل لتحصيل شدة المناسبة  
 لان عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس جاز من غير  
 تاويل **قوله** والمحذوف على تقدير ارجاع ضمير في سق **قوله**  
 وهو في حكم الثابت الى المحذوف **قوله** بعلي مع ان المقصود  
 بالتمثيل تحصيل لواحد **قوله** لان التفسير في ايراد الامثلة

الثالثة ههنا توطئة للتغيرات الثلاثة الآتية فيها عند  
 جعل اسمها براسم **قوله** على غير القياس في الصحاح هو جمع  
 بحذف الزوائد كانهم جمعوا كرمي مثل لرح واخوان **قوله** اسم  
 متمكن قال اسم لمجي الفعل كذلك تحيد عو وتقرير ولكون  
 اعرابه عارضا لان الاصل في الفعل البناء وقيد بالتمكن  
 لمجي هو **قوله** المتفازي والاولي اصلها تفاز واول **قوله** و  
 يكون اعرابه الخ اي اعراب المحمول على وفق اعراب ما كالمحمول  
 عليه من اعراب **قوله** ومن ههنا اي من بيان وجه استعمال  
 صيغة النداء في المندوب **قوله** ظهر وجه اعراب الخ و  
 ههنا حجة مجري المنادي بواسطة دخول حرف النداء وان  
 لم يكن منادي **قوله** فاره غير ظاهر انما قال كذلك لانه يمكن  
 ان يقال انه محمول على المتفجع باطراد الباب المندوب على طريقه  
 واحده لكن فيه خفاء لانه حمل على المحمول على شي **قوله** ليس  
 منادي عنده اي للمصحح فيكون معمولا لادعوا المقدر **قوله**  
 ولا منقول منه اي من المنادي كباب الاختصاص حتى يقال  
 اجره المنقول مجري المنقول عنه **قوله** ولا منصوبا بفعل  
 المتفجع حتى يقال انه منصوب بالفتح المقدر او بوعلى انه نائب  
 منه **قوله** لما كانت الخ ببيان المصحح التغير عن بامطلق صيغة  
 النداء **قوله** وفي هذا التفسير بيان للمرجع **قوله** صلة اللام  
 في المتاج المتفجع اند وهكس سند وبعدي بالام **قوله**  
 في المحمود غلبه انه بمعنى المحمود **قوله** التضمين معنى



الكتاب والميكانيكي على ان يقال بكسرة وبكيت عليه **قوله** لا يشتمل  
 الخ لا ان لا يمكن من عملية المقصود لا الموجود **قوله** والبشرية النسبية  
 اذ اياها واليت سببا للنتيجة ذاللة وهو الظاهر **قوله** اشار الى ان  
 الخ وفيه رد على الشارضي فانه قد مر المقصود عليه وجعل الباء  
 في قوله بواللسمية حيث قال يعني اخضع لفظ المندوب  
 بالندبة بسبب واخره يرد مختص بالندبة ويازيد مشترك  
 بين النداء والندبة **قوله** لمقتضى معنى الامتياز فيكون  
 بدخول الباء مقصورا ومقتضا لانما به الامتياز يكون  
 مقتضا **قوله** اعرب الخ في التاج المعروفة والقرينة تانزي  
 زبان مشدد فعني اعرب تانزي زبان تراست قال المحقق  
 التقطنا في شرح قول الكشاف والمعنى تحصيل العباد  
 اي يجعلك منفردا بها لا يفيد غيرك وهذا هو الاستعمال  
 بالعربي ولو قيل مختص بالعبادة بك كان استعمالا عرفيا  
 انتهى من هذا ظاهر فساد ما قيل ان المحقق التقطنا في  
 جعل الباء على تقدير وقوله على المقصود صلة الاختصاص  
 فان عبارة صريحة في تضمن معنى الانفراد **قوله** ليل يلبس  
 بالنداء لا يخفى ان الالتباس بالمنادي المستغاث اللاحق  
 به الفا لا استغاثته بالمنادي المضاف الى ياء المتكلم القل  
 ياء الفايق فلعن مراده رفع الالتباس بقدر ما يمكن  
**قوله** وقد يلحق الخ اي يلحق هذه اللف المنادي غير المنذر  
 قال ابن السراج يقول نداء البعيد يا زيدا ولما كان غاية

الشد وفيه ولام باهية في المنادى غير المنذر **قوله** قال  
 الشيخ الرضي الخ المقصود من قوله انما ذكره الخ من  
 اطلاق حرف اللبس مخالف لما ذكره الشارضي فانه اعتبره  
 في المتحرك بالحركات البنائية **قوله** لا بالحقة الا الالف  
 لان الاصل في باب الندبة الالف لان المدفعية اكثر  
 والندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة  
 فلا يعدل عنه بلا ضرورة ولا ضرورة في المعرب لانه يحوز  
 فيه تقدير الاعراب وحركات غير لازمة **قوله** نحو واضرب  
 الرجل وواضرب الرجل وواعلام الرجل وواعلام  
**قوله** ولذا المتحرك بالحركات الخ لا بالحقة الا الالف اذ لم  
 يود الى اللبس نحو قطا وخدام وصفات اعلاما مشهورة  
 واما عند اللبس فليحتمل امداء موافقة للمحرك لان رعاية  
 الاصل مد الصوت فيه وهو الخاق الالف يستلزم محذوف  
 تغيير الحركات البنائية واللبس بخلاف المعرب **قوله** والمصرح  
 الخ اي المصريح بالحركة البنائية مد مدحجاسته مطلقا ولا  
 تغيير الحركات البنائية لا عند اللبس ولا عند امته راية  
 للروحه **قوله** يا غلاما اي بالخاق الالف وابدال الكسرة  
 بالفتحة كما قيل في يا زيدا يا زيدا بابدال الضمة بالكسرة  
 لان الكسرة فيها ليست ببنائية بل عارضية شبيهة بالحركات  
**قوله** والاو في ذلك لانه قد اغتفر لزوم اللبس المتحرك بالحركات  
 الاعرابية وما نحن فيه شبيهة به لكن الاو في اتباع المداء



الحركة الحركية الاعرابية والاعرابية في الحركات المتباينة  
 دفعا للثبوت **قوله** لا استماله خطا بالمضاف اليه مع كونه من  
 تنتم وتعلق الخطاب بالمضاف اليه ينبغي انفرادهم عنه و  
 استقلاله بنفسه وليس هذا مستمرا على القاعية الممثلة  
 من انه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تنبيه  
 وجمع او عطف **قوله** الى هذا اي جواز يدب المضاف الى  
 المحل **قوله** لم يمثل الى اي لم يمثل بالمضاف الى ضمير الخطاب  
 مع صحة التمثيل به فانه عند الحاق الالف بثنس المضاف  
 الى ضمير الغاية فيحذف **قوله** فيحذف الساكنين الظ فيحذف عندهما  
 الالف لاجتماع الساكنين نحو واغلام زيدا لا يتحرك المتنون كما يتحرك  
 عند **قوله** انكار في نحو هذا زيدا ينة لان المندوب المنادي  
 الذي هو موضوع التحقير واجازة الفاء فيه ثلثة اوجه فتحمل الالف  
 الف الندبية وحذفها واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام  
 زيدا وكثر حالسا كنين واتباع المدة لكثرة ما ذكرها وما ذكرها ولا  
 هو المشهور المستعمل كذا في الرضى **قوله** حذفها الالف الندبية لان  
 القياس اذا اجتمع ساكنان حذف الاول الا كان مضافا **قوله** واذا  
 نذبت الى اذا نذبت المنادي المضاف الى ما هو المستعمل ليكون الياء  
 فذلك الحذف والنبوت الاختلاف في كون اصلها الفتح بناء على ان اصل  
 كل كلمة بناء على حرف واحد ان يكون متحركا بالفتح والسكون  
 بناء على ان الاصل في الممكنات العدم **قوله** باغلاصه اما لان اصلها  
 السكون فمن يذلك فلا يزداد عليها مده اخرى واصلا ان السكون

الى بالضرورة لان تعلق  
 الخطاب بالمضاف من  
 حيث انه مضاف فينبغي  
 انضمام المضاف

العارضي

العارضي كذا اصله بدليل قوله **قوله** لا يرد الالف الى اصلها  
 استقنا مع المضاف المندوب بخلاف الالف التثنية فانك تكتب بها  
 المقصورة نحو مصطفىان الزوم الالف التثنية في المشي وعدم  
 لزوم الالف التثنية في المندوب **قوله** فان كانا مدين اي حركتهما  
 من جنسهما **قوله** يكفي بما فيهما من المدع الالف المندبة نحو ناق  
 فان اصل هذا البناء الحركة فكذاها كلامه **قوله** يثبت بالالف المندبة في نحو  
 والرهضوا وارضاه اذا سمي بها **قوله** حذفنا في الجميع لان اصل  
 غلامكم علامكم الا يري الى قوله تعالى اذكر ما علموا على قراة ان  
 كثير لكن حذفوا الواو والضمة استشفالا **قوله** لبيانها لان  
 الوقف بوجوب خفاء الحرف لا انقطاع الصوت عنده فاذا خبت  
 بالهاء ووقفت عليها لم ينقطع الصوت عند الحرف وينبني  
 كل التبيين **قوله** ولا سيما الالف اي وخصوص الالف فانه اشد  
 احتياجا الى البيان عند الوقف لخفاها في نفسها اكثر من حروفها **قوله**  
 هو اما تمثيل مع النفس وليس ليخرج ويعتمد عليه **قوله** كما بين به  
 الحركة نحو يا غلاميه **قوله** تحذف وصلا لعدم الاحتياج اليها  
 اذ الخفاء في تلك المرات عند الاصل **قوله** اما مكسورة للسا  
 كنين او مضمومة باحد الالف والواو تشبيها بهما بالضمير  
 الواقع بعد الالف والواو وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة  
 الالف قبلها **قوله** وجب ان يكون الحالما كان عبارة الشم قاصرة  
 في بيان شرائط المندوب حيث ذكر كونه معرفة ولم يعم  
 المعروف فلو ان المحقق ذكر ذلك بحمله مستأنفا **قوله** فساد فيه مثذوخا

١



ندبة غير المعروفة في الحاق النونية بالآخر الصفة **قوله** وقراءة ابن  
عام الخ جواب سؤال وهو الجاء في قراءة ابن عامر الفصل بين  
المضافين بغير الطرف حيث قراءة زين المشركين قتل اولادهم  
شركائهم نصب اولادهم على ان مفعول قتل وجري شركائهم على ان مضافا  
اليه لقتل اضافة المصدر الى الفعل **قوله** واردة على التثنية ضعف  
القراءة التي من السبعة منابعة للزمخشري والرضي لغتهم ان  
نوازل القراءة السبعة هم وان ذهب اليه بعض الاصولين  
وقال المحقق التفتازاني القراءة مما يشهد بها لاهلها وقد وقع  
الفضل بين المضاف والمضاف اليه بغير الطرف في القراءة فينبغي  
ان يحكم بالجواز وجمله صاحب المفتاح على حذف المضاف اليه  
من الاول واضمار المضاف من المضاف من الثاني والمقتدير  
قتل شركائهم وقد ذكر صاحب الانصاف ان اضافة المصدر  
الى مفعوله وان كانت محضة لكنها يشبه غير المحضة فانصلا  
بالمضاف اليه ليس كان اتصال غيره وقد جاز في غير الفضل بالظن  
فيمر من غير جواز الفصل بغير الطرف **قوله** وكذا ليس كان اتصال  
الح الى ليس اتصال الموصوف بالصفة كان اتصال الموصول بالصلة  
لان الموصول بدون الصلة لا يصير جزءا من الكلام بخلاف  
الموصوف **قوله** فيه ان الح الى التعليل قاصر عن المطلوب وما قيل  
انه الحق ما سوي العلم من المعارف به المناسبة نسبة نفيه انه  
لنقتضي جواز الحذف من اسم الاشارة والتخصيص بقس  
والحق ان يسقط عن التعليل **قوله** كثرة نداء العلم ويكتفي بقوله

لان اسم الجنس لم يكن ندبا **قوله** وقد يقال يبقى تعليل عدم  
عدم جواز حذف حرف النداء عن اسم الجنس سواء تعرف  
بعد النداء او لا **قوله** ولا من المعرفة لا عطف على قوله من النكرة  
**قوله** ولا يحذف مما يعرف بها الح الا يرى ان لام التعريف لا  
يحذف من التعرف بها وحرف النداء او لا يصح بعدم الحذف  
اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب ولانه كما سم  
الجنس وان كان قيل النداء **قوله** لمساشار اليه الخطاب  
اي لاجل المخاطبة **قوله** اخبر عن ذلك الاصل اي اخبر عما هو  
موضوع له اعني كونه مشار اليه للمخاطب وجعل مخاطبا **قوله**  
اعم من ان يكون الح فان المتبادر من المقضيا المطلقه عن  
الجهة الاطلاق العام اي ثبوت الحكم في بعض الاوقات  
**قوله** لانه لا يحذف الح اتمه عبارة الرضي بتعليل لقوله وهي  
منه اي لفظ الله مما يحذف منه الحرف ثم ان حذر التعليل  
بانه لا يحذف منه الحرف الا مع ابدال اليمين فلا يدخل تحت  
قوله وقد يحذف لقيام قرينة لان المتبادر منه الحذف  
من غير بدل ليتم رد الشبهة بان لا يتم المتبادر المذكور بل المتبادر  
الحذف مطلقا وان قرر بانه لا يحذف منه الا مع ابدال  
اليمين منه فلا يكون الحذف من لفظ الله بل من اللهم لم يتم  
ما ذكره المشرك لا يخفى **قوله** وان كانت اسم جنس الح فينبغي  
ان يكون كسائر اسما والجنس المتعرف بالنداء **قوله** عطف  
على قوله ذي اللام **قوله** ودخل في الصياح يعني اصبح اما بمعنى صار



اذناته بمعنى الدخول في الصبح **قوله** اجمعت منه الطلوع قوله تعالى  
عن سبب البعش واخذ الطلاق فقالت انك تقبل المصاهرة  
خفيف العجز منج الا راقت بطي الا ابة **قوله** في الورط في الصحاح  
الورط الملاك قال ابو عبيدة واصل الورط ارض مظمشة لا  
طريق فيها **قوله** تلبد في التاج التلبد سينه بن من سنادن حرم  
**قوله** ان ذكر الجباري الخ هذا مني علي ان كرى ذكر الكروان و  
لسن من كروان كما في الرضى **قوله** وهي النعام في الصحاح النعام  
من الطير يذكر ويؤنث والنعام جنس اسم مثل حمام و حمامة و  
جراد وجرادة وكثرة في معنى الجمع انشا الضمير المراجع اليه **قوله**  
لا يندون لان يسجد والمعنى انه مطلق بهندون بخذ  
الحكماء اللام وحذف حرف الجر عن ان وان قياس **قوله** بدل  
عن السبيل بدل الكل ان كان اللام لا محدود وبدل البعض ان كان  
للجنس على التقديرين اي التعلق بهندون والبدلية عن  
السبيل **قوله** ويجوز ان يقال الخ وعلى التقادير الثالث كلمة النفا  
بدون حذف حرف الجر على الاول ويجوز فيها على الاخرين **قوله**  
اي به او مطلقا سوي بين التوجهين لان كل واحد منهما  
يحتاج الى حرف الاول الى تخصيص الاسم والثاني الى اعتبار  
انه عدم من مواضع الاربعة باعتبار بعض الاعراض **قوله** يجب  
تخصيص الاسم بان نقيد المفعولية المتبادر من قوله نفسه  
يكون معقولا به لان الاسم ههنا نقيد بالمفعول به فانه بخلاف  
العموم المستفاد من كل وينا في ما ذكره الشرح من اخراج خبر

كان يقيد المفعولية المتبادرة من تظنيه لانه يكون مخار  
بقوله اسم الجار كذا ظهر الجواب عما قيل ان كذا متبادر من قوله  
لنصب المنصب بالمفعولية كذلك يتبادر من كل اسم المفعول  
فلا حاجة الى اعتبار القيد بالمفعولية فتدبر **قوله** وارجاع خبر  
هو المطلق المفعول المذكور في ضمن المفعول به المعبر عنه بما  
تكلف **قوله** لصدقة على يوم الجمعة اي يصدق المحدث على المفعول  
فيه المنصوب على شريطة التفسير مع عدم دخوله في المحدود  
اعني ما اضم لكونه عبارة عن المفعول به **قوله** وعلى الثاني اي  
على تقدير يكون ما عبارة عن المفعول مطلقا لا تخصيص في  
قوله كل اسم بل يجب اجراء على عموم يشمل المفعول فيه المنصوب  
على شريطة التفسير كالمحدود **قوله** ولا باس الخ اي لا باس في تعميم  
ما اضم عاملة للمفعول به وفيه مع عدم المحدود في موضعنا لثالثا  
من المواضع الاربعة التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها  
لان عدم المحدود عن تلك المواضع باعتبار بعض افرادة وهو  
المفعول به لا باعتبار جميعا **قوله** يعني ان على بناء اي يريد  
الشئ من هذا التفسير عن كلمة على في عبارة المتن بناءية  
اي متعلقة بلفظ بناء المقدر المستعمل في معناه الحقيقي  
على ترتيب شئ على شئ اي اضم اضم ارا من بناء على شريطة هذا  
على تقدير كون البناء حقيقة في الترتيب المحكي ترتيب البناء  
على اساسه والعقل كلفي فيما نحن فيه فانه من ترتيب المشرط  
على الشرط **قوله** يعني ان على اصله الخ اي يريد الشئ من التفسير المذكور



ان كلمة على في المتن صلة الوقع المضمين فيما اضمر والمقدري اي  
 اضمر اضطره ولا فاعل على شرط وان كان ذلك الوقع منسباً بالبناء  
 على اساس في الترتيب والتوقف غير ان قدس سره عن ذلك  
 الوقع بالبناء وفقوله باوج استعارة فصريحة وهذا على  
 على تقدير كون البدأ وحقيقته في المحل لكثرة استعماله مجازاً  
 في العقار **قوله** لان الجملة الثانية لهايات لمجرد التفسير المحض من غير  
 ان يتعلق بايتانه فايده اخرى كما فيها معنى فيه فان ابناء لمجرد  
 تفسير المقدور فلوا في كان عتسا بخلاف المضار الواقع بعد كلمة فان  
 المقصود من ايتانه ايضاح المراد ولذا قلوا انه عطف بيان لما  
 قبله فيجوز الجمع بينهما فان قيل لزوم العبث في نحو قوله زهداً  
 ضربته ظاهراً وما في نحو زهداً ضربته غلامه فلا لان المقدور غير  
 المذكور فالجواب انه اذا كان المقصود الاختياراً بان زهداً كان  
 ذكر ضرب الظلام مسلوكة طريق الكناية التي هي البليغ من البليغ كان  
 المقصود من قوله ضربته غلامه احسن فيكون ذكر ضربته غلامه ذكر  
 احسن فلو جمع بينهما يلزم العبث كما يلزم في قولنا زهداً طويل  
 الخجاد وطويل المقامة **قوله** بل التي بها الخ قيل تمامها ظرف للتي  
 وقوله باعتبار متعلق بالتبيين وتامها على التنازع اي اي  
 بالجملة الثانية قيل تمام الجملة الاولى باعتبارها تعلقت  
 به التبيين الجملة الاولى باعتبارها تعلقت به في الرضى و  
 بحسن التكرير اذ اذكرت ما يطلب تبيين اوله لانه ذيل  
 ففكره المقضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله ولا تخشع بالبناء

الذين يفرحون بالاثواب يخشون ان ينجذوا بالمال فيفعلوا  
 فلا تخشعهم بالثناء الخفية بمقارنة من العذاب فانه طال  
 المفعول الاول ويصلته ثم ما ذكره المحقق على تقدير كون  
 لا ينهم تكرر الاول واما على ما اختاره القاضى في تفسيره من  
 انه استيناف فلا ورود للنقض اصلاً **قوله** ما تعلقت به  
 الروية المذكورة الجملة صمدية فان اجريت على ظاهرها فاسا  
 جدين حال وان التحقت بالروية العلمية فهو مفعول  
 ثان فلذا قال ما تعلقت به **قوله** الخ لمكان كل واقعا في  
 غير موقعه لانه لا حاكمة الا افراد والتعريف والتعريف انما  
 يكون بالماهية او به الاتمام فانه او خال شئ في شئ  
 بعينه **قوله** لبيان المانعة لا فائدة ان المحدود يصدق  
 على كل فرد مما يصدق عليه المحدود وذلك يستلزم ان كل ما لم  
 يصدق عليه المحدود يصدق عليه المحدود وهو معنى  
 المانعة **قوله** لا بد يشبه الفعل مما يعتمد عليه يستعمل في  
 الضمير ومتعلقة وفي الاسم المذكور بعد التسليط فان  
 المراد من الشبه هو ما اسم الفاعل والمفعول وهما لا  
 يعملان بدون الاعتماد اما على الموصوف او على حرف  
 الاستفهام او المفعول **قوله** كالمثال المذكور في الشرح اي  
 زهداً انت ضارب **قوله** على ان يكون الخ بخلاف ما  
 يكون عمراً فاعل ضارب فانه لا يجوز التصريح لعدم الا  
 اعتماد فلا يعمل في عمره ولا في زهد بعد التسليط بل يتعين



الرقع للخصم الا عظماء **قوله** صفة واحد الامر بان لا يفرق بين  
 قيل ان جارية فعل بهل في افراد الضمير لذلك لان شرط الا  
 مشتغال معتبر في كل من التمثل وشبهه وتماثله على الوجه  
 ان افراد الضمير وثنية في المعطوفين باو موكول الى قصد  
 المتكلم بان قصد احدهما افراد وان قصد كلاهما شي تخريفا  
 وعمر وجادى وقد دعوتها وهما قصد المتكلم متعلقا  
 باحدهما اذ لا اجتماع بينهما في اسم واحد فكانه قيل كل اسم  
 بعده احد من الامرين مشتقل **قوله** ولكل من الامرين انه  
 ان نظر الى وقوعهما بعد الاسم فهو ضمير لاحدهما وان نظره  
 اليهما في انفسهما فهو صفة لكل منهما على سبيل التنازع الذي  
 فيقدر لواحد منهما صفة بقرينة ذكرها في الاخر وحذف  
 المنفرد جاز اذا دل عليه القرينة كما في قوله تعالى والله ر  
 رسوله احق ان يرصوه في ان الخبر في احدهما مقدر بقرينة  
 الاخر وليس المراد التنازع الاصطلاحي لعدم كونها  
 عاملين في مشتغل بل متبوعين والعجب عن قال جعله  
 صفة لكل منهما على سبيل التنازع لوجب متابقة المص  
 خلاف مذهب وهو اعمال الاول كما هو مذهب  
 الكوفيين حيث توهم التنازع الاصطلاحي وان شبهه  
 لكونه معرفة لا يمكن توصيفه بالنكرة **قوله** للتضمنين  
 معنى الغرض هذا على تقدير ان يكون البلو في ضميره  
 صلة الاشتغال والثاني على تقدير كونها للسببية **قوله**

او بالمتبعة

او بالمتبعة ظاهر كلامه فيقتضي عدم الحكم في كل تابع و  
 في الموصى الكتي بالمتابعين احدهما من عطف البيان  
 تخريفا اضربت عمر واخاه والثاني من المعطوف  
 بالواو وفي شرح التسهيل للعلامة المصري ملاس  
 ضميره هو المضاف تخريفا اضربت غلامه والمشتل  
 صفة او صلة او عطف بيان او عطف نسق بالواو  
 عليه تخريفا اضربت رجلا يحميه ونريدا اضربت اخاه ونريدا  
 ونريدا اضربت رجلا اخاه بخلاف البديل والعطف  
 بغير الواو وفي المنهل لان الواو لمطلق الجمع فان كان الاسمان او  
 الاسماء معهما بمنزلة اسم مثني او مجموع فيه ضمير  
 بخلاف المفاد وتم ولو قلت نريدا اضربت عمر واخاه  
 جازت المسئلة ان قدرت التابع محاميا او بدلا او ثبت بثبت  
 على ان عامل البديل هو عامل المبدل منه وان جعلته  
 بدلا او ثبتت على ان عامل من عامل المبدل منه لم يكن غير بثبت  
 الاسم المنصوب مثالا لثبوت المسئلة **قوله** ان يكون  
 المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير لم يرد في  
 القسمين مثالا لان المثالين الالبيين مثالا ان لها بعد  
 اسقاط المعطوف عليه **قوله** او رجلا يضربه عطف على  
 الذي يضربه فيدخل عليه الواو **قوله** بل ليس في شيء  
 من كتبه اي في شيء من كتب المصريح في هذا الفن  
**قوله** ويمكن ان يعنى الخ فيه وردد على الشارع الموصي حيث



قالوا ان لا بد من هذا اللفظ ولا يخرج نحو زيد امرئ  
 به و زيد امرئ غلام **قوله** ان يكون اسم فعل نحو زيد امرئ  
 نحو زيد ضرب اباه او صفة مشبهة نحو زيد حسن وجهه فان  
 هو لا والثلاثة لصعقها في العمل لا تعلمها فيما قبلها فلا يجوز  
 نصب ما قبلها فتعين الرفع وكذا الحال في افعال التفضيل  
 وفعل التعجب **قوله** مصدر بحال صدر الكلام كحرف الاستفهام  
 نحو هل زيد امرئ وكما والعرض والتمني وحروف التخصيص  
 لمعنى الاستفهام نحو ههنا من يضربها امرئ كذا في الخبر  
**قوله** كان واخواتها نحو زيد انك ضربته ولام الابتداء  
 نحو زيد لعمري يضربه واما ان المفتوحة وان لم يحجب مصدره  
 لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا صدرها **قوله**  
 دون لم ولن ولام امام الم فلا متزاجا بالالفعل بتغير معناه  
 الى الماضي حتى صارت كجرته واما من فلكونها يقتضيان  
 التي تخطاها العامل نحو زيد سوف اضرب واما فلكونها  
 في الكلام حتى انها يقع بين الحرف ومفعوله نحو كنت بلالا  
**قوله** ان يكون صلة نحو ابراهيم امرئ خبر والصفة نحو رجل انبى  
 حاصفانه يتعين الوضع فيهما لان الصلة والصفة لا  
 يعملان في الموصول والصفة لان الصلة والصفة مع  
 الموصول والموصوف في تقدير المفرد فلو عدهما فيهما كما  
 كل واحد منهما مع مفعولها المقدم عليها كالا فاعا لوقع  
 واجب **قوله** و مضافا اليه فان المضاف اليه لا يعمل فيما

قبل المضاف نحو زيد امرئ **قوله** لا او وقع بعد  
 الا نحو ما زحل الا عطية لان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها  
**قوله** لا او موكدا بنون التأكيد نحو زيد امرئ اولاً نظرية  
 لان الفعل الموكدا لا يعمل فيما قبله نحو زيد ظنه منطلقا  
 بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب زيد لانهم كوهو احتيا  
 الفاعل لذاته الى تقدم ما هو في صورة المفعول عليه  
 مع تاخير رتبة اما نحو ضرب زيد سيدة وما ضرب زيد  
 الا عمرو والاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل  
 بل للمضمرة المضاف اليه لاجل الايجاز ما اذا كان كل واحد  
 منهما ضمير منفصلا فيجوز ان نقول في الفاعل زيد  
 لم يضرب الا عمرو في المفعول اياه ضرب زيد لان  
 المنفصل من حيث الفضالة واستقلاله صار  
 كاسم الظاهر كذا في الرضى هـ تمت هذه السخنة  
 الشريفه على يد اصفى الطلبة **والحمد لله**  
**قوله** ان يكون صلة نحو ابراهيم امرئ خبر والصفة نحو رجل انبى  
 حاصفانه يتعين الوضع فيهما لان الصلة والصفة لا  
 يعملان في الموصول والصفة لان الصلة والصفة مع  
 الموصول والموصوف في تقدير المفرد فلو عدهما فيهما كما  
 كل واحد منهما مع مفعولها المقدم عليها كالا فاعا لوقع  
 واجب **قوله** و مضافا اليه فان المضاف اليه لا يعمل فيما

٢٢٢

٢٢٢

٢٢٢

٢٢٢

٢٢٢



SÜLEYMANİYE B. KÜTÜPHANESİ	
Kiemi .	Kilis Ali Paşa
Yeni Sayıt No	
Eski No.	899 / 918
Tarih No.	